الاسفرائيني

اللُّبابُ في عِلمِ الإِعرابِ

كِتابٌ شامِلٌ ومبسَّطٌ في النَّحوِ العَربيِّ

حقَّقهُ
الدّكتور شوقي المعرّي

مكتبة لبنان ناشرون

مكتبة لبنان ناشرون ش.م.ل.

زقاق البلاط - ص.ب: ١١-٩٢٣٢
بيروت - لبنان
وكلاء وموزعون في جميع أنحاء العالم

الطبعة الأولى ١٩٩٦

رقم الكتاب 01R160305

طبع في لبنان

تمهيد

تَعود عَلاقتي بهٰذا الكتاب إلى عَشر سَنواتٍ خَلَتْ؛ إذ كنت أَرغبُ وقتئذٍ في تَسجيلِه موضوعًا لنَيْلِ درجة الماجستير تحقيقًا ودراسة في رسالة علميَّة، لٰكنَّ أمورًا إداريَّة وغير إداريَّة حالتْ دون ذٰلك ثُمَّ قُمْتُ بِتَحقيق أحدِ الشُّروح التي قامت على هٰذا الكتاب، وهو شرح الشّيرازي الفالي الذي يُعْتَبَرُ أشهر تلك الشّروح، ووجدت فائدة ما بعدها فائدة في خلال عملي الّذي استمرَّ به ثلاثةَ أعوامٍ في عمل أكاديميّ حزت عليه شهادة الماجستير من جامعة دمشق ١٩٨٧.

وظلَّتِ الرّغبةُ في إصدار هٰذا الكتاب – المتن بَلْهَ الشَّرحَ حتّى تَسَنّى لي الوقتُ لتحقيقه معتمدًا – وهٰذا بديهيّ – على شرح الفالي له، لأنّي وجدْتُ فيه كتابًا لطيفًا في محتواه، مُوجَزًا في عبارته، شاملًا للقواعد والأحكام، فأخرجْتُه على هٰذا النّحو الذي جاء به، وقد قَدَّمْتُ له بمقدِّمة مُوجَزَة تحدَّثتُ فيها عن المؤلِّف والمؤلَّف، وطريقة التحقيق.

وإنّي أرجو أنْ يُقدِّم هٰذا الكتابُ الفائدةَ للطّالب أوّلًا والباحث ثانيًا، لأنَّ عبارتَه مِمَّا يُؤْثِرُه الطالبُ والباحثُ معًا وهو يقدم للباحث النّحو والصَّرف في كتابٍ مُوْجَزٍ مع شواهِدَ وأمثلةٍ توضيحيّة تعين في فهمه، وما لم يكن واضحًا فُسِّرَ، والشّاهدُ الّذي لم يكن تامًّا تُمِّمَ في الحواشي التي كانت غنيّةً اعتمادًا على المصادر والمراجع الكثيرة، فكانت تزيد الشّرح شرحًا، والتّفسير تفسيرًا.

ومن حسن حَظّي أن تكون مكتبة لبنان هي الناشرة لهٰذا الكتاب ضمن سلسلة «كنوز التّراث العربيّ»؛ إذ إنّها تُعنى عناية فائقة ليخرج الكتاب شكلًا، ومضمونًا، وضبطًا، وتبويبًا على أكمل وجه. فإلى صاحبها الأستاذ خليل صايغ أقدّم الشكر أجزَلَه. كما أخصّ الشكر الدكتور جورج متري عبد المسيح لما وجدت فيه من روح العالِم والأخ المخلص.

دمشق ٦ أيار ١٩٩٣

شوقي المعرّي

المؤلّف

هو محمّد بنُ أحمدَ، تاجُ الدّين الإسفرائيني(١)، كانَ عالـمًا بالنّحو، وقد ألّف فيه كتبًا منها:

«ضوءُ المصباحِ في شَرْح المصباح للمطرزي»

و«لبابُ الإعراب»(٢)

و«لبُّ الإعراب»(٣)

و«فاتحةُ الإعراب في إعراب الفاتحة»

و«رسالةٌ في الجملة الخبريّة»

و«رسالةٌ في شَرْح القصيدة الطّنْطَرانيّة».

ولـمْ تذكرِ الكتبُ الّتي ترجمَتْ للمؤلِّف، على قلّتها، شيئًا عَنْ حياتِه وسيرتِه وثقافتِهِ على الرّغم من كونِها واسعةً توزَّعَتْ بَيْنَ الثّقافتَيْن الإسلاميّة والنّحويّة. أمّا الثّقافة الإسلاميّة فكانتْ في دراستِهِ للقرآن الكريم واستقرائِه، واعتمادِه الآياتِ القرآنيّةَ في الاستشهادِ، أمّا الثّقافةُ النّحويّةُ فواسعةٌ أيضًا، والدّليلُ وَفْرةُ مصادرِه النَّحْويةِ التي نقلَ عنها كالكتابِ، وشَرْح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب، وغيرهما. بالإضافةِ إلى ذلك اطّلاعُه الواسع على التياراتِ النحويّة كالمذهبَيْن البصريّ والكوفيّ.

واتَّبَع الإسفرائيني المذهبَ الذي نهَجَ نهْجَ الاختيار مِنَ المدرستَيْن البصريّة والكوفيّة، والتي سُمِّيَتْ «المدرسة البغدادية»(٤) التي قويَتْ بعدَ ظهور أبي عليّ الفارسيّ وتلميذِه ابنِ جني(٥) ويدلّنا على ذلك تتبّعنا لآرائِه النّحويّة في الكتاب إذْ نجدُه يشايعُ البصريّين في أغلبِ الأحيان حتى إنّه كان مُؤيّدًا دائمًا لهم، وكان في بعض الأحيان يُضَعِّفُ آراءَهُم، ويأخذُ برأيِ

---

(١) بغية الوعاة للسّيوطي (٤٩) مفتاح السعادة ١٥٠/١، وكشف الظنون ١٥٤٢ ـ ١٥٤٤ ـ ١٧٠٨.

(٢) وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

(٣) خَلط كثيرون بينه وبين الكتاب السابق لتشابه الاسمَيْن.

(٤) المدارس النحوية. د. شوقي ضيف ٢٤٥.

(٥) نفسه ٢٧٦.

المذهبِ الكوفيّ[1]، وهذا لم يُبْعِدْهُ عن منهجه الذي اتّبع قواعدَه وعَدَّ نفسَه واحدًا من أصحابه.

الكتاب

أ - اسْمُهُ وأهمّيّته:

ذُكِرَ الكتابُ تحتَ اسمين؛ الأوّلِ: لباب الأعراب، والثاني: اللُّباب في النّحو... والذي اشتُهِرَ «اللّباب في علم الأعراب»، وللمؤلِّف كتابٌ آخَرُ بعنوان «لُبّ الألباب» الأمر الذي جعلَ الكثيرين يخلطُون بينَ الكتابَيْن وعَدُّوهما واحدًا، لكنَّ اختلافًا كبيرًا بينهما يبدو للنّاظر في كل كتاب[2].

ويُعَدُّ كتابُ «اللّباب»، وهذه هي التّسمية التي اصطلحت أن تكون، من كتب النّحوِ الرئيسيّةِ الجامعةِ مع يُسْرٍ وسهولة في المنهج، وقدر جيّدٍ من الشواهدِ، والأمثلةِ التّوضيحية، وَصَفَهُ صاحِبُه في المقدّمة فقال: «... حاويًا لصنوفِ دقائِقِهِ وأسرارِه، ضامنًا لمن أتقنَهُ بإحرازِ قصباتِ السَّبْق في مضماره، متحلّيًا بحلية الإيجازِ والاختصارِ متخلّيًا عن وَصْمَةِ الإملالِ والإكثار، مُبَيِّنًا لجوامعِ القواعدِ والأحكام...». ووصَفَهُ جمالُ الدّين عبدُ الله بنُ محمّد المعروفُ بـ«نَقْرِه كار» (ت ٧٧٦ هـ) وهو أحد شرّاحه فقال: «يشتملُ على ملخّصِ أبحاثِ المتقدّمين في ألفاظٍ بليغةٍ عَذْبَةٍ جارية محتويًا على لطائفَ عميقةٍ لا تُوْجَدُ في جلِّ كلام الأوّلين، بالغ درجات الكمال. لكنّه أصعبُ الكتبِ المؤلَّفةِ في هٰذا الفنّ، وأوعرُها لاشتماله على مباحث غريبةٍ ووسائلَ عميقةٍ[3]. وممّا يدلُّ على أهمّيّة الكتابِ اهتمامُ الباحثين به ـ ويبدو ذٰلك من خلالِ كثرة الشّروحِ التي وُضِعَتْ عليه، والتي وصلتْ إلى عَشَرَةِ شروحٍ لا تزالُ جميعُها مخطوطةً[4]... بالإضافة إلى كثرةِ النّقول عنه، ويظهرُ هٰذا واضحًا في «خزانةِ الأدب» للبغدادي، وستجدُ إشاراتٍ كثيرةً في أماكنَ متفرّقةٍ مِنَ الكتابِ ممّا نقلَهُ البغدادي.

ب - أقسامه:

رَتَّبَ الإسفرائيني كتابَهُ على مقدّمةٍ وأربعةِ أقسام؛ تحدَّثَ في المقدّمة عن الكلمة وأقسامها ووجوهِ الإعرابِ فيها. أمّا القسمُ الأوّلُ فكان «في الإعراب» وتضمّن ثلاثةَ أبوابٍ: الأوّل «في

(١) انظر بحث «لات» في الكتاب.

(٢) كنت قد كتبتُ مقالة لمجلة جامعة دمشق في المقارنة بين الكتابين.

(٣) حقّقَ هذا الشّرحَ السّيّد حمدي المارد في رسالة ماجستير في جامعة دمشق.

(٤) حقّقْتُ واحدًا منها وهو شرح الشيرازي الفالي (ت بعد ٧١٢ هـ) في رسالة ماجستير لجامعة دمشق ١٩٨٧. وكذا فعل السيد حمدي المارد في شرح النقره كار (ت ٧٧٦ هـ).

وجوه الإعراب في الاسم» والثّاني «وجوه الإعراب في الفعل المضارع» والثّالث «في الضمير».

وأمّا القسم الثاني فكان «في المعرب» وهو أكبر الأقسام قدّم له بالحديث عن المبنيّ الذي قسمه إلى بناء لازم وبناء عارض، أما المُعرب فضمّنه الممنوع من الصرف والمرفوعات والمنصوبات والمجرور والمجزوم والتوابع.

أمّا القسمُ الثالث ففي «العامل» وقُسّمَ إلى ثلاثةِ أبوابٍ؛ الأوّلِ للفعل، والثّاني للحرْفِ، والثالث للاسم.

أمّا القسمُ الرّابع فكان «في المُقْتَضِي للإعراب» وقال إنّ أصولَه ثلاثةٌ:

الفاعليّةُ: وهي المقتضية للرّفع.

والمفعوليّةُ: وهي المقتضية للنّصبِ.

والإضافة: وهي المقتضية للجرّ.

جـ - مصادره:

يقعُ كتابُ سيبويه في المرتبة الأولى من بينِ الكتبِ الّتي عادَ إليها الإسفرائيني، ويليه كتبُ المبرّد - كالمقتضب، والزّجاج وغيرهما... وقد كانتِ الآراءُ والأفكارُ التي نقلَها المؤلّفُ غنيّةً واسعةً لمْ تمِلْ إلى مذهبٍ من المذاهب النّحوية بل إلى المذهَبيْن البصريّ والكوفيّ...

ويُلاحَظُ التوافقُ الكبيرُ بينَ الكتابِ والكتب الأخرى وخاصّةً شرح كافية ابنِ الحاجب للرضيّ الاستراباذي، وشرحِ مفصّل الزّمخشري لابن يعيش... كالتوافق بينهما في ترتيب الأبوابِ وتقسيمها وكذلك الشواهدُ والنّقلُ عن الأقدمين في العبارةِ الواحدةِ واللّفظِ الواحدِ المشترِكِ... وقدْ كانا شرْحُ الكافيةِ وشرْحُ المفصّل ، المرجعَيْن الأساسيَّيْن من مراجعِ الكتاب.

د - شواهده:

- القرآن الكريم -

أكثر المؤلّفُ مِن الاستشهادِ بآياتِ القرآن الكريم، وتوزّعَتْ بينَ أقسامِ الكتاب، وأبوابِهِ، وفصولِهِ، وكانَ احتجاجُه بها إمّا لتثبيتِ الأحكامِ النّحويّةِ، وظواهِرها، أولاستنباطِ قاعدةٍ نحويّةٍ، وأوْرَدَ آيات كثيرةً لمحاجّة النّحاةِ إذا كانتْ هناكَ مسألةٌ مختلَفٌ فيها. ولأنَّ احتجاجَه بالقرآن كان كثيرًا، كذلك كانَ بالنّسبة للقراءاتِ القرآنيّة فاستشهدَ بالقراءاتِ السّبعة وغيرِ السّبْعة، أمّا القراءاتُ الشّاذّةُ فلم يأخذ بها بَل ضَعّفَها.

- الحديث -

كانَ موقفُه من الاستشهادِ بالحديث النّبوي الشريف موقفَ مَنْ أجازَ الاستشهادَ به فأوْرَدَ عددًا منها ، لكنّها قليلةٌ ، في عَرْضِهِ للمسائِل النّحوِيّة وهي ممّا ذكرَتْها كتبُ النّحْو.

- الشّعر -

اتّبع المؤلّفُ في استشهادِه بالشّعر القوانينَ الّتي وَضَعها القدماءُ ولم يبتعد إلّا قليلًا وقد بلغَ عددُ الأبياتِ التي استشهدَ بها (٢٥٠) بيتًا، كرَّرَ منها خمسةَ شواهدَ، وأوردَ عددًا من الشواهِدِ الّتي لم يُعرَفْ قائِلوها لكنَّها من المعروفِ والمشهورِ في كتبِ النَّحْو واللُّغة...

أمّا الفترةُ الزّمانيّةُ الّتي احتجَّ بشعرِها فكانتْ واسِعةً امتدَّتْ مِن العصرِ الجاهلي حتى العصرِ العبّاسي أي أنّه احتجَّ بشعرِ مَن مَاتَ بعدَ (١٥٠ هـ) وهو العام الذي اتّفَقَ عليه العلماءُ على أنّه داخلٌ في زمنِ الاحتجاج، لكنَّ هٰذه الشّواهدَ لم تتعدَّ أربعةَ شواهدَ، أصحابُها ممَّن يحتجُّ بشِعرِهم، الأوّلُ للفضْلِ بنِ عبد الرّحمٰن (ت ١٧٣ هـ) والثّاني لأبي حيّة النميريّ (ت ١٨٣ هـ) والثالث لربيعةَ الرّقيّ (ت ١٩٨ هـ) والرّابع لعمارة بن عقيل (ت ٢٣٩ هـ) وهو شاعرٌ مقدّم كان اللُّغويّون والنَّحويّون في البَصرةِ يأخذون عَنه اللّغة[1].

وقد أورَدَ الإسفرائيني شعرَ كبارِ الشّعراءِ الّذين حافظوا على اللُّغةِ وقواعِدِها، والذين اشتَهروا في مجالسِ العلماءِ بأنَّ شعرهم من الجَوْدَةِ بمكان. وحسْبُنا أن نذكرَ عددًا منهم مرتّبين حَسْبَ كثرةِ الشَّواهِدِ التي أورَدَها لكلِّ واحدٍ حتّى نعرفَ بمن احتجَّ، وهم: الفرزدق، ورؤبة والأعشى، وامرؤ القيس، والعجّاج، وجرير، وذو الرّمة... ونحن نعلَمُ أن نصيب هٰؤلاء من الشَّواهد في كتب النَّحو واللُّغة نصيب كبير.

أمّا مصادِرُه في الشَّواهد فكثيرةٌ ومختلفةٌ ككتاب سيبويه الذي أورد منه نحو (١٥٠) شاهدًا والمقتضبِ (٩٠) شاهدًا، ومعاني القرآن للفراء (٤٧) شاهدًا...

وكذٰلك أفادَ المؤلّفُ من الكتبِ المتأخّرة والمعاصرة له ككتابِ المفصل وكتب ابن الشجري، وكتبِ الحماسة، والأمالي... وكتاب الإنصاف. ومن الملاحظ أنَّ أغلبَ الشَّواهِدِ الشّعرية التي وردتْ في الكتاب وردتْ في شرحِ المفصل لابن يعيش، وشرحِ الكافية للاستراباذي.

ونخلصُ بعد ذٰلك إلى القول إنَّ المصنّفَ من خلال احتجاجه بالشّعر كانَ واسعَ الاطّلاع، ويظهرُ ذٰلك من خلال رجوعِه إلى أمّهات الكتب المشهورةِ في اللّغة والنّحو، والأخذِ منها في رجوعه إلى هٰذه الطائفة الواسعة من الشُّعراء التي زاد عددها على (١٣٠) شاعرًا.

- النّثر -

أمّا احتجاجه بكلام العرب ، غير القرآن والحديث ، فكانَ في:

- الأساليبِ والنّماذج النّحويّة: وقد كثرتْ في الكتاب وهي ممّا وردَ في كتاب سيبويه

(١) طبقات الشّعراء لابن المعتزّ ٣١٦.

والمقتضب وغيرهما...

- والحكم والأمثال: وقدْ أكثَر من الاستشهاد بها إذا ما قِيْسَتْ بكتابِ سيبويه والمقتضب، وزادت على (٦٠) مثلًا أُوردَ منها سيبويه في كتابه عددًا، وكذٰلك المبرّد في المقتضب، وكانتْ أغلبُ الأمثالِ من المشهورة التي وردتْ عن الأقدمين، شعرًا ونثرًا، كقولهم: «أصبح ليلُ»، و«تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه» و«جزاء سنمّار» و«رَجعَ بخفَّي حُنَيْن» و«عَسى الغويرُ أبؤسًا» و«مواعيد عرقوب».

التحقيق

- نُسَخ الكتاب:

اعتمدْتُ في تحقيق الكتاب نسختَيْن منه، بالإضافة إلى ثلاث نسخٍ موجودة ضمنَ شروح الكتاب للفالي. وسأعرض للنّسختين بَلْه الأخَر.

نسخة الأصل:

وهي نسخةٌ تامَّةٌ تقع في (٧٤) ورقةً، في الصَّفحةِ الواحدةِ (١٣) سطرًا، وفي السّطر نحو (١٣) كلمة، قياسُها ٢٧,٥ x ١٧ سم ورقمها [٧٧٧١ ـ عام] تحتفظ بها مكتبة الأسد بدمشق.

كُتِبَتْ هٰذه النّسخةُ بالسّواد بخطّ جميلٍ (خطّ الثلثُ) واضحٍ معجمٍ مشكولٍ كُتِبَتْ رؤوسُ العباراتِ والإشارات بالحمرة.

ويُلاحظُ على هٰذه النّسخة أنَّ الناسخَ لم يقصدْ نسخَ كتاب «اللّبابِ» فقط، بل أرادَ أن ينقلَ شرْحَ الشّيرازي الفالي له، إذْ عمدَ إلى إحاطةِ المَتْن بمستطيل ١٩ x ١٠ سم، تاركًا حواشي على الجوانبِ توازي مساحتُها مساحةَ المستطيلِ مباعدًا بينَ الأسطر ليضَع كلامَ الفالي على الجوانب وما بَيْنَ الأسطر، وقد ضُبِطَتْ هٰذه النّسخةُ ضبطًا تامًّا مع تنقيطٍ تامّ أيضًا لٰكنْ دون إثبات الهمزة المتحرّكة أو الساكنة التي ضبطها.

على الورقةِ الأولى تملّك باسم «عثمان كتخدا» ثُمّ في نوبةِ ابنه وقيدان آخران باسم محمَّد راشد، ومحمَّد درويش بن مصطفى الأسيري وحافظ درويش بن مصطفى الأسيري.

أمّا ناسِخُها فهو يوسفُ بنُ أحمدَ بنُ سليمانَ حرّرَه لنفسِه بتاريخ ٢٩ محرّم سنة ٨٤٩ هـ في مدينة قيصرية عن نسخة «وليخان القيصري».

النسخة الثانية «ب»:

رمزْتُ لها بالحرف «ب» وتقع في (٣٢) ورقة، في الصفحةِ (٢١) سطرًا، في السّطر نحو

(١٤) كلمةً كتِبَتْ بالسَّوادِ بخطٍّ معتادٍ معجمٍ مقروءٍ، فيه قليلٌ من الشَّكْل، تُرِكَ لها هامشٌ بعرض (٣) سم، عليه تعليقاتٌ وتصويباتٌ لاسِيّما الأوراقُ الخمسةُ الأولى.

على الورقة الأولى قيودُ تملّك طُمِسَ بعضُها ووَضُحَ منها البعضُ الآخر واحدٌ باسمِ أحمدَ ابنِ إسماعيل الحمصيّ، وآخرُ باسمِ وليّ الدّين أحمدَ باشا وثالث باسم مصطفى بن أحمد الحزوري، ورابع باسم مصطفى بن أحمد أفندي بن إسماعيل المدرّس في جامع كيري.

وجاء في الورقة الأولى أيضًا «وَقْفُ نقيبِ السّيادة والأشراف محمّدِ سعيد آل همزةِ للمكتبة الظاهرية».

وَقَع نقصٌ في الورقةِ الأخيرةِ من هذه النّسْخة فلم يُعرفْ ناسِخُها ولا سنةُ نسخِها. وهي محفوظةٌ كالسابقة في مكتبةِ الأسد ورقمها [٨٢٧٠ - عام].

وكما تقدَّم فإنَّ ثلاثَ نسخ من شرح الشيرازي الفالي ساعدَتْ في تحقيق النصّ اعتمدتُها في نسخِ الكتاب وتحقيقه.

منهج التَّحقيق:

لأنَّ غايةَ التَّحقيق إخراجُ النّصوصِ صحيحةً سليمةً كما صنَّفها أصحابُها فقد بذلْتُ جهدي في هذا السّبيل لكتابةِ النّصّ وإخراجِه بالشَّكْلِ الصّحيحِ بحيطةٍ وحَذَرٍ مَع الدّقّة والأمانةِ فلمْ أتدخّل في النّصّ إلّا بالقدْرِ اليسيرِ الّذي لا يمسّ جوهَرَ الكتاب بكتابته وفقًا لقواعِد الإملاءِ، فصحَّحْتُ بعضَ الألفاظِ الغريبة، وقوّمْتُ بعضَ الجمل بما يناسبُ سياقها والنّصّ.

- ضبطْتُ الآياتِ القرآنية وأتممْتُ في الحاشيةِ الآيةَ التي يقضي موضوعُ المعنى تمامَها وأشرْتُ إلى سورتِها ورقمِها.

- أمّا الأشعارُ والأرجازُ فقدْ دقَّقْتُ نسبتَها إلى قائليها ما استطعْتُ إلى ذلك سبيلًا. وذلك بالرّجوع إلى دواوينِ الشّعراءِ المطبوعةِ، وكتبِ المجاميعِ الشّعريّةِ المعروفةِ، ومن ثَمَّ خرَّجْتُها من كتبِ النّحْو الرئيسيّة، وأمّهاتِ كتبِ اللّغةِ ومعاني القرآن... وغيْرِها. مع التّنبيه إلى الرّوايةِ الصّحيحةِ ونسبةِ الشاهدِ إلى صاحبِهِ إذا كان يُرْوَى لغيرِ شاعرٍ...

- ضبطْتُ الأمثالَ والحكمَ بعدَ تخريجها من كتبِ الأمثال المشهورةِ كالفاخرِ للمفضل، وجمهرةِ الأمثالِ للعَسكريّ، والمُسْتَقصى للزّمخشريّ، ومجمع الأمثالِ للميداني. وأشرْتُ في أغلبِ الأحيان إلى مناسبةِ المَثَلِ ولِمَنْ يُقال وذكرِ قائله إذا عُرِفَ.

وكذا فعلْتُ في الأساليبِ والنماذج النحوية ، التي كانتْ كثيرةً ، وخرَّجْتها من الكتبِ النّحويّة واللّغوية...

- أشرْتُ إلى مواطن وجودِ آراءِ النّحْويّين في كتاب كلّ واحدٍ، وكذٰلك فَعلْتُ في حروفِ المعاني، وتحديدِ الأماكن والبلدان...

- ذيَّلْتُ التَّحقيقَ بفهارسَ فنّيّةٍ شملَتِ الموضوعاتِ، والآياتِ القرآنيّةَ، والأحاديثَ النّبويّة الشريفة، والشِّعْرَ، والأمثالَ، والأساليبَ والنّماذج النَّحويّةَ، والأعلامَ، والأماكن والبلدانَ، والقبائلَ والأقوامَ، وأخيرًا أثبتُّ مصادرَ التَّحقيقِ ومراجعَه.

وبعد:

فهٰذا عملٌ متواضعٌ أنفقْتُ فيه تعبًا وجهدًا كي أصِلَ به إلى ما أصْبُو وأريد خدمةً للغتنا التي نعتزّ، وتراثِنا الذي نحافظُ، والله من وراء القصدِ.

شوقي المعرّي

الكِتَابُ

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدُ الله على ما تناسَقَتْ[1] كعوبُ أياديْه، وتلاحقَتْ بهوادي إحسانِه روادِفُه وتواليه، وأصلّي على نبيّهِ النَّبيْهِ، محمَّدٍ وأهلِ بيتِهِ وذويه وبعدُ، فقد تقرَّرَ في هٰذا الكتابِ من لُبابِ الإعراب ما ينضَبِطُ به شواردُه[2] ويرتبطُ فيه أوابده[3]، ويتّسِق بِبَنانِ الرَّصْفِ نظامُه ويَنخرطُ في سلكِ الضَّبط فذُّه وتوأمُهُ، ويَطْلَعُ بالطَّالبِ المتعرّفِ مراقبَ حقائِقِهِ ويضبعُ[4] بالخابطِ المتعسّفِ[5] عَن مداحِضِهِ ومزالِقِهِ[6] حاويًا لصنوفِ دقائقِهِ، وأسرارِهِ، ضامِنًا لمنْ أتقنَهُ بإحرازِ قَصَباتِ السَّبْقِ في مضمارِهِ، متحلّيًا بحليةِ الإيجاز والاختصارِ، مُتخلّيًا عن وَصْمةِ الإملالِ والإكثارِ، مُبيّنًا لجميعِ القواعِدِ والأحكامِ، مبنيًّا على مقدِّمةٍ وأربعةِ أقسامٍ.

[المقدمة]

أمّا المقدّمةُ فهي أنَّ الكلمةَ هي اللَّفظُ الموضُوعُ للمعنى مُفْرَدًا[7].

وهي اسمٌ إن دلَّ على معنًى في نفسِه، ولم يقترنْ بأحدِ الأزمنة [١/ب] الثلاثة كـ«رجل» وفعل[8] إن اقترن به كـ«ضَرَبَ» وإلّا فهي حرف كـ«قد»، ولكلٍّ منها حدٌّ، وقد تبيّن، وعلاماتٌ.

---

(١) في «ب» ما تناسقت من كعوب.

(٢) الشَّوارد: من شَرَدَ إذا نَفر.

(٣) الأوابد: من تأبَّد البعير إذا توحّشَ.

(٤) يضبع: ضَبَعْتِ الرّجل إذا مددت إليه ضَبْعِي وهو العَضُد.

(٥) التعسُّف: الأخذُ من غير طريق، ومثله الاعتساف.

(٦) المداحِض بمعنى المزالِق: تقول دحَضَتْ رجليه أي زَلَقت. ويقال للمقام إذا كان يَزلق فيه هو مُقام دَحْضٌ، وهو مقام دَحْضٍ، وهو مقام مَزَلَّة، وهو مقام مزلقة، وهو مقام زلج. إصلاح المنطق ٤١٨.

(٧) انظر التعريف في شرح المفصَّل لابن يعيش ١/١٨، وشرح الرّضي لكافية ابن الحاجب ١/٢، والهمع للسيوطي ١/٣.

(٨) في «ب» فعل.

[علامات الاسم] [٢/أ]

فالتي للاسم منها:

آ - جواز الإسناد إليه: ونحو «زعموا مطيّةُ الكذب»(١) و﴿وإذا قيل لهم آمنوا﴾(٢) متأوّل. ونحو «تَسْمَعُ بالـمُعَيْدِيّ خيرٌ من أن تراه»(٣) محمول على حذف «أن» مثلها في :

١- ألا أيّهٰذا اللائمي أحْضُرُ الوغى وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنتَ مُخَلِدي؟(٤)

فيمن روى مرفوعًا، أو على تنزيل الفعل منزلةَ المصدر، مثله في قوله:

٢- فقالوا: ما تشاءُ فَقُلْتُ: ألهو إلى الإصباحِ آثِرَ ذي أثيرِ(٥)

ومنها:

ب: دخولُ حرفِ التّعريف: ونحوُ:

٣- ويستخرجُ اليَرْبُوعُ من نافقائِهِ ومن جُحرهِ بالشِّيحَةِ اليَتَقَصَّعُ(٦)

شاذٌ. وأمّا: «أشدُّ الهلّ(٧)» فلجَعله اسماً على أنّه مردودٌ.

ومنها:

جـ- دخولُ حرف الجرّ: ونحو:

---

(١) قال السيوطي في الهمع١/٦ «فائدة»: قولهم زعموا مطيّة الكذب. لم أقف عليه في شيء من كتب الأمثال.

(٢) البقرة ١٣/٢ .

(٣) انظر المثل في الفاخر للمفضل ٦٥ . وجمهرة الأمثال للعسكري ٧١، والمستقصى في الأمثال للزمخشري ٣٧٠/١، ومجمع الأمثال للميداني ١٢٩/١.

(٤) البيت لطَرَفَة بن العبد، ورواية الديوان ٢٧: ألا أيّهٰذا الزّاجري.... وانظر: الكتاب ٩٩/٣، ومعاني القرآن للأخفش ١٢٦/١، والمقتضب للمبرد ٨٥/٢ و١٣٦ . ومجالس ثعلب ٣٨٣، والمحتسب لابن جني ٢/ ٣٣٨، والإنصاف ٥٦٠، وابن يعيش ٧/٢ و٢٨/٤ و٥٢/٧. والحماسة البصريّة ٨٣/١، وشذور الذهب ١٥٣، وشرح ابن عقيل ٢٦٩/٢، وشواهد العيني ٤١٢/٢ وهمع الهوامع ٦/١، والخزانه للبغدادي (بولاق) ١/ ٥٧ . الدرر للشنقيطي ٣/١. والشّطر الثاني غير موجود في «ب».

(٥) البيت لِعُروةَ بن الورد، في ديوانه ٥٧، ومعاني القرآن للفراء ١١/٢، والخصائص لابن جني ٤٣٣/٢، والمحتسب ٣٢/٢، وابن يعيش ٢٨/٤، والهمع ٦/١.

(٦) البيت لذي الخرق الطهوي، خليفة بن عامر... انظر الشاهد في معاني الحروف... ٦٨، ورصف المباني ٧٥، واللّسان (جدع)، والخزانة ١٥/١ و٤٨٨/٢.

(٧) في اللّسان (هلل)... روى أهلُ الضّبطِ عن الخليل أنّه قال لأبي الدُّقَيْش أو غيره: هل لك في تَمْر وزبد؟ فقال : أشدُّ الهلّ وأوحاه. وفي رواية أنّه قال له: هل لك في الرُّطب؟ قال: أسرعُ هلٍّ وأوحاه، وأنشد:

هل لك والهلُّ خِيَرْ في ماجدٍ ثبتِ الغَدَرْ.

٤- واللهِ ما ليلي بِنامَ صاحِبُهْ ولا مُخالِطِ اللَّيانِ جانِبُهْ[1]

متأوّل.

وكَذا قولُهم: «نعْمَ السَّيْرُ على بِئسَ العَيْرُ» على اختلافٍ فيه[2].

ومنها:

[٢/ب] د - التّنوينُ: غيرَ ما لحقَ القافيةَ المطلقة بدلًا من حروفِ الإطلاقِ أو المقيَّدة. وهو الغالي، نحو «زَيْدٍ» وَ«صَهٍ» و«إذٍ» ولا يَرِدُ عليه قولُه:

٥- أُلامُ عَلَى لَوّ ولَوْ كنتُ عالِمًا بأذنابِ لَوّ لم تَفُتْني أوائِلُه[3]

لأنّه جُعل اسمًا.

ومنها:

هـ - الإضافةُ: نحو «غلامُ زيدٍ».

ومنها:

و - التثنيةُ: بإلحاقِ آخره ألفًا أو ياءً مفتوحًا ما قبلَها إيذانًا بأنَّ مَعَه مثله ونونًا مكسورةً عِوضًا من[4] الحركةِ والتّنوين، نحو «مسلمان»، و«مُسلمَيْن». فإن[5] كان مقصورًا ثلاثيًا، وألفُه عن واوٍ كـ«عَصَوان»[6] قُلِبَت واوًا وإلّا قُلِبَتْ ياءً. وقيل «مِذرَوان»[7] للزوم التّثنية.

وإن كان ممدودًا، وهمزتُه أصليّةٌ ثَبتَتْ، وإنْ كانتْ عن ألِفِ تأنيثٍ قُلبتْ واوًا، وإلّا فالوجهان. ولا يحذف لها تاءُ التأنيث إلّا في «خُصْيَان»[8] و«ألْيان».

---

(١) البيت من الشّواهد التي لم يُعرف قائلوها. أنظر الخصائص ٣٦٦/٢، والأمالي الشّجريّة ١٤٨/٢، والإنصاف ١١٢/١، وابن يعيش ٦٢/٣، واللّسان (نوم) والعيني ٣/٤، والهمع ٦/١ و١٢٠/٢، والصبان ٢٧/٣. والخزانة ١٠٦/٤. والشّطر الثاني غير موجود في «ب».

(٢) أنظر المسألة (١٤) من الإنصاف، وشرح الكافية ٣١٣/٢.

(٣) ينسب هٰذا البيت للفرزدق وليس في ديوانه. وهو في الكتاب ٢٦٢/٣، والمقتضب ٣٥/١، وابن يعيش ٣١/٦، والهمع ٥/١ والدّرر ٢/١ وفي ب وإن كنت.

(٤) في «ب» عن.

(٥) في «ب» وإن.

(٦) ليست في «ب».

(٧) قال أبو الفتح: لو أفرد لـ«مذروَيْن» واحدٌ، لَوَجَبَ أنْ يقال منريان، لأنّك كنتَ تقدِّره مذرى مثل مِعْزى، ثمّ تثنّي فتقول مِذريان كما تقول: معزيان، ولٰكن كما لم يُفرد له واحد جرت الألف فيه للزومها مجرى الألف في عنفوان في منعها انقلاب الواو. المنصف ١٣٢/٢.

(٨) خُصْية وخِصْية. أبو عبيدة: يقال خُصية ولم أسمع خِصية، قال: وسمعت خُصياه، ولم يقولوا، خصيٌ للواحد. إصلاح المنطق ١١٦، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٤.

ومنها:

ز - الجمعُ: إمَّا بإلحاق آخره واوًا مضمومًا ما قبلَها، أو ياءً مكسورًا ما قبلها لفظًا أو تقديرًا، إيذانًا بأنَّ معه أكثر منه من جنسه ونونًا مفتوحةً عوضًا من الشَّيئين. ويختصُّ بالمُذكَّرِ ممَّن يعلمَ عِلمًا مُجرَّدًا عن تاء التأنيث، أو صفة [٣/أ] لا تكون «أفعل فعلاء» أو «فَعْلان فَعْلى» أو مستويًا معه المؤنَّث فيه[١]، أو بتاء التأنيث مثل «علَّامةِ» سِوى ما جُبِرَ نقصُه من ذي التاء المحذوفِ العَجُز معتلًّا ممَّا لا مذكَّر له. مجموعًا هذا الجمع مغيَّرًا أوَّلُه كـ«سِنُون» أو غير مغيَّرٍ كـ«ثُبُون»[٢] وقد[٣] جاء «قلون»[٤] على الوجهين.

علمًا

وقد شذَّ نحو[٥] «حَرُّون» و«إوَزُّون» و«أرَضُوْن» ونحوُ[٦]: «بَلَغَتْ مِنا البُلَغِيْن[٧]» متأوَّل.

وقد يُجعل[٨] النون مُعْتَقَبَ الإعراب، ويُلزَمُ الياءُ نحو:

٦- وقَـدْ جـاوزتُ حـدَّ الأربـعـيـن[٩]

ونحو:

٧- دعَـانـي مـن نـجـدٍ فـإنَّ سِـنـيـنَـه   لـعِبْنَ بنـا شيبًا وشيَّبْنـنَـا مُـرْدا[١٠]

أو ألفًا وتاءً، وهو للمؤنث اسمًا أو صفةً إلّا أن تكون «فَعْلاء أفعلَ» أو «فَعلى فَعلان» أو

---

(١) في ب: فيها

(٢) ثبون جمع ثُبَة وهي الجماعة من الناس، وأصلُه ثبوة. وقيل هي وسطُ الحوض الذي يثوبُ إليه الماءُ. وقال في الصّحاح: والجمع ثبُون وثِبون، وأثابيّ.

(٣) ليست في «ب».

(٤) قلون جمع قُلَة، وهي المقلاع، عودان يلعب بهما الصّبيان.

(٥) زيادة من «ب».

(٦) في «ب» ومنه.

(٧) قيل إنَّ عائشة (ر) قالته لعليّ بن أبي طالب (ر) حين أُخِذَتْ يومَ بلاءِ الجملِ والبُلَغِيْن بضمن الباء: هي الدّواهي.

(٨) في «ب» جُعل.

(٩) عجز بيت لسحيم بن وَثيل الرّياحي ت (٦٠) هـ صدرُه:

وماذا يَدّري الشُّعراء منّي

وهو من الأصمعيّة الأولى. الأصمعيات ١٩ وإصلاح المنطق ١٥٦ والمقتضب ٣٣٢/٣ و٣٧/٤. وابن يعيش ١١/٥، والحماسة البصريّة ١٠٢/١ وضرائر الشّعر ٢٢٠ وشرح الكافية ١٨٥/٢ واللّسان (درى) وأوضح المسالك ٦١/١ والعيني ١٩١/١ والهمع ٤٩/١. والصبان ٨٩/١ والخزانة ٤١٤/٣. وفي «ب» رأس الأربعين.

(١٠) الشاهد للصِّمَّة القشيري. معاني القرآن للفرّاء ٩٢/٢. والأمالي الشَّجرية ٥٣/٢، وابن يعيش ١١/٥، وضرائر الشّعر ٢٢٠، وشرح الكافية ١٨٥/٢ واللّسان (سنه، نجد) وأوضح المسالك ٥٧/١، وابن عقيل ٣١/١، والعيني ١٧٠/١ - ١٧١ والصبان ٨٦/١، والخزانة ٤١١/٣.

مستويًا معه المذكّر فيه(١)، أو لا مذكّر لها، وقد تجرّدت عن العلامة كـ«حائض». وللمذكّر الذي لم يُكسّر نحو «سِبَحْلات»(٢) ونحو «بِوانات»(٣) مع بُونٍ شاذّ.

و(قد)(٤) يحذفُ تاءُ التأنيث تحرُّزًا عن الجَمْعِ بين العلامتين. والهمزةُ المنقلبةُ عن ألفِ التأنيث تُبدلُ واوًا لذلك، والألف المقصورةُ تُبْدَلُ ياءً كيف كانتْ، وعينُ «فعْلة» صحيحةً [٣/ب] تُفتح أو تُحرّك بحركة الفاءِ إذا كانت اسمًا ويجوز التّسكينُ في غيرِ المفتوحةِ الفاءِ، وإلّا فهي مُبقّاة على السّكون، ونحو:

٨- أخو بَيَضاتٍ رائحٌ متأوّبٌ رفيقٌ يمسَحُ المنكبَين سَبُوحُ(٥)

فإنّما يقع في لغة هُذَيْل.

والمحذوفُ العَجزُ قد يُرَدُّ وقد لا يُرَدُّ كـ«سَنَوات» و«ثُباتٍ» وهذان يسمّيان جمعي التّصحيح(٦). إمّا بتغيير صيغته لفظًا أو تقديرًا كـ«رِجَال» و«فُلْكِ» ويسمّى جمع التكسير. وإمّا ألّا يختلفَ كمثال «فعالِل» للرّباعي والملحق به. وما زيدَ فيه من الثلاثي حرفٌ غيرُ مَدَّةٍ إلّا «فَيْعِلًا» و«أفْعَلَ» و«فَعْلاء». وللخماسيّ بعد حذف خامِسِه على استكراهٍ كما في التّصغير و«فعالِلَة»(٧) للمنسوب منه، وللأعجمي. و«فعاليل» لما لحق من ذلك مدّة قبل آخره إلّا «فِعلان» و «فَعلان» صفةً، ولا يَعني بالفاء، والعين، واللام هنا إلّا مجرّدَ العدد كما في أمثلةِ التّصغير، وكمثال «فواعلَ» لفاعلة، وفاعلاء اسمين. أو يختلف إلى مثالين فصاعدًا إلى أحَدَ عشرَ وفي تعدادها إطالة(٨).

ومن حُكمه أنّ المعتلّ العين لا يُجمعُ على «أفعُلٍ» إلّا نحو «أقوُس» و«أثوُب» و«أعيُن» و«أنيُب»(٩) ولا الواويّ منه على «فُعُول» ولا اليائيّ على «فِعال»، وقد شذَّ [٤/أ] «فووج» و«شووق»، وأن يُكسَر ما قبل الآخر من المعتلّ اللام في «أفعُل» حتمًا كـ«أدْلٍ»، وفي «فُعُول»

(١) «ب» فيها

(٢) جمع سِبَحْل وهو الضخم.

(٣) بِوانات جمع بِوان بكسر الهاء عمودٌ من أعمدة الخيمة.

(٤) ليست في «ب»

(٥) البيت في وصفِ ظَليم يُسْرعُ، وهو مجهول القائل، انظر الخصائص ١٨٤/٣ والمحتسب ٥٨/١ وابن يعيش ٣٠/٥ واللّسان (بيض) وأوضح المسالك ٣٠٦/٤ والهمع ٢٣/١، والخزانة ٤٢٩/٣، والصبان ١١٨/٤ والدّرر ٦/١. والشّطر الثاني غير موجود في «ب».

(٦) في «ب» السّلامة

(٧) ب: قوله: وفعاللة للمنسوب منه وللأعجميّ بعد كلمة صفة

(٨) الأمثلة هي، أفْعِلَة، وفُعُل، وفِعلان، وفَعَائِل، وفُعلان، وفِعْلة، وأفعال، وفِعال، وفُعُول، وأفْعِلاء، وأفْعُل، المفصل ١٩٣، وشرحه لابن يعيش ٤٠/٥.

(٩) قال ابن يعيش ٣٤/٥: وقد شذّتْ ألفاظٌ فجاءتْ على القياس المرفوض قالوا: أقوُس، وأعيُن، وأنيُب.

كثيرًا مطردًا نحو «عُصِيّ» وقد جاءَ (على الشّذوذ)[1] «فُتُوّ» و«نُحُوّ» والقلبُ فيها أكثر. و«قِسِيّ» جمعُ «قَسْوٍ» تقديرًا. وأنَّ المحذوفَ يُردُّ فيه نحو «شِفاه» و«أَستاه» و«يُدِيّ».

وجمعا التَّصحيح و«أفعال» و «أَفْعُل» و«أفعِلَة» و«فِعْلَة» من التكسير للقلّة، وهي العَشَرة فما دونها، وما عداها للكثرة.

ومنها:

ح - التَّصغير: ولا يتجاوز أمثلته «فُعَيْلا» و«فُعَيْعِلا» و«فُعَيْعِيلا»[2] و«فُعيّلا» إلّا محقَّرَ «أفعال»، وما فيه ألفُ التأنيث إلّا أن تكون مقصورةً خامسةً فصاعدًا فإنّها تُحذف، أو ألفٌ ونونٌ مضارعتان، نحو «أُجَيْمال» و«حُبَيْلى» و«حُمَيراء» و«سُكَيْران» محافظةً على الألفاتِ، ومُحَقَّرُ المبهم فإنَّ أوّله تُرِكَ غيرَ مضمومٍ مُلحقًا بآخِره أَلِفٌ نحو «ذَيّا» و«تَيّا» واللّذيّا واللّتيّا[3].

فـ «فُعَيْلٌ» لما هو على ثلاثةِ أحرفٍ كيف كانَتْ نحو «رُجَيْلٍ» و«مُيَيْتٍ» أو على حرفَيْن بعدَ رَدِّ المحذوف نحو «وُعَيْدة» و«مُنَيْذ» في «مُذ» اسمًا، و«حُرَيْح»[4]...

و«فُعَيْلِل» لما هُوَ على أربعةِ أحرفٍ كيف كانت نحو «جُعَيْفر» و«مُجَيْلِس» و«خُدَيِّب»[5]، بالجمع بين السّاكنين على حَدّه كـ«دابّة» أو على أكثرَ.

وجاز «فُعَيْليلٌ» أيضًا إلّا [٤/ب] أن يكون الرابعُ مَدّةً، فإنّه يجبُ هناك نحو «دُنَيْنِير» وذلك بالرّدّ إلى الأربعةِ بشرطِ أن لا يُحذفَ أصليٌّ مع وجودِ زائدٍ نحو «دُحَيْرِج» في «مُدَحرِج»، ولا زائدٌ مفيدٌ مع وجودِ غيره كـ«مُطَيْلِق» في «مُنْطلق»[6]، ولا غيرُ مفيدٍ يؤدّي حذفهُ إلى ما لا نظيرَ له مع ما لا يؤدّي حذفه إليه كـ«تُخَيْريج» في «استخراج» لوجود «تُفَيْعِيل» كـ«تُجَيْفِيف»[7] دون «سُفَيْعِيل». ولا أصلٌ غيرُ آخر على الأعرف كـ«فُرَيْزِد».

ولا يُحذفُ له تاءُ التأنيثِ بل يظهرُ المقدّرُ فيما هُوَ على ثلاثةِ أحرفٍ دونَ غيره. وقد شذَّ نحو «عُرَيْسٍ»[8] و«عُرَيْبٍ» و«قُدَيْدِيمةٍ» و«وُرَيِّئةٍ» ولتحرّكِ أوّله لا ثباتَ لهمزةِ الوصل معه. ولتحرّكِ ثانيه لا تثبتُ الألفُ ثانيةً بل يُردُّ إلى الأصلِ إن وُجِدَ. وإلّا تنقلبُ واوًا نحو «ضُوَيْرِب»

---

(١) ليس في «ب».

(٢) في ب فُعَيْلا وفعيليلا.

(٣) قال السيوطي في الهمع ١٩١/٢: ومذهبُ سيبويه أنّه لا يجوز تصغيرُها استغناء بجمع الواحد المحقَّر... وهو الصّحيح لأنّه لم يثبتْ عن العرب، ولا يقتضيه قياس لأنّ قياس هذه الأسماء ألّا تُصَغَّر.

(٤) حريح بالحاء المهملة تصغير حِر.

(٥) خُدَيِّب تصغير خِدَبّ والرجل الخدب: الضخم.

(٦) ليست في «ب».

(٧) التجفاف: بالحركات الثلاث: الذي يوضع على الخيل من حديد أو غيره في الحرب.

(٨) يشذّ إذا كان تصغير «عِرس» بكسر العَيْن امرأة الرجل، أما «عُرس» بالضمّ وهو طعامُ الوليمة فلا شذوذ.

و«بُوَيْبٍ» و«نُيَيْبٍ»[1] ولا ثالثةً طَرَفًا، أو غيرَ طرفٍ بل تنقلبُ ياءً لا غير، نحو «عُصَيَّةٍ» و«عُنَيِّقٍ»، وكذا الواوُ إلّا أنْ يكون غيرَ طرفٍ فقد أجيز الإظهارُ نحو «أسَيْوِدٍ» و«جُدَيْوِلٍ» وإن كان الفصيحُ القلبَ.

والبدلُ اللازمُ وهو ما كانَ عِلّةُ الإبدالِ فيه باقيةً لا يُرَدُّ إلى أصلِهِ كما في التكسير نحو «تُخَيمةٍ» و«قُوَيْئِلٍ» في تُخَمَة، وقائِلٍ بخلاف غيرِ اللازم نحو «مُوَيْزِينٍ» و«مُوَيْعِدٍ» في ميزانٍ ومتعدٍّ[2]. [٥/أ] ومثيل «عُيَيْد» في عِيد فرقًا بينه وبين مُحقّر عُودٍ. كما قالوا «أعياد» لذلك[3].

وإذا اجتمع مع يائه ياءانِ حُذِفتِ الأخيرة نحو «غُوَيّة» و«مُعَيّة» في غاويةٍ ومُعَاويةٍ.

وقد يُردُّ المزيد فيه إلى حروفِهِ الأصول نحو «زُهَيْرٍ» و«حُرَيْثٍ» في أزهَرَ وحارثٍ. ومنه «أُرَيْقٌ» في قولهم «جاءَ بأُمِّ الرُّبَيْق على أُرَيْق»[4]، ويسمّى تحقيرَ التَّرخيم. ومجيئه في غيرِ الجمع للوصفِ بالحقارة. وفي الجمع للوصف بالقلّةِ ولذٰلكَ يُحَقَّرُ جمعُ القلّةِ على بنائِهِ نحو «أُكَيْلِبٍ» و«أُجَيْمالٍ» و«أُجَيْرِبَةٍ» و«غُلَيمةٍ». وجمع الكثرة يُردُّ إلى واحدِهِ، ثمّ يَجمَعُ جمعَ السَّلامةِ أو إلى جمع قلّتهِ إن وُجِدَ نحو «غُلَيْمة» في غِلمان، وإن شِئت «غُلَيْمُونَ».

وقد يجيءُ للتَّعظيمِ نحوَ قوله:

٩ – دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأنامِلُ[5]

وللمدحِ نَحوُ قولهم «أنا جُذَيْلُها المحكَّكُ وعُذَيْقُها المرَجَّبُ»[6].

---

(١) نُيَيْب: تصغير «ناب» وأصلُهُ نَيْب. وقال سيبويه: ومن العرب من يقول في «ناب» «نُوَيْب» فيجيء بالواو لأنَّ هٰذه الألف مُبْدَلة من الواو أكثر، وهو غلط منهم. الكتاب ٣٦٤/٣. وانظر ابن يعيش ١٢٧/٥. وفي ب «بويب ونييب وضويرب».

(٢) من «ب» وفي الأصل متعدّ وميزان.

(٣) القياس أنْ يُقال في جمع «عِيْد» «أعواد» وقال السّيوطي: وقالوا في تصغير «عيد» «عُيَيْد» شذوذًا. كما قالوا في جَمْعِهِ «أعيادًا» شذوذًا. الأشباه. والنظائر ١٢٩/٢، وانظر الكتاب ٤٥٨/٣.

(٤) أُرَيْق أصلُه وُرَيْق في تصغير «أوْرَق» وأمّ الرُّبَيْق: الدَّاهية. وقال الأصمعيّ: تزعمُ العربُ أنّه من قَوْل رجل رأى الغول على جمل أوْرَق. انظر مجمع الأمثال ١٦٩/١. والمستقصى في الأمثال ٤١/٢.

(٥) عجز بيتٍ صدرُه

وكلُّ أناسٍ سَوفَ تدخلُ بيتهم

هو للبيد بنِ ربيعةَ في ديوانه ٢٥٦. والأمالي الشّجرية ٢١/١ و٤٩/٢ - ١٣١ والإنصاف ١٣٩، وابن يعيش ٥/ ١١٤ والمغني ٧٠ - ١٨١ - ٢٦١ - ٨١٦ والعيني ٨/١ و٥٣٥/٤، والهمع ١٨٥/٢، والصبان ١٥٧/٤، والخزانة ٥٦١/٢.

(٦) العُذَيق: تصغير العَذْق بالفتح، وهو النَّخلة، والمرجَّبُ: المدعوم بالرُّجبة وهي خشبةٌ ذاتُ شعبتَين وذٰلك إذا طالتِ النخلة وكبرتْ أو مالتْ فتدعم بها لئلّا تسقطَ. انظر مجمع الأمثال ٣١/١-٣٢.

وللدّنوّ من الشّيء نحو «مُثَيْل هاتيًا» و«دُوَيْنَ ذاك» ومنه «أُسَيْدُ» أي لم يَبلغ السّوادَ. نحو:

١٠ - يا ما أُمَيْلِحَ غِزلانًا شَدَنَّ لنا ... من هؤليائكنّ بينِ الضّال والسَّمُر[١].

ليس على ظاهرِه، وإنّما المرادُ الذي وُصِفَ بالمِلح.

ومنها:

ط - النّسبةُ إليه بإلحاق آخرِه ياءً مُشَدَّدةً، وتُحذَفُ لها تاءُ التأنيثِ ونونا التّثنيةِ والجمعِ[٢] نحو «بَصْرِيّ» و«قِنسريّ» و«سَبُعِيّ» فيمن [٥/ب] يقول «مررت بالسَّبُعَيْن»[٣]، وتبدلُ كسرةُ ما قبلَ الآخرِ فتحةً في الثّلاثيّ على الاطراد نحو «نَمِرِيّ» و«دُئَلِيّ»[٤].

وتُحذفُ الواوُ والياءُ من كلّ «فَعِيلةٍ» و«فَعُولةٍ» مع فتحةِ العَيْن نحو «حَنَفيّ» و«شَنَئيّ» إلّا ما كانَ مُضاعفًا، أو مُعْتَلَّ العَيْن نحو «شَدِيْديّ» و«طَوِيْليّ»، ومن كلّ «فُعَيْلةٍ» نحو «جُهَنيّ» ومن كلّ «فَعِيلٍ» و«فُعَيْلٍ» من المعتلّ اللّام نحو «غَنَويّ وقُصَويّ».

وتُحذف الياءُ المتحرّكة من كلّ مثالٍ قبلَ آخرِه ياء إن نحو سَيْديّ [في سيّد[٥]] وقالوا مُهَيْمِيٌّ في تصغير مُهَوّم على التّعويضِ فرقًا بينَه وبينَ مُهيّم من هَيَّمَه.

وتُقلبُ الألفُ ثالثةً أو رابعةً منقلبةً واوًا كـ«عَصَويّ» و«أَعْشَوِيّ» وفي الزائدةِ الرابعةِ الحذفُ، والقلبُ كـ«حُبْليّ» و«حُبْلَويّ» إلّا أنْ تكون العينُ متحرّكةً كـ«جَمَزيّ»[٦]. فإنَّ حكمَهُ حكمُ ما وَرَاء ذٰلك. وفيهِ الحذفُ لا غير كـ«حُبارِيّ». والياءُ ثالثةً تُقلبُ كـ«عَمَويّ». وفي الرابعة الحذفُ والقلبُ[٧] كـ«قاضِيّ» و«قاضَوِيّ»، وفيما وراء ذٰلك الحذفُ كـ«مُشتَرِيّ».

وياءُ النّسبة تُحذفُ كـ«شَافعيّ» وكذٰلك[٨] كلُّ ياءٍ مشدّدةٍ كـ«مَرْمِيّ» على الأعرف، وهمزةُ الممدودِ تُثبتُ مُنصرفًا كـ«كسائي» و«حِرْبائيّ»، وتُقلبُ واوًا غيرَ منصرفٍ كـ«حمراوِيّ» [٦/أ] و«زَكريّاوِيّ».

---

(١) في «ب» ذُكِرَ الشطرُ الأوّل فقط: الضّال: السّدر البرّيّ، والسَّمُر بالفتح فالضّمّ شجرُ الطّلح. ونُسِبَ البيت للعرجيّ وشعراءِ آخرين. وهو في ذيل ديوان العرجي ١٨٣، والأمالي الشّجرية ١٣٠/٢، والإنصاف ١٢٧، وابن يعيش ١٣٥/٥، واللسان (أولى - أولاء) و(ملح)، والمغني ٨٩٤ - والعيني ٤١٦/١، والهمع ٧٦/١، والخزانة ٤٥/١ والصبان ١٨/٢، والدرر ٤٩/١.

(٢) في «ب» ونونا الجمع والتّثنية.

(٣) سَبُعان من ديار قَيْس، ويُقالُ: جبلٌ قبلَ فَلْج، وقيل: وادٍ شمالِ سَلْم على طريق البصرة. معجم البلدان ١٨٥/٣ وقال صاحب الممتع: هو على وزن فَعُلان ولم يَجِئْ إلّا اسمًا وهو قليلٌ. الممتع في التّصريف ١٢٤/١.

(٤) دؤلي في «دُئِل» اسمٌ لدويبة في البحر، أو اسمٌ لقبيلةِ أبي الأسود.

(٥) زيادة من «ب».

(٦) جَمَزَ الإنسانُ والبعيرُ والدابّةُ يجمزُ جمزًا وجَمَزَى وهو عَدْوٌ.

(٧) في «ب» القلب الحذف.

(٨) في «ب» كذا.

وإذا نُسِبَ إلى الجمع رُدَّ إلى الواحِدِ كـ «فَرَضِيّ» إلّا أنْ يجري مُجرى أسماءِ الأعلامِ كـ«أنْبارِيّ»[1] و«أنْصارِيّ»، ونحو «شُعُوبِيّ»[2] متأوَّل. كـ «اخشَوْشِنِيّ وتَمعدَدِيّ»[3].

وتنقسمُ انقسامَ التأنيثِ إلى حقيقيّ؛ وهو ما كانَ مُؤَثِّرًا في المعنى، وغير حقيقيّ: وهو ماتعلَّقَ باللَّفظ فحسب، كـ «كُرْسِيّ» و«بُرْدِيّ»[4] وكما جاءتِ التاءُ فارقةً بين الجِنْس وواحِدِهِ فكذا الياءُ نحوُ «روميّ» و«رُوْم».

ومنها:

ي - الكنايةُ عنه بالضَّمير نحو زيدٌ ضربتُهُ، ونحو «مَنْ كَذِبَ كانَ شَرًّا له»[5] فالمكنيُّ عنه المصدرُ المدلولُ عليه بالفعلِ دونَه.

[علامات الفعل]

وأمَّا علاماتُ الفعلِ فمنها[6]:

صِحَّةُ دخولِ «قَدْ»، وحَرْفَي الاستقبالِ، والجوازم، ولُحوقُ المتَّصلِ البارزِ من الضَّمائر المرفوعةِ، وتاءِ التأنيثِ ساكنةً نحو «قد فَعَلَ وسَيَفْعَلُ، وسَوْفَ يَفعلُ، ولم يَفْعَلْ، وفَعَلا، وفَعَلُوا، وفَعَلَتْ».

وله ثَلاثةُ أمثِلَةٍ [أحدها][7] المفتوحُ الآخِرِ نحوُ «ضَرَبَ» و«دَحْرَجَ» وهو الماضي، ويُسَكَّنُ عند الإعلالِ، ومع المتحرِّك من الضَّميرِ المرفوعِ، [ويُضمّ مع الواو][8].

والثاني: ما يَتعاقبُ في صَدْرِه الزَّوائِدُ الأربعُ؛ وهي: الهمزةُ للمتكلّم الواحدِ مذكَّرًا كانَ أو مؤنَّثًا، والنونُ له [٦/ب] إذا كانَ معَهُ غيرُهُ والتاءُ للمخاطبِ مطلقًا، وللغائبِ المؤنَّث والمؤَنَّثيْن، والياءُ لِمَا عَداهُ، ويُسمَّى المضارعَ، ويشتركُ بينَ الحاضِرِ والمستقبلِ.

واللّامُ في قولِكَ «إنَّ زَيْدًا لَيَفْعَلُ» مخلِصة للحالِ، كالسّين وسوفَ للاستقبالِ.

---

(١) في «أنبار» جمع «نبر» دويبة إلّا أنّه صارَ علمًا لبلدة.

(٢) في شعوب جمع شعب وهو ما تشعَّب من قبائل العرب والعجم، ونُسبَ إلى لفظ الجمع من غير ردِّه إلى الواحدِ، متأوّل لأنّه منسوبٌ إلى لفظ الجمع المذكور في قوله تعالى - ﴿وَجَعَلْنَاكم شعوبًا وقَبَائِلَ﴾ سورة الحُجرات ١٣/٤٩.

(٣) أيضاً متأوّلان لأنّهما فعلان للأمر من قول عمر (ر) «اخْشَوْشِنُوا وتَمَعْدَدوا» أي تشبّهوا بمعَدٍ في الغِلظة فإنَّهم كانوا أهلَ خشونةٍ في المطعم والمَلْبَس والمَشرَب.

(٤) بالضّم ضربٌ من أجود التمور، وبالفتح نباتٌ معروفٌ.

(٥) انظر المثال في الكتاب ٣٩١/٢.

(٦) في «ب» فمنه.

(٧) زيادة من «ب».

(٨) زيادة من «ب»

وحروفُ المضارعةِ مضمومةٌ في مُجرَّدِ الرُّباعي، وما يوازيه[1]، مفتوحةً فيما سواهما.

والثالثُ مثالُ الأمرِ؛ وهو الّذي على طريقةِ المضارعِ، للفاعِلِ المخاطَبِ، لا تُخالِفُ بصيغتِهِ صيغَتَه إلّا أنْ تنزعَ الزائدة فيما أوّلهُ متحرِّك فتقولُ مِنْ تَضَعُ، ضَعْ. وإنْ سُكِنَ زِدْتَ لئلا تبتدِئَ بالساكن همزةَ وَصْلٍ فتقولُ في تَضرِبُ، اضرِبْ. والأصلُ في «تكرِمُ» «تُؤكرِمُ» فعلى هٰذا خرجَ أكرِم. وهو موقوفٌ عند أصحابنا[2]: والكوفيّون على أنَّه مجزومٌ وأصلُهُ اللامُ داخلة على المضارعِ المخاطبِ، كما في أمرِ غيرِ المخاطَبِ، ثمَّ حُذِفَ اللامُ للكثرةِ ثمّ حرفُ المضارَعَةِ للهرَبِ من الإلباسِ، وقد استعملَ الأصلَ مَنْ قرأ[3] ﴿فبِذَلك فلتفْرَحُوا هو خير مِمَّا تجمَعُون﴾[4].

[الفعل الجامد]

وقد عَرَض لبعضِ الأفعال أنْ لَزِمَتْ طريقةً واحدةً ويُسمَّى الجامِدَ. [٧/أ] فمنه:

فِعلا المَدْحِ والذّمّ

نحو «نِعْم» و«بِئس»، والأصلُ فيهما فَعِلَ، وفيهما لغاتٌ[5]؛ كسرُ العينِ مع فتحِ الفاءِ، وكسرُهُما، وسكونُها كذٰلك. وكذا كلُّ فِعْلٍ على «فَعِلَ» أو اسمٍ على «فَعِل» ثانيه حرفُ حلْقٍ[6].

ومنه

لَيسَ

فيمن يجعله فِعلًا[7]، وهو مُسَكَّنٌ من لَيِسَ، ولم يُجْعلْ لجمودِهِ على لَفْظِ صَيِدَ ولا هابَ،

---

(١) قال الفالي في شرح اللّباب ٦٤/١: ما كانَ على أربعةِ أحرفٍ بالوضعِ سواءٌ كان ملحقًا بالرّباعي نحو «يُجَلْبِبُ» أوْ لا نحو «يكرِم» وإنّما قلنا بالوضع ليدخل فيه نحو «أهراق» و«يُهريق» ونحو «يُدَّخل» ويخرج عنه نحو قتلَ يقتل من باب الافتعال.

(٢) انظر الإنصاف المسألة (٧٢) ص ٥٢٤.

(٣) في «ب» «فتفرحوا».

(٤) ﴿قُلْ بفضلِ اللهِ وبرحمتِهِ فبذٰلك فليفْرَحُوا هو خيرٌ ممَّا يجمعون﴾. يونس ٥٨/١٠. قرأ رُوَيس بالخطاب وهي قراءة أُبَيّ. ورويناهما مسندة إلى النّبيّ (ص)، وهي لغةٌ لبعض العرب. وقرأ الباقون بالغَيْب. انظر النشر ٢٨٥/٢ والحجّة لابن زنجلة ٣٣٣.

(٥) وذهب سائر الكوفيين باستثناء الكسائيّ إلى أنّهما اسمان مبتدآن... وانظر اللغات أيضًا في شرح المفصل ١٢٧/٧ - ١٢٨.

(٦) أي كذلك تجوز فيه اللُّغات إذا لم يكن ثانيه حرفَ حلقٍ نحو «كتِف».

(٧) ذهب ابن السّراج إلى حرفيّة «عسى» و«ليس»، مستندًا إلى عدم تصرّفهما ووافقَه في الأولى ثعلب وفي الثانية [أبو علي] الفارسي الهمع ١٠/١.

لكن على لَفْظ ما لَيْسَ بفِعْلٍ كـ«لَيْتَ»، ولذا لـم يَنقلُوا كسرةَ العينِ إلى الفاءِ في «لستُ»[1].

ومنه:

عَسَى[2]

ومنه:

صِيغَتا التعجّب

وهما «ما أَفْعَلَهُ» و«أَفْعِل بهِ»، ولا يُبنيان إلّا مِنَ الثّلاثي الـمجرّدِ مـمّا لَيْسَ بـمعنى «افْعَلَّ» و«افْعَالّ» خلافًا للكوفيّين، فيما هو أصلُ الألوانِ؛ وهو السّوادُ والبياضُ[3]، ويُتوصّلُ فيما وراءَهُ بنحو «أَشَدَّ» و«أَبْلغَ» نحوُ «ما أشدَّ دحرجَتَهُ» و«أَبْلَغَ سوادَه» وقد شذَّ «ما أعطاهُ» و«ما أولاه». ويكونُ من الفاعِلِ دونَ الـمفعولِ، إلّا ما شَذَّ منه نحو «ما أَشْهاهُ» و«ما أَمْقَتَهُ[4]».

ومعنى «ما أَفْعَلَه» شيءٌ جَعَلَه فاعلًا تقديرًا[5]. والفِعلُ مُسْنَدٌ إلى ضميرِ ما ومعنى أفعل به صار كذا والـمجرور مرفوع معنى ولا ضمير في الفعل واللّفظ على الأمر، والـمعنى على الـخبر تقديرًا. وأحْسَنُ منه أنْ يكونَ [٧/ب] الـمعنى صِفة بالفعلِ على زيادةِ الباء، أو صَيِّرْهُ ذاكذا على التَّعْدية[6] ثمَّ جَرى مجرى الـمثلِ، فلم يُغَيَّرْ عن لفظِ الواحدةِ، ولهذا لـم يُتَصَرَّفْ في الـجملة التَّعجُّبيّة بتقديـم وتأخيرٍ وفَصْلٍ، وقد أُجيزَ الفصلُ بالظَّرْفِ نحو «ما أَحْسَنَ بالرجلِ أنْ يفعلَ كذا» وجازَ «ما كَانَ أَحْسَنَ زيدًا» للدّلالة على الـمُضِيّ.[7]

[علامة الـحرف]

وأمّا علامةُ الـحَرْفِ فالتّعري عن علامتهما[8]، ثم إنّه قد يَجْري بينهما التّأليفُ إمّا على وجهِ الإسنادِ، وهو تركيبُ الكلمتينِ، أو ما يجري مجراهُما بحيثُ يُفيدُ السامعَ ويسمّى كلامًا وجملةً، وهيَ أربعةٌ:

---

(١) نقلت الكسرة في الـمعتلّ العين من باب «عَلِمَ» عند لـحوقه الضمائر الـمرفوعة الـمتصلة البارزة نحو هِبْت، وخِفْت.

(٢) سيجيء بيانه في بحث العوامل في القسم الثالث من الكتاب.

(٣) لأنّ الكوفيّين أجازوا بناء صيغتي التّعجّب منهما، واحتجّوا بأنهما لـمّا كانا أصْليَيْن للألوان لأنهما طرفاها، جاز أن يُثبت لهما ما لا يُثبت لغيرهما. انظر الإنصاف. الـمسألة ١٦ ـ ص ١٤٨.

(٤) «ب» وأمقته.

(٥) الكتاب ٩٩/٤.

(٦) وهو قول الزّجاج. انظر شرح الكافية ٣١٠/٢ ـ ٣١١.

(٧) انظر شرح الـمفصل ١٥٠/٧.

(٨) أي عن علامة الاسم والفعل.

فعليّةٌ: نحو «خَرَجَ زَيْدٌ».

واسْميَّةٌ: نحو «زَيْدٌ قائِمٌ» أو «زيدٌ أبوهُ قائمٌ».

وشرطيّةٌ: نحو «إنْ تكرمْني أكرمْكَ» و«إنْ كانَ متى كانَ زيدٌ يكتبُ فهو يُحرِّكُ يدَهُ» فمتى لَمْ يحرِّكْ يدَه لـم يكتبْ.

وظرفيّةٌ: نحوُ «مافي الدارِ أو قدَّامَك زيدٌ» بمعنى حَصَلَ فيها.

وقد لا يكونُ[1] على وجهِ الإسناد نحو «عارِفُ زَيْدٍ» على الإضافة، أو «زيدٌ العارفُ» على الصِّفة أو ما أشْبَه ذٰلِك، ولا يُسمَّى كلامًا ولا جُمْلةً.

واعتِناءُ النَّحْوي [منوطٌ][2] برعايةِ هَيْئاتٍ لازِمَةٍ لِلْكَلِم بعد التركيبِ على [٨/أ] تفاوتها بحسَبِ المواضعِ، وحاصلها [أنّها][3] يرجعُ إلى أنَّها اختلافُ أواخِر كَلِمٍ دوْنَ كَلِمٍ[4]، لاختلافِ أشياءَ معهودةٍ، فعَلَيْهِ البحث عن صورةِ الاختلافِ وهو الإعرابُ، وما فيه الاختلافُ وهو المعرَبُ، وما به الاختلافُ وهو العاملُ، وما لأُجلِهِ الاختلافُ، وهو المقتضِي، وأنا أسوقُ إليكَ الأربعةَ بعَوْنِ اللهِ مُبَيّنةً[5] في أربعةِ أقسامٍ.

---

(١) أي التأليف.

(٢) ليس في «ب».

(٣) من «ب».

(٤) الاختلاف يكون في المعربات، وعدم الاختلاف في المبنيّات.

(٥) مبنيّة على «ب».

القِسْمُ الأوَّل

في الإعْـــرابْ

[وجوه الإعراب في الاسم]

ووجوهُهُ في الاسمِ الرَّفعُ، والنَّصبُ، والجرُّ، ويكونُ لفظًا أو تَقْديرًا. أولفظًا وتقديرًا بحركةٍ أو حرفٍ[1].

[الوجه الأول] فإعرابُه لفظًا بحركةٍ فيما آخرُهُ صحيحٌ أو جارٍ مجْراه، ثُمَّ إنْ كانَ منصرفًا غيرَ ملحقٍ به ألفٌ وتاءٌ للجمعِ فبالضَّمةِ رَفْعًا، والفتحةِ نصبًا، والكسرةِ جرًّا، نحو «جاءَني زَيدٌ» و«رأيتُ زيدًا» و«مَرَرْتُ بزيدٍ»، وإلّا فبالضَّمةِ رفعًا والفتحةِ والكسرةِ نصبًا وجرًّا، نحو «هٰذا أحمدُ» و«رأيتُ أحمدَ» و«مررْتُ بأحمدَ» و«جاءَتني مسلماتٌ» و«رأيت مسلماتٍ» و«مرَرتُ بمسلماتٍ» إجراءً للفَرْعِ على وتيرة الأصْل.

[الوجه الثاني] وإعرابُه تقديرًا بحركةٍ فيما آخرُهُ ألفٌ مقصورةٌ نحو «عصًا» أو أضيفَ إلى ياءِ المتكلِّم مفردًا أو جمعًا إعرابُه بحركةٍ نحو [٨/أ] «غلامِي» و«رِجالِي»[2] على رأيٍ، والأعرفُ أنه مبنيٌّ[3]، ويعضُدُ الأوَّلَ قولُهم «مُسْلِمايَ» و«مُسْلِمَيَّ» بالإعراب.

ومِنهُ ما فيه إعرابٌ محكيٌّ جملةً منقولةً كانَ أو مفردًا نحو «تأبَّطَ شرًّا»، وقَولِ أهلِ الحجاز «مَنْ زيدًا» في استِعلَام مَنْ يقولُ رأيتُ زيدًا. ونحو «خَمْسَةَ عَشَرَ» علمًا، يحتملُ أنْ يُجْعَلَ منه فيمن يُبَقِّيه على الفتحِ.

[الوجه الثالث] وإعرابه لفظًا وتقديرًا بحركةٍ فيما آخرُه ياءٌ مكسورٌ ما قبلَها نحو «جاءَني القاضي»، و«مَرَرْتُ بالقاضي» بالإسكان، و«رأيْتُ القاضيَ» بالفتحِ. وقد جاءَ الإسكانُ أيضًا[4].

---

(١) فالأقسام ستةٌ حاصِلَةٌ من ضرب اثنين في ثلاثة أقسام بالحركة.

(٢) ليست في «ب».

(٣) لأن بعض النّحويّين جعلَ إعرابَه بالحركة تقديرًا في الأحوال الثلاث لأنَّ محلّ الإعراب مشتغل بكسرةٍ لازمةٍ لأجل ياء الإضافة. وانظر شرح المفصل ٣/٣١.

(٤) يعني في حالة النَّصْبِ كما في المثل «أعطِ القوسَ باريَها» جمهرة الأمثال ١٩ ومجمع الأمثال ٢/١٩.

[الوجه الرابع] وإعرابُه لفظًا بحرفٍ في الأسماءِ السّتّةِ مضافًا إلى غيرِ ياءِ المتكلّم وهي «أَبُوه» و«أَخُوهُ» و«حَموهَا» و«هَنُوه» و«فوهُ» و«ذُو مَالٍ»، فإنَّها بالواو رفعًا، والألفِ نصبًا، والياء جرًّا في الأكثر[1]. وفي التّثنيةِ،ويلحقُ بها اثنان، وكِلَا، مضافًا إلى مُضْمَرٍ فإنَّها بالألف رفعًا، والياء نصبًا وجَرًّا في الأكثر.

وفي الجمع المصحَّح، ويَلحقُ به «أولو» و«عشرون» وأخواتها. فإنَّها بالواو رَفْعًا، والياء نصبًا وجرًّا.

[الوجه الخامس] وإعرابُه تقديرًا بحرفٍ في جمع الذّكور مُضافًا مُلاقيًا ساكنًا [بعده][2] نحو «جَاءني صالِحو القومِ» و«رأَيْتُ صالحي القومِ» [٨/ب] و«مَرَرْتُ «بصالِحِي القومِ» وكذا الأسماءُ السّتّةُ. وكذا ما يُحكى مِنَ التَّثنيةِ فيمن يُجوِّزُ. مِنهُ قولُ مَنْ قالَ «دَعْني من تمرتانِ»[3].

[الوجه السادس] وإعرابُه لفظًا وتقديرًا بحرفٍ في التَّثنيةِ إذا أُضِيفَتْ ولاقاها ساكِنٌ بعدَها نحو «هٰذان ثَوْبا ابنِكَ» و«رأيت ثوبي ابنك» و«نظرت إلى ثوبي ابنك» وفي الجمع مضافًا إلى ياء المتكلّم نحو «هٰؤلاء مسلميّ» و«رأيت مُسْلِميَّ»، و«مَرَرْتُ بمسْلِميَّ»، فالياءُ في الرفعِ منقلبةٌ عن الواو بخلافها في النَّصْبِ والجرِّ.

[وجوه الإعراب في الفعل المضارع]

وأمَّا وجوهُهُ في الفعلِ المضارعِ فالرَّفعُ، والنَّصْبُ، والجَزْمُ. فالرَّفعُ يكونُ بالضمَّةِ لفظًا (فيما آخرُهُ صحيح)[4] غيرَ مُلْحقٍ به ضميرٌ مرفوعٌ بارزٌ نحو «يَضْرِبُ»، أو تقديرًا فيما آخرُهُ معتلٌّ كذٰلك، نحْو: «يَغزُو» و«يَرْمي» و«يَخْشى». وبحرفٍ لفظًا فيما اتَّصلَ بِهِ ألفُ الضمير، أو واوُهُ أو ياؤُهُ، نَحْو «هُمَا يفعلَان» و«أنتما تفْعلَان» و«هُم يفعلُون» و«أنتُم تفعلُون» و«أنتِ تفعلِيْنَ».

وأمَّا النَّصبُ فقد يكونُ بفتحةٍ لفظًا فيما آخرُه غيرُ ألِفٍ، وَلم يتّصلْ به الضَّميرُ نحو «لن يَضْرِبَ» و«لَنْ يَغزُوَ» و«لن يَرْميَ»[5]. وقد جاءَ الإسكانُ في المعتلّ نحو:

---

(١) قال في الأكثر لأنَّ بعضَ العرب يجعلُ إعرابَها بالحركة عند إضافتها إلى غيرِ ياء المتكلّم فتقول «جاءني أَبُه» و«رأيت أبَه» و«مرَرْتُ بأبِه» وبعضهم يجعلها أسماء مقصورة كقول الشاعرِ:

إنَّ أباهـا وأبـا أبـاهَـا   قَدْ بَلَغَا في المجْدِ غَايَتَاها

(٢) زيادة في «ب».

(٣) انظر المثال في الكتاب ٤١٣/٢، والأحاجي النحوية ٣٣.

(٤) في «ب» «فيما كان آخره صحيحًا»

(٥) في «ب» لن يرمي، ولن يغزو.

١١ - حـتَّـى تـلاقـيَ مـحـمَّـدا[1]

فيمَنْ رَوَى، أو تقديرًا فيما آخِرُهُ ألفٌ نحو «لَنْ يَخْشَاها»، وبالحَذْفِ [٩/أ] في الأفعالِ الخمسةِ نحو «لن يَفْعَلا». [وأخواته][2].

وأمَّا الجَزْمُ فقد يكون بإسكانِ فيما آخرُه صحيحٌ، ولم يتَّصلْ به الضَّميرُ نحو «لم يضربْ»، وبحذفٍ في الأفعالِ الخمسةِ نحو «لم يَضْرِبا» وأخواتِهِ وفيما اعتلَّ آخرُهُ نحو «لم يَغْزُ» و«لم يَرْمِ» و«لم يَخْشَ» إلّا ما شذَّ نحو:

١٢ - لـمْ تَـهْـجُـو ولـمْ تَـدَعِ[3]

ونحو:

١٣ - أَلَمْ يأتِيْكَ والأنباءُ تَنْمي[4]

و[نحو][5]:

١٤ - لا تَـرضَّـاهـا ولا تَـمـلَّـق[6]

---

(١) قطعة من بيتٍ للبيد تمامُه:

فآلَيْتُ لا أرْثي لَها من كَلالةٍ وَلا مِنْ حفًى حتَّى تَزُورَ محمَّدا

وعلى هٰذا فلا شاهدَ فيه. وهو مِن قصيدة يمدحُ بها الرّسول (ص) مطلَعُها:

أَلَمْ تغتمضْ عَيْنَاكَ ليلةَ أَرْمِدا وعادكَ ما عَادَ السّليمَ المسهَّدا

ديوان ١٣٥، وانظر ابن يعيش ١٠/١٠٠.

(٢) من «ب».

(٣) قطعةٌ من بيتٍ مجهولِ القائلِ تمامُه:

هَجَوْتَ زبَّانَ ثمَّ جِئْتَ معتذرًا مِنْ هَجْوِ زبَّانَ لَم تهجُو وَلم تَدَعِ

انظر الشاهد في معاني القرآن للفراء ١٦٢/١ - ١٨٨/٢ والأمالي الشَّجريّة ٨٥/١ والإنصاف ٢٤، وابن يعيش ١٠٤/١٠، واللّسان (يا) والخزانة ٥٣٣/٣.

(٤) صدرُ بيتٍ لقيسِ بنِ زُهَيْرٍ عجزُه:

بِما لاقَتْ لبونُ بَني زِيادِ

تجده في جميع كتب النحو.

(٥) زيادة من «ب».

(٦) رجز قبله: إذَا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّق

انظر ملحقات ديوان رؤبة ١٧٩ والخصائص ٣٠٧/١، والأمالي الشجرية ٧٣/١ والإنصاف ٢٦، وابن يعيش ١٠١/١٠، واللسان (رضي) والخزانة ٥٣٣/٣.

[نوعا الإعراب]

وقد يُقالُ: الإعرابُ صريحٌ، وغيرُ صريحٍ؛ فالصّريحُ أنْ يختلفَ آخِرُ الكلمةِ باختلافِ العوامِلِ كما ذُكِرَ. وغيرُ الصّريحِ أنْ تكونَ الكَلمةُ موضوعةً على وجهٍ مخصوصٍ من الإعرابِ. وذٰلك في المضمراتِ[1] لا غَيْر.

[الضمير]

وهُوَ ما وُضِعَ لمتكلِّمٍ، أو مُخاطبٍ، أو غائبٍ تقدَّم ذِكرُه لفظًا تحقيقًا، أو تقديرًا، أو معنًى، أو حُكمًا، نحو:

١٥ - إنَّ الجَبانَ حتفُهُ من فَوْقِهِ والثّورُ يَحمي أنفَهُ بِرَوْقِهِ[2]

ونحو «على أهلِها تَجني بَرَاقِشُ»[3] و«عادَتْ لِعِتْرِها لميسُ»[4]

و ﴿هو أقرَبُ للتَّقوى﴾[5]، ونحو ﴿ولأَبَوَيْهِ﴾[6] - ونحو ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أحَدٌ﴾[7] -

فمتَّصلٌ إنْ لم يَستَقِلَّ في اللَّفظِ، وإلّا فهُوَ منفصلٌ.

والمتّصلُ إمّا للمرفوعِ، أو المنصوبِ، أو المجرورِ.

والمنفصلُ إمَّا للمرفوعِ، أو المنصوبِ، [٩/ب] دون المجرور.

١ - [المتَّصلُ المرفوعُ] فالأوَّلُ نحو «ضربتُ، ضَرَبْنا[8]» و«ضربتَ إلى ضَرَبْتُنَّ» و«تَضربِيْن إلى تضربْنَ» و«زيدٌ ضَرَبَ» مَنْويًّا فيه إلى «ضَرَبْنَ».

٢ - [المتّصلُ المنصوبُ] والثاني «ضَرَبَني وضَرَبَنا» و«ضَرَبَه» إلى «ضَرَبَهُنَّ» و«ضَرَبَكَ» إلى «ضَرَبَكُنَّ».

---

(١) في «ب» المضمر.

(٢) الرَّوْق: القرن. البيت لِعَمْرو بنِ أُمامة كما في معجم الشّعراء (٢٠٦) ونسبه صاحبُ اللّسان (روق) إلى عامرِ بنِ فُهيرة التميميّ مولى ابي بكر الصّدّيق والبيت من الأمثال يُضرَبُ في قلّةِ نفعِ الحذر مِنَ القَدَر. وانظر مجمع الأمثال ١/١٠.

(٣) جمهرة الأمثال ١٤٣ - ومجمع الأمثال ٢/١٤، والمستقصى ٢/١٦٥.

(٤) العتر: الأصل. يُضرب لمنْ يرجِع إلى عادةِ سوءٍ تركها. انظر مجمع الأمثال ٢/٥، والمستقصى ٢/١٥٥.

(٥) المائدة ٥/٨.

(٦) ﴿ولأَبَوَيْه لكلِّ واحدٍ منهما السّدسُ...﴾ - النساء ٤/١١

(٧) الإخلاص ١١٢/١ .

(٨) زاد في «ب» في المتكلِّم.

٣ – [المتّصلُ المجرورُ] والثالثُ «غُلامي، غلامُنا» و«غلامُه» إلى «غلامِهِنّ» و«غُلامُكَ» إلى «غلامِكنّ».

ولفظُ[١] المنصوبِ والمجرور سَواءٌ، إلّا أنَّ متكلّمَ المنصوبِ يَلْحقُ ما اتَّصلَ به قبلَهُ نونٌ صونًا له من أخي الجَرّ. وجازَ حذفُها مع نونِ الإعرابِ ومع «إنَّ» وأخواتِهِ[٢] إلّا أنّه مع «لَيْتَ» ضَعيفٌ لا يجيءُ إلّا[٣] في السّعة[٤]. ولا كذلك في المجرورِ إلّا مَع «لَدُنْ» و«قَطّ» و«قَدْ» و«مِنْ» و«عَنْ» إبقاءً للسّكونِ. وجازَ الحَذْفُ وهُوَ ضعيفٌ[٥].

٤ – [المنفصلُ المرفوعُ] والرابع أَنَا، نَحْنُ، هُوَ، وجازَ حذفُ الواوِ نحو:

١٦ – فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رحلَهُ قالَ قائِلٌ [لِمَنْ جَمَلٍ رِخو المِلاطِ نجيبُ][٦]

وكذا اليَاءُ مِنْ «هي» نحْو:

١٧ – دارٌ لسلمى إذْ هِـ مِن هَوَاكا[٧]

إلى «هُنَّ» و«أنتَ» إلى «أنتنَّ».

٥ – [المنفصلُ المنْصُوبُ]والخامسُ: إيَّايَ، إيَّانَا، إيَّاهُ، إلى إيّاهُنَّ وإيَّاكَ إلى أيّاكُنَّ.

---

(١) «ب» لفظا.

(٢) «ب» أخواتها.

(٣) ليست في «ب».

(٤) وإنّما يجيْء في ضرورةِ الشِعر كقول زيدِ الخَيْل:

كمنْيَةِ جَابرٍ إذا قال لَيْتي أصادفُه وأفْقِدُ بَعْضَ مَالي

انظر ديوانه ٨٧، والكتاب ٣٧٠/٢، والمقتضب ٢٥٠/١، ومجالس ثعلب ١٢٩ واللسان (ليت) والخزانة ٤٤٦/٢.

(٥) ولا يجيْءُ إلّا في ضرورةِ الشّعر نحو قولِ الشّاعِر:

أيُّها السائلُ عنه وعَنّي لستُ مِن قَيْسٍ ولَا قَيس منّي

ضرائر الشعر ١١٣، والرصف ٣٦١ والجنى ١٥١، وابن عقيل ٦٢/١ ونحو قوله:

قَدْني مِن نَصْر الخبيبَيْنِ قدي ليسَ الإمامُ بالشّحيحِ المُلْحِدي

الكتاب ٣٧١/٢، والإنصاف ١٣١، واللّسان (خبب، لحد) الخزانة ٤٤٩/٢.

(٦) الشّطر الثّاني من «ب». ويُنْسَبُ إلى أميّة الصّلت، والعُجَيْر السّلوليّ، والمخبّل السّعدي. انظر قوافي الأخفش ٥١ . والخصائص ٦٩/١، والأمالي الشّجريّة ٢٠٨/٢، والانصاف ٥١٢، وضرائر الشّعر ١٢٦، ورصف المباني ١٦، واللّسان (ها) والخزانة ٣٩٦/٢.

(٧) رَجزٌ مجهولُ القائل قبلَه: هل تعرِفُ الدّارَ على تبْراكا

انظر الكتاب ٢٧/١ والإنصاف ٦٦٩، وابن يعيش ٩٧/٣، وضرائر الشّعر ١٢٦، واللّسان (ها) والخزانة ٢٣٧/١، و٣٣٩/٢ و٤٤٣/٣.

واللّواحِقُ بـ«إيّا» حُرُوفٌ دَوَالّ على أحْوالِ المرجُوعِ إليه على أسَدِّ المذاهبِ[١]. ونحو «فإيّاهُ وإيّا الشَّوَابِّ»[٢] مِمّا لا يُعتدُّ بِهِ. وكذا اللواحقُ بـ«أنْ» إجماعًا.

---

(١) وهو مذهب سيبويه، وانظر ابن يعيش ٩٨/٣ فعندَه الأخفش.

(٢) قولُ العرب «إذا بلغَ الرّجلُ ستّين فإيّاه وإيّا الشّوابّ» وهو في التّحذير عَنِ الجماع في الكِبَر. انظر: الكتاب ٢٧٩/١، والإنصاف ٦٩٥، المسألة ٩٨. وشرح المفصّل ١٠٠/٣، وشرح الكافية ١٢/٢ والهمع ٦١/١.

القِسْمُ الثَّاني

في المُعْـــرَب

[البناء]

الكَلِمُ، مُعْربٌ، ومَبْنِيّ [١٠/أ] فلنُعيّنِ المَبْنِيَّ يَتَعيَّنِ المُعرَبُ، وهو أنواعٌ.

فمنها - الحروفُ بِرُمّتها.

ومنها - الأفعالُ الماضية والأمرُ بغيرِ اللّامِ.

ومنها - المضارعُ متَّصلًا به نونُ جماعةِ النِّسَاءِ، أو نونُ التأكيدِ خفيفةً ساكنةً، أو ثقيلةً مفتوحةً مع غيرِ الألفِ، مكسورةً معها، ضميرَ اثنَيْن كانتْ أو مُجتلبَةً بينها وبينَ نونِ الضَّميرِ. ولا تَلحقُ إلَّا مُسْتَقبلًا فيه معنى الطلَبِ؛ كالأمْرِ، والنَّهي، والاستفهامِ، والتَّمنّي، والعَرضِ، والقَسَم. ويَجْري مَجراهُ الشَّرطُ المؤكّدُ (حرفُهُ بـ«ما»)[1] وقلَّتْ في النفي وما يجري مَجراهُ، وما قبْلها مع الضَّمير لجماعةِ المذكَّرِ[2] مضمومٌ، ومعَ المخاطبةِ مكسُورٌ، وفيما عداهُما مفتوحٌ. والخفيفةُ تقعُ في مواقعِ الثقيلةِ إلّا بعْدَ الألف. لا تقولُ «اضربَانْ»، و«اضربنَانْ» لاجتماعِ السَّاكنَين على غيرِ حَدِّهِ خلافًا ليونُسَ[3].

وحكمُهما مَعَ الضَّميرِ البارزِ، إذا لَمْ يَكُنِ الألفَ، حُكْمُ المنفصلِ فإنْ لَمْ يكنْ فكالمتّصلِ، ولذا يُقالُ «هل تَرَوُنَّ» و«هل تَرَيِنَّ» و«هل تغزُنَّ» كما يقال ﴿ولا تنسَوُا الفَضلَ﴾ .[4] و«لا تخشى القومَ» و«لم تغزُو الجيشَ». ويقال «رَيَنَّ» و«اخشيَنَّ» و«اغزوَنَّ» كما يقال «رَيَا» و«اخشَيَا» واغزُوَا».

والخفيفةُ إذا لقيها سَاكنٌ بعدَها حُذِفَتْ [١٠/ب] للفصلِ بينَها وبَيْنَ التَّنْوينِ نحو «اضربَ القومَ»[5]. وفي الوَقْفِ يُردُّ المحذُوفُ نحو «هل تضربُون» والمفتوحُ ما قبلها تقلبُ

---

(١) ليسَ في «ب».

(٢) في «ب» ضمير جماعة الذكور.

(٣) جَوَّزَ يونُس إلحاق النون الخفيفة بالمثنّى وجمع المؤنَّث، والمرويّ عنه أنّه يُبقي النّون ساكنةً لأنَّ الألف قبلها كالحركة لما فيها من زيادة المدَّة، وقيل تُحرّك بالكسر لالتقاء السّاكنين. الفالي ٩٩/١. وانظر الكتاب ٥٢٧/٣ وشرح المفصل ٢٨/٩، واللّسان (نون).

(٤) ﴿وأن تَعفوا أقرَبُ للتّقوَى ولَا تَنسوا الفَضْلَ بينكُم﴾ ـ البقرة ٢٣٧/٢.

(٥) ومثْله قولُ الأضْبِطِ بنِ قُرَيْع: لا تُهينَ الفَقيرَ عَلَّك أنْ تَرْ ... كَعَ يَوْمًا والدّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وانظر الإنصاف ٢٢١، والحماسة البصريّة ٣/٢، والرصف ٢٤٩ ـ ٣٧٣ واللّسان (ركع) والخزانة ٥٨٨/٤.

أَلِفًا كالتَّنوين، ونونِ إذَنْ.

ومنها – الأسماءُ المبنيّةُ، وهي التي تُناسِبُ ما لا تمكُّنَ لَهُ أصْلًا، أو وضِعَ لا لغرضِ التَّركيبِ أو لتأديةِ الهَيْئَةِ من غير تصرُّفٍ. فلازمٌ إنْ لم يوجدْ لها حالةُ إعراب[1]، والأصلُ فيهِ السُّكونُ إلّا أنْ يضطَرَّ إلى الحركة التقاءُ السَّاكنَيْن، أو ابتداءٌ بسَاكِنٍ لفظًا أو حُكمًا، أو أُرِيدَ بيانُ حَرْفِ اللّينِ بالحركةِ إنْ أمْكَنَ أو عنه. والأصلُ في تَحْريكِ[2] السَّاكنِ الكسْرُ إلّا إذا طُلِبَ تخفيفٌ، أوْ إتباعٌ، أو جَبْرُ نَقْصٍ، أو تنبيهٌ على قُوَّةٍ[3] (أو إزالةُ لَبْسٍ)[4] وإلّا فعارِضٌ، ويُفَضَّلُ بالتَّحريك على الأوّلِ.

[البناءُ اللّازِمُ]

فمن الأوّل

أسْماءُ الأصْوَاتِ

فيمَنْ لَمْ يَجْعَلْها حُرُوفًا لزمتْها الحكايةُ كـ«طيخ»[5]، و«مِضّ» في قولِهِم: «إنَّ في مِضّ لسِيما»[6]. وكأصْواتِ الحيواناتِ أو الجماداتِ المحكيّةِ كـ«غاقِ»[7]، و«طِقْ»[8] و«قَبْ»[9]. أوْ لم تلزَمْها كالأصواتِ التي يُتَنَدَّمُ بها، أو يُتوجَّعُ، أو يُتعجَّبُ، أوْ كالّتي تُزجَرُ بها البَهَائِمُ، والسِّباعُ، والطيُورُ أو تُدْعى، أو تسكَّن كـ«وَيْ» و«أوَّهْ» و«وَاهًا» وما يجري [١١/أ] مجراها ونحو «حَلْ» و«حَبْ» في قولِهم «حَلْ لا حُلِئْتِ» و«حَبْ لا مَشيتِ»[10] و«عَدَس» في نحو:

(١) وإنّما سُمّي بناءً لأنّه لَمّا لزمَ ضَرْبًا واحدًا، ولم يتغيّرْ تغيُّرَ الإعراب سمّي بناءً. شرح المفصل ٨٠/٣.

(٢) في «ب» حركة الساكن الكسرة

(٣) طلب التّخفيف كـ«أين»، والاتّباع كـ«منذُ» وجبر النّقص نحو «قبلُ» والتنبيه على القوّة كـ«نحنُ».

(٤) ليست في «ب».

(٥) طيخ حكايةُ صوت الضّاحك.

(٦) يُرْوَى سيما وسيمىً... وهي على «فِعلىً» من الوسم. يَضربُ المثل عندَ الشّكّ في نيل الشّيء. مجمع الأمثال ٥١/١. و«مِضّ» اسمٌ لصوتٍ يخرج عند التصويت بانفراج إحدى الشفتَيْن عن الأخرى عند ردّ المحتاج.

(٧) غاقِ بكسرِ القافِ حكايةُ صوتِ الغراب.

(٨) طَيقْ بالفتح والكَسْر مع سكون القاف حكايةُ وقعِ الحجارة بعضِها على بَعْض.

(٩) قُبْ بالفتح والضمّ مع سكون الباء حكايةُ وقعِ السّيف على الضَّرِيْبة، والضَّرِيْبة اسمُ محلٍّ وقَعَ عليها ضرب السّيف.

(١٠)(حَلْ) لزَجْر النَّاقة، و«حَبْ» بسكون الباء أو كسرها منوَّنةً لزجر الحجل.

١٨ - عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ[١]

و«دَهْ» في قولِهم «إلّا دِهِ فلا دِهِ»[٢] ومِنهُ «دَجْ»[٣] و«تُشُوْءِ» و«سَأْ» في قولهم «إذا وَقَفَ الحمارُ على الرّدهة فَلاَ تَقُلْ له سَأْ»[٤] ومنهُ «هِدَعْ»[٥]. وهٰذه تَحتَمِلُ أنْ تـجعلَ من أسماءِ الأفعالِ[٦]، والـمحكيُّ منها يُقدَّر في محلِّه الإعرابُ بخلاف غيرِ الـمحكيّ إذا لـمْ يُجْعَل اسْمَ فعْلٍ.

ومنهُ:

أسْماءُ الأَفعالِ

كـ«رُوَيْدَ زيدًا»، وأخواتِه، وسَتُذْكَرُ[٧]، ولا محلَّ لها من الإعراب على رأيٍ لوقوعِها موقعَ ما لا إعرابَ لَهُ، ومرفوعةُ الـمحَلِّ بالابتداءِ على رأيٍ، وإغناؤها غناءَ الفِعْلِ غيرُ مانعٍ بدَليل أقائم الزّيْدانِ، والنَّصْبُ على الـمصدَرِ أوْجَهُ عندي[٨].

[فَعَال]

ومنهُ ما بُني على «فَعَالِ» كـ«نَزَالِ» بـمعنى الأمْرِ[٩]، أوْ مَعدُولًا عن الـمصْدَرِ الـمعرفةِ كـ«فجارِ»[١٠] و«هَجَاجِ»[١١] ونَحوِه. أو عنِ الصّفةِ مختصَّةً بالنِّداءِ نحو «يا خَباثِ» أو غَيْرَ

(١) صدرُ بَيْتٍ ليزيدَ بن مفرغ الـحميريّ تِ ٦٩ هـ. عجزه:
أمِنْتِ وهَذا تحملينَ طَلِيقُ
الديوان ١٧٠. وانظر معاني القرآن للفراء ٢/١٧٧، والـمحتسب ٢/٩٤، والأمالي الشّجرية ٢/١٧٠، والإنصاف ٧١٧، وابن يعيش ٢/١٦ و٤/٢٣ - ٧٩. والـحماسة البصريّة ١/١٧٣ واللسان (عدس) وأوضح الـمسالك ١/ ١٦٢، والـمغني ٦٠٢. والـخزانة ٢/٥١٤.

(٢) ذكر الزّمخشري أنّه زَجرٌ للإبل، وأصلها فارسيّ معناها الضَّرب. انظر مجمع الأمثال ١/٤٥ وشرح الكافية ٢/ ٨٣، والـخزانة ٣/٩١.

(٣) لِلصياح بالدجاج.

(٤) الرّدهة: نقرة في صخرة يستنقع فيها الـماء. انظر الـمثل في مجمع الأمثال ٢/٩٤ والـمستقصى ٢/١٩٧.

(٥) هِدَع: لتسكين صغار الإبل إذا نَفَرَتْ.

(٦) في شرح الكافية ٢/٨٠ ـ ٨١: وأنا لا أرى منعًا من ارتكاب صيرورة هٰذه الأصوات أسماء أفعال بـمعنى الأمر كما ذهب إليه بعضهم.

(٧) ستذكر في بحث الأسماء العاملة في آخر الكتاب.

(٨) انظر الهمع ٢/١٠٥.

(٩) في «ب» بـمعنى الأمر كنزال.

(١٠) فَجار: معدول عن الفجر وهو مصدر معرفة.

(١١) هَجَاج من قولهم، ركب فلان هَجَاج أي الباطل فإنّه معدول من الهجّة. يقال هجَّ فلان إذا لـم يمضِ في طريق مقصودة.

مختصّةٍ كـ«طَمَارِ»[(١)] و«قَطَاطِ»[(٢)]. و«لا تَبُلَّ فلانًا عِندي بَلالِ»[(٣)] أو عن فاعِلَةَ في الأعلامِ كـ«حَذَامِ»[(٤)] و«قَطَامِ»[(٥)] و«عَرَارِ» في قولِهم «باءَتْ عَرارِ بكحلِ»[(٦)].

ومنهُ: المُضْمَراتُ.

ومنهُ: المُبهماتُ: وهي ما كانَ مُتضمّنًا للإشَارَةِ إلى غَيْرِ المتكلّمِ والمخاطَبِ مِنْ غيرِ اشتراطِ أنْ [١١/ب] يكون سابقًا في الذِّكرِ البتّة، ثمّ إنْ كانَ يستغني عن قصّةٍ فهي[(٧)]:

أسماءُ الإشَارَة

نحو «ذا» للمذكَّرِ، و«تا» و«تِيْ» و«ذي» و«تِهِ» و«ذِهِ»[(٨)] بالوَصْلِ والسُّكونِ للمؤنَّثِ. وكذا تثنيتهما فيمَنْ قالَ «ذانِ» و«تانِ» في الأحوالِ الثلاثِ. [و] عليه قولُهُ تعالى ـ ﴿إن هٰذانِ لَسَاحِران﴾[(٩)]... على أحَدِ الوُجُوه. وأمَّا فيمَنْ يَقُول «ذانِ» و«ذَيْنِ» فليسَ ممَّا نحنُ فيهِ على الظَّاهِرِ. و«أولَاءِ» بالمدّ والقَصْرِ لجمعِهِما جميعًا. وإلَّا فهيَ:

المَوْصُولَاتُ

والقِصَّةُ التي تتمُّ بها، وهي إحدَى الجملِ الخبريّةِ، ولا بُدَّ فيها مِن ذِكرٍ يَعودُ إليها. وأنْ تكونَ مَعْلُومةً للمخاطَبِ. سُمّيَتْ صِلَةً، وحَشْوًا، ومُحذِفتْ في نحو «بَعْدَ اللَّتَيّا، واللَّتيّا والّتي»[(١٠)] إيْهامًا لقصورِ العبارةِ عَنِ الإحاطةِ بوصف المكنيّ عنه. وهي:

---

(١) طَمَار للمكان المرتفع.
(٢) أصله من القَطِّ وهو القَطع فهو معدولٌ عن قاطّة بمعنى قاطعة وهي صفة.
(٣) معدول عن البالّة وأصلُه من البَلَلِ بمعنى الرطوبة، أي لا يصيبه منّي ندًى لا غير.
(٤) حَذَام من الحذْم وهو القطع. وحَذَام اسم امرأة.
(٥) قَطَام من القطم وهو قطع الشّيء بأطراف الأسنان. وهو اسم امرأة أيضًا.
(٦) عَرَار اسمُ بقرة، وكَحَل اسمُ بقرةٍ أخرى، هما متساويتان في القوّة ثم تناطحتا فماتتا ثم صارا مثلًا للمستويَيْن يقع أحدهما بإزاء الآخر. انظر مجمع الأمثال ٩١/١ والمستقصى ٣/٢.
(٧) «ب» كان بحيث يستغني عن قصّة فهو:
(٨) «ب» «ذه» و«ته».
(٩) ﴿قالوا إنْ هذان لساحران﴾ طه ٦٣/٢٠. قرأ ابن كثير وحَفْص بتخفيف النون وقرأ الباقون بتشديدها. واختلفوا في «هٰذان» فقرأ أبو عمرو «هٰذين» بالياء. وقرأ الباقون بالألف. وابن كُثيّر على أصله في تشديد النون. النشر ٣٢٠/٢ ـ والحجّة لابن زنجلة ٤٥٤. وقوله على أحد الوجوه لأنَّ كنانة يتركون المثنىّ على الألف في الأحوال الثلاث.
(١٠) في الأمثال: جاء بعد اللّتيّا والّتي، يُقصد بها الدّواهي مجمع الأمثال ١٦٤/١، وقال العجاج:

دافعَ عنّي بنُقَيْر مَوْتَتي   بَعْدَ اللّتيّا واللّتيّا والّتي

ديوانه ٤٢٠/١ واللسان (لتسي) وفي «ب» بعد اللتيا والتي.

-الّذي[1]: وقد وُضِعَ وَصْلةً إلى وصف المعارفِ بالجُمَل.

و - الّتي: لمؤنّثِهِ. وقد خُفِّفا بحَذْفِ الياءِ[2] وحركةِ ما قبلَها[3]. وحذفِهما رأسًا، والاجتزاءِ عَنْهما باللّام في نحو «اللَّذِ» و«اللَّذْ» و«الضاربُ زيداً عمروٌ» واسْمُ الفاعلِ هٰهنا على الخصوصِ بمعنى الفعل، وهو مَع المرفوعِ بِهِ جُمْلةٌ واقعةٌ صِلةَ اللّام. وكذا «اللَّتِ» و«اللَّتْ» والضاربةُ زيدًا هِنْدٌ. ومثنّاهما ليسَتْ مِنَ البابِ[4] في أكثر اللّغاتِ.

و - الأُولي، واللّاؤونَ ولَيْسَ من البابِ. وكذا «اللَّذُون» في لغةِ [١٢/أ] بَني عُقَيْل[5] قالَ قائِلُهم:

١٩ - نحن اللَّذونَ صَبَّحوا الصَّباحا[6]

لجمع المذكّر.

وجازَ حَذْفُ النونِ نحو:

٢٠ - أَبَني كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّي اللَّذَا قَتلا الملوكَ وفَكَّكَا الأَغْلالا[7]

ونحو - ﴿وخُضْتُم كالّذي خاضُوا﴾ -[8] على أحد الوجوه.

و«اللّاتي» و«اللّواتي» و«اللّائي» و«اللّاتِ» و«اللّاءِ» لجمعِ المؤنّث.

[مَا]

و«مَا» ولَا تقعُ صِفةً، وتكونُ موصُوفةً أيضًا، إمَّا بمفردٍ نحو: ﴿هٰذا مَا لَدَيَّ عَتيدٌ﴾[9]، أو

---

(١) انظر باب «أصل الذي» واللُّغات فيه، الأزهية ٣٠١، والإنصاف ٦٦٩.

(٢) كقول أحد الرجاز: واللَّذِ لو شاء لكنت صخرًا. الأزهية ٣٠٢ - والأمالي الشَّجرية ٣٠٥/٢، والانصاف ٦٧٦ والخزانة ٤٩٨/٢.

(٣) كقول أحد الهذليين: كاللَّذ تَزَبَّى زبيةً فاصطيدا.
مجمع الأمثال ١٦٠/٢ واللِّسان (تصغير ذا - تا - زبى).

(٤) ب ومثنّاهما ليس من هٰذا الباب.

(٥) زاد في «ب» بني كنانة.

(٦) بعدَه: يومَ النُّخَيْلِ غارةً ملحاحا وهو في ملحقات ديوان رؤبة ١٧٢ ، والأزهية ٢٩٨، والمفتاح ٤٢، والمغني ٥٣٥ وابن عقيل ٨١/١ والعيني ٤٢٦/١، والخزانة ٥٠٦/٢.

(٧) في «ب» سقط ابني كليب.
والبيت للأخطلِ مِن قصيدةٍ يمدَحُ بها قومَهُ ويهجو جريرًا مطلعها:
كَذَبَتْكَ عينُكَ أم رأيتَ بواسطٍ غلسَ الظلام مِنَ الرَّبابِ خَيَالا
الديوان ١٠٨، وانظر الكتاب ١٨٦/١، ومعاني القرآن للأخفش ٨٥/١ والمقتضب ١٤٦/٤، والمحتسب ١٨٥/١، والأزهية ٢٩٦، وضرائر الشِّعر ١٠٩، واللِّسان (تصغير ذا وتا ولذا) والعيني ٤٢٣/١، والخزانة ٤٩٩/٢

(٨) التوبة ٦٩/٩. وانظر البحر المحيط ٦٨/٥. وفي «ب» سقط على أحد الوجوه.

(٩) ق ٢٣/٥٠.

بجملةٍ نحو:

٢١ - رُبَّما تكره النُّفوسُ من الأمـ ـر لـه مَـزْجَـةٌ كـحـلِّ الـعِـقـالِ[1]

ومنه «نِعْمَ ما قلتَ» و«بِئْسَ ما فعلتَ»

ونكرةً بمعنى شَيءٍ من غيرِ صِفةٍ ولا صِلَةٍ[2] نحو ﴿فنعِمَّا هيَ﴾[3]، ومتضمِّنةً معنى الاسْتفهامِ نحو ﴿وما تِلْكَ [بيمينِكَ]﴾[4]، والجزاءِ نحو ﴿وما تقدِّمُوا لأنفسِكم﴾[5].

وأَلِفُها يصيبها الحذف استفهاميَّةً مع الجوار، والقلبُ استفهاميَّةً في قول أَبِي ذُؤَيْب «مَهْ»[6] وجزائيَّةً في «مَهْما».

[مَنْ]

و«مَنْ» وهي كَـ«مَا» إلَّا أنّها لا تقعُ غيرَ موصوفَةٍ، ولا موصُولةٍ، ورُوِيَ:

٢٢ - فَكَفى بِنَا فَضْلًا على مَنْ غيْرِنا حـبُّ الـنـبـيِّ مُـحـمَّـد إيَّـانـا[7]

مرفوعًا ومجرورًا.

وتختصّ بـمَن يَعْلمُ، وتقعُ على الواحِدِ، والاثنَيْن، والجَمْعِ، والمذكَّرِ، والمؤنَّثِ، ولفظُهُ[8] مذكّر.

والحملُ عليه هُوَ الكثيرُ[9]. ويجوزُ على [١٢/ب] المعنى نحو «مَنْ هي محسنةٌ جاريتُك»

---

(١) نسبه البغدادي في الخزانة (٥٤١/٢) إلى حُنَيْف بن عُمَيْر اليشكريّ ومثلُه الزركلي عند ترجمته لحنيف، ويُنسَبُ إلى أميّة بن أبي الصلت من قصيدة قال محقّق ديوانه د. السطلي إنّها من الشّعر المتَّهم ومطلعها،

سمعَ اللهُ لابنِ آدم نوح ربُّنا ذو الجلالِ والأفضالِ

ديوان أميّة ٤٣٩ والكتاب ١٠٩/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٣٦/١ وحماسة البحتري ٢٢٣، والمقتضب ٤٢/١ والأزهية ٨٢ و٩٥ والحماسة البصريَّة ٧٨/٢, واللِّسان (فرج) وشذور الذَّهب ١٣٢، والعيني ٤٨٤/١ والخزانة ٥٤١/٢.

(٢) «ب» ونكرة في معنى شيء من غير صلة ولا صفة.

(٣) ﴿إنْ تُبدوا الصَّدقات فنعمّا هي﴾. البقرة ٢٧١/٢.

(٤) ﴿وما تِلك بيمينك يا موسى﴾. طه ١٧/٢٠. والزيادة من «ب».

(٥) ﴿وما تقدّموا لأنفسكم من خَيْر تجدوه﴾. البقرة ١١٠/٢.

(٦) قال أبو ذؤيب «قدمْتُ المدينةَ ولأهلِها ضجيجٌ بالبكاء كضجيج الحجيج، أهلُّوا بالإحرامِ فقلت: «مَهْ»، فقالوا: هلك رسول الله عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ». انظر القالي ١١٨/١، وشرح المفصل ٦/٤.

(٧) يُنسب البيت إلى حسّان بن ثابت، وعبد الله بن رواحة، وكعب بن مالِك وهو في ديوان الأخير ٢٨٩، وانظر الكتاب ١٠٥/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢١/١ و٢٤٥، والجمل للزجاجي ٣٢٣، والأزهية ١٠١ والأمالي الشَّجرية ١٦٩/٢ - ٣١١، وابن يعيش ١٢/٤، وشرح الكافية ٥٥/٢، ورصف المباني ١٤٩ واللسان (كفى - منن) والجنى ٥٢، والخزانة ٥٤٥/٢.

(٨) في «ب» لفظها.

(٩) «ب» الأكثر.

و«مَنْ أحسَنَتْ جارِيتُكَ» وتقول «مَنْ حَمْراءُ جاريتُك» ولـم يَجُزْ «مَنْ أحْمَرَ» للَّفظِ. و«مَنْ مُحْسِنٌ جارِيتُكَ» جائزٌ، وأجازَ الكِسائيّ وقوعَها صلةً[1] وأنْشَدَ:

٢٣ - إنَّ الزُّبَيْرَ سَنَامُ المَجْدِ قد عَلِمت ذاكَ العَشيرةُ والآثرَوْنَ مَنْ عَدَدا[2]

والتَّقديرُ إنسانًا يُعدُّ عددًا عنْدَ غيرِه.

ولا يَقعانِ «مَنْ» و«مَا» موصولتَيْن موصوفتَيْنْ بخلافِ الّذي فإنها توصَفُ بالمعرّف باللّامِ نحو «مَرَرْتُ بالّذي أكرمْتُهُ الظّريف».

ويُؤكّدانِ مثلَها نحوَ «نَظرْتُ إلى ما عندَكَ نفسِه» و«إلى مَنْ عندك نفسِه».

وإذا استَفْهَمَ بها الواقفُ عَنْ نكرةٍ قابَلَ حَرَكَتَهُ في لَفظِ الذّاكِر بما يُجانِسُها من حروفِ المدّ إذا كان مُذكّرًا واحدًا، وإلّا ألحق علامَتَهُ على حَسَبِ أحوالِه مِنَ الإعْرابِ تنبيهًا على حال الذات والإعْرابِ فإنْ تَعَذّرَ اجْتماعُ الدلالتَيْن كما في المؤنّثِ واحدًا أو جمعًا اقْتُصِرَ على الأولى. ومنهُم مَنْ لا يَزِيدُ على حُرُوف المدّ في الأحوالِ كلّها والواصلُ لا يُغَيِّرها بحالٍ نحو «مَنْ يا فتى» وقَدْ جَمَعَ شُذوذَيْن مَنْ قال:

٢٤ - أتَوْا نَارِي فَقُلْتُ منون أنتُم[3]

الإلحاقُ وصلًا، وتحريكُ النُّونِ، ويَحتملُ أنْ يكونَ على لُغَةِ مَنْ يقولُ فيما حكاه سيبويه «ضربَ مَنٌ مَنًا»[4] بالإعرابِ.

وأمّا المَعْرِفةُ فغَيْرُ العَلم يُرفَعُ، وكَذَا العَلَمُ [١٣/أ] في تميمٍ[5]، ويُحكى على لفظ الذّاكر

---

(١) في شرح الكافية ٢/٥٥: «ولا تجيءُ تامّةً أي غيرَ محتاجة إلى الصِّفة والصِّلة، إلّا عند أبي عليّ فإنّه جوّز كونها نكرةً غيرَ موصوفة، وتجيء عند الكوفيين حرفًا زائدًا، وأنشدوا: إنَّ الزُّبير... (البيت). وانظر الهمع ٩٤/١ ففيه: وأجاز الكسائي زيادة «مَنْ» كقوله: إنّ الزبير... (البيت).

(٢) لم ينسب البيت إلى أحد، وهو في الأزهية ١٠٣، وشرح الكافية ٥٥/٢، والهمع ٩٢/١، والخزانة ٥٤٨/٢ والدُّرر ٧٠/١. وإذا كانت «مَنْ» زائدة فالتّقدير الآثرون عددًا وعلى هٰذا تكون «عددًا» تمييزًا.

(٣) صدر بيت نُسب إلى تأبط شرًا، وشُميرِ بن الحارث، وجِذع بن سنان الغساني وعجزه:

فقالوا: الجنُّ قلتُ: عِمُوا ظلاما

انظر الكتاب ٤١١/٢، والمقتضب ٣٠٧/٢ والجمل ٣٣٦، والخصائص ١٢٩/١ والحماسة البصرية ٢٤٦/٢ وشرح الكافية ٦٣/٢، والرصف ٤٣٧، واللسان (منن) وأوضح المسالك ٢٨٣/٤، وابن عقيل ٣١٧/٢ والخزانة ٢/٣.

(٤) قال سيبويه: وهٰذا بعيد لا تتكلّم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثيرٌ، وقال يونس: لا يقبله كلُّ أحدٍ. الكتاب ٤١١/٢. وفي «ب» فيما حكاه

(٥) انظر شرح المفصّل ١٩/٤.

في الحجاز والمُستَفهِمُ بها عَن صِفةِ العِلْم[1] يُصَدِّرُها بلامِ التَّعريف، ويُعَقِّبُها بياءِ النَّسَبِ مع إلحاقِ العَلامةِ في المثنَّى، والمجموعِ.

[ذُو الطَّائيّة]

و«ذو» الطائيَّة، ويَسْتوي فيها المذكَّرُ والمؤنَّثُ في نحو:

٢٥ - لأَنْتَحِيَنْ لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُه[2]

ونحو:

٢٦ - وبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ[3]

ومنهُم مَن يقولُ في المؤنَّث «ذاتُ» مَضْمُومةً[4].

ويُوحَّدانِ في كلِّ حالٍ، وعَن بَعْضهم «هٰذان ذَوَا تَعْرِفُ» و«هَاتانِ ذَوَاتا تعرفُ» و«هٰؤلاءِ ذَوَاتُ تَعْرِف» بضمِّ التَّاءِ في الأحوالِ. وبهٰذا تُعرَفُ أنَّها ليسَتْ بالَّتي تُضافُ في نحو «اذهبْ بِذِي تَسْلَمْ»[5].

[ذا]

و«ذا» في قولهم «ماذَا» خاصَّةً عندَ سيبويه[6] في أَحَدِ قَوْلَيْه، ومُطْلَقًا عند الكوفيِّين[7] نحو «ماذا صَنَعْتَ» بمعنى أيُّ شيءٍ الَّذي صَنَعْتَهُ. والأَحسَنُ في جوابِهِ الرَّفْعُ، وبمعنى أيَّ شيءٍ صَنَعْتَ، وجوابُه النَّصْبُ. ونحو:

٢٧ - أَمِنْتِ وَهٰذا تَحْمِلينَ طَلِيقُ[8]

---

(١) زاد في «ب» في تميم.

(٢) عجز بيت صدره

لئن لـمْ تغيِّر بعضَ ما قَدْ صنعتُمُ

وهو لقيس بن جروة. شاعر جاهليّ اشتهر بلقبه «عارق» لقوله هذا البيت. والشاهد في الحماسة٤/٢٦٤، والمحتسب ١/١٤٢ ، والأمالي الشجريَّة ٢/٣٠٤ ، وابن يعيش ٣/١٤٢ ، والرصف ٢٤٣ ، واللِّسان (عرق).

(٣) عجز بيت لسِنان بنِ الفحل صدره:

فإنَّ الماءَ ماءُ أبي وجَدّي

انظر الشاهد في الحماسة ٢/١٥٢، والأزهية ٢٩٥، والأمالي الشَّجريَّة ٢/٣٠٦ والإنصاف ٣٨٤، وشرح المفصل ٣/١٤٧، وشرح الكافية ٢/٤١، واللِّسان (ذا) والخزانة ٢/٥١١.

(٤) حكاها الجزولي. شرح الكافية ٢/٤١.

(٥) الكتاب ٣/١١٨، والأحاجي النَّحويَّة ٩٣.

(٦) الكتاب ٢/٤١٦، وابن يعيش ٤/٢٣.

(٧) الإنصاف المسألة ١٠٣. وشرح الكافية ٢/٤٢.

(٨) تقدم الشاهد برقم (١٧)، وشذوذه عند البصريِّين، أمَّا الكوفيّون فاستدلوا على أنَّ هٰذا موصول إذ المعنى: الذي تحملينه طليق.

مع شُذوذِهِ مُحتمِلٌ أن يُوَجَّه على غَيْرِ الموصُولِ.

وحَمَلَ الزَّجَّاجُ قَوْلَهُ تَعالى: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ الضَّلالُ البعيدُ﴾(1). على أنّه بمعنى الّذي، منصوبُ المحلّ بيدعو بعدَه ليكونَ ما بعدَهُ جملةً ابتدائيَّةً فيَصِحَّ اللاّمُ، والأحسَنُ أنّه على أصْلِهِ ومَا بعدَ يدعُو جملةٌ [١٣/ب] محكيّةٌ للكافِرِ يَوْمَ القيامَةِ.

وأمّا تقديرُ التأخيرِ في اللاّم فتعَسُّفٌ.

[أيّ]

و«أيٌّ» وهي كـ«مَنْ» في أوجُهِهَا، ولَيْسَتْ مِنَ البَابِ(2) إلّا مَوصولةً محذوفةَ صَدْرُ الصّلةِ نحو ـ ﴿أيُّهمْ أشَدُّ﴾ ـ(3) فيمَنْ قَرأَ بالضَّمِّ. وقولُ الخليل بارتفاعِهِ على الحِكايةِ بتقديرِ القَوْلِ ضعيفٌ، قلَّما يُصارُ إلَيْه في سَعَةِ الكَلامِ، وكَذَا قَوْلُ يُونُسَ بالتَّعْليق، إذْ لا يُعرَفُ تعليقُ المؤثِّر في الأفعال.

ولا يَليها مِنَ الأفْعال إلَّا المُستَقبلُ دُونَ الماضي، وقد خُلِقَتْ كذا(4). والمُستفهِمُ بها عَن نكِرةٍ وَصْلًا يُطابقُها به تذكيرًا، وتأنيثًا، وإفرادًا، وتثنيةً، وجمعًا، وإعرابه حكاية. ويجوز الإفرادُ في الأحوال وتسقط الحركة والتّنوين وقفًا.

وفي المعرفةِ الرّفعُ لا غير، وإنْ كانَ علمًا نحو «أيُّ زيدٌ» لمنْ قالَ «رأيْتُ زيدًا» تَفادِيًا عَنِ المخالَفَةِ بينَهما لَفْظًا.

ومِن حُكْمِ الموصُولِ أنْ يُنزَّلَ مَعَ صِلَتِه منزلةَ اسمٍ واحِدٍ، فلا يُوصَفُ ما وُصِفَ منه، ولا يؤكَّدُ، ولا يُبْدَلُ مِنه قبْلَ تمامِ الصِّلَةِ، ومِن ثَمَّ لَمْ يَجُزْ «مَرَرْتُ بالّذين أجمعين في الدّارِ» و«بالضاربين أجمعِيْنَ زيدًا». وجَازَ «أجمعُون».

ولا يجوزُ [نحو](5) «الّذي كانَ أبَواه راغبَيْن فيهِ منطلقٌ» حتَّى تجيءَ لأحدِهما بخبرٍ ظاهرٍ أو مقدَّر. وتقُولُ «جاءَني القائِمُ إليه الشارِبُ مَاءَهُ، السَّاكِنُ دَارَهُ، الضَّارِبُ أخَاهُ زَيْدٌ»(6)، فَلَوْ جِئْتَ [١٤/أ] القائِم بتابِعٍ قَبْلَ شيْءٍ ممَّا ذُكِرَ لَمْ يَجُزْ لأنَّ الكلَّ في صِلَتِه.

وإذا قُلْتَ «الضَّاربَ، الشَّاتِمَ المُكْرِمَ المعطيَهُ دِرْهمًا(7)، القائمُ في دارِهِ أخُوك سَوْطًا بشرٌ

---

(١) الحج ١٢/٢٢، وانظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزّجاج ٦٩٠/٢ والبحر المحيط ٣٥٦/٦.

(٢) أي من باب البناء لأنّها معربة.

(٣) ﴿ثم لَنَنْزِعَنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ﴾ مريم ٦٩/١٩ وهٰذا مذهب سيبويه. انظر الكتاب ٣٩٩/٢، والبحر المحيط ٢٠٨/٦، والأشباه والنظائر ١٦/٣ ـ ١٧ ومجالس العلماء للزّجاجي ٣٠١.

(٤) انظر بالتفصيل شرح الكافية ٤١/٢.

(٥) من «ب».

(٦) كلّ مرفوع فاعل لاسم الفاعل قبله.

(٧) كلّ منصوب مفعول لما قبله.

بَكرًا عَمْرًا خالِدًا عبدَ اللهِ أكرم الآكِلُ طعامَهُ غُلامَهُ». فالبَدَلُ الأوّلُ للموصُولِ الأخيرِ، والّذي بعدَهُ للّذي قبلَهُ، وهٰكذا على التّرتيبِ، وإلّا فالإبْدالُ قبلَ تمامِ الصّلةِ.

وأجازَ الفَّراءُ «الّذي نفسُه مُحْسِنٌ أَخُوك» و«الّذينَ أجمعونَ محسِنُون إخوتُك» و «الّذي وزَيد ضَاربان أبوك»[1] والتابعُ للمحذُوفِ دونَ المَوصُولِ، ولا يُجَوَّزُ الحذْفَ مَعَ الفِعْلِ، والظّرفِ لالتباسِهِ حيثُ لا تابِعَ فتبِعَهُ[2] المتبُوعُ.

[أسْماءُ الاسْتِفهام والجَزَاء]

ومِنْهُ ما يَتَضمَّنُ مَعْنى حَرْفِ الاسْتِفهام أو الجَزَاءِ غيرَ «أيٍّ» كـ«مَا» و«مَنْ» و«أيْنَ» للمكانِ اسْتِفهامًا وجَزَاءً؛ (و«مَتَى» للزَّمان كذٰلك و«أيَّان» في معناها استفهامًا)[3] و«كَيْفَ» للحال استفهامًا و«أنَّى» لها استِفهامًا وجزاءً، و«كم» الاستفهاميَّة.

[كم]

وتلحقُ به الخبريّة، وَلَها في وَجْهَيْها صَدْرُ الكَلام، فإنْ تَقَدَّمَها الجارُّ فالمعنى المُوجِبُ لها التصدّرَ مقدَّرٌ قبلَهُ لاتّحادِهِ بها، ومَحَلُّها الجرُّ وإلّا فالواقِعُ بعدَها إنْ كانَ فيهِ فِعْلٌ أو مَا جَرَى مَجْراه، فإنْ أُسْنِدَ إلى ضميرها أو متعلّقها فالرَّفعُ بالابتداءِ. وإنْ لم يُسنَدْ فإنْ كانَ واقعًا عليْها فالنَّصْبُ بالمفعوليّةِ، وإنْ كانَ واقعًا [١٤/ب] على ضميرِها أو مُتَعلّقها فالوجهان. ولا بُدَّ في الثاني مِنْ تقديرِ ناصِبٍ بعدَها، وإلّا فلا بُدَّ من أنْ تَكُونَ ظرْفًا، أو مَصْدَرًا، وإنْ كانَ اسْمًا مفرَدًا فالرّفعُ بالابْتِداءِ[4]، إنْ لم تكنْ ظرفًا، وإلّا فبالخبريّةِ.

وهٰكَذَا حُكْمُ أَسْماءِ الاسْتِفهامِ والشّرْطِ إلّا أنَّ الشَّرْطَ لا يَقَعُ بعدَه الاسْمُ، وحُكمُها[5] في جوازِ عَوْدِ الكنايَةِ إلى لَفْظِها ومَعْناها حكمُ «مَنْ».

---

(١) «ب» أخوك.

(٢) «ب» يتبعه.

(٣) سقطت هٰذه الجملة من «ب».

(٤) زاد في «ب» إنْ كان نكرةً ولم تكن ظرفًا.

(٥) يقصد حكم «كم» استفهاميَّة أو خبريَّة.

[الظُّرُوفُ لازِمَةُ الإضَافَةِ]

[إذْ وإذا]

ومنه(١) ما التُزِمَ فيه الإضافةُ إلى الجُمْلةِ كـ«إذْ» وَ«إذَا» زمانيّتَيْن كانتا أو مكانيّتَيْن.

فـ«إذْ» زمَانيّةٌ لما مَضَى، وتُضافُ إلى كِلتا الجملتَيْن نحو «جئتُكَ إذ زيدٌ قائمٌ» و«إذْ قامَ زيدٌ» و«إذْ يقومُ زيدٌ» و«إذ زيدٌ يقومُ» واستُقْبِحَ «إذْ زيدٌ قام»(٢) لأنَّ الخبَرَ من مِظانّ الاسْمِ، أو ما يُضارِعُه إلّا إذا دَعَتِ الضّرورَةُ إلى العُدُول، ولا ضَرُورَةَ هُهُنا.

و«إذَا» لما يُستَقْبَلُ [فيه] ولتضمُّنِها مَعنى المُجازاةِ. لا تُضافُ إلّا إلى الجملةِ الفعليّةِ في حال السَّعَة.

والأصلُ فيها القَطْعُ بوجُودِ الشَّرْطِ بخلافِ «إنْ» ولِذَا غَلَبَ وقوعُ الماضي بعدَها استعمالًا(٣). وقد تتجرَّدُ لِمعْنى الظَّرفيّة نحو ﴿والليْلِ إذا يغشَى﴾(٤). وتُستَعْمَلُ اسْمًا في نحو «إذا يقومُ زيدٌ إذا يقعدُ عمرٌو».

وهما مكانيّتَيْن للمُفَاجَأةِ(٥). وتختصّ الأُوْلى بالجملةِ الفعليّةِ والثّانيةُ بالاسميّةِ إيقاعًا للمخالفَةِ بينَهما وبيْنَ الزّمانيّةِ، وذٰلك نحوُ «بيْنا زَيدٌ قَائِمٌ إذْ رَأَى عَمْرًا» و«إذَا فلانٌ [١٥/أ] قد اطّلَعَ عَلَيْه».

والأَصمعيُّ لا يَسْتَفْصِحُ إلّا طَرْحَهُما في جَوابِ «بَيْنا» و«بَيْنَما» وأنْشَدَ:

٢٨ - فبَيْنا نحنُ نَرقُبُهُ أَتَانا ... مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وزِنَادِ راعي(٦)

لأنَّ الظاهرَ أنَّ العَاملَ في «بَيْنَا» هو الجوابُ، كما في «إذا» الزّمانيّةِ على الصَّحيحِ، فيلْزَمُ تقدّمُ ما في صلَةِ المضافِ إليه على المضافِ.

وعَن بَعْضهم أنَّ «إذا» في قولِهم «خَرَجْتُ فإذا السَّبُعُ» خبرٌ وليسَتْ بمضافةٍ، كما يُقال «خَرَجْتُ فَثَمّ السَّبُعُ» والصّحيحُ أنَّ الخبرَ محذوفٌ. وجازَ في نحو «خَرَجْتُ فإذا زيدٌ قائمٌ» الرَّفعُ، والنَّصبُ على حذفِ الخبرِ.

---

(١) أي من المبنيّ اللازم.

(٢) «ب» إذ قام زيد قام زيد.

(٣) زعم الفرّاء أنّ (إذا) إذا كانَ فيها معنى الشرط لا يكون بعدها إلّا الماضي، وقال ابن هشام: إيلاؤها الماضي أكثر من المضارع الهمع ٢٠٦/١.

(٤) اللّيل ١/٩٢ .

(٥) كذا عند المبرد، أمّا عند الزجاج فهما ظرفَا زمان. المقتضب ٥٧/٢ والجنى ٣٧٤، والهمع ٢١٥/١.

(٦) البيت لنُصَيب، ويُنسب إلى رجلٍ من قيس عيلان، انظر ديوان نُصَيب ١٠٤ والكتاب ١٧١/١ ومعاني القرآن للفراء ٣٤٦/١، والمحتسب ٧٨/٢ وابن يعيش ٩٧/٤، والرصف ١١، واللّسان (بين) والمغني ٤٩٤، والهمع ٢١١/١. وفي الأصل بينا.

وأمَّا في قولِهم «كُنْتُ أظُنُّ أنَّ العَقْربَ أشدُّ لَسْعَةً مِنَ الزُّنبُورِ فإذا هُو هِيَ» فلا يَجُوز فيه إلّا الرَّفْعُ عندَ سِيبويه. والكوفيّون يقولُون «فإذَا هُو إيَّاها»[(١)] رُوِيَ عكسُ هٰذا في المناظرةِ الّتي جَرَتْ بين الكِسائيّ وسيبويه[(٢)].

وزعمَ بعضُهم أنَّ «إذَا» حَرفُ مفاجَأةٍ عندَ وقوعِ الجُمَلِ بعدَها.

[بَيْنا وبَيْنما]

و«بَيْنا» و«بَيْنما» هٰكذا مُشْبَعَة، أو متّصِلة بـ«مَا» المزيدة، مِنَ الظّروفِ الزّمانيّةِ اللّازمةِ للإضافةِ إلى الجملةِ الاسْميّة. والعاملُ فيها الجوابُ إذا كانَ مُجرّدًا مِن كلمتَيْ المفاجَأةِ، وإلَّا فمَعْنَى المفاجأةِ المتضمّنة هما إيَّاهُ.

[حَيْثُ][(٣)]

و«حَيْثُ» لِلْمَكانِ، وتُضَافُ إلى كِلْتَا الجملتَيْن. وقد شَذَّ إضافتُها إلى المفردِ نحو:

٢٩ - إمَّا [١٥/ب] تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا[(٤)]

و

لَمَّا

بمعنَى «حِيْنَ»[(٥)] لوقُوعِ الشَّيْءِ لوقُوعِ غَيْرِهِ، ولا تُضافُ إلَّا إلى الفعليّةِ لضرْبِها بِعِرْقٍ إلى المجازاةِ، والعاملُ الجوابُ.

---

(١) انظر المسألة في مجالس العلماء للزجاجي ٨، والأمالي الشَّجريّة ٢٢٩/١ والمسألة الزُّنبوريَّة - الإنصاف ٧٠٢، وشرح الكافية ١١٢/٢. والأشباه والنظائر ١٥/٣.

(٢) قيل: سأله الفرّاء في مجلس الرّشيد عن هٰذه المسألة فقال: فإذا هو إياها، وخطَّأه الكسائي، وأُدخِلَ القشيريّون من بني شيبان فكلٌّ يقول: فإذا هو هي، فسيبويه سقط في يده. انظر حاشية اللّباب للأسفرائيني ٧/أ.

(٣) انظر اللّغات في «حَيْث» شرح المفصل ٩٠/٤ والهمع ٢١٢/١.

(٤) رجزٌ مجهول القائل بعده:

نجمًا يضيءُ كالشِّهاب سَاطِعا

انظر المفتاح للسكاكي ٧٧، وابن يعيش ٩٠/٤ وشرح الكافية ١٠٨/٢، والمغني ١٧٨ وابن عقيل ٤٣/٢ والخزانة ١٥٥/٣.

(٥) في شرح الكافية ١٢٧/٢: وهي - لمَّا - ظرفٌ بمعنى (إذا) عند أبي علي الفارسيّ، وفي رصف المباني ٢٨٤: وكونها حرفًا هو مذهبُ سيبويه وأكثر النّحويّين. وأمَّا أبو علي الفارسيّ فذهب إلى أنَّها اسم بمعنى «حين». وفي الهمع ٢١٥/١: والقولُ بظرفيتها رأيُ ابنِ السّراج والفارسي وابن جني وجماعته حتى قالوا: إنَّها ظرف بمعنى«حين». ومذهب سيبويه وابن خروف أنّها حرف وتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عن وجود أولاهما. وانظر الإيضاح العضدي للفارسي ٣١٩.

[كُلَّما]

ولَيْسَ مِنَ البابِ «كُلَّما» وإنْ كانَتْ من الظُّرُوفِ اللّازِمَةِ للجُملةِ، ومتضمّنةً مَعنى المجازاةِ لأَنَّها «كلّ» أُضِيْفَ إلى المصدَرِ السّادُّ مسَدَّ الحيْنِ منصُوبةً على الظَّرفيّةِ. وقِيل «مَا» نكرةٌ موصُوفةٌ بمعنى «حِيْن»(١).

ومِنْهُ: ما جَاءَ لَفْظِ الحَرْفِ لَفظًا وتَقْديرًا مَع قُرْب مَعناه مِن مَعناه كـ«عَلى» وَ«عَن» و«الكافِ» و«مُذْ» و«مُنْذُ».

ومِنْهُ:

كلماتٌ خانَها نِظَامُ الضَّبطِ

فلا بدَّ مِن عدِّها، وهي

الآن(٢)

وهِيَ للزّمان الّذي يَقَعُ فيه كَلَامُ المتكلّم، وَقَدْ وَقَعَتْ في أوّلِ الوَهْلَةِ بالألفِ واللّام، وهي عِلّةُ بنائِها على ما ذُكِر.

و

أمْسِ

فيمَنْ يرى بناءَهُ على الكَسْرِ(٣).

و

قَطُّ وعَوْض

وهما للزّمانِ الماضي والمستَقْبَل على سَبيلِ الاسْتِغْراق، ولا يُسْتَعملانِ إلّا معَ النَّفي، قال:

٣٠ - رَضِيعَيْ لَبانِ ثَدْيِ أُمٍّ تَقَاسَمَا ... بأسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفرّقُ(٤)

وفيهما لغاتٌ(٥)

---

(١) انظر مغني اللّبيب ٢٦٦.

(٢) انظر الأمالي الشّجريّة ٢/٢٦٠ والمسألة ٧١ من الإنصاف.

(٣) وهم الحجازيّون. انظر ابن يعيش ٤/١٠٦ وشرح الكافية ٢/١٢٥.

(٤) البيت للأعشى من قصيدة يمدح بها المُحلّق بنَ خَنْتَم بنِ شدّاد مطلعها:

أرِقْتُ وما هٰذا السُّهادُ المؤرِّقُ
وما بي من سُقْمٍ وما بيَ مَعْشَقُ

الدّيوان٢٢٥، وانظر الشّاهد في جمل الزجاجي ٧٥ والإنصاف ٤٠١، وابن يعيش ٤/١٠٧، والحماسة البصريّة ١/١٧٥، وشرح الكافية ٢/١٢٥ واللّسان (عوض) والمغني ٢٠٠ - ٢٧٦ - ٧٦٩، والخزانة ٢/٢٠٩.

(٥) في «قط» خمسُ لغاتٍ؛ مفتوحة القاف أو مضمومته مع ضمِّ الطاء مُشَدّدة أو مُخَفّفَة، ومفتوحة القاف ساكنة الطاء. أما «عوض» ففيها ثلاثُ لغاتٍ؛ مفتوحة الفاء مثلّثة اللام.

و

لَدَى

وفيها لغاتٌ؛ مِنْها «لَدُنْ»، ويُشَبَّهُ نونُها بالتّنوين، ولِذٰلك نصبتِ العربُ بها «غُدْوَةً» خاصَّةً[1] نحو:

٣١ - لَدُنْ غُدْوةً حتّى ألاذَ بخفِّها بقيّةُ مَنْقُوصٍ مِنَ الظِّلِّ قَالِصِ[2]

و

مَنْ وَ مَا

الموصوفتان، و«مَا» غيرُ موصُولَةٍ، ولا [١٦/أ] موصوفةٍ.[3]

و«كَمْ» الخبريّةُ، و«كأيِّن» في مَعْناها، و«كَيتَ وذَيْتَ»، كنَايتان[4] عن القصّةِ، ولا تُستعملانِ إلّا مكرّرَين[5]. و«لَهْي أبوك» و«وَلْه لا أفْعَلُ».

[البناء العارض]

المُرَكَّبَاتُ

ومِنَ الثّاني[6] المركَّباتُ بِجَعْلِ الكلمَتَيْنِ واحدةً، والصَّدْرُ هو المبنيّ فَقَط إذا لم يتضمَّن العجزُ الحذف تحقيقًا، أو تقدِيرًا، كـ«بَعْلَبَكّ» و«حَضْرَمَوْتَ» و«بادِيْ بَدَا» و«أيْدِي سَبَا»[7].

وقد يُجعل مِنْهُ نحوُ «ضاربةٌ» و«هاشميّ». وإلّا فكِلاهُما مَبنيّ كالعَشرة معَ مَا نُيِّفَ عَلَيها إلّا اثنَيْ عَشر[8] لِتنزُّلِ الثّاني منزلةَ نونِ التّثنيةِ لأنَّ الأصْلَ فيهِ العَطفُ بالواو. وكذا الحادي عَشر إلى التاسِع عشَرَ.

وجازَ إسْكانُ الياء (كما في)[9] ثماني عَشر. والإضافةُ، ودُخولُ اللّام فيها لا يُخلّانِ بالبناءِ

---

(١) انظر الهمع ٢١٥/١.

(٢) لم أجده إلّا في شرح المفصل ١٠٠/٤، وفي «ب» نقص الشطر الثاني.

(٣) «ب» موصوفة ولا موصولة.

(٤) «ب» كنا يتين.

(٥) «ب» مكرّرتين.

(٦) أي من البناء العارض.

(٧) في المثل «تفرّقوا أيْدي سَبَا، وأيادي سبا»، أي تفرّقوا مثل أولادِ سَبأ بن يشجب. انظر مجمع الأمثال ٢٧٥/١ والمستقصى ٨٨/٢.

(٨) جمهور النُّحاة على أنّ «اثني عشر» مُعرب الصَّدر، وهو مَبنيّ عند ابن درستوية كسائر أخواته، شرح الكافية ٨٨/٢

(٩) نقص في «ب».

خِلافًا للأخفشِ في الإضافةِ[1]. وكذٰلك «وقعُوا في حَيْصَ بَيْصَ»[2] و«لقِيتُهُ كفَّةَ كَفَّةَ»[3] و«صَخْرة بَحْرةَ» فيمَنْ لم يضُمَّ إليها «نحْرةَ» و«هُوَ جارِي بَيْتَ بَيْتَ»[4] و«وَقَعَ بَيْنَ بَيْنَ». و«آتيكَ صَبَاحَ مَسَاءَ» و«يَوْمَ يَوْمَ» و«تَفرَّقُوا شَغَرَ بَغَرَ» و«شَذَرَ مَذَرَ»[5] و«خِذَعَ مِذَعَ»[6]، و«تَرَكوا البِلادَ حَيْثَ بَيْثَ» لأنَّ تضمُّنَ الثاني لِمَعنى الحرْفِ ظاهِرٌ.

ومِنهُ «الخَازِ بَازِ»[7] في لُغاتِهِ المبنيِّ هُو فيها، لأنَّه كانَ في الأَصْلِ بالعطفِ حيثُ استُعْمِلَ مبنيًّا إلحاقًا له بما عُرِف [١٦/ب] التَّضمُّن فِيهِ حقيقةً.

ومِنْهُ

الغَايَاتُ

وهي ما أَصْلُ الكلامِ فِيه أَنْ يُنطق [به][8] مُضَافًا[9]، ثمَّ تُترَكُ الإِضَافَةُ[10] إليه لَفظًا لا نيَّةً ظَرْفاً كانَ كـ«لقيتُهُ من قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ ومِن فوقُ ومِن تَحتُ». وكذا باقي الجهاتِ. و«فعلْتُهُ أوَّلُ، ودُونُ ومِنْ عَلُ» وفيه لغاتٌ[11]، أو غيرَ ظرْفٍ كـ«حَسْبُ» و«لا غَيْرُ» و«لَيْسَ غيرُ» و«بَجَلُ» بمَعْنى «حَسْبُ» إلَّا أنَّه من القِسْمِ الأَوَّلِ[12].

ومِنْه «ما أُضِيْفَ إلى ياءِ المتكلِّم» فيمَنْ يَرَى بناءَهُ. ومِنْهُ «ما يُضَافُ إلى الجُمَلِ» و«إِذْ» مِنْ أَسْماءِ الزَّمانِ فيمَنْ يَبْنيه. ومِثْلُهُ «مثلُ» و«غيرَ» مَع «مَا» و«أَنْ» والكُوفيّون أَجَازُوا بِناءَ «غَيْرِ»

---

(١) انظر ابن يعيش ١١٣/٤ .

(٢) حكي وقع فلان في حَيْصَ بَيْصَ وحِيْصَ بِيْصَ، إذا وقع في أمر شديد. إصلاح المنطق ٣١. وانظر المثل في مجمع الأمثال ١٢٧/١.

(٣) انظر المستقصى ٢٨٩/٢.

(٤) هو جاري بَيْتَ بَيْتَ منصوب غير منوّن، والأصل بيتٌ لبيت أو بيت إلى بيت... إصلاح المنطق ٢٩٩. وانظر الكتاب ١١٨/٢.

(٥) قال الفراء: يقال ذهبتْ غنمُك شَذَرَ مَذَرَ، وشِذِرَ مِذِرَ، وبَذَرَ بِذَرَ إذا تفرّقتْ، وكذٰلك شَغَرَ بَغَرَ أي متفرّقة. إصلاح المنطق ١٠٣. وانظر اللّسان (بغر ـ شغر) وفي (مَذَر) مَذِرَتِ البيضةُ مَذَرًا إذا غرقلتْ فهي مَذِرَةٌ: فسدت... وامرأةٌ مذرة قذرة، رائحتها كرائحة البيضة المذرة... المَذَر الفساد. ومنه مذرت البيضة أي فسدت.

(٦) أي منقطعين من الخذع وهو القَطع، وفلان مذّاع أي كذاب يفشي الأخبار.

(٧) أنظر اللّغات فيه اللّسان (خوز) وابن يعيش ١٢٠/٤ والخزانة ١٠٩/٣.

(٨) زيادة من «ب».

(٩) إنّما قيل لهٰذا الضّرب من الظروف غايات لأنّ غاية كلّ شيءٍ ما ينتهي به ذٰلك الشيء. وهٰذه الظّروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه لأنّ به يتمّ الكلام. شرح المفصل ٨٥/٤.

(١٠) في «ب» يُترك المضاف.

(١١) شرح المفصّل ٨٨/٤.

(١٢) أي من قسم البناء اللازم.

بمعنى «إلّا» مُطْلَقًا[1]. ومِنْهُ «ما بُنِيَ مِنَ المنادى » ومِنهُ «ما بُنِيَ مِن المنْفيّ بـ«لا» ومِنْهُ «لاتَ أوانٍ» في قولِهم:

٣٢ - طَلَبُوا صُلْحَنا ولاتَ أَوَانٍ ... فأجَبْنا أنْ لَيْسَ حينَ بَقَاءِ[2]

فيمَنْ لم يَجعَلْ «لَات» حَرفَ جَرٍّ[3].

فهٰذا ما بُنِيَ مِنَ الكَلِمِ ومَا عَدَاهُ مُعْرَبٌ.

[المُعْرَبُ]

وهُوَ عَلى نوعَيْن؛ الاسْمِ المتمكّنِ، والفعلِ المضَارعِ. والأوَّل إمَّا أنْ يستوفي حركات الأعراب مع التّنوين ويُسَمَّى «المنصرفَ» أوْ لا يستوفيها مع التّنوين، ويكونُ بالفتحةِ جَرًّا غيرَ مُضافٍ، ولا مُعرَّفٍ بلامِ التَّعريفِ ويُسمَّى «غيرَ المنصرفِ».

[الممنُوعُ مِنَ الصَّرْفِ]

وأسبابُ مَنْعِ الصَّرْفِ عشرةٌ وَهيَ: التَّعْريفُ، والتَّأنيثُ، ووَزْنُ الفعلِ [١٧/أ] والعَدْلُ، والوَصْفُ، والجَمْعُ، والتّركيبُ، والعُجْمةُ، والألفُ والنونُ المضارعتان لألفَيْ التَّأنيثِ، وألفُ الإلحاقِ، متى اجتمَعَ في الاسمِ اثنانِ منها، أو واحدٌ يَقومُ مقامَهما كالجمع، وألفَيْ التَّأنيثِ لَمْ يَنصرِف.

[١ - التَّعريفُ]

فالتَّعريف [شرط][4] أنْ لا يكونَ بحرفٍ، ولا إضافةٍ، ولا يلزمُ المضمَرُ والمبهَمُ للزومِ بنائِهما، والّذي أعربَ إنْ كان مُضافًا فلا إشْكالَ، وإنْ كانَ مفردًا فقد قِيْلَ بتنكيرِهِ ولا إشْكالَ أيضًا، و(قد)[5] قِيْلَ بتعريفِهِ، ومَنْعِ صرفِ مؤنَّثِهِ، لأنَّ الصِّيْغَةَ كأنَّها مَوضُوعةٌ للتَّأنيثِ، وإنْ كانَ بالتّاءِ.

وقِيْلَ لا يسُوغُ حذفُ تنوينِهِ (البتَّةَ)[6] لوقُوعِهِ وَسَطًا تَقْديرًا وكانَ في حكمِ المسمَّاةِ بـ«خيرٌ مِنْكَ» وهٰذا قولُ الأخفشِ وفيهِ نظرٌ[7].

---

(١) شرح الكافية ١٠٧/٢.

(٢) البيت لأبي زُبَيْد الطائي، ديوانه ٣٠. ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٣/٢، والخصائص ٢٧٧/٢، والإنصاف ١٠٩، وابن يعيش ٣٢/٩ ورصف المباني ٢٦٢. واللّسان (أون - لات) والمغني ٣٣٦ و٨٩٢ والخزانة ١٥١/٢ .

(٣) الكوفيّون هم الذين جعلوا «لات» حرف جرّ.

(٤) زيادة من «ب».

(٥) نقص في «ب».

(٦) نقص في «ب».

(٧) شرح الكافية ٥٦/٢.

وأما «أجمعُ»(١) فيمَنْ لم يَجْعَلْ تعريفَ التَّأكيدِ أصْلًا، فالوصفيّةُ مُقدَّرةٌ فيه. ولا أثَر للتّعريفِ، لأنّه بالإضافةِ تقديرًا، وفيمَنْ يجعلُه أصْلًا فَلا إشكالَ فالمؤثّرُ قطعًا هُو العَلَميّةُ، وهي كونُ الاسم معلّقًا على شَيْءٍ بعينِهِ غيرَ متناولٍ مَا أشبَهَهُ لشخصٍ كانَ كـ«طَلْحَةَ» أوْ لـجنسٍ عَيْنًا كـ«أسَامةَ» أو معنى حَدَثًا كـ«سُبحَانَ» و«زَوْبَرا»(٢) أو وَقتًا كـ«غُدْوَةَ» و«بُكَرَةَ».

وأسماءُ العَددِ دالّةً على مجرّدِه معدودةٌ في الأعلامِ [١٧/ب] على رأيِ نحو «سِتّة» ضِعْفُ ثلاثة، وكذا الأمثلةُ التي يُوزَنُ بها(٣) إلّا أنَّ فيها تفصِيلًا لأنَّ ما يُستعملُ مِنها وَزنًا للأفعال خاصّةً، حكمُهُ حُكمُ ما مُثّلَ به، وما يستعمل لغيرِها أيضًا. فإن كانَ موضُوعًا لـجنسٍ ما يُوزَنُ به فهُو عَلَمٌ كـ«أسامةَ» إلّا أنْ يُنكَّرَ فله حكمُ نفسِه في الصَّرْفِ، وتركِه نحو «فعلان» الّذي مؤنّثه «فَعْلى» لا ينصرِفُ(٤). أو «فَعْلَان» الّذي مؤنّثهُ «فَعْلانَةَ» مُنصَرفٌ.

أو كلّ «أفعَل» إذا كانَ صِفَةً لا ينصَرفُ، وإلّا فحكمُ الممثّلِ إنْ كانَ كنايةً عن موزونهِ وإنْ لـم يكنْ كانَ موزونُهُ مَذْكُورًا مَعَهُ وهو ملحق بالأوّلِ على أحَد المذهبيْن، وبالثّاني على الثّاني، وعلى المذهبيْن تقول: وَزْنُ «طَلْحةَ» فَعْلَةَ(٥)، أمّا على الأوّلِ فلمَنْعِ الصَّرفِ، وأمّا على الثاني فلإجْرائه مَجْرى موزُونِهِ.

وعكسُه «ضاربَ» «مُضاربةً» على «فَاعَل» «مُفَاعَلَةً» بالتّنوين أمّا على المذهبِ الثّاني فظاهِرٌ، وأمّا على المذهَبِ الأوّلِ فالتّنوين للمُماثَلةِ دون التّمكّن لاطّرادِهِ في الممثّل.

ويظهرُ الخلافُ في قولِهم وزنُ «إصْبَعَ» إفْعَلَ أو إفْعَلٌ بالتنوين.

[٢ – التّأْنيثُ]

والتّأنيثُ قد يكونُ بالتّاءِ لفظًا، وشرطُه العلميّةُ سَواءٌ فيه المذكّرُ والمؤنّثُ [١٨/أ] كفاطمةَ، أو تقديرًا فيما جاوَزَ الثّلاثيّ، وشرطُه أيضًا العلميّةُ(٦) كـ«سُعادَ» و«زَيْنَبَ»، إنْ كانا لرجلَيْن، أو في ثلاثيّ متحرّكِ الأوْسطِ وشرطُهُ العلميّةُ مع كونِه لـمؤنّث فـ«سَقَر» اسمُ رجلٍ منصَرِفٌ، أو ساكنِهِ، وشرطُهُ مع ذٰلِكَ العجمةُ في اللّغة العُلْيا، إلّا أنْ يكون منقولًا عمّا يَغلِبُ في أسماءِ

(١) فأمّا «أجمع» فإنّما يكون صفةً وهو معرفة فإذا نكّرته فقد خرجَ من باب الصّفات. ما ينصرف وما لا ينصرف ١٢
(٢) هو علم للكلّيّة؛ يقال: أخذَ الشيءَ بزَوْبَره، أي بكلّيّته وحَذَافيره.
(٣) «ب» يوزن إلا.
(٤) نحو سكران سكرى. انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٣٥.
(٥) زاد في «ب» غير منوّن.
(٦) في «ب» العلميّة أيضًا.

الذُّكورِ للفَرْق كـ«جُوْرَ» وكـ«زَيْدَ» اسمَ امرأةٍ، وأمَّا«هِنْدٌ» فينصرفُ فيها. و«عَرَفاتٌ»[1] لِما أنَّ تاءَها ليستْ للتَّأنيثِ، واختصاصَها بجمعِ المؤنَّثِ يَأْبَى تقديرَ التّاءِ مُنصَرِفٌ.

وقد يكونُ بالألفِ مقصورةً، أو ممدودةً، كـ «بُشْرَى» و«صَحْراءَ» فإنَّها للزُومِها وبناءِ الكلمةِ عليها تنزَّلَتْ منزلةَ السَّبَبَيْنِ[2].

[٣ – وَزْنُ الفِعْل]

وأمَّا وَزْنُ الفعل فَشَرْطُهُ أنْ يكونَ مختصًّا بالفِعل كـ«شَمَّر»[3] لأنَّ هَذا الوزنَ لم يُوجَدْ في الأسماءِ إلَّا منقولًا كـ«بَذَّر»[4] و«خضَّم»[5] أو مرتجلًا للعلميّة كـ«شَلَّم»[6] أو أعجميًّا كـ«بَقَّم»[7]، أوْ يكونَ أوَّلَه[8] زيادَة كزيادتِهِ بغيْرِ هَاءٍ كـ«أحْمَرَ». وهَذا أَوْلى مِن قولِهم: أو يغلبُه لِما يلزَمُ عليه منعُ المسمَّى بـ«خاتمٍ»، لكوْنِ الوَزْنِ في الفعلِ أكثرَ منهُ في الاسْمِ على أنَّ الكثرةَ في «أفْعَلَ» ممنوعةٌ.

ثمّ الاسمُ يكونُ منقولًا عَنِ الفِعْل، إمَّا مجرّدًا عَن الضّمير فيُمنعُ الصَّرف إنْ كانَ الوزنُ ما ذُكرَ كـ«تَغْلِبَ» و«يَشكُرَ» وإلَّا صُرِف [١٨/ب] كـ«كَعْسَبٍ»[9] أو مع الضمّيرِ فيُحكى كما هُوَ نحو قولِه:

٣٣ – نُبِّئْتُ أخْوالي بني يَزِيْدُ ... ظُلْمًا عَلَيْنا لَهُمْ فَدِيدُ[10]

[٤ – العَدْلُ]

وأمَّا العَدْلُ فهو أنْ يُذكر لَفظٌ ويُرادُ غيرُه. وقَدْ يُستَدَلُّ عليه بدليلٍ غيرِ مَنْعِ الصَّرفِ[11]، وقَدْ

---

(١) الزجاج وسيبويه والمبرّد جزموا بامتناعِه من الصرف لكونِه مؤنَّثًا بالوضعَيْن اللُّغوي والعلمي فظهر فيه أمر التأنيث. شرح الكافية ١/٥٠.

(٢) في «ب» سببين.

(٣) شَمَّر: اسم فرس.

(٤) بَذَّر: اسم ماء.

(٥) خضَّم: اسم رجل.

(٦) شلَّم: اسمُ موضعٍ بالشام، وقيل اسمُ مدينةِ بيت المقدس، وقيل اسم قريةٍ من قراها. معجم البلدان ٣/٣٥٩ ومعجم ما استعجم ٣/٨٠٧.

(٧) بقَّم: معرَّب من الفارسية. وهو صبغٌ أحمرُ، وقد تكلَّمت به العربُ المعرب للجواليقي ١٠٧.

(٨) «ب» له.

(٩) كَعْسَبَ فلانٌ ذاهبًا إذا مَشى مِشْيَة السّكران، وكَعْسَب اسمٌ . وكَعْسَبَ وكَعْسَمَ إذا هرب. اللّسان (كعسب). وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٢١.

(١٠) الشاهد في ملحقات ديوان رؤبة ١٧٢ والمقتضب ٢/١١٦، وابن يعيش ١/٢٨، وشرح الكافية ١/٦٤، واللسان (زيد ـ فرد) وأوضح المسالك ١/١٢٤، والمغني ٨١٧، والعيني ١/٣٨٨، والخزانة ١/١٣٠.

(١١) ويُسمّى العدل التحقيقي، وهو الأوَّل.

لا يُستدَلّ إلّا به[1].

فمن الأوّلِ: أُحادُ، ومَوْحَد إلى عُشَارَ ومَعْشَر.

ومنْهُ: «سَحَرُ» فإنّه مَعدولٌ عَن السّحر عَلمًا، ومثلُه «أمْسِ» (فيمن)[2] يُعرِبُه[3]. ويمنعُهُ (من)[4] الصَّرْفِ في الأحوالِ[5] نحو قوله:

٣٤ - لَقَدْ رأيتُ عَجَبًا مُذْ أمْسَا   عَجائِزَ مثلَ السَّعَالي خمسا[6]

وفي حالِ الرَّفْعِ فقط فيمَنْ يقولُ «مضى أمْسُ» و«قُمْتُ أمْسِ» و«خرجت أوّل من أمس» واللُّغةُ العُليا بناؤُهُ على الكَسْرِ في الأحْوالِ كلِّها.

ومِنْهُ:«أُخَرُ» فإنّه مَعدُولٌ على رَأْيٍ، وعن «أُخر» من هو على الصّحيح[7].

ومِنهُ:«جُمَعُ» فإنَّه[8] معدولٌ عن «جُمْعٍ» مُسكَّن العَيْن على رأيٍ، وعَن «جَمَاعِي» على رأيٍ[9].

ومِنَ الثّاني[10] «عُمَرُ» فإنّه لم يُوجَدْ إلّا علمًا غَيْرَ مُنصرفٍ، ولهٰذا قالُوا إنّه لا يثنّى، ولا يُجمَعُ، فيقال: «جاءَني عُمرُ كِلاهما، وعمرُ كلُّهم».

ومِنْهُ: «بابُ قَطامِ»[11] في تميمٍ على ما ذُكِرَ. وفي الحِجازِ هو مبنيّ على الكسْرِ، وعليه قولُهُ:

٣٥ - إذا قالَتْ حذامِ فصدِّقُوها   فإنَّ القولَ ما قالَتْ حَذَامِ[12]

---

(١) ويسمّى العدل التّقديري، وهو الثاني.

(٢) من «ب».

(٣) في «ب» يمنعه الصرف.

(٤) انظر في «أمس»، ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٤ ـ ٩٥، وابن يعيش ١٠٦/٤.

(٥) في «ب» الأحوال الثلاث.

(٦) رجزٌ للعجاج. ورواية ديوانه ٢٩٦/٢: ... مِثْل الأفَاعي خمْسَا. وانظر الكتاب ٢٨٤/٣، والجمل ٢٩٩، والأمالي الشّجريّة ٢٦٠/٢ وابن يعيش ١٠٦/٤، والحماسة البصريّة ٣١٩/٢، وأوضح المسالك ١٣٢/٤ والعيني ٣٥٧/٤ والخزانة ٢١٩/٣. وفي «ب» ذكر الأوّل فقط.

(٧) قال أبو عليّ : لو كان معدولًا عن الآخر لوجَبَ أنْ يكونَ معرفةً. وابن جني صاحب الرأي الثاني. انظر الخصائص ١٨٥/١ وشرح الكافية ٤٢/١.

(٨) في «ب» لأنّه جمع.

(٩) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٠. وشرح الكافية ٤٣/١.

(١٠) أي من العدل التقديري.

(١١) ما كان على وزن «فَعَالِ».

(١٢) الشاهد للُجَيْم بنِ صَعْب، في معاني القرآن للفراء ٢١٥/١، والأمالي الشَّجريّة ١١٥/٢ وشرح المفصل ٦٤/٤، واللّسان (حذم) وأوضح المسالك ١٣١/٤ والمغني ٢٩١، وابن عقيل ٥٦/١، والعيني ٣٧٠/٤.

إلَّا ما كانَ آخِرُه راءً، فإنَّ تميمًا وافَقُوا[1] الحجازَ في بنائِهِ. ومِنهُ قولُهم: «مَنْ دَخَلَ ظَفَارِ حَمَّر»[2] إلّا القليل منهم قال [الشاعر][3] [١٩/أ].

٣٦ - فَمَرَّ دهرٌ على وبارِ فهلكت جهرةً وَبَارُ[4]

[٥ - الوَصْفُ]

وأمَّا الوَصْفُ فشَرْطُهُ أنْ يكونَ في الأُصلِ فلا يَقْدَحُ فيه الغَلَبَةُ، فلِهٰذَا صُرِفَ «مررْتُ بِنِسْوَةٍ أرْبَعٍ» ومُنِعَ «أَسْوَدُ» اسْمًا للحيَّةِ، ونحوُهُ. وقد مَنَعَ قَوْمٌ «أَجْدَلَ»[5]، و«أَخيَلَ»[6] و«أفْعَى» لتوهُّمِ مَعْنى الوَصْفيَّةِ وإنَّه ضعيفٌ.

[٦ - الجَمْعُ]

وأمَّا الجَمْعُ فشرْطُهُ أنْ يكونَ بَعْدَ ألِفِهِ حرْفَان أو ثَلاثَةٌ أوسَطُها سَاكنٌ. كـ«مَسَاجِدَ» و«دَوَابَّ» و«مَصَابِيحَ» وإنّه للزُومِهِ جَرَى مجرَى سببَيْن[7].

ولا يلزمُنا بَابُ «أَفْعُلٍ» و«أَفْعَالٍ» لجَرْيِهما مَجرى الواحِدِ في قَبُولِ[8] التَّكسيرِ، والتَّصْغيرِ، وامتَنَعَ «حَضَاجِرُ» عَلمًا للضَّبُعِ لكونِهِ مَنْقُولًا عن جمعِ «حِضَجْرٍ»[9]. و«سَرَاوِيْل» لأنَّه جَمَعُ «سِرْوَالَةٍ» تقدِيرًا، ونحو «جَوارٍ» حكمِهِ حُكمُ «قاضٍ» رَفْعًا على الأَعْرفِ، وحكمُ «ضَوارِبَ» نَصْبًا، وقِيلَ نصبًا وجرًّا، وبِهٰذا سَقَطَ اعتِراضُ (عبدِ الله)[10] بنِ أبي إِسْحَاقَ على الفَرَزْدَق في قوله:

٣٧ - فلو كانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ ولٰكِنَّ عبدَ اللهِ مَوْلى مَوَاليا[11]

---

(١) «ب» وافق.

(٢) أي تكلَّم بالحِمْيَرِيَّة. انظر مجمع الأمثال ٣٠٦/٢. والمستقصى ٣٥٥/٢.

(٣) زيادة من «ب».

(٤) بار اسم أرض كانتْ لـ«عَاد»، وهو في البيت غيرُ منصرف والتَّنوين لضرورةِ الشعر. والشاهد للأعشى ورواية الديوان ٢٨٠: ومرَّ حدٌ... وانظر الكتاب ٢٧٩/٣، والمقتضب ٥٠/٣ - ٣٧٦، وابن يعيش ٦٤/٤ واللّسان (وبر) وأوضح المسالك ١٣٠/٤ والعيني ٥٥١/١. و٣٥٨/٤.

(٥) الأجْدَلُ: من الجَدْل وهو الصَّقْر، وهو القوّة.

(٦) الأخيلُ: طائرٌ ذو ألوانٍ مأخوذٌ من الخِيْلان، جمع خال.

(٧) «ب» السَّببين.

(٨) «ب» وقبول.

(٩) عظيم البطن.

(١٠) نقص في «ب».

(١١) لم أجدْه في ديوان الفرزدق. وهو في الكتاب ٣١٣/٣، ٣١٥، والمقتضب ١٤٣/١، وابن يعيش ٦٤/١، وضرائر الشّعر ٤٢، وشرح الكافية ٥٨/١، واللّسان (ولي) وأوضح المسالك ١٤٠/٤ والخزانة ١١٤/١.

والتَّنوينُ بَدَلٌ عَنِ الياءِ المحذوفِ عندَ سيبويه في إحْدَى الرِّوايتَيْن لكونِ الاسم ممتنعًا من الصَّرفِ، وللتَّمكُّنِ في الأخرى إذْ لم يَبْقَ بعدَ استمرارِ الحَذْفِ بعدَ الألفِ إلَّا حَرْفٌ واحِدٌ[1]. وزُيِّفَ [١٩/ب] بأنَّ المحذوفَ في حُكْمِ الثَّابِتِ بشَهادَةِ بقاءِ الكسرةِ، ومثلُه «أُعَشَى» إذا صُغِّرَ[2].

[٧ - التَّركيبُ]

وأمَّا التَّركيبُ فشَرْطُ تأثيرِه العَلَميَّةُ، وألَّا يكونَ بإضافةٍ ولا إسنادٍ بَعْدَ أنْ يكونَ بَيْنَ اسمَيْن، وشرطُ وُجوبِ تأثيرِهِ ألَّا يكونَ الثاني متضمِّنًا للحَرْفِ قَبْلَ العَلَميَّة فـ«بَعلَبَكُّ» ممتنِعٌ، و«خمسةَ عشرَ» [علمًا][3] جازَ إعرابُهُ مَعَ مَنْعِ الصَّرْفِ والإبْقاءُ على الفَتْحِ.

[٨ - العُجْمَةُ]

وأمَّا العُجمَةُ فهي كونُ الكلمَة مِن غيرِ أوضاعِ العربيَّةِ. وشَرْطُها علميَّةٌ في العَجميَّةِ. والزِّيادةُ على الثلاثةِ، أو تحرُّكُ الأوسَطِ كـ«إبراهيمَ» و«لَمَكَ» ونحو «نوحٍ» منصرِفٌ [في الأكثرِ][4].

[٩ - الألفُ والنونُ المضارعتانِ لألفَي التَّأنيثِ]

وأما الألف والنون إنْ كانَتا في اسمٍ غيرِ صفةٍ، فشرطُهُ العلميَّةُ نحو «عُثمانَ» . وإنْ كانَتا في صفَةٍ فانتفاءُ «فعلانَة». وقيلَ وُجودُ «فَعْلى» بعدَ أنْ كانت على «فَعْلانٍ» تحقيقًا للمضارَعةِ. فـ«سَكْرانُ» ممتنِعٌ، و«ندمانٌ» منصرِفٌ، و«رحمٰنُ» مختلَفٌ فيهِ[5].

[١٠ - ألِفُ الألحَاقِ]

وأمَّا ألف الألحاق فهي [ألف][6] تلحقُ الآخِرَ، وحدَها لا للتأنيثِ، وشرطُه العلميَّةُ نحو «أرْطى» إذا سُمِّيَ به، ويَدُلُّ على أنَّها لغيرِهِ مجيْءُ «أرْطاةٍ».

---

(١) انظر كتاب سيبويه ٣/٣١٣.

(٢) فتقول: هذا أُعَيْشٌ، ومررت بأُعَيْشٍ، ورأيتُ أعيشيَ.

(٣) زيادة من «ب».

(٤) زيادة من «ب». وأجاز الزمخشريّ صرف «نوح» وتركَ صَرْفِه مع ترجيحِ الصَّرف. وجزمَ الشيخُ الرَّضيّ وعبدُ القاهر بصَرْفِه. انظر: المفصَّل ١٨ وشرحه ١/٧٠، وشرح الكافية ١/٥٤، وجمل الجرجاني ٩.

(٥) لم ينصرفْ «سكران» لانتفاء «فعلانة» ووجود «فَعْلى» وانصرف «ندمان» لأنَّه يقال لمؤنَّثه «ندمانة» ولا يقال «ندمى» و«رحمٰن» ممتنع لانتفاء فعلانة فيه لأنَّه مختصٌّ بالله تعالى فلا يُطلق على غيره حتّى يؤنَّث، ومنصرفٌ لأنَّه لم يوجَدْ فيه رحمٰى. القالي ١/١٩٦، وانظر شرح الكافية ١/٦٠ والهمع ١/٣٠.

(٦) زيادة من «ب».

[أحكامٌ]

وهٰذان الأخيران(1) لا يُعدَّان سببَيْن أصليّيْن، بل هُمَا فرعا ألِفَي التّأنيثِ.

ويجوزُ صرفُ غيرِ المنصَرِفِ للضّرورةِ مُطْلقًا خلافًا للكوفيّين [٢٠/أ] في «أفْعَل من كذا»(2). وما تمسّكوا به يُبطِلُهُ لحوقُ التّنوين بـ«خيرٌ مِنهُ» و«شرٌّ مِنهُ» وللتّناسُب مثلُ ﴿سَلَاسِلًا وأغلالًا﴾(3). ولا يجوزُ عَكسُهُ. وأهلُ الكوفةِ جوَّزُوا منعَ الصّرْفِ للعَلميّةِ وحدَها متمسّكينَ بقولِهِ:

٣٨ - وَمَا كانَ حِصْنٌ ولا حابِسٌ يَفُوقانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ(4)

وما أحَدُ سَبَبيْه، أوْ أسبابه العَلميّةُ انصرفَ عنْدَ التّنكيرِ لما أنّها لا تكون سَببًا إلّا مَع ما هِيَ شَرْطٌ، والعَدْلِ ووَزْنِ الفِعْلِ(5)، وهما متضادّان إذ العَدْلُ لا يكونُ إلّا في الأوْزانِ المذكورَةِ، وليسَتْ من أوزانِ الفِعلِ فلا يكونُ إلّا أحَدُهُما، فإذا نُكّرَ بَقِيَ بِلا سَبَبٍ، أوْ عَلى سببٍ واحدٍ نحو «رُبَّ سُعَادٍ» و«قَطَامٍ» إلّا نحوَ «أحْمَرَ» و«سَكرانَ» إذا نُكِّر بعدَ العلميّة عندَ سيبويه(6) اعتبارًا بالوَصْفيّةِ. ولا يلزمُه بابُ خاتَمٍ، لما يلزمُ مِن اعتبارِ متضادَّيْن في حكمٍ واحدٍ.

وانصرفَ «أُحَادُ» ونحوُهُ عَلمًا. وإذا نُكِّر بعْدَ التّسميةِ فحُكمُه حكمُ أحمَر. وطريقُ تنكيرِ العَلَم أنْ يُتأوَّلَ بواحدٍ مِن الأمّةِ المسمّاةِ بِهِ. نحو «هٰذا زيدٌ» و«رأيتُ زيدًا آخرَ» أو يكونَ صاحِبُهُ قد اشتَهَرَ بمعنًى مِنَ المعَاني فيجعَلَ بمنزلةِ الجنسِ الدَّالِّ على ذٰلك المعنى نحو قولِهم «لكلِّ فرعَوْنٍ موسَى»(7)

والتّصْغير لا يُخلُّ بسببٍ إلّا العَدْلَ، والجَمْعَ، ووزن الفعلِ، ما خلا صدْرُهُ عن الزّوائدِ لانخرامِ الصّيْغةِ نحو «أُحَيْد» و«مُسَيْجِد» [٢٠/ب] في المسمّى بـ«مَساجد» و«خُضَيْضيم»

(1) أيّ الألفُ والنونُ المضارعتان لألفَي التّأنيثِ، وألفِ الإلحاق.

(2) انظر الإنصاف. المسألة ٦٩.

(3) ﴿إنّا أعتدْنا للكافِرِينَ سَلَاسِلًا وأغْلالًا وسَعِيرًا﴾. الإنسان ٤/٧٦. قرأ نافعٌ وأبو بكرٍ الكسائيّ «سَلاسِلًا» بالتّنوين. وقرأ الباقون «سلاسلَ» بغير تنوين لأنَّ «فَعَالِل» لا تنصرِفُ، وكل جمعٍ ثالثُه ألفٌ وبعدها حرف مشدّد، أو حرفان خفيفان، أو أكثر فإنّه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة. النشر ٣٤٩/٢، والحجّة ٧٣٧، والبحر المحيط ٣٩٤/٨

(4) البيت من مقطعة يخاطب بها العباسُ بنُ مرداسَ الرسولَ (ص) بعدَ يوم حُنَيْن إذ وَزّعَ الرّسولُ الغنائمَ فأعطى الأقرَعَ بن حابس وعُيَيْنَة بن حُصَيْن كلّ واحد مئة بعير وأعطي العباسَ أبَاعِرَ فسَخَطَها فجاءَ النبيَّ (ص) وأنشده هٰذه المقطعة... والشاهد في ديوانه ٨٣، والإنصاف ٤٦٩، وابن يعيش ٦٨/١ والحماسة البصريّة ١٦٦/١، وضرائر الشّعر ١٠٢، واللّسان (ردس) والخزانة ٧١/١.

(5) «ب» الوزن.

(6) انظر الكتاب ٢١٥/٣.

(7) ليس المرادُ لكلّ مسمّى بفرعَوْن، ولا مسمّى بموسى، بَلْ لكلِّ ظالمٍ مبطلٍ عادلٌ محقٌّ.

بخلافِ «أُحَيْمَر» و«تُغَيْلِب» لأنَّ صيغةَ المكبَّر كأنَّها محفوظةٌ في الثاني مِن حَيْثُ يمكنُ الاستدلال عليها، وهي في الأوّلِ[1] مجهولةٌ لا يُمكنُ أنْ تُعْرَفَ. ثمَّ التَّصغيرُ لانتقالِ الاسْمِ بِهِ إلى الوصفيّةِ لِجَوازِ «غُلَيِّمون» و«فُتَيُّونَ» مَعَ امتناعِ ذٰلك في مكبّرِهما. ولهٰذا قيلَ يَمتنعُ صَرْفُ «أُدَيِّر» مع صَرْفِ مكبّره خليقٌ بأَنْ يُخَلَّ بالعَلميّةِ كالنِّسبةِ إلَّا أنّهم لم يُفرّقوا بينَ المصغَّر والمكبَّر في اعتبارِها. فقالوا «هٰذا طُلَيْحَةُ» كما قالوا «طَلْحَةُ» لأنَّ المصَغَّر كأنّه جَعَلَ المصَغَّر نَبَزًا لا أنْ جَعَلَهُ وَصْفًا لَهُ مَحضًا.

[الكلِماتُ المُتهجَّى بها في أوائلِ السّوَرِ]

والكلماتُ المتهجَّى بها في أوائِلِ السُّوَرِ فيمن جَعَلها اسْمًا لها مِمَّا لا يتأتّى فيهِ الإعرابُ نحو «كهيعصِ» و«آلمر»[2] محكيّ ليسَ إلّا، وأمَّا ما يتأتّى فيهِ الإعرابُ بأنْ يكونَ اسْمًا فَرْدًا كـ«ص» ونحوِهِ، أو أسماء عِدّةً مجموعُها على زِنَةِ مفردٍ كـ«طس» بوزنِ «قابِيل» وكذا «طاسين ميم» [3] نجعلهما واحدًا كـ«دارَبجِرْد»[4] فسائغٌ فيه الحكايةُ والإعرابُ مع مَنْعِ الصَّرْفِ للعلميّةِ والتّأنيثِ وعليهِ قولُهُ:

٣٩ - يذكّرُني حم والرُّمْحُ شاجِرُ   فَهلَّا تَلاحم قبلَ التّقدُّمِ[5]

ثمَّ المُعْرَبُ كِلا نوعَيْهِ[6] إمَّا أنْ يَمسَّهُ الإعرابُ على [٢١/أ] سبيلِ الاستبدادِ أو على سبيلِ التّبَعِ لغيرِه؛ والمستَبِدُّ إمَّا مرفوعٌ، أو مَنْصُوبٌ، أو مجرورٌ أو مجزومٌ، وهٰذا بيانُ ذٰلك.

---

(١) «ب» الألف.

(٢) وأجاز يونس في «كَهَيَعَصُ» أن تكونَ كلمةُ مفتوحةً والصّادُ مضمومةً. ووجهُه أنَّه جعلَهُ اسمًا أعجميًّا وأعرَبَه، وإنْ لم يكن له نظيرٌ في الأسماءِ المعرفة. الكتاب ٢٥٨/٣، وانظر الهمع ٣٥/١. وأمّا «كهيعص» و«آلمر» فلا يكنُ إلّا حكايةً وإنْ جعلْتَها بمنزلةِ «طاسين» لم يَجُز. الكتاب ٢٥٨/٣. وعند الزجّاج (ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٣) فامَّا «كهيعص» فليسَ فيها إلَّا الحكايةُ. تقول: هٰذه كهيعص لأنّه لا يجوز أن تجعلَ خمسةَ أشياء اسمًا واحدًا.

(٣) في «ب» وكطاسين ميم قال الزجاج ٦٢: فإنْ قلتَ هٰذه طَسْ، ويَسْ، فالأجودُ أنْ تقول: هٰذه طسين، ويسين، ولا تصرفُ، وتجريهما مجرى الأسماءِ الأعجميّةِ نحو «هابيل» و«قابيل». وعند الأخفَش: إلّا أنَّ قَوْمًا قد نصبُوا «يس» و«طه» و«حم» وهو كثيرٌ في كلامِ العرب وذٰلك أنّهم جعلُوها أسماءً كالأسماءِ الأعجميّة (قابيل وهابيل)، معاني القرآن ٢٠/١.

(٤) دارَبجَرد: ولايةٌ بفارس، وكُورة اصطخر، وبها معدِنُ الزِّئبَق. ودارابجرد أيضًا موضعٌ بنيسابور. قال الزّجاجي النِّسبة إليه غيرُ قياسيّ، يقال في النّسبة إليه دَارَ وَرْدِي. معجم البلدان دَارَبجِرد ٤١٦/٢ ودارابجرد ٤٤٦/٢.

(٥) يُنْسَبُ البيت إلى الأشتر النَّخعي، وشُرَيح بن أوفى العبسي، والمقشّعِر بِهِ جُدَيْع النضري. انظر المقتضب ٢٣٨/١، والخصائص ١٨١/٢ والحماسة البصريّة ٦٩/١ واللسان (حمم).

(٦) أي الاسم المتمكِّن، والفعل المضارع.

الـمَرفوع

وهوَ مِنَ الاسْمِ أنواعٌ، منها:

الفاعِلُ

وهو ما كانَ الـمسْنَدُ إليه مِنْ فِعْلٍ، أو شِبْهِهِ مُقدَّمًا عليه أبدًا نحو «قامَ زيْدٌ» ولا يكونُ إلَّا واحدًا، إذ الـمسْنَدُ لا يُسنَدُ، وقولهم «قامَ الزَّيْدان» فالـمسْندُ إليه الـمجموعُ لا كلُّ واحدٍ منهما، وأمَّا قولُه:

٤٠ - تُواهَقَ رِجْلاها يَداها ورأسُهُ　　　لـهـا قَـتَـبٌ خَـلْـفَ الـزَّمـيـلَـةِ رادِفُ[١]

فيمن روى.

فقَدْ قِيلَ إنَّ الفاعلَ لـمَّا لَمْ يتميَّز عَن الـمفعُولِ بالذَّات، بَلْ بالوضع لكونِ الفعلِ ممّا يَسْتوي فيها الطَّرَفان بحيثُ يَنعكِسُ عكسيًّا سَواءً، رَفَعَ الاسمَيْن معًا، بعدَهُ على توهُّمِ الفاعليّةِ فيهما[٢] لـما كانتْ تصحُّ في كلِّ واحدٍ منهما على البدلِ الـمعدُول[٣] به إلى غيرِ ذٰلك ندحَة[٤] للمساغِ.

ولا يكونُ إلَّا بعْدَ الفعل لأنَّ تصوُّرَ الفعل ممّا يَسْتَعْقِبُ تصوُّرَ الإسنادِ، وتصوُّر الإسنادِ ما (هو)[٥] إليه الإسنادُ.

وإذا تقدَّمَ الفعلُ ما لو تأخَّرَه لكانَ فَاعلًا، فإنْ كانَ معرفةً، أو ما جَرى مجراها لـم يكن إلَّا مُبتدأً لفظًا وتقديرًا، ولا يسُوغُ فيه نيَّةُ التَّقديـم والتَّأخيرِ نحو «زيْدٌ خَرَجَ» وإنْ كان نَكرةً محضة لـم يَكَنْ مبتدأً إلَّا لفظًا، ولا يَسوْغُهُ إلَّا نيةُ التَّقديـمِ والتَّأخيرِ نحو «رجل [٢١/ب] جاءَني»، أي ما جاءَني إلَّا رَجُلٌ.

وإنْ لـم يصلُحْ للفاعليّةِ، وذٰلك في الضَّمائرِ الـمنفصلةِ سَاغَ فيه الأَمران نحو «أنا ضربْتُ وأنتَ ضَرَبْتَ». وقولُهم «أتعلِّمُني بِضَبٍّ أنا حَرَشْتُه»[٦] من قبيلِ الثاني.

والأصلُ أنْ يليَ الفعلَ لأنَّه كالـجُزْءِ مِنه يدلُّ على ذٰلك:

- إسكانُ اللَّام في نحو «ضربْتُ»[٧].

---

(١) أي فيمَنْ رَوَى «يداها» بالألف، والبيتُ لأوس بنِ حُجْر، وروايةُ الديوان بالنصب (٧٣). وانظر الكتاب ٢٨٧/١ والـخصائص ٤٢٥/٢ واللسان (وهق). وسقطت في «ب» كلمة خلف.

(٢) في «ب» فيهما معًا.

(٣) في «ب» للعدول أنَّه إلى...

(٤) ندحة: سعة.

(٥) نقص في «ب».

(٦) حَرْشُ الضَّبِّ: صَيْدُه. وهُو مَثَلٌ يُقالُ في مخاطبةِ العالِم بالشَّيءِ مَن يريد تعليمه. مجمع الأمثال ١٢٥/١.

(٧) أي في الفعل الَّذي اتَّصلَ به الضميرُ الـمرفوعُ الـمتَّصلُ الـمتحرِّك. ولو لـم يكنِ الفاعلُ كالـجزءِ ولا سيَّما إذا كانَ ضميرًا متَّصلًا لـم يُسكن اللَّام لأنَّه إنَّما يُسكَّنُ دَفعًا لتوالي أربعِ حركاتٍ فيما هو بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ.

- ووقوعُ إعرابِ الفِعْلِ بعدَه في «يَفعلان» وأَخواتِه[1].
- وردُّ العَيْنِ في «قولا» واللّامِ في «رَمَاتا» فيمَن يقول[2]
- وتَثْنِيتُهُ، وجمعُهُ لِتثنيةِ الفعلِ وجمعِهِ في «القِيا» و﴿ربِّ ارجعُونِ﴾[3].
- وتأنيثُ الفعلِ لتأنيثِهِ في نحوِ «ضَرَبَتْ هندٌ».
- وتنزُّلُهما منزلةَ كلمةٍ واحدةٍ في نحو «حبَّذا».
- وإلغاءُ الفعل مَعَه في بابِ «ظننْتُ».
- وزيادتُهُ مَعه في نحو قولِهِ:

٤١- فكَيْفَ ولَوْ مَرَرْتُ بدَارِ قومٍ وجيرانٍ لَنا كانُوا كِرَامِ[4]

- والنّسبةُ إليهما جميعًا في نحو:

٤٢- فأصبحْتُ كنْتِيًا وأصْبَحْتُ عاجِنًا وشرُّ خِصَالِ المرءِ كُنْتٌ وعاجِنُ[5]

فإذا قُدِّمَ عليه غَيْرُهُ كانَ في النِّيَّةِ مُؤخّرًا. ومن ثَمَّةَ جازَ «ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ». وامتنَعَ عِنْدَ غيرِ ابْنِ جنّيّ «ضَرَبَ غلامُهُ زيدًا»[6]. وأمّا نحو قولِه:

٤٣- جَزَى ربُّه عنّي عَدِيَّ بْنَ حاتِمٍ جَزَاءَ الكلابِ العَاوِيَاتِ وَقَد فَعَلْ[7]

---

(١) يُقصدُ في الأفعال الخمسة، لأنّه لو لمْ يكنِ الفاعِلُ كالجزءِ من الفعْلِ لم يقع إعرابُه بعدَ فاعِلِه.

(٢) قولا: حذفُ الواو من «قُلْ» لالتقاءِ الساكنين فلمّا حُرِّكَتِ اللّامُ بواسطةِ ضمير الفاعِلِ وهو الألفُ رُدَّتِ الواوُ لزوالِ التقاءِ الساكنين بالحركةِ اللّازمة، لأنَّ اللام وإنْ كانت الأصلَ فيها الحركة إلّا أنَّ حركتها عارضةٌ لأنَّ الكلمةَ الثانيةَ منفصلةٌ ليستْ كالجزءِ من الكلمة الأولى. وردّ اللام في «رَمَاتا» فيمَنْ يقولُ بردِّها نظرًا إلى أنَّ الحركةَ كاللّازمةِ لأنّها لأجلِ الألفِ الّتي بعدَها وهي كالجزءِ من الكلمة... ومَنْ لم يردَّ اللّامَ وقالَ «رَمَتا» وهو الأكثر نظرًا إلى أنَّ أصلَ هٰذه التاء السكون بخلافِ اللّام في «قولا» فإنَّ الأصل فيه الحركة.

(٣) ﴿حتى إذا جاءَ أحدَهُم الموتُ قالَ: ربِّ ارجعونِ﴾. المؤمنون ٢٣/٩٩.

(٤) الزائدُ هو كانَ وحدَه، ولٰكن لمّا كانَ الفاعلُ كالجزءِ منه حُكِمَ بزيادتهما معًا. والبيتُ للفرزدق في ديوانِهِ ٢/٨٣٥ والنقائض ٢/١٠٠٤ برواية: وكيفَ إذا رأيتُ ديارَ قَوْمٍ...
وهو من قصيدةٍ يمدحُ بها هشامَ بنَ عبدِ الملك ويهجو جريرًا وبَني كُلَيب مطلعُها:
ألستُم عائجينَ بنا لَعَنّا نرى العَرصاتِ أو أثرَ الخيامِ
وانظر الشاهد في الكتاب ٢/١٥٣، ومجاز القرآن ٢/٧ ـ والمقتضب ٤/١١٦ والأزهية ١٨٨، وشرح الكافية ٢/٢٩٤، واللِّسان (كون) وأوضح المسالك ١/٢٥٨ والعيني ٢/٤٢، والخزانة ٤/٣٨.

(٥) الشاهدُ للأعشى. انظر شرح المفصل ١/١٤، واللسان (عجن وكون) والهمع ٢/٩٣، والأشموني ٤/١٤١، والدُّرر ٢/٢٢٩.

(٦) انظر الخصائص ١/٢٩٤ وشرح المفصل ١/٧٦ وشرح الكافية ١/٧٢.

(٧) نُسِبَ البيتُ إلى النابغة، وأبي الأسود، وهو في ديوان الأخير ٢٣٧، والجمل للزجاجي ١١٩، والخصائص ١/٢٩٤، والأمالي الشَّجرية ١/١٠٢، والخزانة١/١٣٤.

فمحمولٌ على الضَّرورَةِ، أو عَلى أنَّ الضَّمير للمصْدَر.

ويَجبُ تقديمُهُ على المفعُولِ إذا انتفى الإعرَابُ فيهما لفظًا، والقرينةُ نحو «ضَرَبَ مُوسَى عيسى»، أو كانَ ضميرًا مُتَّصلًا نحو «ضربتُ زيدًا»، [٢٢/أ] وتأخيرُه إذا كانَ المفعولُ ضميرًا متّصلًا وَهُو غير متّصل نحو «ضربَكَ زيدٌ» أو اتّصَل به ضميرُهُ نحو «ضربَ زيدًا غلامُه».

وإذا أردْتَ قصرَ الفاعِلِ على المفعولِ بالنَّفي، والاستثناءِ، فالأوْلى تقديمُ الفاعِلِ، وفي عكسِهِ تقديمُ المفعولِ نحو «مَا ضَرَبَ زيدٌ إلَّا عَمْرًا» و«ما ضربَ عمرًا إلّا زَيْدٌ» وإنّه واجبٌ مع «إنّما» (١) نحو «إنَّما يَضربُ زيدٌ عمرًا» و«إنَّما يَضْرِبُ عمرًا زيدٌ» لأنَّ التَّأخيرَ مُلبسٌ هنا بخلافِه ثمَّة.

ويُضمرُ إمَّا مُنفصِلًا إذَا فُصِلَ بينَهُ وبيْنَ عامِلِه بـ«إلّا» لَفظًا أو تقديرًا نحو قوله:

٤٤ - قَدْ عَلِمَتْ سَلمى وجاراتُها مَا قَطَّرَ الفارسَ إلَّا أنَا(٢)

وقول الآخر:

٤٥ - أنا الذَّائِدُ الحَامي الذِّمارَ وإنَّما يُدافِعُ عَنْ أحْسَابِهِم أنَا أوْ مِثْلي(٣)

أو أُضْمِرَ العَامِلُ نحو «إذا أنتَ لَمْ تَفْعَلْ كذا فافعَل كذا» أو جَرَى الفعلُ على غيرِ ما هُوَ لَه في موضعٍ يَلتبسُ نحو «زيدٌ عمرٌو يضربُه هو» و«الزّيدانِ العَمران يضربانهما هُما». والتُزِمَ ذلك في الصِّفاتِ مُطلقًا، نحو«هندٌ زَيْدٌ ضاربتُه هي»، إلَّا أنْ يكونَ قَدْ أُضْمِرَ على شريطَةِ التَّفسيرِ نحو قولِهِ:

٤٦ - قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غريمَهُ وعَزَّةُ مَمطُولٌ مُعَنًّى غَريمُها(٤)

وقولُهُ:

---

(١) انظر استعمال «إنّما» في دلائلِ الأعجاز ٢٥٢.

(٢) الشّاهدُ لعَمرو بنِ مَعْد يكرِب. الدّيوان ١٧٥، وانظر الكتاب ٣٥٣/٢ والإيضاح العَضُديّ ٧٣، وابن يعيش ١٠١/٣، واللّسان (قطر).

(٣) الشّاهدُ للفرزدق وروايةُ النّقائضِ ١٢٨/١: أنا الضّامِنُ الرّاعي عليهم وإنّما، وهو من قصيدته المشهورة:

ألا استهزأتْ منّي هُنَيْدَةُ أنْ رَأَتْ أسيرًا يُداني خَطوه حلقُ الحَجلِ

وانظر الشّاهد في المُحْتَسَب ١٩٥/٢ وابن يعيش ٩٥/٢، والجنى ٣٩٧، وأوضح المسالك ٩٥/١، والمغني ٤٠٧ والعينيّ ٢٧٧/١ والهمع ٦٢/١.

(٤) مَمطولٌ ومعنًّى مُوجّهان إلى «غريمها» وأعمِلَ الثّاني كما هو مذهبُ البصريّين. والشّاهدُ لكثير عزّة في ديوانه ١٤٣. والحماسة الشّجريّة ٥٢٩/١، والإنصاف ٩٠/١. والحماسة البصريّة ١٧٢/٢، واللّسان (غرم) والعينيّ ٣/٣.

٤٧ - وإنَّ امْـرأً أسْـرَى إليـكِ ودونَـهُ مِـنَ الأرضِ مـومـاةٌ وبَـيْـداءُ سَـمْـلَـقُ
لـمـحـقـوقَـةٌ أنْ تَـسْـتَـجِـيْـبـي دُعَـاءَه [٢٢/ب] وأنْ تعلَمِي أنَّ المُعَانَ مُوَفَّقُ(١)

محمولٌ على الضّرورَةِ.

أوْ مُستكِنًّا، إمَّا لازمًا، وهُو في أربعةِ أفعَالٍ؛ أَفْعَلُ، ونَفْعَلُ، وافعلْ («فِعْلَ الأمْرِ»)،(٢) وتَفعَلُ للمُخاطَبِ، أو غيرَ لازمٍ وهو في «فَعَل» للواحدِ الغائبِ مُذَكّرًا كانَ، أو مُؤنَّثًا نحو «فَعَل يَفْعَلُ» و«فعلْتُ تَفْعَلُ» وفي الصّفاتِ الجارِيَةِ على مَا هِيَ لَهُ.

أو متّصلًا بارزًا، وهُوَ فيما عَدا ما ذَكَرْنا.

وقد يُضَمرُ لتقرُّرِهِ في النّفوس(٣)، وارتفاعِ اللّبسِ. وإنْ لـم يَجْرِ له ذِكرٌ نحو «إذا كانَ غَدًا فأْتِني»، إذا نصبْتَ غَدًا. أي ما نحنُ عليه.

ومنهُ قولُهُ:

٤٨ - لَعَمْرُكَ مَا يُغني الثَّراءُ عَن الفتى إذا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بها الصَّدْرُ(٤)

أي النّفسُ.

ومنهُ قولُه تَعالى ﴿لقد تَقطَّع بينكم﴾(٥) فيمَنْ قرأ بالنَّصْبِ، أي الأمرُ. وفي المَثَلِ «فَلِمَ خُلِقْتُ إنْ لـمْ أخدَعِ الرِّجالَ»(٦) أي اللّحيَة.

ومتَى كانَ ضميرًا مستتِرًا لـمؤنّثٍ، أو بارزًا لثنتَين لا غير حقيقيًّا كانَ الـمؤنّثُ أو غيرَ حقيقيّ لَزِمَ التّاءَ في فعلِهِ نحو «هِندٌ قامَتْ» و«الهندانِ قامتا» و«الشّمسُ طلعَتْ». ومتى كان مُظْهرًا مؤنّثًا لا يَلزمُ إلّا عندَ الحقيقيّ يَلِي الفعْلَ من الآدميّين نحو «عرفتِ المرأةُ» وجازَ «طلعَ الشّمسُ»

---

(١) البيتان للأعشى ورواية الدّيوان ٢٢٣: فيافِ تفوفاتٍ وبيداءُ خَيْفَقُ، انظر الشّاهد في معاني القرآن للفرّاء ٢٧/١ و٢٢٩/٢، والأمالي الشّجرية ٢٨٤/١، والإنصاف ٥٨، والحماسة البصريّة ١٧٥/١، والرّصف ٣٧٨ واللّسان (حقق) والجنى ٧٦ ونَسبه إلى جميل بُثينة، وأوضح المسالك ١٨٥/٤، والهمع ١١/٢، والخزانة ٥٥١/١ و٤١٠/٢.

(٢) ليس في «ب»

(٣) نحو قولك «خَلَق كلَّ شَيْءٍ» فإنّه تقرّر أنّ هٰذا الفعلَ لا يصدُرُ إلّا منه تعالى.

(٤) الشّاهد لحاتم الطّائيّ في ديوانه ٧١، والأمالي الشّجرية ٥٩/١، ٣٣٩/٢ والهمع ٦٥/١، والدّرر ٤٤/١.

(٥) ﴿لقد تقطَّعَ بينكم وضَلَّ عنكم ما كنتُم تزعُمُون﴾ الأنعام ٩٤/٦.

وقراءةُ النّصب قراءةُ نافعٍ ويزيدَ والكسائيّ وحفص، أمّا الباقون فقرؤوا بالرّفع. النّشر ٢٦٠/٢ والحجّة ٢٦١ والبحر المحيط ١٨٢/٤.

(٦) يُضربُ في الخلابَةِ والمكرِ مِنَ الرّجل الدّاهي. المستقصى ١٨١/٢ ومجمع الأمثال ٨٣/٢.

و«حضرَ القاضي (اليومَ)[1] امرأةٌ» و«سَارَ النَّاقةُ» وإنْ كان المُختارُ لحوقَ التَّاءِ. ونحو:

٤٩ - ولا أرْضَ أبْقَلَ إبقَالَهَا[2]

مُتأوّلٌ، وعكسه «أتَتْهُ كِتابي فاحْتَقَرَهَا».

والمؤنَّثُ الحقيقيُّ [٢٣/أ] ما بإزائِه ذِكرٌ مِنَ الحيَوانِ، وغيرُ الحقيقيِّ ما يَرجِعُ إلى الاصطلاحِ. ومِنْهُ ما في لفظِهِ شيْءٌ يَدُلُّ على تأنيثِهِ، وهُوَ أنْ يكونَ جمعًا غيرَ مَا جُمِعَ بالواوِ والنونِ مذكَّرًا كانَ واحدُهُ، أوْ مُؤنثًا[3] حقيقيًّا أو يكونَ في آخره تاءٌ تنقلبُ هاءً في الوَقْفِ، أو ألِفٌ زائِدةٌ إمَّا مقصورةً رابعةً. والوزنُ «فُعْلى» بضمِّ الفاءِ، وفَتْحِ العَيْنِ أو سُكونِها[4]. و«فَعَلى» بفتحِ الفاءِ والعَيْنِ مُطلقًا[5]. أو «فَعْلى» أو «فِعْلى» بفتحِ الفاءِ وكَسْرِها وسُكونِ العَيْنِ[6]. إذا لمْ تكنِ الألِفُ للإلحاقِ. أو فوقَ ذلكَ ممَّا لَيسَتْ فيهِ للإلحاقِ بنحو «سَفَرجل» إلّا في نحو «قَبَعْثَرَى» ودليلُ أنها ليسَتْ للتَّأنيثِ لحوقُ التَّاءِ، وصَرْفُ الاسْمِ اسْتِعمالًا نحو «عَلْقَى» و«مِعْزَى» ونحوِهِما.

وإمَّا مِمدُودَةً، والوزنُ غيرُ «فُعْلاءَ» و«فِعْلاءَ» بسكونِ العينِ، والفاءُ غيرُ مفتوحٍ[7]، فإنَّ ألِفَيْهِما للإلحاقِ.

ومِنهُ مَا لَيْسَ كذلِكَ[8] فَيَرْجِعُ إلى أنْ يُسْمَعَ في تصغيرِهِ التَّاءُ، أو في صفتِهِ، أوْ في فِعلِهِ نحو «أُرَيْضَةٍ» و«أرضٌ مُبقِلَةٌ» و«أبقَلَتِ الأرضُ».

ويَجِيءُ الفاعلُ، ورافِعُهُ مُضمَرٌ كقولِكَ لمنْ قَالَ [مَنْ فَعَلَ][9] تحقيقًا أو تقديرًا، «زَيْدٌ». وعَلَيْهِ قولُه تعالى ﴿يُسبَّحُ له فيها بالغُدوِّ والأصالِ رجالٌ﴾[10] فيمَنْ قرأها مفتوحةَ البَاءِ، أيْ يُسبّحه رِجَالٌ.

---

(١) ليس في «ب».

(٢) عَجزُ بيتٍ لعامر بن جُوَيْن صدرُهُ:

فلا مُزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا

انظر الكتاب ٤٦/٢، ومعاني القرآن للفرّاء ١٢٧/١، ومعاني القرآن للأخفش ٥٥/١، والمُحْتَسب ١١٤/٢ والأمالي الشّجرية ١٥٨/١، وابن يعيش ٩٤/٥ وضرائر الشّعر ٢٧٥، ورصف المباني ١٦٦، واللّسان (بقل - ودق) وأوضح المسالك ١٠٨/٢، وابن عقيل ٢٧٤/١، والعينيّ ٤٦٤/٢ والخزانة ٢١/١.

(٣) عبارة «ب» كان واحدُه مُذكَّرًا - أو مؤنّثًا.

(٤) نحو بُشرى، وحُبلى وشُبَعَى.

(٥) نحو بَرَدى، وجَمَزَى، وبَشَكى.

(٦) نحو سَلْمى ودَعْوى في «فَعْلى» وذِكرى في «فِعْلى».

(٧) نحو «عُلْباء» و«حِرْبَاء».

(٨) أي ليسَ في آخرِه شيءٌ يَدُلُّ على تأنيثِهِ نحو «أرض».

(٩) زيادة من «ب»

(١٠) النّور ٣٦/٢٤ - ٣٧. وقرأ بالنَّصْبِ عاصمٌ وابنُ عامرٍ، والباقون بكَسْرِها، النّشر ٣٣٢/٢ والحجّة ٥٠١.

ويلزمُ ذلك إذا فُسِّرَ بظاهرٍ نحو «هَلْ زيدٌ خَرجَ» و﴿إذا السَّماءُ انشقَّتْ﴾.[1] و«لو ذاتُ سوارٍ لطمتني»[2] . [٢٣/ب] و:

٥٠ - إنْ ذُو لُــوثَــةٍ لانــا[3]

ومنهُ ﴿ولَو أنَّهم صَبَرُوا﴾.[4] أيْ ولو ثَبَتَ (أنَّهم صَبَرُوا)[5]، لأنَّ «أنَّ» المفتوحةَ تدلّ على الثّبوت فكانَتْ كالـمُفسَّرة فأجريَتْ مجْراه.

والفاعلُ إذا كانَ عاملُه «نِعْمَ» أوْ «بِئْسَ» وهما للمَدْح العَام والذَّمّ العامّ إنشاءً، التُزِمَ أنْ يكونَ مُضمرًا مفسَّرًا بنكرةٍ منصوبةٍ مَوضِّحًا باسْم معرفةٍ مرفوعٍ مجانسٍ له[6]. ويُسمَّى مخصُوصًا بالمدْحِ أو الذّمّ أو مظهَرًا مُعَرّفًا بلامِ الجنْسِ. أو مضافًا إليه موضحًا بالمخصوص نحو «نعم رجلًا زيدٌ» أوْ «نِعمَ الصَّاحبُ، أو صاحبُ القومِ عمرٌو»[7].

وفي المؤنَّثِ (نحو)[8] «نَعِمَتِ امرأةً هِندٌ» و«نَعمتْ أوْ نِعم الصّاحبةُ أو صاحبةُ القوم دعدٌ» وفي التّثنية والجمع نحو «نعم رَجُلَيْن أو الرّجلان أخَوَاك» و«نِعمَ رِجالًا أوِ الرِّجالُ إخوتُكَ». وحكي «نِعَما» و«نَعِمُوا»[9].

وقد[10] يُجمَعُ بينَ الفاعِلِ الظَّاهِرِ، والمفسِّر تأكيدًا، نحو:

٥١ - فَنِعْمَ الزّادُ زَادُ أبِيكَ زادا[11]

---

(١) الانشقاق ١/٨٤

(٢) مثلٌ يُضربُ للكريمِ يَظلِمُهُ دنيءٌ فلا يقدرُ على احتمالِهِ. جمهرة الأمثال ١٧٤ والـمُستقصى ٢٩٧/٢ ومجمع الأمثال ١٧٤/٢.

(٣) قطعةٌ من بيتٍ لقُرَيْط بنِ أنيف العنبريّ، تمامه:

إذنْ لقامَ بنصري معشرٌ خشنٌ   عند الحفيظةِ إنْ ذو لُوثة لانا

انظر حماسة أبي تمام ١٢/١، والعقد الفريد ١٦/٣، والأمالي الشّجرية ٢٨٨/٢ وابن يعيش ٨٢/١، ومفتاح العلوم ٤٧، والمغني ٣٠، والخزانة ٣٣٢/٣ - ٥٦٩.

(٤) ﴿ولو أنّهم صَبَرُوا حتى تخرجَ إليهم لكانَ خيرًا لهم﴾. الحجرات ٥/٤٩.

(٥) «ب» صبرهم.

(٦) مُجانس له في الإفرادِ، والتّثنيةِ، والجمعِ، والتّذكيرِ، والتّأنيثِ وفي كونِه أنَّ تصدَّق عليه فاعلُ «نعمَ» و«بئس» بأنْ يكونَ فردًا من مسمّاه لأنّه في المعنى عبارةٌ عن ذلك الـمُضمَرِ فحقُّه أنْ يجانسه. الفالي ٢٢٨/١.

(٧) ب «أو نعم صاحبا...

(٨) ليس في «ب».

(٩) والحاكي هو الكسائي. شرح الكافية ٣١٣/٢.

(١٠) في «ب» ويجوز الجمع.

(١١) عجزُ بيتٍ لجريرٍ من قصيدةٍ يمدحُ بها عُمرَ بنَ عبدِ العزيز، وصدرُه:

تزوّدْ مثلَ زادِ أبيكَ فينا

الديوان ١١٨/١، والمقتضب ١٥٠/٢، والإيضاح ٨٨ والخصائص ٨٢/١ وابن يعيش ١٣٢/٧ واللّسان (زود) والمغني ٦٠٤، وابن عقيل ١٢٤/٢ والعيني ٣٠/٤، والخزانة ١٠٨/٤.

وحُذِفُ المخصوصُ إذا كانَ مَعْلومًا نحو ﴿نِعمَ العبدُ﴾[1] وارتفاعُهُ بالابتداءِ على رَأيٍ، والجملةُ خبرُه، وبأنّه خبرُ مبتدأ محذُوفٍ على رأيٍ.

و«حَبَّذا» جارٍ مَجرى «نِعْمَ» وهو مُسْندٌ إلى اسْم الإشَارَةِ وهو[2] مثلُ إبهامِ الضمير في «نِعْمَ» ومِنْ ثمّةَ فُسّرَ بما فُسّر بهِ إلّا أنّهم سوّغوا تركَ التّفسير فيهِ نحو «حَبّذا زَيْدٌ» تفضيلًا للظّاهِرِ على المُضمرِ وأمنًا مِن التباسِ المخصُوصِ [٢٤/ب] بالفاعلِ هنا.

و«ساءَ» جرى مجرى «بِئسَ».

[التّنازع]

وإذا تَوجّه الفِعلان إلى اسْمٍ واحِدٍ بعدَهما، إمّا بجهةِ الفاعليّةِ نحو «قام وقعدَ زيدٌ» وإمّا بجهة المفعوليّةِ نحو «ضربْتُ وشَتَمْتُ عمرًا» أو أحدُهما بجهةِ الفاعليّةِ، والآخرُ بجهةِ المفعوليّةِ، فالّذي يَعْمَلُ فيهِ أحدُهما لا غير.

واختارَ البصريّون إعمالَ (الفعلِ)[3] الثّاني لأنّه أقربُ، والكوفيّونَ إعمالَ الأوّلِ[4]، فإنْ أُعمِلَ الثّاني أُضْمِرَ الفاعلُ في الأوّل على وفْق الظّاهرِ.

ولا يُحذفُ خلافًا للكسائيّ، ويظهرُ الخلافُ في التّثنيةِ، والجَمْعِ نحو «قامَا وقعدَ أخواك». والفرّاء لا يجوّزُ إعمالَ الثّاني لإفضائِهِ إلى حذفِ الفاعِلِ أو إضْمَارِه قبلَ الذّكر[5].

ويُحذف المفعولُ إنِ اسْتُغْنِيَ عنهُ نحو «ضربْتُ وضَرَبَني زيدٌ» وإلّا أُظهرَ نحو «حَسبَني منطلقًا» و«حسبْتُ زيدًا منطلقًا» لامتناعِ الاقتصارِ على أحدِ المفعولَيْن في بابِ «حَسِبْتُ». وإنْ أُعمِلَ الأوّلُ أُضْمِرَ الفاعلُ في الثّاني نحو قوله:

٥٢ - حَتّى إذا زلجتْ عَن كُلِّ حَنجرةٍ ... إلى الغليلِ ولمْ يَقْصَعْنَه نُغَبُ[6]

والمفعول أيضًا على المختارِ نحو:

---

(١) ﴿نِعْمَ العَبْدُ إنّه أوّاب﴾. ص ٣٨/٣٠ و٤٤.

(٢) «ب» وهو في مثل.

(٣) ليس في «ب»

(٤) انظر الإنصاف المسألة ٨٣. وشرح الكافية ٧٨/١.

(٥) منعَ الفرّاء والكسائيّ في باب التنازع إعمالَ الثّاني إذا توجّه الأوّلُ إلى المتنازعِ فيه بالفاعليّة خلافًا للبصريّة. شرح الكافية ٧٢/١ - ٧٩.

(٦) البيتُ لذي الرّمّة من قصيدةٍ مطلعُها:

ما بالُ عينِك مِنْها الماءُ ينسكبُ ... كأنّه مِن كُلى مفريّة سَرِبُ

الدّيوان ٧٠/١. وجمرة أشعار العرب ٩٥٢/٢، وابن يعيش ٣٦/١٠. واللسان (زلج ونَغَب).

٥٣ - تُنْخَلَ فاستاكتْ به عُودُ إسْحِلٍ[١]

إذ الحذْفُ هَهنا لا يُطبّقُ مَفْصِلَه، ولهٰذا حُمِلَ ﴿آتوني أفرِغْ عليه قطرا﴾[٢] و﴿هاؤمُ اقرأوْا كِتابِيَه﴾[٣] على إعمالِ الثاني، إلّا أنْ يمنعَ مانِعٌ فيظهرَ نحو «حسبني، وحسبتُهما [٢٥/أ] منطلقَيْنِ الزّيْدانِ مُنطلقًا» هٰذا إذا لَمْ يكنِ الاسمُ المُوجّهُ إليه مُضْمرًا واقعًا بعْدَ إلّا، فالحذفُ ليسَ إلّا، إلّا أنْ يختلِفا رَفْعًا وَنَصْبًا، فإنَّ هُناكَ الإثباتَ لا غيرُ فيما أظنُّ لأنَّ إضمارَ الاسمِ معَ الحرفِ مُتعذِّرٌ، وإضمارَهُ بدونِ الحرفِ مُلْبِسٌ، والإظهارَ[٤] مُستغنىً عَنهُ.

وقوله:

٥٤ - ولو أنَّ ما أسْعى لأدْنى مَعِيْشَةٍ كفَاني ولَمْ أطلبْ قليلٌ مِنَ المالِ[٥]

ليسَ منهُ؛ إذْ لم يُوَجّه فيه الفعلُ الأوّلُ إلى ما وُجّه إليه الثّاني[٦] وإلّا كانَ إخبارُه بأنَّ سَعْيَه ليسَ لِأدنى مَعيشَةٍ، وبأنَّ القليلَ مِنَ المالِ يكفيه لما في «لَو» من امتِناعِ الشيْءِ لامتناعِ غيرِه.

وممّا حَمَلَهُ سيبويه على إعمالِ الثّاني، وإنْ كانَ تَتالي الفعلَيْن ليسَ على سبيلِ العَطْفِ قولُه:

٥٥ - ولقدْ أرَى تَغْنى به سَيْفانَةٌ تُصْبي الحليمَ ومِثْلُها أصْبَاهُ[٧]

والمُتعدّي إلى ثَلاثةٍ، قيلَ لم يَجِئْ في هٰذا البابِ، فمنَعه الجَرْمِيُّ[٨] وأجازَهُ غيرُه[٩].

---

(١) عجزُ بيتٍ يُنْسَبُ إلى عُمَر بنِ أبي ربيعةَ، وطُفَيْل الغنويّ صدرُهُ:

إذا هي لم تستك بعودِ أراكةٍ

وهو في ديوان طفيل ٦٥ وملحقات ديوان عمر ٤٩٠، وانظر الكتاب ٧٨/١ والهمع ٦٦/١ والدّرر ٤٦/١.

(٢) ﴿قالَ انفخوا حتّى إذا جَعَلَهُ نارًا قال آتوني أُفْرِغْ عليهِ قطرًا﴾. الكهف ٩٦/١٨.

(٣) ﴿فأمّا من أُوْتي كتابه بيمينه فيقول هاؤم اقرأوا كتابيه﴾ الحاقة ١٩/٦٩.

(٤) «ب» التّكرار.

(٥) الشّاهد لامرئ القيس في ديوانه ٣٩، والكتاب ٧٩/١ والمُقتضب ٧٦/٤ والإنصاف ٨٤، وابن يعيش ٧٨/١، وشرح الكافية ٨١/١ والعيني ٣٥/٣، والهمع ١١٠/٢، والخزانة ١٥٨/١ والدّرر ١٤٤/٢.

(٦) في «ب» الثّاني ثمّ الأوّل

(٧) الفعلان أرى، وتغنّى مُتوجّهان إلى سَيفانة، فأُعمِلَ الثّاني والبيت يُنسَبُ إلى رجلٍ من باهلة وقيل مجهول القائل انظر الكتاب ٢٧٧/١ والمقتضب ٧٥/٤ والإنصاف ٨٩/١ .

(٨) الجَرميّ أبو عمَر صالحُ بنُ إسحاق، قال: أنا لم أضعْ كتابًا في النّحو إنما اختصرتُ كتابَ سيبويه ت٢٢٥هـ. انظر: مراتب النحويين ٧٦، وطبقات الزبيدي ٧٤، وبقية الوعاة ٨/٢.

(٩) انظر شرح الكافية ٨٢/١.

[نَائِبُ الفَاعِلِ]

ويُجعلُ المفعولُ فاعِلًا بإسنادِ الفِعْلِ إليهِ إذا بُنيَ لهُ الفِعْلُ، بأنْ ضُمَّ أوَّلُه ماضِيًا مَع كَسْرِ ما قبلَ آخرِه، لِئلّا يلتبسَ لو اقتُصِرَ على أحدِهما، وضُمَّ الثَّالثُ مع همزةِ الوَصْلِ، والثَّاني معَ التّاءِ دفْعًا لِلبْس فيهما، ومُعْتَلُّ العَيْن بالياءِ في الأفصَحِ.

وجاءَ الإشْمامُ[1]، والواوُ في مجرَّدِ الثُّلاثي، وفي [٢٤/ب] «افْتُعِل» و«انْفُعِلَ» وبالياءِ فحسْبِ في «افعل» و«استُفْعِلَ» وبالتّصحيح فيما عَدا ذلك وضمّ أوّله مضارعًا مع فَتحِ ما قبلَ آخرِه خوفَ اللّبْسِ ولذا يَنقلِبُ معتلّ العين ألفًا فيه، ويُسمَّى مفعولَ مَا لـمْ يُسَمَّ فاعِلُه.

وتَعيَّن المفعولُ بهِ المتعدَّىٰ إليه بغيرِ حَرْفٍ إذا كانَ في الكلامِ.

ونحو:

٥٦ - فَلَوْ وَلَدتْ قُفَيرةُ جِروَ كَلْبٍ لَسُبَّ بذلك الجِرو الكِلابا[2]

من الشَّواذِّ.

وإذا لـمْ يكنْ في الكَلامِ فالمسْندُ إليه إمَّا المجرورُ بحرفِ الجَرِّ، أو المصدَرُ، أو أحَدُ الظَّرفَيْن على السَّواء نحو «سِيرَ بزيدٍ» أو «(سِيْرَ)[3] سيْرٌ شديدٌ» أو «يومَ الجُمعةِ» أو «أمامَ الأميرِ» واسْتُحْسِنَ وصفُ المصدرِ والمبهَمِ مِنَ الزّمانِ.

وأجازَ سيبويه «قِيْمَ» و«قُعِد» بالإسْنادِ إلى المصْدَرِ المدْلُولِ عليهِ بالفِعْل[4]. ومِنهُ المثلُ:

٥٧ - وقَدْ حِيْلَ بيـن العيْرِ والنَّزَوَانِ[5]

وقيلَ إنَّ المصدَرَ والظرفَيْن إنَّما يُسندُ إليهم[6] لما استمرَّ فيهما مِنَ الاتّساعِ والإجراءِ

---

(١) قال المازنيّ في المُنصِف ٢٤٨/١: «فإذا قلْتَ فُعِل» من هذا كَسَرتَ الفَاءَ وحوَّلْتَ عليها حركةَ العين كما فعلْتَ ذلك في «فَعِلْتُ» وذلك قولك قد خِيفَ، وبِيْعَ، وهِيْبَ، وقيل، وهذه هي اللّغة الجيّدة. وبعضُ العرب يُشِمُّ مَوضِعَ الفاء الضّمّةَ إرادةَ أنْ يبيّن أنها فُعِل فيقول: خُيِفَ، وبُيِعَ، وقُيِل، وهذا إشمامٌ وليسَ بالضّمّ الخالص لأنّه مُحالٌ، وبعضُ العرب يُخلِصُ الضَّمَّةَ ويَجعلُ العينَ تابعًا للفاء فيقول: بُوْعَ، وخُوْفَ، وقُوْلَ، كما قالوا مُوقِنٌ، ومُوسِرٌ، وهذه اللّغات دواخِلُ على قِيْلَ وبِيْعَ، والأصلُ الكَسرُ كما ذكرت لك». وانظر الهمع ١٦٥/٢.

(٢) يُنسب إلى جرير وليس في ديوانه. قال ابن جنّي في الخصائص ٣٩٧/١: هذا من أقبحِ الضّرورةِ. ومثلُه لا يُعتَدُّ به أصلًا بل لا يثبتُ إلّا محتقرًا شاذًا وانظر ابن يعيش ٧٥/٧ وشرح الكافية ٨٥/١ والهمع ٦٢/١والخزانة ١٦٣/١.

(٣) ليست في «ب».

(٤) الكتاب ٢٢٨/١.

(٥) عجزٌ صدرُهُ: أهمُّ بأمرِ الحَزْم لو أسْتَطيعهُ، وهو لصَخْر أخي الخنساء. الأصمعيّات ١٤٦، ومجمع الأمثال ٩٦/٢ والحماسة البصرية ٢١١/٢، والمغني٦٧١، والخزانة ٢٠٩/١.

(٦) «ب» إليهما.

مُجرى المفعول بهِ في قولِهم «ضرْبٌ ضَرَبْتُهُ» و«اليومُ قمتُهُ» و«فرسخان سِرْتهما»، وإسنادِ الفعلِ إليهما مَجازًا في قولهم «شِعرٌ شاعرٌ» و«نَهارٌ صائِمٌ» و«غُرفَةٌ ناظرةٌ الى موضعِ كذا».

ويُسندُ إلى الثّاني مِن بابِ «أعطيْتُ» وإنْ كانَ الأوّلُ أولى، ولا يُسنَدُ إليه في بابِ «عَلمْتُ». وقيلَ يُسنَدُ إليهِ في البابين عند أَمْنِ الإلباسِ نحو «أُعْطِي درهمٌ زيدًا» و«عُلِمَ منطلقٌ عمرًا» بخلاف «أُعطي [٢٥/ب] بِشْرٌ خالِدًا» و«عُلِمَ أخوك زَيْدًا». والثّالث من بابِ «أعلمتُ» بمنزلةِ الثّاني من بابِ «عَلمتُ»(١).

ولا يُسندُ إلى المفعولِ لَهُ، والمفعولِ مَعهُ.

[المُبْتَدأُ والخَبَرُ]

ومنها(٢) المبتدأُ والخبَرُ. أمّا المبتَدأُ فيُحملُ بالاشتراكِ على شيْئَيْن: أحدُهما الاسْمُ المجرّدُ عن ملابَسِةِ العواملِ اللّفظيّةِ معنى من حيثُ هُوَ اسْمٌ للإسنادِ إليهِ نحو «زيدٌ قائِمٌ» و«بحسبِكَ دِرْهَمٌ» و:

٥٨ - سَمِعْتُ: النَّاسُ ينتجعُونَ غَيْثًا ... فقلتُ لصَيْدَحَ انتجِعِي بِلالاَ(٣)

و:

٥٩ - وَجَدْنا في كتابِ بَني تَميمٍ ... أحقُّ الخيلِ بالرَّكضِ المُعَارُ(٤)

والثّاني: الصّفَةُ المُعتمِدَةُ على أحدِ حرفَي الاستفهامِ والنّفي رافِعةً لظاهِرٍ. أو ما يَجري مجراه نحو «أقائِمٌ أو ما قائمٌ أخواكَ» بخلافِ «أقائِمان أخواكَ» فإنّها خبرٌ، وفي «أقائمٌ أخُوكَ» ساغَ الأمْران.

وأمّا الخبرُ فهو المجرّدُ المسْنَدُ إلى ما تقدَّمه لَفظًا أو تقْدِيرًا.

والأصْلُ في المبتدأ التّقديمُ، ومن ثَمّةَ جازَ «في دارِهِ زَيدٌ» وامتنَعَ «صاحبُها في الدّارِ». وأنْ يكونَ معرِفَةً، والمعارفُ خمسٌ:

---

(١) انظر شرح المفصل ٧/٧٢.

(٢) أي من المرفوعات.

(٣) سقطَ الشّطرُ الثاني من «ب». وصَيْدَحُ ناقةُ ذي الرّمة، وبلالُ هو ابنُ بردةَ بن موسى الأشعريّ. انظر ديوان ذي الرمة ١٥٣٥/٣، والمُقتضب ١٠/٤ والجمل ٣٢٩ والحماسة البصريّة ١٢٤/١ واللّسان (صدح - نجع) والخزانة ١٧/٤.

(٤) نسبهُ صاحبُ اللّسان للطرمّاح، ونُسِبَ لبِشرِ بنِ أبي خازم من قصيدة مفضّليّة مطلعُها:

ألا بانَ الخليطُ ولم يُزاروا ... وقَلْبُكَ في الظّعائنِ مُسْتعارُ

ديوان بِشر ٧٨ - والمفضليّات ٣٤٤. والمُقتضب ١٠/٤ والجمل ٣٤١، ومجمع الأمثال ٢٠٣/١.

١- العَلَمُ: قصديًا كان كـ«زيد» و«عَمرو»، واتفاقيًا نحو ابن عُمَر، والصَّعْق[١]، والنَّجم[٢]، وما غَلبَ من الشَّائعةِ، ومِنهُ «الدَّبرانُ»[٣] و«العَيُّوقُ»[٤] و«السِّماكُ»[٥] و«الثّريا» لأنَّها غلبتْ من بينِ ما يُوصَفُ بهذهِ الصّفات.

٢- ومَا لمْ يُعرَفْ باشتقاقٍ فملحقٌ بما عُرِفَ. كالمُشتَري، والمِرِّيخِ والمبهمُ، والمضمرُ.

٣- والدّاخلُ عليه اللّامُ[٦] إمّا لتعريفِ العَهْدِ نحو [٢٦/أ] «أكرمَني رَجلٌ» فالرَّجلُ مُكرِمٌ، أو المُكرِم مَجْزيٌّ، أو للجنسِ[٧] نحو «الرّجلُ خيرٌ من المرأةِ» أي هذا النّوع، وهو شيءٌ واحِدٌ.

٤- وكلُّ ما فُرِضَتْ من أبعاضِهِ فهو داخلٌ فيه من حَيثُ إنَّ لَهُ الحقيقةَ النّوعيّةَ.

٥- والمُضافُ إلى أحدِ هؤلاءِ إضافةً حقيقيّةً نحو «غلامُ زيدٍ» و«بقاءُ الإنسانِ» لأنَّ المضافَ مُتّحدٌ بالمضافِ إليه فيأخذُ حُكمَهُ في التّعريفِ كما يأخُذُ حكمَهُ في التّأنيثِ في قولِهم: «سَقَطَتْ بَعْضُ أنامِلِهِ».

ولا يسوغُ تنكيرُهُ إلّا إذا تخصّصَ بوجهٍ ما، وذلك بالوَصْفِ لفظًا نحو ﴿وأَجلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾[٨] أو تقديرًا نحو «شَخْبٌ في الإناءِ وشَخْبٌ في الأرضِ»[٩] و«إنْ ذهَبَ عَيرٌ فعَيْرٌ في الرِّباط»[١٠] أو معنى كما في «كم» الخبريّةِ. أو بكونِهِ فاعلًا معنى قُدِّمَ للتّخصيص نحو «ثُكْلٌ أرْأَمَها وَلَدًا»[١١].

---

(١) «ب» النّجم والصّعق.

(٢) النّجم: كان اسمًا لكلِّ نجمٍ معهودٍ بينَ المخاطب والمُخاطب به ثم صارَ علمًا للثّريّا بالاستعمال.
والصَّعْق: اسْمٌ غُلِبَ على خُوَيْلد بنِ نُفَيل بنِ عمرو بنِ كلاب كانَ سيّدًا يُطْعِمُ بعكاظ وأحرقَته صاعقةٌ فلذلك سمّي بالصّعق جمهرة الأنساب ٢٨٦.

(٣) الدَّبرانُ: نجمٌ بينَ الثّريا والجوزاءِ، ويقالُ له: التّابعُ والتّوبيعُ سُمّي دبرانًا لأنه يَدْبُرُ الثّريّا أي يتبعُها.

(٤) العيّوق: كوكبٌ مضيءٌ بحيالِ الثريّا، وسمّي بذلك لأنَّهُ يَعوقُ الدّبران عَن لِقاء الثريا.

(٥) السّماكان: نجمان نيّران أحدُهما الأعزلُ، والآخرُ السّماك الرّامح. ويُقال إنَّهما رِجلا الأسدِ.

(٦) «ب» حرف التّعريف.

(٧) «ب» لتعريف الجنس.

(٨) ﴿هو الّذي خَلقَكُمْ مِن طينٍ ثُمَّ قَضى أجلاً وأجلٌ مسمًّى عنده...﴾ الأنعام ٦/٢.

(٩) مَثلٌ يُضرَبُ لمنْ يُخطِئُ مرّةً ويصيبُ مرّةً. المستقصى ١٢٧/١ ومجمع الأمثال ٣٦٠/١.

(١٠) مَثلٌ يُقال للصّائد إذا ذَهَب عَيرٌ فلم يَعْلَقْ في الحِبالِ، فاقتُصِر على ما علقَ فيها. ويُضرَبُ للرّضاءِ بالحاضِرِ وتَرْكِ الغائبِ. المستقصى ٣٧٢/١ ومجمعِ الأمثالِ ٢٧/١.

(١١) أي ما أرْأمَها ولدًا الأثكلُ. وهذا مَثلٌ يُضربُ للرّجل يحفظُ خسيسَ ما لديه بعدَ نفي النَّفسِ. جمهرة الأمثال ٧٦ ـ والمُستقصى ٣٠٨/١ ومجمع الأمثال ١٥٢/١ .

ولا يكونُ الخبرُ هنا إلّا جُملةً فعليّةً، وقولُهم «شَرٌ أهَرَّ ذاناب»[1] و«ما أكرمَ زَيْدًا» فيمَنْ جَعَلَ «ما» نكرةً غيرَ موصوفَةٍ[2] يحتملُ الأمرَيْن. أوْ مصدَرًا مُنْتسبًا إلى الفاعِلِ رُفِعَ لِغَرضِ الثّبوتِ نحو «سَلامٌ عليكَ» ولا يكونُ إلّا في الدُّعاءِ. أو مُصَدَّرًا بهمزةِ الاستفهامِ يعادِلُها «أمْ» مُتّصلةً إمّا تحقيقًا نحو «أرَجُلٌ في الدّارِ أم امْرأةٌ» أو تَقديرًا كما في «كَم» الاسْتفهاميّة أو نكرةً تتَناوَلُ كلَّ واحدٍ على سَبيلِ الاستِغْراقِ نحو «تمرةٌ خيرٌ من جَرادَةٍ»[3] و«ما أحَدٌ خيرٌ مِنكَ» و«شرٌّ مَرغُوبٌ إليه [٢٦/ب] فَصيلٌ رَيّانُ»[4] و«كلُّ شَاةٍ برجلِها مُعلَّقة»[5]. أو مقدَّمًا عليهِ الظّرفُ خبرًا له نحو «في الدّارِ رَجُلٌ». قال سيبويه «وقد يكونُ نكرةً على غيرِ هذا نحو «أمْتٌ في الحجرِ لا فيْكَ» وهو شاذٌ[6].

وحقُّ الخَبرِ أنْ يكونَ نكرةً. وقد يجيئان معرفتَيْن مَعًا إذا كانَ الكلامُ مفيدًا نحو «أنتَ» (أنتَ)[7]، والخبر قدْ[8] يكونُ مُفردًا خاليًا عَن ضَميرِ المبتدأ نحو «زيد أخوك» ومتضمنًا له في «زيدٌ منطلقٌ» بدليل إبرازه في «زيدٌ الخبزَ آكلُه هُوَ».

ويكونُ إحدى الجُمَلِ الأربع (الخبريّة)[9] نحو «زيدٌ قامَ غلامُه» أو «زيدٌ قامَ رجلٌ يتحدثُ مَع عمرٍو في دارِهِ»[10] و«زيدٌ أبُوهُ قائِمٌ» أو «زيدٌ غلامُه، جاريتُهُ، زوجُها، ابنُهُ، امْرأتُهُ، دارُها، سقفُها، خشبتُه، ساجٌ[11]» فخشبتُه مبتدأ تاسِعٌ، وهُوَ وخبرُهُ خبرٌ عن الثّامن وهكذا إلى الأوّل. و«زيدٌ عندك» أو «القتالُ يومَ الجُمعةِ». ومنه «بشْرٌ من الكرامِ» لأنّ التقدير حصلَ ولمّا اختُزِلَ سُدَّ بالظّرفِ مَسَدُّهُ واحتوى هو على الضميرِ الّذي كانَ مُستكِنًا فيهِ.

ومنهُمْ مَنْ يقدّرُ اسمَ الفاعِلِ ويعدُّه مُفْرَدًا[12]. وجوازُ الوَصْلِ بِهِ في نحو ﴿ما عِنْدَكم

---

(١) مثلٌ يُضرَبُ في ظهورِ أمَاراتِ الشّرّ ومخايلِه. انظر المستقصى ١٣٠/٢ ومجمع الأمثال ٣٧٣/١.

(٢) وهو سيبويه. في شرح الكافية ٣١٠/٢.

(٣) انظر المثل في الأشباه والنّظائر ٤٧/٢.

(٤) يُضرب للغني التجأ إليه مُحتاجٌ. مجمع الأمثال ٣٧٣/١ .

(٥) في الفاخر ١٠٩ وجمهرة الأمثال ١٦٥ : كلُّ شاةٍ تُناط بِرجلها. وفي المستقصى ٢٢٦/٢ ، ومجمع الأمثال ١٤٢/٢ كلُّ شاةٍ برجلها تُناط.

(٦) الكتاب ٣٢٩/١ . وأمَتَ الشيءَ يأمُتُه أمتًا، وأمّتُه قدره وحزره والأمتُ الطّريق الحسَنةُ. والأمتُ: العوجُ. اللّسان (أمت) وانظر المثل في المستقصى ٣٦٠/١ .

(٧) نقص في «ب».

(٨) نقص في «ب».

(٩) نقص في «ب».

(١٠) الجملةُ فعليّة أيضًا لكنّ الضّميرَ العائدَ إلى المبتدأ ليسَ في نفسِ الفعلِ ولا في الفاعل بل في متعلّق صفةِ الفاعل.

(١١) واحدتُه ساجة يُجلبُ مِنَ الهندِ، والسّاجُ شجرٌ عظيم جدًّا. اللّسان (سوج).

(١٢) وهذا رأي ابن السّراج. شرح الكافية ٩٣/١.

ينفدُ﴾.[1] ممّا يعضُدُ الأوّلَ.

وظرفُ الزَّمانِ لا يكونُ خبرًا إلّا عنْ حَدَثٍ غيرِ مُسْتَمِرٍ[2]، فلا يجُوزُ «زيدٌ يومَ الجمعَةِ» ولا «طلُوعُ الشمسِ يومَ الخميسِ» لعَدَمِ الفائِدةِ. وأمَّا قولُهم «الهلالُ اللّيلةَ» فإنما سَاغ مِنْ حَيثُ تجددٌ له يَقَعُ حادِثًا[3]. وأمَّا نحو «اليومَ الجمعَةُ [٢٧/أ] أو السَّبْتُ» فعلى تأويلِ التّجمُّع والتسبّت مصدرَيْن، ولهذا لا يجوزُ في سائِرِ الأيَّامِ. وأمَّا نحو «اليومُ يومُكَ» فعلى تأويلِ غَلَبَتُك، وسُلْطانُكَ، ونحو «بكرٌ إنْ تعْطِهِ يشكرْكَ»[4].

وقد يكونُ مَجموعُ الشَّرْطِ والجزاءِ خَبَرًا من غَيْرِ أنْ يكونَ معهما حرفُ الشَّرطِ. ولا بدَّ أنْ يكونَ المبتدأُ اسمًا من الأسْماءِ الشّرطيّةِ أو مضافًا إليه نحو «من يأتني أو غلامُ مَن يأتني أكرِمْهُ». وبعضُهم على أنَّ الخبَرَ هنا الجزاءُ وحدَهُ، والشرْطُ من صلةِ المبتدأ. وجوازُ «مايكنْ فإنّي آتيكَ» ممّا يَعضُدُ الأوّلَ.

ولا بُدَّ في الجملةِ الواقعةِ خَبَرًا من ضمير يَرجِعُ إلى المبتَدأ إلَّا إذا كانَ ضميرَ الشأنِ نحو ﴿قلْ هوَ اللهُ أحدٌ﴾.[5] أو كانتْ مشتملةً على جنسٍ يندرِجُ فيهِ نحو «زيدٌ نِعْمَ الرجلُ» ونحو:

٦٠ - وأَمَّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمْ[6]

ومن ثَمَّةَ لمْ يَجُزْ «عِلمي بزيدٍ كانَ ذَا مالٍ»[7].

وقد يُحذَفُ العائِدُ إذا كانَ مَعلومًا. كما تُحذَفُ الجملةُ رَأسًا في قولِه ﴿واللّائي لم يَحِضْنَ﴾.[8] وذلِكَ نحو «البُرُّ الكرُّ بستّين»[9] وأن يكونَ محتملًا للصِّدقِ والكذبِ، ونحو «زيدٌ اضربْه» متأوّلٌ[10]. وإذا كانَ المبتدأ ضميرَ الشّأنِ والقِصّةِ فالخبرُ لا يكونُ إلَّا جُملةً.

---

(١) ﴿ما عندَكُم ينفدُ وما عِندَ الله باقٍ﴾ النّحل ٩٦/١٦.

(٢) «ب» عند حديث...

(٣) انظر الكتاب ٤١٨/١، ومعاني القرآن للأخفش ٣٥١/٢ و٣٦٤ وشرح المفصّل ٨٩/١.

(٤) أي أنَّ مجموعَ الشّرطِ والجَزاءِ مع أداةِ الشّرط خبرٌ.

(٥) الإخلاص ١/١١٢.

(٦) تتمه: ولكنَّ سيرًا في عِراضِ المواكبِ

وهو للحارثِ بنِ خالدِ المخزوميّ شاعر غَزِلٌ منْ مكّةَ. ديوانه ٤٥، والمقتضب ٧١/٢، والإيضاح ٨٦، والأمالي الشّجريّة ٣٤٨/٢، والجنى ٥٢٤، والمغني ٨٠، وابن عقيل ٢٩٣/٢، والخزانة ٢١٧/١.

(٧) وهو ما ذكره أبو عليّ لأنَّ علمي مبتدأ، وبزيد مفعول به والباءُ مزيدةٌ كما في «قرأتُ بالسّورةِ» الحاشية على اللّباب ٩/أ. وانظرالإيضاح ٥٠.

(٨) الطّلاق ٤/٦٥.

(٩) الكرّ مكيالٌ لأهْل العِراق، وهو ستّون قفيزًا، والقفيزُ ثمانيةُ مكاكيك، والمكوك صاعٌ ونصْف. اللّسان (كرر).

(١٠) وتأويلُه بإضمارِ القَوْل أي زيدٌ مقولٌ أو أقولُ فيه اضربْه، أو بكونِه محمولًا على المعنى، أي زيدٌ مأمورٌ بضربه.

ويتعدَّدُ الخبرُ لَفظًا نحو «هٰذا حلوٌ حَامِضٌ» ولا مَسَاغَ لدخُولِ الفَاءِ فيهِ إلَّا إذا تصدَّر المبتدأُ بـ«أمَّا» أو تَضمَّن معنى الشَّرطِ، وذلك إمَّا اسمٌ موصولٌ بفعلٍ [٢٧/ب] أو ظرفٍ، أو نكرةٌ موصُوفَةٌ بأحدِهما أو معرفةٌ موصوفَةٌ بموصولٍ به، أو اسْمٌ مِنَ الأسْماءِ الشّرطيّةِ. والجزاءُ مِمَّا (لا)[1] يتطرَّقُ إليهِ الجَزْمُ، نحو «أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ» أو «الّذي أو كلُّ رجلٍ، أو الرّجُلُ الّذي يأتِيني، أو في الدَّارِ فله دِرْهَمٌ» و«مَنْ يأتني فلَه كذا».

وقد دَخَلَ في الأخيرِ أوّلُ الجزءِ الأخيرِ مِن الخَبَرِ أوْ أوّلُ الخبرِ على الاختلافِ السَّابقِ ذكرُه.

و«لَيتَ» و«لَعَلَّ» مانعانِ باتّفاقٍ[2]، و«إنَّ» عند سيبويه[3]، لكنَّ الاستعمالَ واردٌ بخلافه[4].

ويجوزُ تقديمُهُ للاهتمامِ بذكره نحو «تَميميّ أنَا» و«سَواءٌ عليَّ أقمتَ أم قَعَدْتَ» أي قيامُكَ وقعودُكَ، و«مررْتُ برجلٍ سواءٌ هو». والعَدَمُ إذا رُفِع سواءٌ، وفي المثل «مُكرَهٌ أخوك لا بَطلٌ[5]».

ويلزمُ إذا كانَ مُفردًا متضمّنًا للاستفهام، أو ظرفًا متضمّنًا له، محتويًا على ضميرِ المبتَدأ نحو «كيفَ زيدٌ» و«أينَ عمرٌو» و«متى القِتالُ» أو كان مُصَحّحًا نحو «في الدّار رجلٌ» أو اتّصلَ بالمبتدأ ضميرٌ لمتعلّقه نحو «على التَّمرةِ مثلها زبدًا» ومنه المَثَلُ «في بَطنِ زهمانَ زادُهُ»[6] أو [خبرًا][7] عن «أنَّ» نحو «حقٌّ أنَّ زيدًا قائم».

وامتنعَ إذا كانَ المبتَدأ مشتملًا على مَا لَهُ صَدْرُ الكلامِ كالأَسْماءِ الشّرطيّة، والاستفهاميّةِ، وضميرِ الشأنِ، وما التّعجُّبيّةِ، وكم الخبريّةِ، أو كانا معرفتَيْن، ولا قرينةَ نحو «زيدٌ المنطلقُ» بخلافِ قوله:

٦١ - بَنُونا بَنُو أَبْنائِنَا وَبَنَاتُنا بنُوهنّ أبْناءُ الرّجالِ [٢٨/أ] الأباعدِ[8]

---

(١) سقطت من «ب».

(٢) انظر شرح الكافية ١٠٣/١، والهمع ١١٠/١. وفي «ب» بالاتّفاق.

(٣) الكتاب ١١٠/١ ـ ١٣٨، وانظر المفصل ٢٧ وشرحه ٩٩/١.

(٤) كقوله تعالى ﴿إنَّ الّذين فَتَنُوا المؤمنين والمؤمناتِ ثمّ لم يتوبوا فلهم عذابُ جهنّم﴾. البروج ١٠/٨٥.

(٥) انظرِ المثلَ في جمهرة الأمثال ١٨٥ والمستقصى ٣٤٧/٢ ومجمع الأمثال ٣١٨/٢.

(٦) زَهمان بفتح الزّاي وضمّها اسمُ كلبٍ. يُضْرَبُ للرّجل يَطْلب شيئًا وقدْ أخذَه مرّة. انظر جمهرة الأمثال ١٥٣ والمستقصى ١٨٢/٢ ومجمع الأمثال ٦٨/٢.

(٧) من «ب».

(٨) مجهول القائل. ويُنْسبُ إلى الفرزدق. قال شارح ديوانه ٢١٧/١: «وممّا جاءَ في كُتبِ النُّحاة: بنونا... (البيت). وانظر الإنصاف ٦٦ وابن يعيش ٩٩/١ و١٣٢/٩، وأوضح المسالك ٢٠٦/١، والمغني ٥٨٩، وابن عقيل ١٣٣/١ والخزانة ٢١٣/١.

أو متساوِيَيْنِ نحو «أفضَلُ مِنْك أفضلُ منّي» أو كانَ الـخبرُ فِعلًا والـمبتدأُ يَصْلحُ فاعلًا لَه لو تأخَّره، أو تأكيدًا لفاعِلِه كما في «زيدٌ قامَ» و«أنا قمتُ» بخلافِ «زيدٌ قامَ أبُوهُ» و«أكلُوني البَراغِيثُ» فيمنْ يجعلُه مبتدأً.

ومن زَعَمَ بأنَّ «الـحَكمَ» في قَوْلِ «الضَّبُّ في بيتِهِ يُؤْتى الـحكَمُ»(١) مبتدأٌ تقدَّمَهُ الـخبرُ فقَد سَهَا.

ويُحذَفُ الـمبتدأُ عندَ الدَّلالَة نحو قولِهِ:

٦٢ - إذْ قـالَ الـخـمـيـسُ نَـعَـمْ(٢)

وفي الـمَثَلِ «إحدى حُظَيَّاتِ لُقمانَ»(٣) و«خيرٌ قليلٌ وفضِحْتُ نَفْسِي»(٤)

ويلزَمُ ذلكَ في نحو «زيدٌ الـخبزَ آكِلُه» بِنَصْبِ الـخبزِ.

ويُحذفُ الـخبرُ نحو قوله:

٦٣ - أآنْـتِ أمْ أمُّ سَـالـم(٥)

وفي الـمثلِ «كِلاَهُما وتمرًا» فيمَنْ رَوَى(٦). و«خَرَجْتُ فإذَا السَّبُعُ»

ويجبُ ذلك فيما التزمَ في مَوضعِهِ غيرُه نحو «لولا زَيْدٌ لكان كَذا» في أَحَدِ الـمذهَبيْنِ(٧).

---

(١) مجمع الأمثال ٧٢/٢ والإنصاف ٦٦ و٢٥٢ حيثُ زعمُه هو.

(٢) قطعةٌ من بيتٍ تمامُهُ:

لا يُبعدُ الله التَّلبُّبَ والـ … غاراتِ إذْ قالَ الـخميسُ نعمْ

والتَّلَبُّب: لبسُ السّلاحِ كلّه. ويُنسبُ إلى ربيعةَ الرّقيّ والمرقّشِ الأكبر، انظر المفضليّات ٢٤٠. ودلائل الأعجاز ٥٤، وابن يعيش ٩٤/١ والحماسة البصريّة ٨٦/١.

(٣) الحُظية تصغير الحَظوة بفَتْح الحاءِ، وهو السّهمُ الصّغير. ويُضربُ المثلُ لمن عُرِف بالشرّ. جمهرة الأمثال ٣٩ والمستقصى ٦٠/١ والميداني ٣٥/١.

(٤) ويروى «نفع قليل». انظر قصة المثل في مجمع الأمثال ٢٤١/١.

(٥) قطعةٌ من بيتٍ لذي الرّمّة تمامُهُ:

أيا ظبيةَ الوَعْساءِ بَيْنَ جُلاجل … وبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أمْ أمُّ سالم

الدّيوان ٧٦٧/٢ والكتاب ٥٥١/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٣٠/١ ـ ١٨٦ والمُقتضب ١٦٣/١، والأمالي الشّجريّة ٢٨٨/١ واللّسان (جلل).

(٦) أوّل مَنْ قالَه عمرو بنُ حمران الجعديّ. الفاخر ١٤٩، وجمهرة الأمثال ١٦٤. والمستقصى ٢٣١/٢، ومجمع الأمثالِ ١٥١/٢.

(٧) وهو مذهب البصريّين، أمّا مذهبُ الكسائيّ فهو أنَّ الاسمَ الواقعَ بعدها فاعلُ فعل محذوفٍ لأنّها لو التي لامتناعِ الأوّل لامتناعِ الثّاني. انظر الإنصاف المسألة (١٠). وفي الجني الداني ٦٠١: وذهب الكوفيّون إلى أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعْدَ لولا ليسَ بمبتدأ، ثمّ اختلفوا فقال الكسائيّ مرفوعٌ بفعلٍ مقدّر.

وَ«ضَرْبِي زَيْدًا قائِمًا» و«أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا» و«أرخَصُ ما يكونُ البُرُّ مُدَّان بدِرْهَمٍ أو مُدَّيْنِ» وقد رُوِيَ في قوله:

٦٤ - الحربُ أوّلُ ما تكونُ فتيةٌ تسعى ببِزَّتها لِكُلِّ جهولِ[1]

رَفعُ الاسمَيْن، ونصبُهما واختلافُهما[2].

والخبرُ في هذه المسَائلِ هو الظّرفُ المضافُ إلى ما عَمِلَ في الحالِ المحذوفِ سَدًّا بالحالِ مسَدّه. ومَذْهَبُ الكوفيّين يُخرِجُ الكلامَ عمّا هو المقصُودُ إذ المقصُودُ أنَّ وقوعَ الحدَثِ إنّما هو في هذهِ الحالِ [٢٩/أ] وتقديرُهم يفيدُ (أيَّ) الحدَثَ الواقعَ في هذه الحالِ واقعٌ، وهذا لا يُنافي وقوعَه في غيرِ هذهِ الحَالِ. وأيضًا على تقديرِهم لا يكونُ الحالُ في موقعِ الخبرِ بل هو من تتمّةِ المبتَدأ فلا يَلزمُ حذفُ الخبرِ، يدلُّ عليه جوازُ «ضَرْبِي زيدًا قائمًا خيرٌ من ضَرْبِهِ قاعدًا».

ومَن زَعَم[3] أنّه بمنزلةِ الجُملةِ الفعليّةِ كـ«أقائِمٌ الزّيْدان» يُكذِّبُه عدمُ اشتقلالِ الكلامِ بدون الحالِ مع انحرافِ الكلامِ عن سَنَنِه الموضُوعِ[4] هو لأجلِه.

والزّمانُ المقدّرُ منصُوبُ المحلِّ بدليل قولِهم «أخطبُ ما يكونُ الأميرُ يومَ الجمعَةِ» بالنّصبِ.

ويجوزُ فيمَا هُوَ مُصَدَّرٌ بِـ«مَا» المصدَريّة أنْ يقدَّرَ بالزّمان فيكون المحذوفُ مرفوعَ المحلِّ، ويَدُلّ على صِحّتِهِ مجيءُ «أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا يومَ الجمعَةِ» بالرفعِ مسْمُوعًا. وعنْدَ بعضِهم جازَ هذا في الكلّ على تقديرِ مضافٍ محذوفٍ.

ومنه «كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُهُ»[5] و«لعمرُك لأَفْعَلَنَّ» وقريبٌ منه «زيدٌ الخبزَ آكلُهُ».

ويُحذَفانِ[6] معًا في ﴿نِعمَ العبدُ﴾[7] فيمَنْ جَعَل المخصُوصَ خبرَ مبتَدأ محذوف.

---

(١) البيت لعَمرو بن معدِ يكرِب. ديوانه ١٥٦. وانظرالكتاب ٤٠١/١ وحماسة أبي تمام ٢٥٢ - ٣٦٨ - ٢٤٠٨ والمقتضب ٢٥١/٣، والحماسة البصرية ١٨/١، واللّسان (خدع).

(٢) في حالةِ رَفعِ الاسمَيْن يُعرَبُ: الحربُ مبتدأ، وأوّلُ مبتدأ ثانٍ، أو بدلٌ من الحربِ وفتيةٌ خبرُه. والجملةُ خبرُ المبتدأ الأوّلِ، أمّا في حالة النّصب فأوّل ظرفٌ. وفتيةٌ خبرُ تكون، وخبرُ الحربِ قولُهُ «تَشعى» وأمّا اختلافهما فنصبُ أوّلٍ على الظرفيّةِ، ورَفْعُ فتيةٍ على أنّه خبرُ الحرب، ورفعُ أوّل على أنّه مبتدأ ثانٍ حُذِفَ خبرُهُ، ونصبُ فتيةٍ على الحال وهي سدَّت مسدَّ الخبر.

(٣) كابن درستويه. شرح الكافية ١٠٥/١.

(٤) «ب» المصوغ.

(٥) الكتاب ٢٩٩/١ وشرح الكافية ١٠٧/١ والهمع ١٠٥/١.

(٦) المبتدأ والخبر.

(٧) ﴿إنّا وجَدْناه صَابرًا نِعْمَ العبدُ إنّه أوّابٌ﴾. ص ٤٤/٣٨ ، والتقدير هو أيوب.

ويُضمرُ أحدُهما أو كِلاهُما، ويكونُ منفصلًا لا غير إلَّا فيمَنْ قالَ «لولايَ» و«لولاكَ». فإنَّ الكافَ والياءَ في محلِّ الرَّفعِ على الابتداءِ عنْدَ الأخفشِ، وأنَّ الرَّفْعَ محمُولٌ على الجرِّ. وعندَ سيبويه محلّهُما الجرّ، وأنَّ لـ«لولا» معَ المكنيِّ حالًا ليسَتْ له مع غيرِه. والشَّائعُ الكثيرُ «لولا أنتَ» و«لولا أنَا» وهُوَ القياسُ(١).

وإذا كانَ الخبر معرفةً أو مضارعًا لها في امتناعِ دُخولِ حرْفِ التّعريفِ (عليه) [٢٩/ب] كـ«أفعلَ من كذا» والفعلِ المضارِعِ. جازَ تخلُّلُ ضميرِ الفَصْلِ بينهُما، وهو أحدُ الضَّمائِرِ المنفصلةِ المرفوعةِ مطابقًا للمبتدأ إيذانًا بأنَّه خبرٌ لا نعتٌ وبضَرْبٍ من التّوكيدِ نحو «زيدٌ هو المنطلق» أو «هو أفضلُ مِنْكَ» أو «هو يضربُ».

وجازَ بعْدَ دُخولِ العوامِلِ اللّفظيّةِ [نحو قولِ تعالى](٢) ﴿إنْ تَرَن أنا أقلَّ مِنك﴾.(٣) و(٤) ﴿إنْ كنّا نحنُ الغالبين﴾.(٥) ولا محلَّ له من الإعرابِ عِندَ أصحابِنا، فإنَّه حرفٌ عندَهُم ككافِ الخِطابِ وغيرِه، خلافًا للكوفيّين، فإنّ حكمَه حكمُ ما قبلَهُ عِنْدَ بعضِهم فيكونُ توكيدًا لَهُ.

وحكمُ ما بعده عندَ آخرين لأنَّه معَه كالشيءِ الواحِدِ. ويُبْطِل الأوّلَ أنَّ المضمرَ لا يَقَعُ تأكيدًا للمظهر، وأنَّه لا يختلفُ باختلافِهِ نحو «إنَّ زيدًا هُوَ المنطلقُ»، والثاني أنَّه لا تعلُّقَ لَهُ بما بَعْدَهُ، وأنَّه لا يختلفُ باختلافِهِ(٦).

ويدخلُ عليه لامُ الابتداءِ نحو «إنْ كانَ زَيدٌ لهو المنطلقُ»(٧) وكثيرٌ من العرب يجعلونَهُ مبتَدأ، وما بعْدَهُ مبنيًّا عليه. ويَقرؤون ﴿وما ظلمنَاهُم ولكنْ كانُوا هم الظالمون﴾(٨). و﴿أنَا أقلُّ﴾(٩).

---

(١) أنكر المبرّد استعمالَ لولاي وأخواته، وزعمَ أنّه لا يوجدُ في كلامِ من يُحتج بكلامه. قال الشلوبين: اتفقَ أئمّةُ البصريّين والكوفيين كالخليل وسيبويه والكسائي والفرّاء على رواية «لولاك» عَنِ العرب فإنكارُ المبرّدِ له هذيان. الجنى ٦٠٤ و ٦٠٥ وانظر الكتاب ٣٧٣/٢.

(٢) من «ب».

(٣) ﴿إنْ تَرن أنَا أقلّ منكَ مالًا وولدًا﴾ الكهف ٣٩/١٨.

(٤) زاد في «ب» نحو قوله تعالى.

(٥) ﴿وجَاءَ السحرةُ فرعونَ قالوا إنّ لَنا لأَجرًا إنْ كنّا نحن الغالبين﴾. الأعراف ١١٣/٧.

(٦) كقوله تعالىٰ ﴿كنتَ أنتَ الرقيبَ عليهم وأنتَ على كلّ شَيْءٍ شَهيد﴾ المائدة ١١٧/٥.

(٧) «ب» الظريف.

(٨) قرأ الجمهورُ الظّالمين على أنَّ (هم) فصل، وقرأ عبدُ الله وأبو زيد النّحويان «الظّالمون» بالرّفع على أنّه خبرُ (هم) وهم مبتدأ، وذكرَ أبو عمرو الجرميّ أنَّ لغة تميم جَعْلُ ما هُوَ فصلٌ عندَ غيرِهم مبتدأ، ويرفعون ما بعدَهُ على الخبرِ. البحر المحيط ٢٧/٨. والآية هي ٧٦ من سورة الزخرف ٤٣.

(٩) الكهف ٣٩/١٨.

ومِن هذا البابِ الإخبارُ عَنِ الشيء مكنيًا عنهُ بالّذي ، أو اللاّمِ الّتي في معناها ومجالُ الأوْلى أوْسَعُ من الثّانيةِ حَيثُ دخلَتِ الأولى (على) الجملتَيْن، واختصَّت [٢٩/ب] الثانيةُ بالفعليّةِ متصرّفًا فعلُها بعدَ صَوْغِهِ مَبْنيًّا للفاعِل أو المفعول اسمَ فاعلٍ، أو مفعولٍ وإعرابُهُ بإعرابِ الموصولِ المقدَّرِ إعرابَ ما بعْدَ إلّا بمعنى غيرِ بإعرابِهِ.

والإخبارُ سَائغٌ في [١] كلّ اسمٍ في جملَةٍ إلّا إذَا تَعذَّرَ الوفاءُ بشرطِهِ. وشرطه:

- تصديرُ الجملةِ بالموصولِ مُبتدأً. وتأخيرُ الاسمِ المُرادِ عنْهُ الإخبارُ خبرًا، بوضعِ ضميرِ للموصُولِ مَوْضِعَه، وإنّه - مَنصُوْبًا - جازَ إيلَاؤهُ الفعلَ متّصِلًا، وإنْ لمْ يَلِه الاسمُ الموضُوعُ هو موضعَهُ إذا لم يلتبسْ.

وحذفُه[٢] متّصلًا منصوبًا أيضًا في صِلةِ اللّامِ كانَ أو في صلةِ «الّذي» فيمَنْ يجعلُ المتّصلَ بالوصفِ مَنصوبًا لفظًا ومَعْنى وإلّا فهو ضَعِيْفٌ فيه[٣]. ومن هذا يظهرُ أنَّه يمتنعُ فيما يستحقُّ الصَّدرَ من ضمير الشّأنِ، وكمِ الخبريّةِ وغير ذلك لتعذُّرِ التّأخيرِ، وفيما يلزمُ التّنكيرَ مِن الحالِ، والتّمييز، والمنفيّ نفيَ الجنْسِ، والمجرورِ بِرُبَّ، ونحو ذلك لتعذّرِ الإضْمارِ.

ولا يُقاسُ على «رُبَّه رَجُلًا» لِشُذُوذِهِ. وكَذا في الموصُوف بدونِ الوصفِ وفي الوصْفِ، وفي المضافِ بدونِ المضافِ إليهِ لامتناعِ الوصْفِ للضمير، وبهِ، وإضافتِهِ. وجازَ في المضافِ إليه (إلّا) إذا لم يستقلَّ بأنْ كانَ المجموعُ عَلمًا كـ«حِمارِ قبّانَ»[٤] و«سَامّ أبْرَصَ»[٥] وحكى المازنيّ جَوازَ ذلكَ في الشّعرِ.

وإذا كانَ [٣٠/أ] المضافُ إليه المركّبُ مِنَ العَشرة مع ما نُيِّفَ عليها، والمضافُ اسمَ الفاعِلِ المشتقّ مِن العَدَد، لا يكونُ إلّا مِنْهُ. ففي الإخبارِ يَجِبُ ردُّ المحذوفِ مِن المضَافِ لزَوَالِ عِلَّتِه ولا يَسُوغُ فيه اللّام.

وكذا في كلِّ ما أُضِيْفَ إلى العَدَدِ المُشتقّ هُو مِنه. وأمَّا في المضافِ إلى ما دونِه، ولا يكونُ إلَّا فيما دونَ العشرة فلا مَنْعَ لأنَّه بِما يؤْخَذُ مِن الفعلِ أشبَهُ.

---

(١) في «ب» عن.

(٢) جاز حذف الضمير.

(٣) انظر في هذا باب الإخبار بالّذي والألف واللّام. ابن عقيل ٢٩٧/٢ وشرح الكافية ٤٣/٢.

(٤) من أمثال الحمار: هو أذَلّ مِن حمار قبّان، وهو ضربٌ مِنَ الخنافسِ بين مكّةَ والمدينةِ قال الراجز:

يا عَجَبا لَقَدْ رَأيْتُ عَجَبا ... حِمَارَ قبّان يَسُوقُ أرْنبا

انظر ثمار القلوب للثعالبي ٣٦٩، ومجمع الأمثال ٢٨٣/١.

(٥) سام أبرص دويّبة أيضًا. يقال هذا سامّ أبرص وهذان سامّا أبرص وهؤلاء سوامّ أبرص. وإن شئتَ قلتَ هؤلاء السوامّ. وإن شئتَ قلتَ هؤلاء البرصَة. إصلاح المنطق ١٧٦.

قالَ الأخفشُ: وجازَ في القياسِ «الثَّاني اثنَيْن أنا» واستَهجنَ «الثَّانيهما أنا اثنان» لعَدَمِ الفائِدَة بخلافِ الضّارِبُهما. وكذا في الاسم العاملِ بدونِ معمولِهِ لِتعذّر إعمالِ الضمير. وفي الاسم الّذي يُضارعُ الفعلَ العاملَ عملَه مُطلقًا صُلُوحِهِ للإخبار عنه. وقولُهم في الإخبارِ عن «منطلقٌ» في «زيدٌ منطلقٌ» «الّذي زيدٌ هو مُنطلقٌ» فالمخبرُ عنهُ في الحقيقةِ الموصُوفُ السّادّ هو مَسَدَّهُ.

وكذا[1] ما يلزمُ الظرفيّةَ أو المصدَريّةَ لعدَمِ صُلُوحِ الخبريّةِ وجازَ عن الظرفِ غيرُ ما ذُكِر.

واشتُرِطَ إظهارُ «في» اشتراطَ إظهارِ اللاّمِ في المفعولِ لَهُ لفواتِ شَرْطِ الحذفِ إلّا إذا اتُّسِعَ فيه، وعَن المصدَرِ الّذي لم يسدَّ مَسَدَّ فعلِهِ. وقبُحَ في الواردِ لمجرّدِ التأكيدِ لعَدَمِ الفائِدة.

وأُجيزَ من الضّمير في «وَيْحه رَجُلًا» والأَظْهرُ منعُهُ[2]. وكذا[3] في الضّميرِ [٣١/أ] الّذي يستحقُّه غيرُه مبتدأ كانَ أو موصوفًا أو موصولًا وكذا المضافُ إليهِ أو المشتمَلُ عليه لخُلُوِّ المستحقّ عمّا يستحقُّهُ.

وكَذا في الموصولِ بدونِ صلَتِهِ لتعذُّرِ وَصْلِ الضّميرِ، وخلوِّه عَن الصّلَةِ. وأمّا مع الصّلةِ فلا منْعَ كالموصُوفِ، والمضافِ موصولًا كانتْ أو غيرَهُ. فإنّ الّذي لا يمتنِعُ أنْ يُوصَلَ بالّذي في القياسِ[4]. ويحتاجُ مُبْتَدأً إلى الصّلةِ والخبرِ، والثّاني بصلَتِهِ وخبرِه صِلةٌ للسّابِقِ، ولا بدَّ فيهِ من ضميرَيْنِ؛ أحدِهما له، والثّاني للأوّلِ.

وإنْ كانَ الّذي بعدَ السابقِ اثنَيْن، أو ثلاثةً، أو أرْبعَةً، أو خمسةً أو ما بَلغ، فالحكمُ ما ذُكِرَ من افتقارِ كلِّ واحدٍ إلى ما يكونُ صلةً، وإلى ما يكونُ خبرًا كالمسألةِ المحكيّةِ عَن المازنيّ وَهي «الّذي الّتي اللّذان الّتي أبُوها أبُوهما أختُها أخواك أختُه زيدٌ»[5] وامتحانُ صحّتِه بإقامةِ اسم مُقامَ كلِّ موصولٍ بصلَتِهِ في معناه حتّى يرتدَّ الجميعُ إلى واحدٍ. فإنْ أردْتَ الأخبارَ فيها عَنِ الموصولِ الأوّلِ أو الثّاني بصلتِهِ فَلَكَ ذاكَ. وكذا عَن خبَرِ الأوّلِ. وأمّا سائرُ ما في صلتِهِ فلا يتأتّى ذلك فيه إلّا في خبرِ الموصولِ الثّالثِ والمُتّصِلِ به لِما تقدّمَ فَتَذَكَّرْهُ.

وأمّا الاسمانِ مَعطوفًا أحدُهما على الآخرِ فقدْ يتأتّى الإخبارُ عن كلِّ واحدٍ منهما وَحدَه، وعَنْ كِلَيْهما معَ رِعايَةِ ما يُشْتَرطُ.

---

(١) أي وكذا يمتنعُ الإخبارُ. أمّا الظرفيّة فنحو «ذات مرّة» وأمّا المصدريّةُ فنحو «سُبْحَانَ الله» و«مَعَاذَ الله»...

(٢) المجيزُ هو المازنيّ، والمانعُ هو ابنُ السرّاج. شرح الكافية ٤٦/٢.

(٣) وكذا يمتنع.

(٤) قال ابنُ السّراج: دخولُ الموصولِ على الموصولِ لم يجيء في كلامِهم وإنّما وضَعَهُ النّحاة رياضةً للمتعلّمين، وتدريبًا لهم. شرح الكافية ٤٥/٢.

(٥) قال أبو حيّان: وهذا المقالُ ونحوُه ممّا وضَعَهُ النحويّون للاختبارِ والتّمرين، ولا يُوجَدُ مثلُه في كلام العَرَب البتّة. وقالَ ومثله من الموصول (المسألة). وقالَ ابنُ الخبّاز. العَرَبُ لا تدْخِل موصولًا على موصول وإنّما ذلك مِن وضعِ النحويّين وهي مُشْكلة جدًا الهمع ١٠٨/١ - ١٠٩.

وأمّا في جملَتَيْن مَعطُوفٍ إحداهُما على [٣١/أ] الأخرى، ولا ملابَسَةَ بينهما فلا يتأتّى في واحدٍ منهُما.

وأمّا المبدَلُ فمنهُم مَنْ أبَى الإخبارَ عنه إلّا والبَدَل معهُ كالموصُوفِ ومنهُم مَنْ أجازَهُ بدون ذلك بصَرْفِ البَدَل إلى المُضمَرِ، ولعلَّهُ الظاهرُ إذْ لا منعَ من الإبدالِ من المُضْمَرِ بخلافِ الوَصْف(١).

وأمّا البَدَلُ فإنْ أردْتَ الإخبارَ عنه في نحو «مررتُ برجُلٍ أخيْكَ» قلتَ «المارّ أنَا برجُلٍ به أخُوك» واستقبَحه المازنيّ لأنَّك جئتَ بالبَدَلِ الّذي لا يصحُّ الكلامُ إلّا بِهِ فجعلتَهُ بعدَ ما قدَّرْتَ كلامَكَ تقديرًا فاسدًا. ومَنْ أجَازَ هذا أجازَ «زَيْدٌ ضربْتُ أخاكَ إيّاهُ»(٢).

والإخبارُ عن «كانَ» وإخواتِهِ لا يمتنعُ كما لا يمتنَعُ عن خبرِ المبتَدأ وقد أبَاهُ بعضُهُم.

وإذا أردْتَ الإخبارَ عن الاسْم الّذي يتنازَعُهُ فِعْلان معطوفٌ أحدُهما على الآخرِ في الفاعليّةِ والمفعوليّةِ فاعلًا لأحدِهما، والمفعولُ محذوفٌ فإنّما يتأتّى بإضمارِ المفعولِ. وإنْ حُذِفَ حُذِفَ للطّولِ لا عَلى ما حُذِفَ في الأصلِ وإلّا يلزمُ إخلاءُ الصّلةِ عَمّا يعُودُ إلى الموصولِ. ورأي المازنيّ أنْ يُجعلَ الكلامُ جملَتَيْن اسميّتَيْن معطوفًا إحداهما على الأخرى(٣) محذوفَ المفعولِ كما في الأصْل.

ولا يحسُنُ هذا عِنْدي إذا أُعمِلَ الأوّلُ، وإلّا يلزمُ العَطفُ قبلَ تَمامِ الحذفِ، وإن كان الإخبارُ عن غيرِ المتنازعِ فلا فسادَ في الحذف. وإنْ كانَ [٣١/ب] مفعولًا لهُ، والفاعلُ مضمَرٌ، فالإخبارُ على طَريقِهِ ولا فسَادَ ولا حاجةَ إلى ما تكلَّفَه المازنيّ، وإنْ كانَ لا يَفرُقُ وعلى هذا يجري حكمُ الإخبارِ إذا كانَ التّنازُعُ في الفاعليّةِ وحدَها أو في المفعوليّةِ، أو كانَ الفعلُ ممّا يتعدّى إلى مفعولَيْن فصاعِدًا وقد سَهُلَ عليك طريقُهُ.

ومنها(٤):

الخَبَرُ في بَابِ «إنَّ»

وحكمُه حكمُ خبرِ المبتَدأ إلّا في تَقْديمه إذا لم يكنْ ظَرفًا نحو «إنَّ زيدًا قائمٌ» ولا تقولُ:

---

(١) شرح الكافية ٢/٤٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) عزا الرّمّاني إلى المازنيّ - وليس في كتابه - أنّه يَجعَلُ الكلامَ جملَتَيْن اسميّتَيْن كما في الأصْل، فعليتين لأنَّ المبتدأ والخبر نظيرا الفعل والفاعلِ. شرح الكافية ٢/٤٩.

(٤) أي من أنواعِ المرفُوعَات.

«إنَّ قائمٌ زيدًا» ولكنْ «إنَّ في الدَّارِ زَيدًا». ويُحذَفُ في[1]:

٦٥ - إنَّ محلًا وإنَّ مرتحلا[2]

ونحو «أشبَهَ شَرجٌ شرجًا لو أنَّ أُسَيمُرا»[3] ونحو:

٦٦ - يا ليتَ أيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعا[4].

عندَ أصحابِنا خلافًا للكسائيّ، والفَرَّاءِ. ونحو «لعلَّ ذاك»[5] والتُزِمَ في قولِهم «ليتَ شِعْري هلْ كانَ كذا»[6]

ومنها:

خبرُ «لا» الّتي لِنَفْيِ الجِنسِ[7]

وهو في قولِ أهْلِ الحِجاز نحو «لا غلامَ رجلٍ ظَريفٌ». وحكمُهُ حكمُ (خبرِ)[8] «إنَّ» «إلَّا في جوازِ تقديمِ الظّرفِ، ويُحذَفُ نحو «لابأسَ». ومِنهُ كلمةُ الشّهادة. ولا يُثبتُ في تميم أصْلًا[9].

ومِنها:

اسمُ «مَا» و«لَا» بمعنى لَيسَ

نحو «ما زَيْدٌ» أو «ما رَجُلٌ خيرًا منكَ» و«لا رجلٌ أفضلَ مِنكَ» ولا يجوزُ «لازيدٌ منطلقًا»

---

(١) سَقَطَتْ هذه الجملةُ من «ب».

(٢) الشَّطرُ الأوَّلُ من مطلع قصيدةٍ للأعشى. وشطرُهُ الثاني:

وإنَّ في السَّفر إذا مَضَوا مَهلا

الدّيوان ٢٣٣ والكتاب ١٤١/٢، والخصائص ٢٧٣/٢، والأمالي الشّجرية ٣٢٢/١ والرّصف ١١٩ - ٢٩٨ واللّسان (حلل)، والخزانة ٣٨١/٤.

(٣) مَثَلٌ يُضرَبُ في الشّيئَين يتشابهان ويفترقان في شيْءٍ. انظر جمهرة الأمثال ١٦ والمُستقصى ١٨٨/١ ومجمع الأمثال ٣٦٢/١.

(٤) الشّاهد في ملحقات ديوان العجّاج ٣٠٦/٢، وانظر الكتاب ١٤٢/٢. والرّصف ٢٩٨، والجنى ٤٩٢، والمغني ٣٧٦، والخزانة ٢٩٠/٤.

(٥) ابن يعيش ١٠١/١، وشرح الكافية ٣٤٧/٢.

(٦) وهو مذهبُ ابنِ يعيش. انظر شرحَهُ للمفصَّل ١٠٤/١، وشرح الكافية ٣٤٦/٢.

(٧) ستُذكرُ في بابِ الحُروفِ في القسمِ الثّالثِ من الكتاب.

(٨) ليس في «ب».

(٩) وهو قولُ الزّمخشريّ. انظر المُفصّل ٣٠، وشرحه ١٠٧/١. وفي شرح الكافية ١١٢/١: وقال الجزوليّ: بنو تميم لا يلفظون به إلَّا إذا كانَ ظرفًا. وقالَ الأندلسيّ: الحقّ أنَّ بني تميم يحذفونَهُ وُجوبًا إذا كانَ جوابًا، أوْ دَلَّ عليه قرينةٌ غيرُ السّؤال وإلَّا فلا يجوزُ حذفُهُ رأسًا.

لِنُقصانِ مشابهتِها(١).

ويُضمَرُ مُنفصلًا بعْدَ «مَا» لا غير. ولا يجوزُ الفصْلُ بينَه وبينَ عامِلِه، لا تقولُ «ما طعامُكَ زيدٌ بآكلٍ» كما [٣٢/أ] لا يجوزُ في سائرِ المواضِعِ نحو «كانتْ زَيْدًا الحُمَّى تأْخذُ» على أنْ تكونَ الحمّى اسمَ كانتْ وكذلك «ضربْتُ وذهبَ عمرًا زيدٌ».

وبالجُملَةِ فالفصْلُ بينَ العامِلِ والمعمولِ بأجنبيّ ممتنِعٌ بخلافِ الجُمَلِ المُؤكّدةِ نحو «خَرَجَ واللهِ زيدٌ» ونحوِه.

[الفعلُ المُضارِعُ المرفوع]

وأمّا مَرفوعُ الفِعلِ فهوَ المضارِعُ الواقِعُ بحيثُ يَصِحُّ وُقوعُ الاسم(٢). إمّا مجرّدًا، أو معَ حَرْفٍ لا يكونُ عاملًا فيه نحو «زيدٌ يضرِبُ» أو «سيضربُ»، و«يَضربُ الزَّيْدان» لأنَّ مَبْدَأَ الكَلامِ لا يتعيَّن للفعلِ دونَ الاسْمِ. ونحو «كادَ زيْدٌ يقومُ» الأصلُ فيهِ الاسمُ وقد عُدِلَ إلى لفظِ الفعلِ لزُومًا لِغَرضٍ. وقدِ استُعْمِلَ الأصْلُ المرفوضُ فيمن روى قولَهُ:

٦٧ - وَمَا كِدْتُ آيِبًا(٣)

---

(١) أي لنُقصان مُشابهة «لا» بـ«ليس» لأنَّها للنّفي المُطْلَق بخلاف «ما» فإنَّها لقوّةِ مشابهتها بـ«ليس» تعملُ في المعرفةِ والنّكرةِ لأنّها في الأظهرِ لنفي الحالِ كـ«ليس».

(٢) وهذا مذهبُ سيبويه وجمهورِ البصريّين. وانظر رأيَ النّحاةِ الآخرين في الهمع ١٦٤/١.

(٣) قطعةٌ مِن بيتٍ يُنْسَبُ لشمير بنِ الحارِث، وتأبَّطَ شرًّا، وتمامُه:

فأُبْتُ إلى فهْمٍ وما كِدْتُ آيبا وكمْ مثلَها فارَقْتُها وهيَ تُصْفِرُ

وفهم قبيلةُ تأبطَ شرًّا، وتُصْفِرُ أي أنّها تتأسَّفُ على أنّها لم تستطعْ أن تنالَ مِنه.

انظر الشّاهدَ في حماسة أبي تمام ٨١/١، والإنصاف ٥٥٤، وابن يعيش ١٣/٧ - ١١٩ - ١٢٥ وأوضح المسالك ٣٠٢/١، وابن عقيل ١٨٥/١، والخزانة ٥٤١/٣. حيث نقلَ عبارةَ اللّباب.

أمّا على رواية «ولم أكُ آيبا» فلا استشهادَ فيه.

المنصوب[1]

هوَ مِن النَّوْعِ الاسميّ أيضًا أنواعٌ. منها:

المفعولُ المطْلَقُ

وهو ما يدلُّ على مفهومِ الفعلِ مجرَّدًا عَنِ الزّمان نحو «ضربْتُ ضرْبًا»[2] ويسمَّى مبهمًا. وإنَّه لتوكيدِ الفعلِ فَحَسْبُ. ويكونُ للنَّوْعِ والمرَّة، ويُسَمَّى موقَّتًا نحو «جَلَسْتُ جِلْسَةً، وجَلْسَةً». والأوّلُ[3] لا يتقدَّم (على)[4] عاملِهِ، ولا يُثنَّى، ولا يُجمَعُ بخلافِ الأخيرَيْن، وقد يُقرَنُ بالفعلِ غيرُ مصدرِهِ ممّا هُو بمعناهُ مَصْدَرًا كانَ إمَّا مُلاقيًا له في اشتقاقِهِ كـ«أنبتَ نباتًا»، أو غيرَ مُلاقٍ له في كـ«قعدتُ جلوسًا»[5] أو غيرَ مَصْدَرٍ كـ«ضربتُه ثلاثَ ضرباتٍ» و«أنواعًا من الضَّربِ» و«أشدَّ الضَّرْبِ» و«هَذا الضَّرْبَ» و«سَوْطًا». وجازَ ذلك فيما [٣٢/أ] هو أعمّ منهُ كقولِهِ:

٦٨ - فعادَيْتُ شَيْئًا والدَّرِيسُ كأنَّما ... يـقـلِّـبُـه وِرْدٌ مِـنَ الـمُـومِ مُـرْدِمُ[6]

ومنهُ قولُهُم «مَا أَغْفلَهُ عَنْكَ شَيْئًا»[7] إذ المعْنَى انظرْ، وتفكَّرْ شيئًا لكنه حُذِفَ للكثرةِ.

وقد يُحذَفُ ويُقامُ وَصْفُهُ مقامَهُ نحو «قُمْتُ طويلًا» و«ضربْتُ شديدًا» فإنْ كانَ الوصف[8] مأخوذًا في حدِّه صَلح انتصابُهُ على المصدَرِ نحو «قعدت القرفصَاءَ» و«مشى البعيرُ العِرَضْنَةَ»[9] ونحو ذلكَ.

وقد يكونُ ولا فعْلَ لهُ من لفظِهِ نحو «مَاتَ حتْفَ أنفِهِ»[10]. ويَنْتَصِبُ بإضمارِ فعلٍ إمَّا

---

(١) «ب» المنصوبات.

(٢) هو المصدر سمّي بذلك لأنَّ الفعلَ يصدرُ عنه. شرح المفصل ١٠٩/١.
هو اسمٌ ما فعلَهُ فاعلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناه. شرح الكافية ١١٣/١.
وفي الهمع ١٨٦/١: والمفعولُ المطلقُ هو المصدرُ، وقيل يختصّ بما فعلُهُ عامٌ وقيل: أعمّ منه.

(٣) الّذي لتوكيدِ الفِعْل.

(٤) ليست في «ب»

(٥) جُلُوسًا غير ملاقٍ لقَعَدْتُ في الاشتقاق، والمبرّدُ والسيرافيّ قالا:
إنَّ المصدرَ في هذيْن المثالَيْن منصوبٌ بالفعلِ الظاهر. وقال سيبويه: إنّه منصوبٌ بفعلِه المقدّرِ أي أنبتَ فنبَت نباتًا، وقعدْتُ فجلستُ جلوسًا. الكتاب ٣٧٦/١، والمقتضب ٢٢٩/٣، وشرح المُفصَّل ١١٢/١ وشرح الكافية ١١٦/١.

(٦) البيتُ لأبي خراش الهذليّ يُروَى:
فعدَّيْتُ شيئًا والدَّرِيسُ كأنّه ... يُزَعْزِعُه...
ديوان الهذليّين ١٤٤/٢، وشرح أشعارهم ١٢١٧/٣، وانظر حماسة البحتري ٤٩. واللّسان (غرر).

(٧) انظر الأمالي الشّجريّة ٢١٣/٢.

(٨) «ب» الموصوف

(٩) العِرَضْنَة: بكسرِ العَيْن وفَتْحِ الرّاءِ إذا مُشِيَ مِشيَةً فيها نشاطٌ، وامرأة عرضنةٌ ضخمةٌ.

(١٠) المستقصى ٣٣٨/٢، ومجمع الأمثال ٢٦٦/٢، ورُوِيَ عن النّبيّ (ص) أنّه قال «مَنْ ماتَ حتفَ أنفِهِ في سبيلِ الله فقدْ وَقَعَ أجرُهُ على الله» اللّسان (حتف).

مُسْتَعملٍ إظهارُه، نحو «خيرَ مَقْدَمٍ» و«مواعيدَ عُرْقُوبٍ». و«جَزاء سِنمَّارٍ» كقوله:

٦٩ - وَعَدْتَ وكانَ الخُلْفُ مِنكَ سَجِيَّةً مواعيدَ عُرقوبٍ أخاهُ بيَثربِ[١]

وقولِهِ:

٧٠ - جَزَتْنا بَنُو سَعْدٍ بِحُسْنِ فَعَالِنا جزاءَ سِنمّارٍ ومَا كانَ ذَا ذَنْبِ[٢]

أو غيرِ مُسْتَعمِلٍ سَمَاعًا نحو «سُقْيًا» و«رَعْيًا» و«عقرًا وجَدْعًا وغَيًّا وبُؤسًا وخَيبَةً» ويُقال غيٌّ لفُلان، و«بُؤسٌ له» و«خيبةٌ لهُ» بالابتداءِ. ولم يُسْمَعْ «سَقيٌ له ورَعيٌ (له)»[٣].

ومِنهُ[٤] «حَمدًا وشُكرًا لا كفرًا» و«عجبًا» و«لا أَفعلُ ذلك» و«لا كيْدًا ولا هَمًّا» ومِنه «جاءَني زيدٌ وعمرٌو أيضًا».

ومِنهُ فضلًا في نحو قوله:

٧١ - وَوَحْشيَّةٍ لسْنا نَرى مَنْ يَصُدُّهَا عن الفَتْكِ فضْلًا عَنْ أنْ نرى مَنْ يَصيدُه[٥]

ومِنْهُ «وَيْلَكَهُ» و«وَيْحَكَهُ» و«وَيْسَكَهُ» و«وَيْبَكَهُ»[٦] ومِنهُ «تربًا وَجندلًا» و«فاهًا لفيك»[٧].

ومِنهُ:

---

(١) البيت للأشجعي جُبَيْهاء بن حَبِيمَة. انظر الكتاب ٢٧٢/١، وحماسة البحتري ٦١، واللّسان (ترب) والخزانة ٢٧/١. والمثل عند الميداني ٣١١/٢.

(٢) البيت لعَبد العزّى بن امرئ القَيس، ويُروى صَدْرُهُ:

جَزَاني جَزَاهُ الله شرَّ جزائِهِ

انظر الأمالي الشّجرية ١٠٢/١، والعينيّ ٤٩٦/٢، والخزانة ١٤٢/١. وهو في جمهرة الأمثال ٨٠، ومجمع الأمثال ١٥٩/١.

(٣) ليست في «ب»

(٤) من هنا حتى نهاية البيت (٧١) نقص في «ب».

(٥) لم أجدْ هذا الشّاهِدَ إلّا في الأمالي الشّجريّة ٢١٢/٢ - ٢١٣ قال: بيتٌ سألَ عنه أبو الرّضا بن صدقة مكاتبةً من الموصل وهو (البيت)...

أُطْلِقَ على امرأةٍ هذا الاسمُ مُبالَغةً في تشبيهها بظبيةٍ أو مهاةٍ وهي البقرةُ الوحشيّة، ونفسُ السّؤالِ أنّه قال: علامَ انتصَب «فضلًا» وما معناه؟ فأجبتُ أنَّ انتصابَهُ على المصدَرِ، والتقديرُ فضلَ انتفاء أن نرى إنسانًا يصدُّها عَنِ الفتكِ فضلًا عن انتفاء رؤيتنا إنسانًا يَصيدُها لنا.

(٦) «ب» ويلَك وَوَيْحك وَوَيْبَ بمعنى الوَيْل، ومَعناها الدّعاءُ بالهلاكِ وقد يُدعى بها في معرض التعجب.

(٧) هي على قسمَيْن جواهرَ وصفات: فالأولُ مثلُ تربًا وجندلًا أُريد بهما الدّعاء، وهما في الحقيقة آلتان للمصدرِ أقيمتا مقامَهُ أي رميتَ رميًا بترب وجندل. وفاهًا لفيك الهاء تعودُ إلى الأرض وفم الأرض وهو التراب وهذا كما يقال تربًا لفيك. وهي جزءٌ من بيتٍ تمامُه:

فقلْتُ له: فاهًا لفيكَ فإنَّها قلوصُ امرئٍ قاريك ما أنتَ حاذِرُه

انظر الكتاب ٣١٥/١، والمفصّل ٣٣ وشرحه ١٢٢/١ والخزانة ٢٧٩/١.

٧٢ - [٣٣/أ] هنيئًا مريئًا غيرَ داءٍ مُخامِرِ(١)

وقياسًا (فيما) إذا وَقَع مُثْبَتًا بعد نفيٍ أو معناه، داخِلًا على اسْمٍ لا يكونُ خَبرًا عن نحو «ما أنتَ إلّا سيرًا» و«إنّما أنتَ خِلافَ الضَّبُعِ الرّاكب».

أو وقَعَ مكرَّرًا بعدَه نحو «زيدٌ ضَرْبًا ضرْبًا» بخلافِ ﴿إذا دُكّتِ الأرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾.(٢)

أو وقعَ تفصيلًا لأثرِ مَضمُون جملةٍ متقدّمةٍ نحو ﴿فشُدُّوا الوثاقَ فإمَّا منًّا بعدُ وإمَّا فِداءً﴾.(٣)

(أو وقع)(٤) للتشبيهِ بعدَ جملةٍ مشتملَةٍ على اسمٍ بمعْناهُ، وصاحبه نحو «مررْتُ بهِ فإذا لهُ صَوْتٌ صوتَ حمارٍ»(٥)

أو وَقَعَ تأكيدًا إمّا لنفسِهِ، وهو المؤكِّدُ لمضمون جملةٍ لا محتملَ لها غيرُه نحو «له عليَّ ألفُ درهم عُرْفًا» أو لغيره إذا كانَ له مُحتَمل غيرُه، نحو «هذا زيدٌ حقًّا» أو «الحقَّ» و«لا أفعلُه ألبتَّةَ، أو بتَّةً»(٦) والأكثر وإنَّما كَثُرَ في الأوّلِ التنكيرُ، وفي الثّاني التّعريفُ، وقطعُ الهمزةِ بمعزلٍ عن القياسِ لكنّه مَسْمُوعٌ.

أو وقعَ مثنًى مضافًا نحو لبّيك خلافًا ليونسَ، فإنَّ الياء فيه عنده مثلها في لديْك وعَلَيْك.(٧) وقولُهُ:

٧٣ - دَعَوْتُ لمَّا نابَني مِسْوَرًا فلبَّى فلبَّى يَدَي مِسْوَرِ(٨)

حجّةٌ عليه.

---

(١) صدرُ بيتٍ عجزُهُ: لعزّةَ مِن أعراضِنا ما استحلَّتِ
والبيت لكثيّر عزّة في ديوانه ١٠٠، والأمالي الشجريّة ١٤٦/١ والخزانة ٩٤/٣. ونسبَهُ صاحبُ الحماسة البصرية ١٢٤/٢ إلى جميل بُثينة.

(٢) الفجر ٢١/٨٩.

(٣) محمّد ٤/٤٧.

(٤) ليست في «ب».

(٥) شرح الكافية ١٢١/١.

(٦) شرح الكافية ١٢١/١.

(٧) انظر الكتاب ٣٥١/١ والمفصَّل ٣٣ وشرح ١١٨/١. وسقطتْ كلمة «وعليك» من «ب»

(٨) يُقالُ: مجهول القائل، ويُنْسَب لأعرابيّ من بني أسَد. انظر الكتاب ٣٥٢/١ والمحتسب ٧٨/١، ٢٧/٢، وابن يعيش ١١٩/١، وشرح الكافية ١٢٥/١، واللّسان (سور، ولبب) وابن عقيل ٤١/٢، والعينيّ ٣٨١/٢، والخزانة ٢٦٨/١، وقولُه «حجّة عليه» حجّة على يونس.

(٩) سعدَيْك إسعادًا بعد إسْعَادٍ، وهو الإعانةُ، وحنانَيْكَ حَنَانًا بعدَ حنان وهو الرّحمة، ودوالَيْكَ تداولًا بعد تداولٍ من تداولته الأيدي أي أخذتْهُ هَذه مرّة وهَذه مرّة.

وسعدَيْك، وحَنَانَيْك، ودواليْك[٩]، قال:

٧٤ - إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُردِ مِثلُهُ دواليكَ حتَّى ليسَ للبُرْدِ لابِسُ[١]

وقيلَ إنَّه في البيت في موضع الحال[٢]، وكذلك «هَذا ذيْكَ» قالَ:

٧٥ - ضربًا هذا ذَيْك وَطَعْنًا وَخْضا[٣]

وحاصِلُه يرجعُ إلى السّماع إلَّا أنَّ حذْفَ الفِعْلِ قياسٌ [٣٣/ب] أو غيْر ما تصرَّف، وهو ما لزمَ النّصْبَ نحو «سُبْحانَ الله» و«مَعَاذَ الله» و«عمرَك الله» و«قَعدَكَ الله»[٤] ومنهُ:

٧٦ - سَلامَكَ ربَّنا في كلِّ فَجْرٍ بريئًا ما تَغنَّثَكَ الذُّمُومُ[٥]

[أي براءتك من كلّ سوء][٦]

أو معطوفًا عَليه نحو «سُبْحانَ الله وريْحانَهُ» أي رِزْقَه، إلَّا أنَّه لا يلزمُ النّصبَ كقولِهِ:

٧٧ - سَلامُ الإلهِ ورَيْحانُه ورَحْمَتُه وسَماءٌ دِرَرْ[٧]

---

(١) البيت لسُحَيم عبد بني الحسحاس، ويُروى الشّطرُ الثاني:

دواليْكَ حتى كلُّنا غيرُ لابسِ

ديوان سُحَيم ١٦، والكتاب ٣٥٠/١، والجمل ٣٠٦ ، والمُحتسب ٢٧٩/٢، وابن يعيش ١١٩/١، والرصف ١٨١، واللّسان (دول) والعيني ٤٠١/٣، والخزانة ٢٧١/١.

(٢) كذا في شرح المُفصَّل ١١٩/١.

(٣) أي هذًا بعد هذّ، وهُوَ القطْعُ، والوَخْض الطَّعْنُ غير الجائف، وبعدَه:

يمضي إلى عاصي العُرُوق النُّخُضا

والنَّخضُ اللَّحم المكتنِزُ، والبيتان للعجّاج، من قصيدةٍ في أصحاب ابنِ الأشعَث، الدّيوان ١٤٠/١. وانظرِ الشّاهد في الكتاب ٣٥٠/١، والجمل ٣٠٦، والمُحتسب ٢٧٩/٢، وابن يعيش ١١٩/١، واللّسان (هذذ - وخض) والعيني ٣٩٩/٣ والخزانة ١٧٤/١.

(٤) أصلُ عمركَ الله عندَ سيبويه عمرتك الله تعميرًا، على حذف الزّوائد. وأصلُ قِعدتك الله قعدتُك الله تقعيدًا حذف الزوائد أيضًا.

(٥) البيت لأميّةَ بنِ أبي الصَّلت ورواية الديوان ٤٨٠

بريئًا ما تليقُ بكَ الذُّمُوم

ويُروى بريء بالرّفع خبرُ مبتدأ تقديرُه أنتَ بريْءٌ، وانظر الشّاهد في الكتاب ٣٢٥/١، ومعاني القرآن للأخفش ١٦٧/١، واللّسان (ذمم - غنث)، والعيني ١٨٣/٣.

(٦) من «ب».

(٧) البيت للنّمر بنِ تَوْلَب ورُوي:

وجنته وسَمَاء دِرَرْ

الدّيوان ٥٥، ومجاز القرآن ٢٤٣/٢، واللّسان (دور) وديوان الأدب للفارابي ٤٧/٣ .

ويُضمَرُ مُتَوسَّعًا فيهِ مُنَزَّلًا منزلةَ المفعولِ بهِ نحو «أعجبَني الضَّرْبُ الّذي ضربتَهُ» وغيرَ متوسَّعٍ فيه نحو «زيدٌ أظنُّه منطلقٌ» أيْ أظنُّ ظنّي.

ومنه «المُعْلِمُ والمُعْلِمُهُ زَيْدٌ عَمْرًا خير النَّاسِ إِيّاه أَنا» أي الإعلامُ[1].

ومنها

---

(١) انظر هذه المسألة في الأمالي الشّجريّة ٢/٢٠٩ ، وابن يعيش ٧/٦٥.

المفعُولُ لَهُ

وهو علّة الإقدامِ على الفعلِ[1] ممَّا اجتمَعَ فيه أنْ يكونَ مَصدرًا وفقًا للمُقدَّم ومقارنًا للمُقَدَّمِ عليه سَببًا غائبًا كان نحو قوله:

٧٨ - وأغـفِـرُ عَـوْراءَ الـكـريـمِ ادّخَارَهُ وأعْـرِضُ عـن شـتـمِ الـلَّـئيـم تـكـرُّمـا[2]

أوسببًا باعثًا ليسَ غايةً تُقْصَدُ قصدَها نحو:

٧٩ - يـركـبُ كـلَّ عـاقـرٍ جُـمـهُـورِ
مـخـافـةً وزعَـلَ الـمـحـبـورِ
والـهَـوْلَ مـن تـهـوّلِ الـهـبُـورِ[3]

والأَصلُ فيه اللامُ. فإذا لم يجتمعْ ما ذكرناهُ التزِمَ الأَصْلُ، إلّا في نحو «زُرتُك أنْ تكرِمَني وأنك تحْسِن إليَّ»، ونحو قولِه تعالى ﴿يُريكم البرْقَ خوْفًا وطمعًا﴾[4] متأوَّل.

والغالبُ عليه التّنكيرُ[5]. وعندَ الزَّجاج انتصابُه على المَصْدَرِ، ويجوزُ أنْ يتقدَّمَ عامِلَه، وأنْ يُضمَرَ[6].

ومِنها

المفعُولُ فِيه

وهو مَا وَقَع فيه الفعلُ من زمانٍ أوْ مكانٍ يصحّ فيهِ تقدير [٣٤/أ] «في» فمظهَرُ الزّمان كلُّه مبهمِه، وموقّتِه، يَقبلُ ذلك كاليَوْمِ[7]، والشَّهْرِ، والحينِ، والسّنةِ، ومن مُظهَر المكانِ المبهم

---

(١) وهو كذلكَ عند الزَّمخشري شرح المُفصَّل ٥٢/٢. وفي شرح الكافية ١٩١/١ المفعول له هو ما فُعِلَ لأجْلِه فعلٌ مذكورٌ... خلافًا للزّجاج فإنّه عنده مصدر. وانظر الهمع ٩٤/١.

(٢) الشّاهد لحاتم الطّائي في ديوانه ١١٩، والكتاب ٣٦٨/١، ١٢٦/٣ ومعاني القرآن للفرّاء ٥/٢، ومعاني القرآن للأخفش ١٦٧/١ والمُقتضب ٣٤٨/٢، والجمل ٣١٩. ومختارات الشجري ١٣/١، وابن يعيش ٥٤/٢، وشرح الكافية ١٩٤/١، واللّسان (عور) والعيني ٧٥/٣، والخزانة ٤٩١/١ و١٢٢/٣.

(٣) العاقِرُ: العقيمُ مِنَ الترابِ الذي لا نبتَ فيه، والجمهور المتراكبُ المجتمعُ. والزَّعَلُ: النَّشاط، والهبُور ما اطمأنَّ مِن الأرض، والأبيات للعجّاج من أرجوزته المشهورة:

جَارِي لا تستنكِري عذِيْري

الدّيوان ٣٥٤/١ - ٣٥٥، وانظر الشاهد في الكتاب ٣٩٦/١، وابن يعيش ٥٤/٢، وشرح الكافية ١٩٢/١، والخزانة ٤٨٨/١.

(٤) ﴿هو الّذي يُريكم البَرْقَ خَوْفًا وَطَمعًا وينشئُ السّحابَ الثّقالَ﴾. الرّعد ١٢/١٣.

(٥) قال الجَرميّ: إنَّ ما يسمَّى مفعولًا له منتصب نصبَ المَصادرِ التي تكون حالًا فيلزم تنكيرُهُ، ويقدّر نحو قوله تعالى ﴿حَذَر الموت﴾ البقرة ١٩/٢ وقالَ ابنُ جعفر إنّه في حال تنكيرِه يشبهُ الحالَ والتّميزَ في كون البيان بنكرة فوجبَ انتصابُه مثلهما والظّاهرُ جوازُ ذلك... شرح الكافية ١٩٤/١، وانظر ابن يعيش ٥٣/٢.

(٦) كقولنا: التأديبَ ضربتُ له.

(٧) «ب» كالحينِ واليومِ والشّهرِ والسّنةِ ومُظهر...

دونَ الموقَّت. ويُفسَّر المُوَقَّتُ بأنَّه الّذي اسمُه باعتبارِ ما هو داخلٌ في مُسمّاه، كالدَّارِ والسُّوقِ، والمَسجدِ، والمُبهَمُ بأنَّه الّذي اسمُه باعتبارِ ما ليسَ داخلًا في مُسَمَّاه كجهاتِ الجسْم السّتّ، والفرسَخ[1]، والبريدِ[2]. وقد شذَّ «ذهبتُ الشّامَ» وِفاقًا، و«دَخلْتُ الدَّارَ» على اختلافٍ[3].

وأمَّا المضْمَرُ فلا بدَّ فيه من إظهارِهِ إلّا إذا اتُّسِعَ فيهِ نحو:

٨٠ - ويَوْمًا شَهِدْناه سُليمًا وعَامرا[4]

وجازَ ذلك في غيرِ المتعدّي، والمتعدّي إلى واحدٍ. ولا يجوزُ في ذواتِ الثّلاثة، وفي ذَوَاتِ الاثنَيْن اختلافٌ، وكذا مظهرُ موقَّتِ المكانِ.

ثم إنَّ الظَّرفَ كلا نوعَيْه إمَّا مستَعملٌ اسْمًا وظَرفًا، وهو ما جازَ أن يعتقِبَ عليه العَوَاملُ، أو مُستَعمَلٌ ظرفًا لا غير. وهو ما لَزِمَ النّصبَ نحو «سِرْنا ذاتَ مَرّة» و«لقيتُهُ بُعَيْداتِ بَيْنٍ»[5]، وبكْرًا، وسَحرَ، وسُحَيْرةَ، وضحًى، وعشاءً، وعشِيّةً، وعَتمَةً ومسَاءً. إذا أردتَ سحرًا بعينِهِ، وضحى يَوْمِك، وعِشاءَهُ، وعشيَّتَه وعتمةَ ليلتِك، ومساءَها.

وعتمَةُ وعَشيّةُ عَلمانِ كَغُدوةَ[6]، فيمَنْ لم يَصْرِفْهما[7]، والصَّرفُ أكثرُ فلا علميّةَ، وإنْ كانا معيّنَيْن.

ومنه «سُوى» و«سَواء» على الأعرف[8].

---

(١) يُقدَّرُ الفرسخ باثنَيْ عشَرَ ألفَ خطوةٍ.

(٢) يُقدَّرُ البَريدُ باثنَيْ عَشَرَ ميلاً.

(٣) في الكتاب ٣٥/١: وقد قالَ بعضُهم «ذهبتُ الشّامَ» يشبّهُه بالمُبْهَم إذ كانَ مكانًا يقعُ عليه المكانُ والمذهبُ، وهذا شاذٌ لأنَّه ليسَ في ذَهَب دليلٌ على الشّام، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ. وانظر شرح الكافية ١٨٦/١، وابن يعيش ٤٤/٢.

(٤) صدرُ بيتٍ مجهولِ القائلِ عجزُه:

قليل سوى الطّعْن النّهالِ نوافلُه

انظر المُقتضب ١٠٥/٣ - ١٠٧، والأمالي الشجريّة ٦/٢ - ١٨٦. والمفتاح ٤٨، وابن يعيش ٤٥/٢، واللّسان (جزى) والمغني ٦٥٤ والهمع ٢٠٣/١.

(٥) انظر المثل في المستقصى ٢٨٦/٢، ومجمع الأمثال ١٩٦/٢.

(٦) «ب» وعشيّة، وعتمة عَلَمان كغدْوَةَ وبُكْرَةَ.

(٧) كسيبويه وردُّه المبرّدُ. انظر الكتاب ٢٢٤/١ والمقتضب ٣٣٣/٤.

(٨) عندَ سيبويه وجمهورِ البصريّين، أمّا الكوفيّون فيجوّزُون خروجَه عن الظرفيّة والتصرّف فيه رفعًا ونصبًا وجرًّا مستندُهم قولُ الفِند الزّماني:

ولَمْ يَبْقَ سِوى العُدْوَا نِ دِنّاهُم كما دَانُوا

وهو عندَ البصريّين شاذٌّ. انظر الخزانة ٥٧/٢.

ومنه وسْط الدَّارِ [٢٤/ب] بالسّكون، وقريبٌ منهُ «عِندَ» فإنَّه ينجرّ بـ«مِنْ» خاصّةً.

ومثله «دُوْنَ» وإنْ جاءَ في «دون هذا ما تُنكِرُ المرأةُ صاحبَها»[1] ويستعملُ «عِندَ» في الزّمانِ أيضًا في مثلِ قولِهم:

٨١ - عِندَ الصَّبَاحِ يحمدُ القومُ السّرى[2]

ومنه «مَع» وقدْ جَاء «كانَ معَها فانتزعتُ مِنْ مَعها». وأبو عليّ يحكمُ عليها بالحرفيّةِ إذا أُسكنَتْ نحو:

٨٢ - فَريشِي منكُم وهَوَايَ مَعْكُم ... وإنْ كانَتْ زيارَتُكم لِمَامَا[3]

ويُضمرُ عاملُه جوازًا في قولِك «يومَ الجمعَةِ» في جوابِ مَنْ يقُول «متى سِرتَ؟» ووجوبًا في نحو «اليومَ سرْتُ فيه»

ويتقدَّمُ عامِلُه جوازًا في نحو «اليومَ سِرْتُ»، ووجُوبًا في نحو «أيَّ يوم سرتَ»، ونحوه مِمّا تضمَّن صدْرَ الكلامِ.

ومنها

المَفْعُولُ مَعَهُ

وهو المذكورُ بعدَ الواو بمعنى مع، بعْدَ فِعْلٍ أو معناه[4]، ولم يَحْسُن حملُها على العطفِ نحو «ما صَنَعْتَ وأباكَ» و«استَوى الماءُ والخشبةَ»[5] و«لو تُرِكتِ الناقةُ وفصيلَها لَرَضَعا» إذِ العطفُ لا يؤدِّي المعنى المقصودَ ونحو «ما شأنك وزيدًا» و«مالَك وعمرًا» إذ المعْنى ما

---

(١) أي إنكار المرأةِ صاحبَها واقِعٌ في دونِ هَذا التعبيرِ. مجمع الأمثال ٨٢/٢.

(٢) وبعدَه

وتَنجَلي عَنْهم غِيَابَاتُ الكَرَى

وهو مَثَلٌ يُنسَبُ لخالد بن الوليد يُضرَبُ للرّجل يتحمّلُ المشَقّةَ رجاءَ الراحة. ووَرَدَ في الفاخر ١٩٣، ومجمع الأمثال ٣/٢، واللّسان (سواء) والأشموني ٢٠٥/٤، وورد في نهج البلاغة لعلي (ر) ٦١/٢.

(٣) البيتُ لجرير من قصيدةٍ يمدَحُ بها هشامَ بنَ عبدِ الملك، ويُنسَبُ للرّاعي وليسَ في ديوانه. انظر ديوان جرير ٥٠٦، والكتاب ٢٨٧/٣ والأمالي الشجرية ٢١٩/١، ٢٥٤/٢ وابن يعيش ١٢٨/٢، ١٣٨/٥ والرّصف ٣٢٩، والجنى ٣٠٦، وأوضح المسالك ١٤٩/٣، وابن عقيل ٥٤/٢.

(٤) في شرح المفصَّل ٤٨/٢: هُوَ المنصوبُ بعدَ الواوِ الكائنةِ بمعنى «مع».
وفي شرح الكافية ١٩٤/١: هُوَ المَذكورُ بعدَ الواو لمصاحبةِ فعلٍ لفظًا أو معنى
وفي الهمع ٢١٩/١: هُوَ التالي واوَ المُصَاحبة.

(٥) الكتاب ٢٩٨/١ ومعاني القرآن للأخفش ٣٣٦/٢، والإنصاف ٢٤٨ والأزهية ٢٤١.

تصنعُ[1]. ولا يَسُوغ الجرُّ حملًا على المكنيِّ فإذا جئتَ بالظاهِرِ كانَ الجرّ الاختيارَ، وإنْ لم يكنْ بعدَ فعلٍ أو معناه لم يُنصَبْ نحو «كلُّ رَجُل وضيعتُه» و«كيْفَ أنتَ وزَيْدٌ» إلّا فيمن تأوّلَه على كيفَ تكون[2] [٣٥/أ] ومنه قوله:

٨٣ - ما أنَا والسَّيْرَ في مُتْلَفٍ[3]

وإذا كانَ وحَسُنَ معَ ذلك العَطفُ جازَ الأمران، وإنْ افترَّ العَطْفُ عن الرّجحان نحو «جِئتُ أنا وزيدًا وزَيْدٌ» هذا فيمن يَجْعَلُ البابَ قياسًا ولم يقصُرْه على السّماع[4]، ويُضمر منفصلًا نحو قولِه:

٨٤ - وكانَ وإيّاها كحرّانَ لم يُفِقْ ... عَنِ الماءِ إذ لا قَاهُ حتَّى تقدَّدا[5]

ولا يتقدَّمُ عاملَهُ[6].

ومِنها

المفعُولُ بِهِ

وهو ما يقعُ عليه فعلُ الفاعِلِ، إمَّا بغيرِ واسطةٍ كـ«ضربْتُ زيدًا» وهو الفارِقُ بين المتعدّي من الأفعالِ وغير المتعدّي (منه).

ويكونُ واحدًا فصاعِدًا إلى الثّلاثة على ما سَيأتي، وإمّا بواسطةِ حرفِ جرّ ويُسمَّى ظرفًا أيضًا فلغْوٌ إذا كانَ العاملُ شيئًا من خارجٍ فعلًا أو معناه، ومُسْتَقرّ إن كانَ معنَى الاستقرارِ أو الحصُولِ مُقدَّرًا غيرَ مذكورٍ[7] وانتصابُه لا يظهرُ إلّا في تابعهِ نحو:

---

(١) لأنَّ شَأنَك بمعنى فعلك، وصنعتك فيكون له مع الاستفهامِ دلالةٌ ظاهرةٌ على الفعل، انظر التّسهيل لابن مالك ٩٩ وشرح ابن عقيل ٣٣٢/١.

(٢) قال الأندلسيّ يجوزُ أنْ يكونَ النّصبُ بـ(كان) مُقدَّرةً كما في «ما أنت وزيدًا» أي ما كانَ شأنُك، وما كانَ لك، شرح الكافية ١٩٧/١. وفي الكتاب ٣٠٠/١ إذا نصبْتَ ما بعدَ الواو هنا على قلّته وضعفِه قدّرتَ (كانَ) بعد ما الاستفهاميّة ويكون بعدَ (كيف) وذلك لكثرةِ وقوعِهما ههنا، والشيءُ إذا كثُرَ وقوعُه في موضع جازَ حذفُه تحقيقًا.

(٣) صدرُ بيتٍ لأسامة بن الحارث الهذلي عجزُه: يعبرّ بالذّكر الضّابط. ديوان الهذليّين ١٩٥/٢ وشرح أشعارهم ١٢٨٩/٣. وانظر الكتاب ٣٠٣/١ والجمل ٣١٩ والرّصف ٤٢١ واللّسان (عبر) والعيني ٩٣/٣.

(٤) كالأخفش وأبي عليّ. انظر الإيضاح ١٩٥، وشرح المفصّل ٥٤/٢ وشرح الكافية ١٩٨/١.

(٥) المعنى كانَ العاشقُ مع المحبوبةِ كعطشان لم يترك شربَ الماءِ حتّى تقدَّدَ وتقطّعَ لفَرْطِ شربه. والبيتُ لكعبِ ابن جُعَيل التغلبي (ت ٥٥هـ) والشاهد في الكتاب ٢٩٨/١ والجمل ٣١٧ والأزهية ٢٣٢.

(٦) المفعول معه لا يتقدَّمُ على عامِله باتّفاق لأنَّ أصْلَ واوِه للعطفِ، والمعطوفُ لا يتقدَّمُ على عاملِ المعطوفِ عليه إجماعًا ولا يتقدَّمُ على مصاحبه أيضًا... الهمع ٢٢٠/١.

(٧) وهَذا ردٌّ على ابنِ جنّي الّذي قالَ يجوزُ إظهارُه. الخصائص ٤٢٦/٢.

٨٥ - يَذْهَبْنَ في نَجْدٍ وغَوْرًا غائِرا(١)

والمنصوبُ المَحلِّ هو المجرورُ فَقط، ويتقدَّمُ عاملَهُ إذا أُرِيدَ [به] الاختصاصُ(٢). نحو «زيدًا ضربْتُ» و«بعمرو مررْتُ». ويلزمُ ذلك فيما تضمّن صدرَ الكلامِ(٣)، ويمتنعُ إذا كانَ العاملُ مَصْدرًا لفظًا، أوْ تقدِيرًا، أو اسمَ فعلٍ، أو فِعْلَ تعجُّبٍ أو مُضافًا إليهِ، وقولُهم «أنَا زيدًا غيرُ ضاربٍ» متأوَّل(٤).

ويُضْمَرُ كلٌّ منهما متّصلًا نحو «ضربتُكَ» و«مررْتُ بكَ» والأوّل لا غيرَ منفصلًا إذا فُصِل [٣٥/ب] بينَهُ وبَيْنَ عامِلِهِ بـ«إلَّا» أو معناهُ، أو تقدّمَ العاملَ، أو أضمِرَ عاملُهُ، نحو «ما ضربتُ إلَّا إيّاكَ» ونحو:

٨٦ - وما نُبالي إذا ما كنْتِ جارتَنا ... ألَّا يـجـاوِرَنـا إلّاكِ دَيَّـارُ(٥)

شاذٌّ(٦). و«إنّما ضربتُ إيّاكَ» و«إيّاكِ أعْني فاسْمَعي يا جارةُ»(٧) و«إيّاكَ والأسدَ».

وإذا أُضمِرَ المفعولان في بابي «أعطيْتُ» و«علمْتُ» جازَ أن يتّصلا وأنْ ينفصلَ الثّاني وهو المختارُ في الغائبين، وفي بابِ «علمتُ» مطلقًا وقد جاءَ:

---

(١) بيتٌ للعجاج بعدَهُ:

فواسِقًا عن قصدِهِنَّ جَوَائِرا

وروايةُ الدّيوان ٢/٢٨٨: يهوِيْن في نـجدٍ... يصفُ ظعائنَ مرّةً يأتينَ نـجدًا، وأخرى يَسْلُكْنَ الغَوْرَ. انظر الشاهد في الكتاب ١/٩٤ ومجاز القرآن ١/٤٠٦ والخصائص ٢/٤٣٢، والمفتاح ٥٢ واللّسان (فسق).

(٢) خلافًا لابن الحاجب. الهمع ١/١٦٦. وانظر شرح الكافية ١/١٢٨.

(٣) قال السّيوطي: الأصلُ في المفعول به التأخُرُ عنِ الفعلِ والفاعلِ وقد يُقدَّم على الفاعل جوازًا ووجوبًا... وقد يجبُ تقديمُهُ عليه وذلك في صور: ١ـ إذا تضّمنَ شَرطًا، ٢ـ إذا أُضِيفَ إلى شَرط ٣ـ إذا تضمَّن استفهامًا ٤ـ إذا أضِيفَ إلى استفهام ٥ـ إذا نصبَه جوابٌ ٦ـ إذا نصبَهُ فعلُ أمرٍ دخلتْ عليه الفاءُ ٧ـ إذا كانَ معمولَ (كمِ) الخبريّة. الهمع ١/١٦٦.

(٤) لأنه قدَّم مفعولَ المضافِ إليه، وتأويلُه أنَّ (غيرَ) بمنزلةِ (لا) لإجرائِه مجراه فكأنّه قِيْل أنا زيدًا لاضاربٌ وما بعدَ (لا) يعملُ فيما قبلها ويدلّ على ذلك العطفُ على (غير) بزيادة (لا) نحو قولِهِ تعالى «غيرِ المغضوبِ عليهم ولا الضّالين» شرح اللّباب ١/٣٣٤.

(٥) مجهول القائل، هو في أوضح المسالك ١/٨٣، والمغني ٥٧٧، وابن عقيل ١/٤٧، والعيني ١/٢٥٣، والخزانة ٢/٤٠٥.

(٦) قال «شاذ» لأنَّ كاف الضمير في «إلّاك» وقعَ بعد (إلَّا) مع أنّه متَّصل.

(٧) مثلٌ قالَهُ سَهلُ بنُ مالكٍ الفزاري، ويُضربُ لـمن لا يصرّح كلامَهُ للمخاطب. الفاخر ١٥٨، وجمهرة الأمثال ١٧، والمستقصى ١/٤٥٠ والميداني ١/٤٩.

٨٧ - وقد جَعَلَتْ نَفسي تطيبُ لضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِما ها يقرعُ العَظْمَ نابُها[١]

وإذا اتَّصلا وجَبَ تقديمُ المُتكلِّم على غيْرِه، كما يجبُ تأخيرُ الغائبِ عَن غيرِه نحو «أعطانيك زيدٌ» و«أعطيتُكهُ» وإذا انفصلَ الثاني لم يجبْ نحو «أعطيتُك إيّاه».

ويُحذَفُ لفظًا ويُرادُ معنًى نحو ﴿أَهٰذا الَّذي بعثَ الله رَسُولًا﴾.[٢] و﴿فاصْدَعْ بِما تُؤمَر﴾.[٣] ونحوهما ممّا يَعودُ إلى الموصُول إذا لم يكن سبَقَهُ عائدٌ إليه مذكورٌ أو في حكمِهِ فلمْ يَجُزِ «الذي ليس أضرِبُ زيدٌ» إلّا إذا أضمرتَ (ضميرَ)[٤] الشأنِ، وإذا عُطِفَ عليهِ لم يحسُنْ حذفُه نحو «الّذي ضربْتُ وعبدَ الله زيدٌ».

ويُجعلَ بعدَ الحذفِ نَسْيًا مَنْسيًّا كأنَّ فعلَه غيرُ مُتعَدّ نحو «فلان يُعطي ويمنعُ». ورُبَّما يُعدَّى بحرفِ الجرِّ نحو:

٨٨ - يَجْرَحُ في عراقيبِها نَصْلي[٥]

و:

٨٩ - هيهاتَ تَضْرِبُ في حديدٍ بَاردٍ[٦].

ويُضمَرُ عاملُه عِنْدَ الدّلالة جوازًا نحو «مَكَّةَ للحاجّ» و«القرطاسَ للرّامي» ومنه «كاليومِ رجلًا[٧]» [٣٦/أ] و«اللّهمَّ ضَبُعًا وذِئبًا»[٨]. وَوُجوبًا سَماعًا في نحو «امْرأً ونفسَهُ» و«هَذا ولا

---

(١) البيت للمغلّس بن لقيط الأسَدي شاعر جاهليّ. قال البغدادي في الخزانة ٤١٩/٢ نسبةُ ابن الشّجري في أماليه، وتبعه شارِحُ اللّباب إلى لقيط بن مرة.
الكتاب ٣٦٥/٢ والإيضاح ٣٤، ابن الشجري ٢٠١/١، وابن يعيش ١٠٥/٣ والحماسة البصرية ٩٩/١. وحاشية اللّباب ١٣/ب. والمعنى: يذكر أخويْن له قلْبا له ظهرَ المجنّ بعدَ موتِ ثالثهما الّذي كانَ بارًا له.

(٢) الفرقان ٤١/٢٥.

(٣) الحجر ٩٤/١٥.

(٤) ليست في «ب»

(٥) قطعة من بيتٍ لذي الرّمّة تمامُه:
وإنْ تَعْتَذِرْ بالمحَلِّ مِن ذي ضروعِها إلى الضّيفِ يجرحْ في عراقيبها نصلي
الدّيوان ١٥٦/١ وابن يعيش ٣٩/٢، والمغني ٦٧٦، والخزانة ٢٨٤/١ و٢٩٠/٤.

(٦) عجزُ بيتٍ من الأمثال صدرُه:
يا خادعَ البخلاءِ عَن أموالِهم
ويُضربُ لمنْ طمِعَ في غيرِ مطمَع. المستقصى ٢٩/٢، الميداني ١٢٥/١ ٣٨٦/٢، ويروى العجز صَدْرًا وعجزُه: إنْ كنتَ تطمعُ في نوالِ سعيد.

(٧) التقدير لم أرَ كرجل اليوم رجلًا.

(٨) أي اجمع في الشّاة ضبعًا وذئبًا. وقيل: دعاءٌ للغَنَم لأنّهما متى اجتمعا فيها تشاغَلا عنها بالمخاصَمة فَسَلِمَتْ. وقيل هو دعاءٌ عليها لاجتماعِ عدوّيْن عليها. المستقصى ٣٤٢/١.

زَعَماتِك»[1] و«دهْدُرَيْن سَعْدُ القَيْن»[2] وقياسًا في مواضع[3].

ومِنها[4]:

الـمُنادَى

لأنَّك إذا قلتَ يا عبدَ الله فالأصْلُ فيها يا إيَّاك أعْني. نصَّ عَلَيْه سيبويه[5]. فأُقيمَ المظهرُ مُقامَ المُضمَرِ تنبيهًا للمخاطب أنَّ القصدَ يتوجَّهُ إليه لا غير، ثم حُذِفَ الفعْلُ لازمًا لنيابَة «يا» عَنْهُ، ولما في الحذفِ منْ رَفْع اللَّبْس بالخبرِ، وحُكِي «يا إيَّاك». وقَد قالُوا أيضًا «يا أنتَ» نظرًا إلى اللّفظ قالَ:

٩٠- يـا أقْـرَعَ بـن حـابِـسٍ يـا أنـتـا أنـتَ الّـذي طَـلَّـقْـتَ عـامَ جُـعْـتـا[6]

وقيل إنّما نُصِبَ «إيّا» لأنّه مُضافٌ، ولا يجوزُ نصْبُ «أنتَ» لأنّه مفردٌ ثمّ إنَه ينتصِبُ لفظًا كالمضافِ والمضارِع له، وهو ما تَعلَّقَ بِهِ شيْءٌ هو من تمام معناه نحو «يا خَيْرًا من زيدٍ» و«يا ضارِبًا زيدًا» و«يا مضروبًا غلامُه» و«يا حَسَنًا وجهَ الأخ» و«يا ثلاثةً وثلاثين» اسمَ رَجُلٍ[7] وانتصَبَ الأوّلُ للنّداءِ[8]، والثّاني ثباتًا على المنهاج الأوّلِ الّذي قبل التّسمية أعْني مُتابعةَ المعطوفِ المعطُوفَ عليهِ في الإعرابِ، وإنْ لم يكنْ فيه معنى العَطفِ على الحقيقةِ.

والنّكرةُ إمّا موصوفةٌ نحو «يا رجلًا صالحًا»، وعودُ الضّمير على لفظِ الغيبةِ لا غير، نحو «يا ليلةً سَرَقْتها من عمري»[9]، أو غيرَ موصوفةٍ كقولِ الأعمى لمَنْ لا يَضْبِطُهُ «يا بصيرًا خُذْ

---

(١) أي هذا الحقُّ ولا أتوهَّم زعماتِك.

(٢) أي جمعتَ باطلَيْن يا سعدَ القيْن، والدُّهدُرُ: البَاطلُ، ومعنى التثنية أن القَيْن مشهورٌ بالكذب في الشرى، وقد ضُمّ إليه انتحالُ الاسم لأنّه ادّعى أنَّ اسمَه سعدٌ فدُعي به زمانًا ثم تبيَّن كذب دعواه. والمثلُ يضربُ لمن جاءَ بباطلَيْن. المُستقصى ٨٣/٢ والميداني ٢٦٦/١.

(٣) أي يضمر عامِلُه وجوبًا قياسًا في مواضعَ مِنها المنادى... أي ما سيأتي من أبحاث.

(٤) أي من المواضع التي يُحذفُ فيها عاملُ المفعولِ به وجوبًا.

(٥) الكتاب ٢٩١/١.

(٦) شعرٌ لسالم بن داره شاعر أدركَ الإسلام (ت ٣٠ هـ) ويروى:

يا أبجرَ بْن أبجر يا أنتا

وفي النوادر ١٦٣: قال سالم بن داره: وقال أبو حاتم أنشدَناه الأصمعيّ: يا مرّ يا بنَ واقعٍ يا أنتا ونُسِبَ أيضًا للأحوص وليس في ديوانه. الأمالي الشجرية ٧٩/٢ والإنصاف ٣٢٥ وابن يعيش ١٢٧/١ وأوضح المسالك ١١/٤، والعيني ٢٣٢/٤ والخزانة ٢٨٩/١. وما بين قوسين سقط من «ب».

(٧) هذا مذهبُ الأندلسيّ وابن يعيش وعبد القاهر، وظاهرُ مذهبِ سيبويه أنّه مضارعٌ للمضاف سواءٌ كانَ علمًا أوْ لا وذلك لارتباط بعضِه ببعض من حيثُ المعنى. الكتاب ٢٢٨/٢ والضوء ٨٧/أ وابن يعيش ١٢٧/١ وشرح الكافية ١٣٤/١.

(٨) «ب» على النداء.

(٩) لم أجدْ هذا القول في أيٍّ من الكتب الّتي عُدْتُ إليها.

بيدي». أو محلًا كالمفردِ المعرفةِ مبهمًا [٣٦/ب] أو غيرَ مبهمٍ، فإنَّه يُبنى على ما يُرْفَعُ بِهِ، نحو «يا زيدُ» و«يا رجلُ» و«يا أيُّها الرجلُ» و«يا زَيْدانِ» و«يا زيدُون» لوقوعِهِ مَوْقعَ ضميرِ الخطابِ.

ولم يُبْنَ المضافُ لأنَّه إنَّما وقع موقعَهُ مع قيْدِ الإضافةِ، فلو بُنيَ وحدَهُ كان تقديمًا للحُكْمِ على العلّة.

ونداءُ العَلَم بعدَ تنكيرِه على رأيٍ[1]. وأمَّا قولُهُ:

٩١ - سَلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها[2]

فقبيحٌ بعيدٌ عَن القياسِ، شَبَّهَهُ ببابِ مالَا يَنْصرِفُ (فإنّه)[3] قد يُنوَّنُ عِنْدَ الضّرورةِ.

أو الدّاخِلِ عليه اللّامُ الجارّةُ للاستغاثَة، أو التعجّبِ، واللّام مفتوحةٌ بخلافِ ما عُطِفَ عليهِ فرقًا بيْنَ المدعوّ والمدْعوّ إليه، والفتحةُ بهِ أوْلى منها بالمدْعوّ إليه لضَرْبهِ بعرقٍ إلى الخطابِ نحو «يا اللهِ لِلمسلمين»[4] ونحو:

٩٢ - يا لَلْكُهُولِ ولِلُشبّانِ لَلعَجب[5]

وقولُهم «يا لِلْبهَتيةِ»[6] و«يا لِلْفَلِيْقةِ»[7] و«يا لِلْعَضِيْهَةِ»[8] على تركِ المدعو.

وتدخلُ المُضْمَرَ نحو:

---

(١) وهو رأيُ المبرّد. فيكون «يا زيد» في تأويل يا مسمّى بهذا اللّفظ، وذلك لا ستكراهِ اجتماعِ تعريفَيْن متغايرَيْن، وفيه نظرٌ لجواز أنْ يقال يا هَذا، ويا أنتَ ويا إيّاك... وعند الأكثرين تعريفُ العلميّة باقٍ لأنَّ الممنوعَ اجتماعُ التّعريفين إذا كانا بعلامةٍ لفظيّة كالنداء، والألف واللّام. انظر المُقتضب ٢٠٤/٤ - ٢٠٥.

(٢) صدرُ بيتٍ للأحوص عجزُه:

وليسَ عليكَ يا مطر السّلامُ

ديوانه ١٨٩. ولا يكاد يخلو منه كتابٌ نحويّ.

(٣) «ب» وقد ينون.

(٤) وفي شرح المُفصَّل ١٣١/١: ومنه ما يُروى أنَّ عمرَ بنَ الخطّاب رضي الله عند لما ضربَه العلجُ قال: يا لله للمسلمين: والعِلجُ: رجلٌ شديدٌ، أو رجلٌ من كفّار العَجَم أو الكافر، أو الحمار الوحشي، أو الرغيف.

(٥) عجزُ بيتٍ مجهول القائل صدرُه:

يبكيكَ ناءٍ بعيدُ الدّار مغتربُ

المُقتضب ٢٥٦/٤ والإيضاح ٢٣٦، وشرح الكافية ١٣٣/١ والرّصف ٢٢٠ واللّسان (لام الاستغاثة) وأوضح المسالك ٤٨/٤ والعيني ٢٥٧/٤.

(٦) البَهيتَةُ: البُهتان.

(٧) الفليقة: الدّاهيةُ.

(٨) والعَضيهة: الإفكُ والبهتان .

٩٣ - فيا لكَ مِن لَيْلٍ(١)

و

٩٤ - يا لَكَ من قُبَّرة بمعمرِ(٢)

أو ألفُ الاستغاثةِ ولا لامَ(٣).

أوِ النّدبَةِ(٤) فإنّه يُفتح نحو «يا زَيْداه» والهاء للوقفِ خاصّةً. ولا يجوزُ تحريكُه إلّا للضّرورةِ نحو:

٩٥ - يا رَبِّ يا ربّاهُ إيّاكَ أسَلْ(٥)

أو ما كانَ مَبنيًّا قبلَ النّداءِ تحقيقًا، أو تقديرًا نحو «يا خمسةَ عَشرَ» و«يَا حذامِ» ويا «لكاعِ»(٦)

ويجوزُ وصْفُ المنادى المعرفةِ مُطلقًا على الأعرَفِ خلافًا للأصمعيّ، لأنّه وإنْ وقعَ موقعَ ما لا يُوصَفُ لم يجرِ مُجْراه في كلِّ حالٍ. ولم يَصرفُوه [٣٧/أ] عن كلمِ الغَيْبةِ رأسًا لجوازِ عودِ الضميرِ إليه بلفظِ الغَيْبَةِ. واستثنى بَعضُهم النكرةَ المتعرّفةَ بالنداءِ نحو «يا رَجُلُ» فإنّه ليسَ ممّا يُوْصَفُ، وقد حَكى يُونُس «يا فاسقُ الخَبيثُ» وليسَ بقياسٍ(٧) والعلّة استطالتُهم إيّاه بوصْفِهِ مع ما ذُكر في امتناعِ بناءِ المضافِ. وأمّا العَلَمُ فلّما لمْ يكن مفيدًا مِن الألفاظ ولا مَعْنى له إلّا الإشارةَ لم يُستطل، فإذا انتهيتَ إلى الظّريف (من قولِكَ «يا زيدُ الظّريف»)(٨) كأنَّك قلت يا ظريفُ، فالمفردُ منه أو ما هُوَ في حُكمِهِ إذا كانَ جاريًا على مضمومٍ غيرِ مُبهمٍ جازَ فيه النَّصْبُ

---

(١) مطلعُ بيتٍ من معلقة امرىء القيس:

فيا لك من ليلٍ كأنَّ نجومَهُ ... بِكُلِّ مُغارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

الديوان ١٩، ورصف المباني ٢٢٠، والمغني ٢٨٤ ـ والخزانة ٥٥٩/١

(٢) صدرُ بيتٍ من الأمثال عجزُه:

خلاَ لكِ الجوّ فبيضي واصفري

نُسبَ إلى طَرَفَة وهو في ملحقات ديوانه (٥) ونسبهُ صاحبُ اللّسان (يا - قبر) إلى كُلَيب بنِ رَبيعة التغلبيّ، وانظر الحيوان ٦٦/٣ و٢٢٧/٥، ومجمع الأمثال ٢٣٩/١ وابن يعيش ١١٩/١٠ ورصف المباني ٢٢١.

(٣) زعَمَ الخليل رحمه الله أنَّ هذه اللّام بدلٌ من الزّيادة التي تكون في آخرِ الاسمِ إذا أُضيفَتْ، نحو قولك يا عَجَباه، ويا بكراه إذا استغثتَ، أو تعجبْتَ. الكتاب ٢١٨/٢.

(٤) أي كالدّاخلِ عليه الألف للنّدبة.

(٥) رجزٌ مجهولُ القائل وبعدَه:

عفراءَ يا رَبّاهُ مِنْ قَبْلِ الأجَلْ

إصلاح المنطق ٩٢ (وفيه بالكسر والضّم) ابن يعيش ٤٧/٩، والخزانة ٢٦٢/٣.

(٦) لَكاعِ بمعنى لاكعة أي خبيثة.

(٧) الكتاب ١٩٩/٢.

(٨) نقص في «ب» ـ فكأنك.

حملًا على الـموضعِ، منهُ قولُه:

٩٦ - فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سَعدى بـأكـرمَ مِـنـك يـا عـمـرُ الـجـوادا[١]

والرّفعُ حملًا على اللّفظِ لأنَّ الضّمَّ هنا لاطّرادِهِ أشبَهَ الرَّفعَ. وعلى هذا «يا زيدُ الكريـمُ الـخِيْمَ» رفعًا ونصبًا.

وإذا كانَ مُضافًا أو (مضارعًا)[٢] لـمضافٍ فالنّصْبُ ليسَ إلّا نحو «يا زيدُ ذا الـجمةِ» و«يا عبدَ الله الظّريفَ» وكذا سائِرِ التّوابع إلّا البَدلَ.

ونحو « يا زيدٌ وعمرٌو» مِن الـمَعْطوفاتِ فإنَّ حكمَها حكمُ الـمنادى بعينِهِ مُطلقًا كسائِرِ التَّوابع مُضَافَةً. تقولُ «يا زيدُ زيدُ» و«يا زيدُ صاحِبَ عمرٍو» إذا أبْدَلْتَ[٣]. و«يا زيدُ وعمرُو» و«يا زيدُ وعبدَ الله» وتقول «يا تـميمُ أجمعين وكُلَّهم أو كلّكم» [٣٧/ب] و«يا غلامُ بِشْرٌ وبشرًا وأبا عبدِ الله» وجازَ في قولِهِ:

٩٧ - إنّـي وأسْـطَـارٍ سُـطِرْنَ سَـطْـرا لـقـائـلٌ يـا نـصـرُ نـصـرا نـصـرا[٤]

---

(١) ابن مامة: كَعْبُ الأيادي... وابنُ سعدى أوسُ بن حارِثَة الطّائي، وعمر هو عمر بن عبد العزيز... ويُروى: وابنُ أروى بأجود...
والبيتُ لـجرير من قصيدةٍ يـمدَحُ فيها عمرَ بنَ عبد العزيز. ديوانه ١١٨/١
والبيت في الـمُقتضب ٢٠٨/٤، والـجمل ١٥٤، والأمالي الشجرية ٢٩٩/٢، والـحماسة البصرية ١٣٥/١، والـجنى ٤٠١، وأوضح الـمسالك ٢٣/٤ والـمغني ٢٨، والعيني ٢٥٤/٤.

(٢) نقص في «ب»

(٣) في هذا تبع الـمصنّف أبا عليّ والزمخشري في جَعْل «زيد» الثاني بدلًا من الأوّل. وسيبويه جعلَهُ عطفَ بيانٍ، والظاهرُ أنَّه تأكيدٌ لفظي لإفادة البدل، وعطفُ البيان ما لا يفيدُه الأوَّلُ. ومَنْ لـم يجعلْهُ تأكيدًا لفظيًا قال: إنّ باب النّداء لا يجوزُ فيه التجوُّز فلا يحتاجُ إلى التّأكيد. شرح اللّباب ٣٥٢/١، وانظر في هذا أيضًا الضّوء على الـمصباح ٨٩/أ، والإيضاح للفارسي ٢٣١، والـمُفصّل ٣٧، وشرحه لابن يعيش ٣-٢/٢ وشرح الكافية ١٣٨/١.

(٤) قال الصَّغاني: أنشدَ سيبويه هذا البيتَ لرؤبةَ، وليسَ لرؤبة، وهو مع ذلك تصحيفٌ، والرّواية:
لقائلٌ يا نضر نضرًا نضرا
بالضّادِ الـمعجمةِ. والنضرُ هو حاجبُ نصرِ بنِ سيّار. شرح اللّباب ٣٥٣/١ والعيني ١١٦/٤. وفي الـخزانة ٣٢٥/١: واعلم أنَّ الصّغاني قال في العباب، وتبعَهُ صاحبُ القاموس إنَّ اسمَ الـحاجب إنما هو نضر بالضاد الـمعجمة...
وبعدَ البيتين:
بلغ هواك الله بلغ نصرا نصرَ بن سيّار يتبنى وَقرا
ملحقات ديوان رؤبة ١٧٤، والكتاب ١٨٥/٢، ومجاز القرآن ٢٣٠/٢ والـمُقتضب ٢٠٩/٤، والـخصائص ٣٤٠/١، وابن يعيش ٣/٢، وشرح الكافية ١٣٨/١، واللّسان (سطر) وشذور الذهب ٤٣٧، والعيني ١١٦/٤ والـخزانة ٣٢٥/١.

أربعةُ أوْجُهٍ[1].

و«يا عمرُو والحَارِثُ» ويختارُ الخليلُ في المعطُوف الرَّفعَ[2] وأبو عَمرو النّصبَ[3]، وأبو العبَّاسِ الرَّفعَ فيما يصحّ نزعُ اللّام عَنهُ كالحَسَن، والنصبَ فيما لا يصحّ كالنَّجمِ والصَّعْق[4]. وكذلك «الرَّجل» حَيثُ لمْ يسوّغوا «يا زيدُ ورجلُ» كأنّهم كرَهوا بناءَهُ مِن غيرِ علامةٍ تعريفٍ بخلافِ العَلَم.

وإذا وُصِفَ المضمُومُ بابنٍ وهو بَيْن عَلَمَيْن بُنيَ المُنادى معهُ على الفتحِ إتباعًا لحركةِ الأوَّلِ حركةَ الثاني، وتنزيلًا لهما منزلةَ كَلِمةٍ واحِدَةٍ، بخلافِ ما إذا لم يقعْ، وكذا في غيرِ النّداءِ فيُحذفُ التّنوينُ مِنَ الموصُوفِ بابنٍ بين علمَيْن نحو «يا زيدُ بنَ عمرٍو» و«يا زيدُ ابن أخي» و«هذا زيدُ بن عمرٍو» و«زيدُ ابنُ أخِي».

وجَوَّزُوا في الوَصْف التّنوينَ في الضّرورة نحو:

٩٨ - جاريةٌ مِنْ قَيْسٍ بنِ ثعلَبَهْ[5]

ولا يُنادَى مَا فيهِ الألفُ واللّامُ كراهةَ اجتماعِ عَلاَمَتي التّعريفِ، بل يُتوسَّلُ إليه بالمبهَم نحو «يا أيُّها الرّجلُ» و«يا هذا الرّجلُ» و«يا أيهَذا الرّجلُ» ولا يسُوغُ في الوَصْفِ هنا إلّا الرّفعُ لأنّه المقصودُ بالنداءِ، وكذا في توابعِهِ لأنّها توابعُ مُعربٍ، ويدلُّ على إعرابِهِ نحو:

٩٩ - يا أيُّها الجَاهِلُ ذُو التنزّي[6]

ولـ«هَذا» وجهٌ آخرُ، وهُوَ أنْ يكونَ بمنزلةِ غيرِه من الأَسْماءِ المستقلّةِ بأنفسها فجازَ في وَصْفِهِ النَّصبُ نحو «يا هذا الطّويلَ» ويَنبغي أن [٣٨/أ] لا يكونَ الوصْفُ في «هذا» اسْمَ

---

(١) انظر هذه الوجوه في شرح اللّباب ٣٥٢/١ - ٣٥٣ والخزانة ٣٢٥/١.

(٢) الكتاب ١٨٧/٢ وشرح الكافية ١٣٩.

(٣) ابن يعيش ٣/٢ وشرح الكافية ١٣٩/١.

(٤) المُقتضب ٢٢٤/٤ وشرح الكافية ١٣٩/١.

(٥) رجزٌ للأغلب العجليّ (ت٢١هـ) وبعده:

قبّاء ذات سرّة مُقبّبَهْ

الكتاب ٥٠٦/٣ والمُقتضب ٣١٥/٢، والخصائص ٤٩١/٢، وابن يعيش ٥/٢ وضرائر الشعر ٢٨، وشرح الكافية ١٤١/١ واللّسان (قبب) والخزانة ٣٣٢/١.

(٦) وبعدَه: لا توعدني حيّةً بالنّكزِ

وهما مطلعُ أرجوزةٍ لرؤبة يمدحُ بها أبَانَ بنَ الوليد البجلي. الديوان ٦٣ الكتاب ١٩٢/٢، والمُقتضب ٢١٨/٤، والأمالي الشجرية ١٢١/٢ وابن يعيش ١٣٨/٦، والعيني ٢١٩/٤.

جنْسٍ، ولكنْ مشتقًّا لأنَّه لا يُوصفُ باسمِ الجنْسِ إلّا وهو غيرُ معلومٍ بتمامِهِ، ولا مستقلّ بنفسِهِ.

وقالوا: «يا اللهُ» خاصّةً[1] حَيثُ تمحَّضتِ اللّامُ للتّعويضِ مضمحلًا عنها معنى التّعريفِ استِغْنَاءً بالتّعريف النّدائي. وقد شذَّ:

١٠٠ - مِنَ أجْلكِ يا الّتي تيَّمتِ قلبي وأنـتِ بـخـيـلـةٌ بـالـوَصْـل عـنّـي[2]

وأبعدُ مِنهُ قَولُه:

١٠١ - فَـيـا الـغـلامـانِ الـلّـذان فَـرّا إيّـاكـمـا أنْ تـكـسـبـانـا شـرّا[3]

وإذا كُرِّرِ المنَادى في حالِ الإضافةِ جازَ فيه نَصبُ الاسمَيْن على حذفِ المضافِ إليه من الأوّل، أو على إقحامِ الثّاني بَيْن المضافِ والمضافِ إليهِ. وضمُّ الأوّل نحو:

١٠٢ - يا تيمُ تيمَ عَدِيّ لا أبَالكُم[4]

وإذا أُضِيْفَ المنادَى إلى ياءِ المُتكلِّم: جازَ إسكانُ الياءِ، وفتحُهُ، كما في غيرِ النّداءِ، وحَذفُه اجتزاءً بالكسرةِ إذا كانَ قبلهُ كسرةٌ، وهو في غيرِ النّداءِ قليلٌ، وإبدالُه ألفًا. ولا يكادُ يوجَدُ في غيرِ النّداءِ نحو «يا ربًّا تجاوزْ عني» وعليه يحمُلُ قولُهُ عليه السّلامُ «انفِقْ بلالا»[5] فيمَنْ روى. وتاءَ تأنيثٍ[6] في «يا أبتِ ويا أمّتِ» خاصةً. وجازَ فيه[7] الحركاتُ الثّلاثُ.

---

(١) ولا يُنَادى ما فيه الألف واللّام إلّا الله وحدَه. شرح المُفصَّل ٨/٢.

(٢) مجهول القائل، انظر الكتاب ١٩٧/٢، والمقتضب ٢٤١/٤ والإنصاف ٣٣٦، وابن يعيش ٨/٢، وشرح الكافية ١٤٥/١ واللّسان (لتا) والخزانة ٣٥٨/١.

(٣) رجزٌ مشطورٌ مجهولُ القائل. المقتضب ٢٤٣/٤، والإنصاف ٣٣٦، وابن يعيش ٩/٢، وشرح الكافية ١٤٦/١، وابن عقيل ١٩٧/٢، والعيني ٢١٥/٤. والخزانة ٣٥٨/١.
وإنّما كانَ أبعدَ، لأنّه ليس فيه وجهٌ من الوجهين لا لزومٌ ولا عوضٌ.

(٤) صدرُ بيتٍ لجرير عجزُه:
لا يَلقينّكُم في سَوْءَةٍ عُمَرُ
وهو مِن قصيدةٍ يهجو بها عُمرَ بنَ لجأ، وروايةُ الدّيوان ٢١٢/١ لا يوقعنّكم... وانظر الكتاب ٥٣/١، و٢٠٥/٢، والمُقتضب ٢٢٩/٤ والجُمَل ١٥٧ واللّامات ١٠١، والحماسة البصريّة ٢٩٦/٢، والرّصف ٢٤٥ وابن عقيل ٨٤/٢ والخزانة ٣٥٩/١ وأماكن أخرى...

(٥) أي فيمَنْ رَوَى «بلالا» بالألف، فإنّه في الأصْل «يا بلالي» فحُذِفَ حرفُ النّداء وقُلِبَتِ الياءُ ألفًا. وتمامُ الحديث أنّ النبي صلّى الله عليه وسَلّمَ دَخَل على بِلال وعندَه صبرةٌ من تمر فقال: ما هذا يا بلالُ؟ قال: يا رسولَ الله ذخرتُه لك ولضيفانك. قال: أما تخشَى أنْ يفورَ لها بخارٌ من جهنَّم؟ انفق بلالا، ولا تخشَ مِن ذي العَرشِ إجلالا. كشف الخفاء ٢١٠/١.

(٦) أي إبدال الياء تاء تأنيث.

(٧) أي في التاء.

وحكى يُونسُ يا أبَ ويا أمَّ(١). والوقفُ عليه بالهاءِ عندَ أصحَابِنا(٢). وجازَ الألفُ دونَ الياءِ نحو:

١٠٣ - يـا أبـتَـا عـلَّـكَ أو عَـسَـاكـا(٣)

وقولها:

١٠٤ - يا أُمَّتا [٣٨/ب] أبصرَني رَاكبٌ يـسـيـرُ فـي مُـسْـحَـنْـفَـرٍ لاحِـبِ(٤)

و«يا بن أمِّ» و«يا بن عمِّ» خاصّةً، مثل بابِ «يا غلام»، وجازَ الفَتحُ كـ«خمسةَ عَشرَ» بجعلِ الاسمَيْن اسْمًا واحدًا(٥).

[النّدبة]

وحكمُ المندُوبِ وهو المتفجَّعُ عليه، أو بهِ بـ«يَا» أو بـ«وَا» حكمُ المنادَى في الإعرابِ والبناءِ، والأكثرُ أنْ تُلْحِقَ آخرَه ألفًا. وجازَ تركُه نحو «يا زيْدَاه»(٦). وتقولُ «يا غلامُهوه» و«يا غلا مهموه» هَرَبًا مِن الإلباسِ. وتلْحقَ المضافَ إليه نحو «يا أميرَ المؤمِيناه» ولا يلحقُ الصّفةَ خلافًا ليونسُ(٧).

ولا يُندَبُ إلّا الاسمُ المعْرُوفُ. إلَّا أنْ يكونَ متفجّعًا به نحو «واحَسْرَتاه» ولا يقالُ «وارَجُلاه» لأنّ معناه ليسَ معنًى مبكيًا بخلافِ العَلَم، فإنّه ربّما اشتهر بالخيرِ فإذا سُمِع بذكرِهِ يُتفجَّعُ لفقْدِهِ.

[حَذْفُ حَرْفِ النّداء]

ويجوزُ حذفُ حرفِ النّداء إلّا من اسمِ الجنسِ، واسمِ الإشَارةِ، والمُسْتَغاث، والمندُوبِ، لِما في الأوّلَيْن مِن وجوهِ الحذْفِ، وفي الثانيتيْن من التخفيفِ المنافي لمقتضاهُما نحو

---

(١) الكتاب ٢١٣/٢، وشرح المفصل ١٢/٢ وشرح الكافية ١٤٨/١.

(٢) عند البصريّين. وقال الكوفيّون: التّاء للتأنيث وياءُ الإضافة مقدَّرةٌ بعدَها. ولو كانَ الأمرُ كما قالوا لسُمِعَ يا أبتي ويا أمتي أيضًا. شرح الكافية ١٤٨/١.

(٣) الشّاهد لرؤبةَ في ملحقات ديوانه ١٨١، والكتاب ٣٧٤/٢ والمُقتضب ٧١/٣، وخصائص ابن جنّي ٩٦/٢، والإنصاف ٢٢٢/١ والخزانة ٤٤١/٢.

(٤) قيل: البيتُ لجاريةٍ من العرب. عبَث الوليد ٩٥، والمُحتسب ٢٣٩/٢، والأمالي الشجرية ١٠٤/٢، واللّسان (أيا)، والعيني ٢٢٦/٤.

(٥) انظر هذه المسألة في معاني القرآن للأخفش ٧٣/١ و٣١١/٢ وشرح المُفصَّل ١٢/٢، وشرح الكافية ١٤٨/١.

(٦) «ب» وازيداه.

(٧) والكوفيّين، إذ أجازوا إلحاقَ الألف بآخر الصّفة نحو «وازيدُ الظّريفاه». الكتاب ٢٢٦/٢، والإنصاف ٣٦٤/١ وشرح المُفصّل ١٤/٢، وشرح الكافية ١٥٨/١ - ١٥٩.

﴿يُوسفُ أعرِضْ عَن هذا﴾.[1] و«أيُّها الرَّجلُ» ومِثل «أصبحْ ليلُ»[2] و«افتدِ مخنوقُ»[3] و«أعورُ عينك والحجرَ»[4] شاذٌّ[5]. والتُزِمَ حذفُهُ في «اللّهمّ» لوقوعِ الميمِ خلفًا عنه.

[حَذفُ المنادى]

ويُحذفُ المُنادى عِندَ الدّلالةِ نحو ﴿أَلَا يا اسجدُوا﴾.[6] فيمَنْ قَرَأ.

[أحكامٌ أخرى للنّداء]

وللنّداءِ أحكامٌ أُخَرُ تَختصّ به مِنَ الزّيادةِ، والحذفِ، واختلافِ الصِّيْغةِ؛

فالأوّلُ: إلحاقُهم [٣٩/أ] الزّيادةَ بآخرِ «هَنُ» في أحوالِهِ لغَيرِ النّدبةِ والاستغاثةِ، وتكونُ مجانِسةً لحركةِ المنادى إلّا في الواحدِ، فإنّها فيه ألفٌ نحو «يا هَناهُ» والهاءُ بدلٌ من الواوِ الّتي هي لامٌ على رأيٍ، ومن الهمزةِ المنقلبةِ عَن الواوِ على رأيٍ، وأصليّةٌ على رأيٍ، وزائدةٌ لغيرِ الوقفِ على رأيٍ، وللوقفِ على رأيٍ، وضعّفوا الأخيرَ بجوازِ تحريكِهِ حالَ السَّعَةِ، والثّلاثة الأوَلُ يُبطِلُها أنّ العلاماتِ لا تلحقُ قبلَ اللّامِ[7].

والثّاني:

التّرخِيمُ

وهُو حَذْفٌ في آخرِ الاسمِ[8] على سبيلِ الاعتباط وشرطُهُ:

---

(١) يوسف ١٢/٢٩.

(٢) مَثَلٌ قالتْهُ زوجةُ امرئ القَيْس يُضرَبُ في شدّةِ طلب الشيْء ومعناه: ادخل في الصّباح وصِرْ صبحًا يا ليلُ. مجمع الأمثال ١/٤٠٣.

(٣) مَثَلٌ يُضرَبُ لكلّ مُضطرٍ يَبخل بافتداءِ المالِ تخليصًا لنفسه عن الشّدائد. المُستقصى ١/٢٦٥، ومجمع الأمثال ٢/٧٨.

(٤) المُستقصى ١/٢٥٥.

(٥) قال «شاذٌ» لأنّه قد حُذِفَ حرفُ النّداء في هذه الأمثلة من أسماءِ الأجناس. وفي الكتاب ٢/٢٣١: «وليس هذا بكثيرٍ ولا بقويٍّ».

(٦) ﴿أَلّا يسجدوا لله الّذي يُخرِجُ الخَبْءَ﴾. النّمل ٢٧/٢٥: وقرأ أبو جعفر والكسائيّ ورُوَيْس بتخفيف اللّام، ووقفوا في الابتداء ألايا، وابتدؤوا اسجدوا بهمزةٍ مضمومةٍ مع الأمر على معنى ألا يا هؤلاء أو يا أيُّها النّاسُ اسجُدُوا... النشر ٢/٣٣٧ والحجّة لابن زنجلة ٥٢٦.

(٧) انظر المسألة (٥٢) الإنصاف، وشرح المُفصَّل ١/٥٢.

(٨) قال ابن يعيش ٢/١٩: «التّرخيم مأخوذٌ من قولهم صوتٌ رخيمٌ إذا كانَ ليّنًا ضعيفًا، والتّرخيمُ ضعفٌ في الاسم. وقال ابنُ الحاجب: هو حذف في آخره تخفيفًا.. شرح الكافية ١/١٤٩ وعند السّيوطي: التّرخيمُ لغةً التّسهيل، واصطلاحًا حذفُ آخرِ الاسمِ باطّراد. الهمع ١/١٨١.

- ألّا يكونَ مُضافًا ولا مُستغاثًا (ولا مَندُوبًا)[1]، ولا جملةً،

- ويكونُ إمّا عَلَمًا زائِدًا على ثلاثةِ أحرفٍ، وإمّا بتاءِ تأنيثٍ، ومثلُ «يا صَاحِ» و«أطرقْ كرا»[2] مِن الشَّواذِ.

ثمّ إنَ الـمحذوفَ يكونُ كالثّابت في التّقديرِ، فيبقى ما قبلَ الـمحذوفِ على حركتِهِ أو سكونِهِ، إلّا أنْ يفضي إلى التقاءِ السّاكنَيْن فيعُود إلى حركتِهِ الأصليّةِ، أو يُجعل ما بقي كأنّه اسمٌ برأسِهِ. فتقولُ على الأوّلِ «يا حارِ» و«يا هرَقْ» و«يا ثَمو» و«يا كرَوَ» و«يا حَمراء» في الـمسمّى بـ«حَمْراويّ» و«يا شَا أرجِني» و«يا طلحَ»[3]. وعلى الثّاني «يا حارُ» و«يا هرقُ» و«يا ثمي» و«يا كرَا» ويا «حمراو» فيما زعَمُوا بقلبِ الواوِ همزةً. قالوا وحمراءُ هذه الـمرخّمةُ تنصَرِفُ إن سُمّي بها، وفيهِ نظرٌ، و«يا شاةُ» و«يا طلحُ». وقد أجَازُوا يا طلحةَ [٣٩/ب] بإقحامِ التّاء بينَ الـحاءِ وفتحته. ومنهُ قولُه:

١٠٥ - كِليني لِهَمٍّ يا أميمةَ ناصِبِ   وليـلٍ أقاسِيْه بـطـيءِ الـكَـوَاكـبِ[4]

ولا يجوزُ هَذا في «يا صاحِ» فلا يُضمُّ، ولا في ترخيمِ الـمسمّى بحبْلَويّ لـما يلزمُ من كونِ ألفِ فُعلى لغيرِ التأنيثِ، ولا في الـمسمّى بـ«طيلسان»[5] لـما يَلزمُ مـمّا ليسَ في أبنيتِهم. فإنْ كانَ في آخرِ الاسمِ زيادتان في حكمِ واحدةٍ حُذِفتا نحو «يا أسْمَ»[6] و«يا عُثْمَ».

وإنْ كانَ حرفٌ صحيحٌ قبلَه مدةٌ زائدةٌ حُذِفَتا أيْضًا إنْ كانَ الباقي على أكثر من حرفَيْن نحو «يا منصُ» وإلّا فالصَّحيحُ لا غيرُ. والثّاني مِن شطرَي الـمركَّبِ بمنزلة التّاءِ أيْضًا فيحذف، قالوا «يا بعلُ» في «بَعلَبَكّ».

---

(١) ليس في «ب».

(٢) في ترخيم «كَرَوان»، وذلك على لغةِ من يقول «يا حارُ» بالضّمّ ففيه شذوذان: التّرخيمُ، وحذفُ حرفِ النّداء من اسم الـجنس، هَذا على قولِ الـمبرّد فإنّه قال مرخّم «كروان» ولا ضرورةَ إلى ما قالَ لأنَّ «الكرى» ذَكرُ الكروان فلا يكونُ فيه ترخيمٌ شرح اللّباب ٣٧٩/١، وانظر الـمُقتضب ١٨٨/١ و٢٤٣/٤ وشرح الكافية ١٥١/١، و(كرى) في الصّحاح.

(٣) يا حارِثُ، ويا هِرَقْلُ، ويا ثـمودُ، ويا كروان، ويا شاةُ أرجِني، ويا طلحةُ.

(٤) الشاهدُ مطلعُ قصيدة للنّابغةِ الذّبياني يـمدحُ بها عمرو بنَ الـحارِث أو عَمرو بنَ الأعرج. الديوان ٥٤، والكتاب ٢٠٧/٢، و٣٨٢/٣ معاني القرآن للفرّاء ٣٢/٢، ومجاز القرآن ٨٤/٢، والـحماسة البصرية ١٢٠/١ واللّسان (وكل) والـخزانة ٣٧٠/١ - ٣٩١ - ٣٩٧.

(٥) طَيْلسَان: ضربٌ من الأَكْسِيَة وأصلُه فارسيّ مُعرّبٌ تالشان (اللّسان طلس).

(٦) في «أسماء» فعلاء من الوَسَامة على مذهب سيبويه، وأمّا من جَعَلها أفعالًا جمع اسم فلا يكونُ منه، وإنّما هو من باب «عمّار» و«مَنصور». وانظر الكتاب ٢٥٩/٢. وشرح الكافية ١٥١/١.

ولا يجوزُ التّرخيمُ في غيرِ النّداءِ إلّا في الضّرورةِ، ولم يَسُغْ فيه المذهبُ الأوّلُ[1]. وما أنشدَهُ سيبويه من نحو:

١٠٦ - ألا أضْحتْ حِبالُكم رِمَامَا　　　وأضْحتْ مِنك شاسعة أُمَامَا[2]

فقد رَدّهُ المبرّدُ.

وأمّا اختلافُ الصّيغةِ فقولِهم «يا نومانِ»[3] وكَذَا[4] المعدُولُ نحو «يا فُسق»[5] و«يا لكاعِ»[6] و«يا مَلأَمان»[7] ونحو:

١٠٧ - أطوِّفُ ما أطَوِّفُ ثمّ آوي　　　إلى بيتٍ قعيدتُهُ لَكاعِ[8]

من الشّواذ.

ومنهُ[9] قولُهم «يا فُلَ أَقْبِلْ» وليسَ بمرخّمِ فُلان، وإلّا لَقِيْلَ «فُلَا» ولقولِهم في المؤنّث «يا فلةُ أقبلي». وقولُ أبي النّجمِ:

---

(١) وهو أنْ يكونَ المحذوفُ كالثّابت عندَ المبرّد خلافًا لسيبويه الكتاب ٢٣٩/٢ - ٢٤٧، والمُقتضب ٢٥٠/٥.

(٢) أماما: أمامةُ، حُذِفَ التّاءُ، وتُرِكَ الميمُ على فتحته، فلو لم يكنِ المحذوفُ كالثّابت لوجَبَ أنْ ترفع «أماما» لأنّه فاعل أضحت. أمّا رَدُّ المبرّدِ فلأنَّ الرّواية عندَه:

وما عَهْدي كعهدِك يا أماما

وهي رواية الدّيوان، ديوان جرير ٢٢١/١ وانظر الشّاهد في: الكتاب ٢٧٠/٢ والجُمَل ١٧٤ والأمالي الشّجرية ١١١/١ والإنصاف ٣٥٣، وشرح الكافية ١٤٩/١ وأوضح المسالك ٧٠/٤ والعيني ٢٨٢/٤ والخزانة ٣٨٩/١ وعند شارح اللّباب: الظاهرُ مذهبُ سيبويه لأنّه قد جاء التّرخيمُ في غير النّداء على المذهبَيْن، أمّا على المذهب الأوّل فكما في هذا البيت، وأمّا على المذهب الثاني فكقوله:

ديارُ ميّةَ إذ ميُّ تساعفنا　　　ولا يُرَى مثلَها عجمٌ ولا عَرَبُ

شرح اللّباب ٣٧٦/١. وانظر الشّاهد في ديوان ذي الرّمّة ٢٣/١ وانظر المسألة في نوادر أبي زيد ٣١ والخزانة ٣٩٠/١.

(٣) كثيرُ النّوم ولم يُستعملْ في غيرِ النّداء.

(٤) في «ب» وكذلك.

(٥) في «ب» فُسَق معدول عن فاسِق، ولم يُستعملْ يا فسق إلّا في النّداء، وهو معرفةٌ.

(٦) من لَكَع الرَّجُلُ إذا لَؤُمَ، والضّابطُ أنَّ كلَّ ما هو على وزن فُعَل في سبّ المذكّر، وعلى فَعالِ في سب المؤنث. وانظر إصلاح المنطق ٢٩٦.

(٧) يا لئيم، ومثلُها يا مكرمان في يا كريم، وكذلك كلُّ ما هو على وزن مفعلان فإنّه مُختصّ بالنّداء،الهمع ١٧٧/١

(٨) قال من الشّواذ لأنَّ لكاعِ فيه مستعملٌ في غير النّداء. والبيت للحطيئة في ديوانه ٢٨٠ والمُقتضب ٢٣٨/٤ والجُمَل ١٦٤، واللّسان (لكع) وابن عقيل ٧٨/١ والخزانة ٤٠٨/١.

(٩) أي ممّا اختصَّ بالنّداء ولم يُستعملْ في غيره.

١٠٨ - في لجةٍ أمسك فلانًا عن فُلِ[1]

من الضَّروراتِ. ووزنُهُ فُعَل تقديرًا، والذَّاهب [٤٠/أ] عنه الواوُ[2].

ومِنها[3]

بابُ الاختِصَاصِ

ويكونُ على طريقةِ النّداء[4] نحو «أَنَا أفعلُ كَذَا أيّها الرَّجل» و«إنّا ـ معشَر العربِ ـ نفعلُ كذا». ولا يثبتُ فيه حرفُ النِّداءِ.

وعلى غيرِ طريقتِهِ نحو «نحن - العربَ - أقرى النَّاسِ». وقولُه:

١٠٩ - بنا - تميمًا - يُكْشَفُ الضَّبابُ[5]

ومِنها

ما يُنصبُ على المدْح أو الشَّتْم أو التَّرحُّم إنشاءً

نحو «الحمدَ للهِ الحميدَ»[6] و«الحمدُ[7] للهِ أهلَ الملك» و﴿حمَّالةَ الحطب﴾[8] فيمَنْ قرأ. وقد جاءَ نكرةً في قولِهِ:

١١٠ - ويَأوِي إلى نِسوةٍ عُطَّلٍ وشُعْثًا مراضِيعَ مثلَ السَّعَالي[9]

ومِنها:

---

(١) الكتاب ٢٤٨/٢ و٤٥٢/٣ والمُقتضب ٢٣٨/٤ والجُمَل ١٦٤ وشرح الكافية ١٦١/١ واللِّسان (فلل ـ فلم ـ فلن) والعيني ٢٢٨/٤ والخزانة ٤٠١/١.

(٢) نقل صاحب الخزانة ٤٠١/١ عبارة اللُّباب الأخيرة.

(٣) أي من المواضعِ التي يُضْمَر فيها الفعلُ قياسًا.

(٤) وحكمُه حكمُ المنادى في الإعراب والبناءِ، لأنَّ كلَّ ما يُنقلُ من بابٍ إلى بابٍ فإعرابُه بحسبِ ما كانَ عليه. شرح المُفصَّل ١٧/٢ والهمع ١٨٧/١.

(٥) رجزٌ لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٦٩ والكتاب ٢٣٤/٢ وابن يعيش ١٨/٢ وشرح الكافية ١٦١/١ والعيني ٣٠٢/٤ والخزانة ٤١٢/١ والأشموني ١٨٧/٣.

(٦) في الكتاب ٣٢٩/١ و٦٢/٢: ومِنَ العَرَب من يَنصبُ بالألف واللَّام من ذلك قولك «الحمد لله» فينصبها عامَّةُ بني تميم، وناسٌ مِنَ العَرَبِ كثيرٌ.

(٧) «ب» الملك.

(٨) المسد ١١١/٤. قرأ عاصمٌ بالنَّصب على الذَّمّ، والباقون بالرَّفع، الحجّة ٧٧٦.

(٩) البيتُ لأميّة بنِ أبي عائذ الهذليّ ت(٧٥هـ) يصف صائدًا يَسعى لعيالِهِ فيعزب عن نسائِه في طلب الوَحْشِ ثم يأوي إليهنّ. ورواية ديوان الهذليين ٧٠٥/٢:

لهُ نِسْوَةٌ عاطلاتُ الصَّدُو رِ عوجٌ مراضيعُ مثل السَّعالي

وانظر الشَّاهد في الكتاب ٣٩٩/١ و٦٦/٢، ومعاني القرآن للفرّاء ١٠٨/١، و٢١٦/٣، وابن يعيش ١٨/٢ واللِّسان (رضع) وأوضح المسالك ٣١٧/٣، والعيني ٦٣/٤ والخزانة ٤١٧/١.

التّحذيرُ

وهو إمَّا منصوبٌ بتقديرِ «اتَّقِ» تحذيرًا ممّا بعدَه نحو «إيّاك والأسدُ» و«مازِ رأسَك والسّيفَ»[1] أي اتَّقِ نفسَك أنْ تتعرّضَ للأسَدِ، والأسدَ أنْ يُهلكك. وتقولُ إيّاكَ مِن الأسدِ أيْ باعدْ نفسَك مِنهُ، وإيّاك من أنْ تحذِف الأرنبَ، وأن تحذفَ، ولا تقولُ إيّاكَ الأسدَ لا متناعِ تقديرِ حرفِ الجرِّ، والعطفِ. وأمّا قولُهُ:

١١١ - فإيّاكَ إيّاكَ المِراءَ فإنَّه ... إلى الشّرّ دَعّاءٌ وللشّرِّ جالبُ[2]

فشاذٌّ، أو محمولٌ على الضّرورة، أو على أنَّ المِراءَ مصدرٌ جارٍ مجرى أن تماريَ[3]، أوْ على أنّه شرُوعٌ في كلامٍ آخرَ منصوبٍ بفعلٍ مقدّرٍ وما قبلَه مستقلٌّ وهو قولُ الخليل[4].

أو ذُكِر[5] المحذَّرُ منه مكرّرًا نحو «الأَسَدَ الأَسَدَ» و«الجِدَارَ الجِدَارَ» و«الصَّبيَّ الصَّبيَّ» و«الطَّريقَ الطَّريقَ»[6]

[٤٠/ب] ومنها

الإغراءُ

ويكونُ مكرَّرًا أيْضاً نحو قولِه:

١١٢ - أخاكَ أَخاكَ إنَّ مَنْ لا أخاله ... كَساعٍ إلى الهيجَاءِ بغيرِ سِلاحِ[7]

ومِنها

ما يُضمَرُ بشرطِ أنْ يُفسَّر

إمَّا بلفظه، أوْ مَعناه، أو لازِمِ مَعناه، وهو عاملٌ واقعٌ بعدَهُ مشتغلٌ عنهُ بضميرِهِ، أو مُتعلّقه نحو «زيدًا ضربتُه» أو «مررْتُ به» أو «ضربْتُ غلامَهُ» أي ضربتُ، وجزت وأهنْتُ.

---

(١) المُستقصى ٣٣٩/٢ والميداني ٢٧٩/٢.

(٢) البيت للفَضْل بنِ عَبد الرَّحمن شيخ بني هاشم، وهو أوّلُ من لَبِسَ السَّواد (ت ١٧٣هـ) ويُنْسَب أيضًا ليزيد بن عمرو. الكتاب ٢٧٩/١، وحماسة البحتري ٢٥٣، والمُقتضب ٢١٣/٢ وابن يعيش ٢٥/٢ وشرح الكافية ١٨٣/١ والرّصف ١٣٧ والمغني ٨٩٠ والعيني ١١٣/٤ والخزانة ٤٥٦/١ .

(٣) وهو قول الزّجّاج. ابن يعيش ٢٦/٢ وشرح الكافية ١٨٣/١.

(٤) هكذا قال ابنُ الحاجب، وقال الشيخ الرّضي: هذا قولُ سيبويه. انظر المسألة في الكتاب ٢٧٩/١ والمصدرَيْن السّابقين.

(٥) إمّا أنْ تكون مصدرًا معطوفًا على (إما منصوب)، أوْ أنْ يكونَ بلفظِ ما لم يُسمَّ فاعِلُه...

(٦) أي احذرِ الأسدَ، واحذرِ الجدارَ المتداعي، واحذرِ إبطاءَ الصّبيّ، وخلِّ الطريقَ.

(٧) اختُلِفَ في نِسبة هذا البيت فمنهم مَنْ نَسبه للمسكين الدّارمي، وهو في ديوانه ٢٩، ومنهم من نَسَبه إلى إبراهيم بن هرمة ويُقال له الخُلْج، ونَسَبه صاحبُ الحماسة البصرية ٦٠/٢ إلى قيس بن عاصم المنقري وانظر الكتاب ٢٥٦/١ وحماسة البحتري ٢٤٥ ومجمع الأمثال ٢٣/١، وشرح الكافية ١٨٣/١ وأوضح المسالك ٧٩/٤ والعيني ٣٠٥/٤، والخزانة ٤٦٥/١ .

والرّفعُ بالابتداءِ أجودُ عِند عَدَمِ قرينةٍ خلافه، أو وجُودِ أقوى منها كـ«أمّا» معَ غير الطّلبِ و«إذا» للمُفَاجأة[1].

ويُختارُ النَّصبُ عِندَ العَطفِ على جملةٍ فِعليّةٍ للتّناسبِ نحو «لقيتُ القومَ، وزيدًا مررتُ بِهِ»، بخلافِ لقيتُ الغلامَ، و«أمّا عمرٌو فقدْ مررتُ به، أو إذا عبدُ اللهِ يضربُه عمرٌو».

وفي موقعٍ هُو بالفِعلِ أولى، كالوَاقع بعدَ حَرفِ النفيّ والاستفهام[2] وحيثُ، وفي الأمرِ، والنّهي، نحو «ما زيدًا، أو أزيْدًا ضربتُهُ، وحيثُ زيْدًا تـجدْهُ فأكرمْهُ، وزيْدًا اضربْه، أو لا تضرِبْهُ».

وأمّا مثلُ «أزيدٌ ذُهِبَ به» فالرّفعُ ليسَ إلّا. وقوله ﴿الزّانِيَة والزّاني فاجلِدوا﴾[3] ليسَ مِنه. فإنَّ الفاءَ لـمعنى الشرط عندَ الـمبرّدِ[4]، وجُملتان عندَ سيبويهِ[5]، أيْ فيما يُتلى عليكم بعْدَ حكمِ الزّانيةِ والزّاني ثم ابتدأَ. فاجلُدُوا، وعندَ[6] خوفِ لَبْسِ الـمفسّر بالصّفةِ نحو ﴿إنَّا كلَّ شَيءٍ خلقناهُ بقدرٍ﴾[7].

ويَستويان[8] في مثل «زيدٌ قامَ» و«عمرٌو أكرمته عندَهُ» أو «في دارِهِ» [٤١/أ] لأنَّ الـجملةَ الأولى ذاتُ وجهَيْن.

ويجبُ النّصبُ إذا وقعَ بعدَ كلمةٍ لا يليها إلّا الفعلُ كالشّرطِ والتّخصيص، نحو «إنْ زيدًا تره تضربْه» و«هلَّا زيدًا ضربته» وليسَ منه ﴿وكلُّ شيءٍ فعلُوه في الزُّبُر﴾[9] لِفسَادِ الـمعنى الـمقصودِ.

ومِنَ الـمنصُوبَات

الـحالُ

وهي ما تُبيِّنُ هيئةَ الفاعِلِ، أو الـمفعولِ، لفظًا أو مَعنىً نحو «ضربتُ راكبًا زيدًا» أو «ضَرَبْتُ

---

(١) شرح الـمُفصَّل ٢/٣٣ وشرح الكافية ١/١٧٠.

(٢) حرف الهمزة، لأنَّه يقبح أنْ يُقالَ: هل زيدًا ضربته، وإن كان بتقدير الفعل.

(٣) ﴿الزَّانية والزَّاني فاجلِدُوا كلَّ واحدٍ منهما مائةَ جلدةٍ﴾... النور ٢٤/٢.

(٤) شرح الكافية ١/١٦٧.

(٥) باب «ما لا يَعملُ في الـمعروف إلّا مضمرًا» الكتاب ٢/١٧٥.

(٦) أي ويُختار النَّصْبُ عند خوفِ لَبْس الـمفسر بالصّفة.

(٧) القمر ٥٤/٤٩. قرأ الـجمهورُ كلَّ شيْءٍ بالنَّصب، وقرأ قومٌ من السّنّةِ بالرَّفع، قالَ أبو الفتح: هو الوَجه في العربيّة، وقراءتُنا بالنّصْبِ مع الـجماعة، وقال الزمخشري: كلُّ شيءٍ منصوب بفعلٍ مُضمر يفسّره الظاهرُ. البحر الـمحيط ٨/١٨٣.

(٨) أي الرَّفع والنَّصْب.

(٩) القمر ٥٤/٥٢.

زيْدًا راكبًا» و«ما شأنك قائِمًا» و﴿وهَذا بَعلي شَيْخًا﴾[1]. وقد تكونُ لهما على الجمعِ والتّفريقِ نحو «لقيتُه راكبَيْن» و«مُصْعِدًا ومُنْحدِرًا».

وعاملُها الفعلُ أو شبهُهُ، وتتقدّمُه جوازًا نحو «شتّى تؤوبُ الحَلَبَةُ»[2] و«زيدٌ مُتكئًا جالسٌ» أو لزومًا فيما إذا تضمَّن معنى الاستفهام نحو «كيفَ فعلْتَ» أو «كيفَ زيدٌ فاعِلٌ» أو معناه كالمستقرّ من الظّرُوف، وأسماءِ الإشارةِ، وحروفِ التّنبيه نحو «هَا هو زيدٌ مقبلًا» و«ليْتَ» و«لَعَلَّ» و«كأنَّ» ونحو ذلك[3]. ولا تتقدّمُه[4] بخلافِ الظّرفِ تقول «كلَّ يومٍ لك درهمٌ» ولا تَقُولُ «قائمًا لَكَ دِرْهمٌ».

وقد أُجيزَ تقديمُها أيضًا ظرفًا تَشبيهًا للمستقرّ من اللّغْو[5].

ولا تتقدّمُ صاحبَها المجرورَ على الأصحّ[6] نحو «مررْتُ جالِسةً بهندٍ»[7] إلّا أنْ تكونَ ظرفًا، ولا حجّةَ لمجوّزه مُطلقًا في قولِهِ تعالى: ﴿وما أرسَلْنَاكَ إلّا كافّةً للنّاس﴾[8].

وتتقدّمُ غير المجرورِ جَوازًا نحو «جاءَني راكبًا زيدٌ»[9] [٤١/ب] ووجوبًا في مثلِ «جاءَني راكبًا الأدْهَمَ صاحِبُه».

---

(١) هود ١١/٧٢.

(٢) وذلك أنّهم يُورِدُون إبلَهم، وهم مُجتمعون، فإذا صَدَرُوا تفرّقوا واشتغلَ كلُّ واحدٍ بحلبِ ناقتِه ثم يؤوب الأوّلُ فالأوّل. مَثَل يُضربُ في اختلافِ النّاس وتفرّقهم في الأخلاق. جمهرة الأمثال ١٢٣ والمستقصى ٢/١٢٧ والميداني ١/٣٥٨.

(٣) كحرف النّداء، وكاف التشبيه ومعنى التشبيه والمنسوب، أمّا حرف التمنّي والتّرجّي نحو ليتك قائمًا في الدّار، ولعلّك جالسًا عندنا، فالظّاهر أنهما ليسا بعاملَين لأنّ التمنّي والتّرجي ليسا بمقيّدَيْن في الحالين، بلِ العاملُ هو الخبرُ المؤخّر على ما هو مذهبُ الأخفش. شرح الكافية ١/٢٠١.

(٤) أي لا تتقدّم الحالُ معنى الفعل.

(٥) «ب» باللّغو.

(٦) وهو قولُ سيبويه وأكثرِ البصريين.

(٧) انظر آراء النحويّين في هذه المسألة: الكتاب ٢/١١٢، والمقتضب ٤/١٧٧ - ٣٠٣، والإنصاف المسألة (٦) وابن يعيش ٢/٥٩، وشرح الكافية ١/٢٠٧، والبحر المحيط ٧/٢٨١ والهمع ١/٢٤١.

(٨) ﴿وما أرسلْنَاك إلّا كافّةً للنّاس بشيرًا ونذيرًا...﴾ سبأ ٣٤/٢٨ أجازَ ابنُ كيْسَان تقديمَ الحالِ على صَاحِبها المجرورِ مطلقًا واستدلَّ بقوله تعالى (الآية) فإنّ «كافةً» حالٌ مِن الناس، ولا حجّةَ فيه لجوازِ أنْ يكونَ «كافّةً» منصوبًا على المصدرِ، أي ما أرسلناك إلا إرسالةً عامةً، أو على الحالِ من الكافِ، والتاء للمبالغة، أي ما أرسلناك إلا لتكفّ الناس عن الشّرْك وارتكابِ الكبائر، وهذا قولُ الأخفش. الإسفرائيني: حاشية اللّباب ١٥/أ، والأمالي الشجرية ٢/٢٨١ والكشاف ٣/٢٩٠.

(٩) «ب» جاءني زيد راكبًا.

وحقُّها أَنْ تكونَ نكرةً[1]، وَلِذا يمتنعُ إضمارُها نحو «جَاءَني زيدٌ قائمًا» و«جاءنيه عمرٌو» ونحو:

١١٣ - فَأَوْرَدَهَا العِرَاكَ ولَـمْ يَذُدْهـا ... ولـم يُشْفِـقْ علـى نَغَـصِ الدِّخـالِ[2]

ونحو «فعلْتُه جهدَك، وطاقتَك». و«مَرَرْتُ به وحدَه»، وغيره مِن المَصَادِرِ متأوَّلٌ[3]. وكذا «جَاءَني قَضَّهم بقضِيْضِهم»[4] ونحو قولِهم «مَرَرْتُ بِهم الجمَّاءَ الغَفِيرَ»[5] فعَلى زيادةِ اللَّامِ.

وصاحِبُها لا يكونُ نكرةً إِلّا موصُوفةً، أو مغنيةً غناءَ المعرفةِ لاستغراقِها أو واقعةً في حَيِّزِ الاسْتفهام، أو بعد إِلّا نَقْضًا للنّفي أو مُقدّمًا عليها الحالُ، نحو «جاءَني رجلٌ من بَني تميمٍ فارِسًا» ونحو قولِه تعالى ﴿فيها يُفرقُ كلُّ أمْر حكيمٍ أمرًا﴾[6] وقولِه:

١١٤ - لا يَرْكُنَنْ أَحَدٌ إلى الإِحجامِ ... متخوِّفًا يومَ الوَغَى لِحمامِ[7]

و«هلْ أتاك رجلٌ راكبًا» و«مَا جاءَني رَجلٌ إِلّا رَاكبًا» و«جَاءَني راكبًا رجلٌ» وضَعُفَ في غيرها.

وهِي في الأَمْرِ العَامّ اسْمٌ مُشتقٌ، وقد يقَعُ مصدرًا مُؤَوَّلًا به نحو «أتيتُهُ رَكْضًا» و«قتلتُهُ صَبْرًا». وإِنّه قياسٌ في كلِّ ما دلَّ عليه الفعلُ نحو «أتَانا سُرعَةً ورِجْلَةً» بخلافِ «أتَانا ضحكًا وبكاءً»

---

(١) يجبُ في الحالِ التنكيرُ لأنّها خبرٌ في المعنى، ولئلّا يتوهمُ كونها نعتًا عند نصبِ صَاحِبها أو خفاءِ إعرابِها هذا مذهبُ الجمهور. وجوَّز يونس والبغداديّون تَعريفها نحو «جاء زيدٌ الراكبَ» قياسًا على الخبر، وعلى ما سُمِع من ذلكِ. الهمع ١/٢٣٩.

(٢) البيت للبيد في ديوانه ٨٦، والكتاب ١/٣٧٢، والمُقتضب ٣/٢٣٧ والأمالي الشّجرية ٢/٢٨٤، والإنصاف ٨٢٢، واللّسان (دخل - عرك - نغص)، وابن عقيل ١/٣٤٥، والعيني ٣/٢١٩ والخزانة ١/٥٢٤.
والنَّغص بالصَّاد المهملة: عدمُ تتميم الشُّرب، وبالمعجمة تحريكُ الرأسِ وكلاهما روايةٌ، والدِّخالُ: أنْ يشربَ البعيرُ ثم يَرد من العطشِ إلى الحوضِ، ويدخل بَيْنَ بعيرَيْن عطشانيْن للشرب منه. وقال ابن السّيرافي في شرح أبيات سيبويه ١/٢٠ - يريد أن بعضها يزحم بعضًا حتى لا يقدِرَ أنْ تتحرّكَ لشدّةِ الازدحام.

(٣) وفيه قولان: قال سيبويه: إنها معارفُ موضوعةٌ موضعَ النّكرات أي معتركةً، ومجتهدًا، ومطيقًا، ومنفردًا، وقال أبو علي: إنَّ هذه المَصادرَ منصوبةٌ على أنّها مفعولاتٌ مطلقةٌ للحال المقدَّرة أي معتركة العراك، ومجتهدًا جهدك، ومطيقًا طاقتك ومنفردًا وحده. شرح اللّباب ١/٤٠٠ وانظر الكتاب ١/٣٧٠ وشرح الكافية ١/٢٠٢.

(٤) في «ب» نحو جاؤوا... وهو متأول بأنّه معنى (كافةً) أي قاضّهم بقضيضهم، أي مع مقضوضهم أي كاسرهم مع مكسورهم. المُستقصى ٢/٤٧ والميداني ١/١٦١.

(٥) الميداني ٢/٢٧١، وامرأةٌ جمَّاءُ كثيرةُ اللّحم على المرفق، والغفيرُ فعيل: السّتر، وذهبَ يونس إلى أنَّ الجماءَ الغفيرَ اسمُ (لا) في موضع مصدر، وأنَّ الألفَ واللّامَ في نيّةِ الطَّرْح، وهذا غيرُ سديدٍ شرح المفصل ٢/٦٣.

(٦) الدّخان ٤٤/٤ - ٥. وانظر الكشاف ٣/٥٠٠.

(٧) البيت لقَطَريّ بنِ الفُجاءة في شعر الخوارج ١١٢ والحماسة لأبي تمّام ١/١٣٠ والحماسة البصرية ١/٣٩ وأوضح المسالك ٢/٣١٤ وابن عقيل ١/٣٦٠، والعيني ٣/١٥٠، والخزانة ٤/٢٥٨.

ونحوه، خِلافًا لسيبويه حيث قَصَره على السّماعِ[1].

وقد تكونُ اسمًا على ضربٍ من التأويلِ نحو «جاءَني البرُّ قفّيزين» فيمَنْ لم يجعلْهُ خبرًا[2].

ومِنه[3] ما كُرِّرَ للتّفصيلِ [٤٢/أ] نحو «بَيّنْتُ حِسَابَه بَابًا بَابًا» ومنه «كلّمتُه فاه إلى فيّ» و«بايَعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ» و«بعتُ الشّاةَ شاةً ودِرْهمًا».

والأَصْلُ فِيها الجُمَلُ لأنَّ الهيئةَ إنّما فُهِمَتْ مِنها دونَ المفرَدِ إلّا أنّهم وضعُوها مَوضِع لوازِمها المفرَدَةِ لمبادَرَةِ الفهمِ إليها لكثرةِ الاسْتعمالِ من غير نظرٍ إلى أجزائها، فأعرَبُوا القابلَ مِنها إعرابَ الحالِ، وهو الأوّلُ في الأوّلَيْن، وكِلاهما في الثّالثِ بعدَ إبدالِ العاطفِ من أدَاةِ المصاحَبةِ.

ومِنهُ «هذا بسرًا أطيبُ منهُ رُطبًا» والعَامِلُ في «بسرًا» اسمُ الإشارةِ على رأيٍ، وأطيبُ على رأيٍ، وفعلٌ محذوفٌ على رأيٍ، أي هذا إذا وُجِدَ بسرًا أطيبُ مِنه إذا وُجِد رُطبًا[4]. إلّا أنّهم حَذَفوا الظّرفَ، أو ما أضِيفَ هو إليه سدًّا بالحال مسَدّه كما في «ضَرْبي زيدًا قائمًا». ويعودُ الاختلاف السّابق في عامل الظّرفِ، والأصحُّ أنّه أطيبُ لصِحّتهِ. والمشارُ [إليه] بلحٌ أو رُطبٌ استعمالًا وحيث لا اسم إشارةٍ، ولما يلزمُ في غيرِهِ مِن تفضيلِ الشيْءِ على نفسِهِ باعتبارِ حالةٍ واحدةٍ، إذ الأوّلُ من تتمّةِ هذا، واختلاجُ لزوم تقيّد الواحدِ بحالَيْن مختلفَيْن يزولُ باختلافِ الاعتبارِ، إذ الأوّلُ باعتبارِ الفضلِ، والثّاني باعتبارِ المفضُوليّةِ، وعملُه في الأوّل عمل الفعل الصّريح، ولهذا تقدّمه. وفي الثّاني عملُ المعنى فامتنَعَ [٤٢/ب] التّقديم.

وتكون موطّئةً نحو [قوله تعالى][5] ﴿إنَّا أنزلناهُ قُرآنًا عَربيًا﴾[6]. وتكونُ (جُملةً)[7] خبريّةً، فالاسميّةُ بالواوِ، والضّميرِ، نحو «جاءَ زيدٌ وأبوُه قائمٌ» أو بالواوِ وحدَها نحو «لقيتُكَ والجيشُ قادِمٌ» إجراءً لها مُجرى الظّرفِ، أو بالضّمير وحدَه على ضَعْفٍ نحو:

١١٥ - فلولا جَنانُ اللّيلِ ما آبَ عامِرٌ إلى جَعْفَرٍ سِرْ بَالُه لم يُمزَّقِ[8]

(١) الكتاب ٣٧٠/١.

(٢) قال ابنُ الحاجب: في مثلِ جاء البَرّ قفيزَيْن قيل هو حالٌ وليسَ بشيْءٍ لأنّه لا يرادُ أنَّ البرّ جاءَ في حالِ كونِه قفيزَيْن ولا معنى له. شرح الكافية ٢٩٢/٢.

(٣) أي ممّا يكون الحالُ اسمًا غيرَ مشتقٍ.

(٤) انظر هذه المسألة في الكتاب ٤٠٠/١، وابن يعيش ٦٠/٢، وشرح الكافية ٢٠٧/١، والأشباه والنظائر ٢٤١/٤.

(٥) زيادة من «ب».

(٦) ﴿إنّا أنزلْناه قرآنًا عربيًا لَعلكم تَعْقِلون﴾. يوسف ٢/١٢.

(٧) نقص في «ب».

(٨) الشعر لسلامة بنِ جَندل في ديوانه ١٨، ودلائل الإعجاز ١٣٥، والمفتاح ١٤٩، واللّسان (جنن) والعيني ٢١٠/٣ والصبان ١٩٠/٢.

والمضارعُ المثبتُ بالضّميرِ وحدَه، وقولُهم «دُوْنَ ذاكَ وَ يُنَفَّق الحِمارُ»[1] ليستِ الجملةُ فيه حالًا.

وما سِواهُما بالواوِ والضّمير أو بأحَدِهما.

ولا بدَّ للمَاضي المثبَتِ من «قد». ويجوزُ حذفُه لفظًا خِلافًا لسيبويه وتأويلُه [قوله تعالى][2] ﴿جاؤوكم حَصِرَتْ صُدُورُهم﴾[3] بقومًا، يفترّ عَن ضَعْفٍ لِما أَنَّ صِفَةَ الموطئةِ في حكمها لاسيّما والموصوفُ محذوفٌ، وتأويلُ المبرّدِ بالدُّعَاءِ يُبطِلُه ما بعدَه[4].

وحكى الأخفشُ زِيادةَ الواوِ في الخبرِ في بابِ كانَ نحو «كنْتُ ومَنْ يأتني آتِه أكرِمْهُ»[5] تشبيهًا بالحالِ.

ولا تقعُ مُستقبلًا لمنافاتِه الحالَ، وقولُهم «مررْتُ برجلٍ مَعه صَقرٌ صائدًا بِهِ غدًا» مُتأوَّل[6].

ويُضمَرُ عامِلُه نحو قولِكَ للمرتَحِل راشدًا مهديًا ومنه عطفُه «أخذتُه بدرهَم فصاعدًا» أي فذهبَ الثمنُ، إذْ لا يصحُّ عطفُهُ على ما قبله ولا (يصْلح) حالًا مِنه، ومِنهُ المثَلُ «أتميميًا مرّةً وقيسيًّا أُخرَى»[7] فيمَنْ يَراهما حالَيْن. ومثلُه:

١١٦ - أَفِي الوَلَائِمِ أَوْلاَدًا لِواحِدةٍ … وفي العِيَادة أوْلاَدًا لَعَلَّاتِ[8]

وكذا:

١١٧ - أفي السِّلمِ أعيارًا جفاءً [٤٢/أ] وغِلْظةً … وفي الحربِ أشباهَ النِّساءِ العَوارِكِ[9]

(١) قيل إنَّ إنسانًا أرادَ أنْ يبيع حمارًا له فقال لمشور: أطِرْ حماري ولك جُعَل، فلما دخلَ به السُّوقَ قالَ له المشورُ هذا حمارُك الّذي كنت تصيدُ عليه الوحشَ، فقالَ له الرَّجلُ هذا القول. الفاخر ١١٥، والمُستقصى ٨٢/٢ والميداني ٢٦٤/١.

(٢) من «ب».

(٣) النساء ٩٠/٤.

(٤) المقتضب ١٢٠/٤، والإنصاف المسألة ٣٢، وابن يعيش ٦٧/٢ وشرح الكافية ٢١٣/١، والبحر المحيط ٣١٥/٣.

(٥) ومثله قول عليّ (ر): كنتُ وما أُهدَّد بالحرب. نهج البلاغة ٦٠/١ و٨٨/٢.

(٦) انظر الكتاب ٤٩/٢. ومتأول لأنَّ صائدًا حالٌ مع أنَّه مستقبل بقرينة غدًا، وتأويلُه بأنَّه مُقدّر بمقدر الصَّيْد به غدًا.

(٧) وأوردَهُ الزمخشري في الحالِ وليسَ بقوي لأنَّه لم يُردْ أنَّه يتحوَّل في حالِ كونِه تميميًا، وإنَّما يريدُ أنَّه ينتقلُ هذا التنقلَ المخصوصَ من التميمية إلى القيسيّة فَوَجَبَ أنْ يحملَ على المصدر لا على الحال، وهو مذهبُ سيبويه في الجمع. الحاشية على اللّباب ١٥/ب. وانظر الكتاب ٣٤٣/١ وابن يعيش ٦٨/٢ وشرح الكافية ٢١٤/١.

(٨) الكتاب ٣٤٤/١، والمُقتضب ٢٦٥/٣، واللّسان (علل).

(٩) يُنسَبُ لهند بنت عتبة الصحابيّة (ت ١٤ هـ) وقيل مجهول القائل. الكتاب ٢٤٤/١ والمُقتضب ٢٦٥/٣ وشرح الكافية ٢١٤/١ والخزانة ٥٥٦/١. وسقطت من «ب» في السلم.

وتُحملُ عِندَ سيبويه على المصدر[1]، ويلزمُ ذلك في المؤكّدَةِ، وهي المقرّرةُ لمضمونِ جملةٍ اسميّةٍ نحو «زيدٌ أبُوكَ عطوفًا» أي أحقّه.

وتقعُ جملةً اسميّةً ولا تُصَدَّر بالواوِ لاتّحادِها بِما قبلها نحو «هُوَ الحقّ لا شكَّ فيه» و[نحوَ قوله تعالى][2] ﴿ذلِكَ الكتابُ لا رَيْبَ فيهِ﴾[3] على أحدِ الوجوهِ.

ومِنَ الأسماء ما يلزمُ النّصْبَ على الحالِ نحو «طُرًّا» ومِثله «كافَّة» و«قاطبةً» واستُهجن إضافتها.

ومِنها

التّمييزُ

وهُو ما يَرفَعُ الإبهامَ المستقرَّ عن ذاتٍ مذكورةٍ، أو مقدَّرةٍ[4]، فالأوّلُ لا يكونُ إلَّا عَن مفردٍ تامٍ، وتمامُه بالتّنوين لَفظًا أو تقديرًا فيما لا يَنصرِفُ، والمبنيّ كالأعدادِ المركّبة وَكَم الاستفهامية، وكذا الخبريّة، مفصُولًا بينها وبينَ مميّزِها، وكذا، وبِنوني التّثنيةِ والجمعِ، والإضافةِ.

وأكثرُه فيما كانَ مقدارًا كيلًا نحو «قفيْزان بِرًّا»، أو وَزْنًا نحو «مَنَوانِ سمنًا» أو مَساحةً نحو «مَا في السّماءِ موضع كف سحابًا» أو عَدَدًا إمّا صَريحًا نحو «أحدَ عشرَ» إلى «تسعةٍ وتسعِيْن دِرهمًا». وما عَداها يضافُ، أو كنايةً نحو «كم دِرْهمًا مالكَ»؟، و«كم في الدّار رجلًا» في الخبرِ، و«كأيّ[5] رجلًا» و«عندي كذا درهمًا» وقد جَاءَ الجرُّ في «كم» الاستفهاميّة. منهُ مسألة الكتابِ «على كم جذعٍ بيتك مبنيٌّ»[6]، وحَمَله الخليلُ [٤٣/ب] على إضمار من دون الإضافَة والنّصْبُ أكثرُ، أو مِقياسًا نحو «على التّمرة مِثلها زُبْدًا».

وفي العَدَد يُفرد البتّةَ إلّا في كم الخبريّة، فإنَّ الإفرادَ لم يلزمْ هناك، ونحو ﴿اثنتَي عشرةَ أسبَاطًا﴾[7] محمولٌ على البَدلِ، ونحو «كم لك غِلمانًا» فالمميّز فيه محذوفٌ، وانتصابُ

---

(١) الكتاب ٣٤٣/١.

(٢) من «ب».

(٣) ﴿ذلك الكتاب لا رَيْبَ فيه هُدًى للمتّقين﴾، البقرة ٢/٢.

(٤) ابن الحاجب ٢١٦/١، وفي الهمع ٢٤٩/١: فالتمييز يقال له: المميّز والتبيّن، والمبيّن، والتّفسير، والمفسّر، نكرةٌ فيه معنى من الجنسيّة رافعٌ لإبهام جملةٍ... أو مفردًا... أو مفهم مقدار كيلٍ، أو وزنٍ، أو مساحةٍ أو شبهها: أو مماثلة... أو مغايرة، أو تعجب...

(٥) وفي معنى كم الخبرية «كأيّن» وهي مركبة من كاف التشبيه و«أي» والأكثر أن تستعمل مع «من» قال الله عز وجل ﴿وكأيّن من قرية﴾ وفيها خمس لغات: «كأيّن، وكاءٍ، بوزنِ كاع، وكَيْءٍ بوزن كَيْعٍ، وكأيٍ بوزن كعي، وكأْ بوزن كعٍ» المُفصَّل ١٨٣ وشرحه ١٣٥/٤.

(٦) الكتاب ١٦٠/٢.

(٧) ﴿وقطَّعْنَاهم اثنتيْ عشرةَ أسْباطًا أممًا﴾ الأعراف ١٦٠/٧.

غِلمانًا على الحال. ولا تجوزُ الإضافةُ، ولا يتعيَّن التّذكيرُ والتّأنيثُ في غيرِ المركَّبِ[1] وفي المركّبِ إن كانَ على نحو «أحَدَ عشرَ إلى تِسعَةَ عَشر» بتذكيرِ الأوّل وحذفِ التاءِ مِن الثّاني يُذكّر، وإنْ كانَ على نحو «إحْدَى عشرةَ واثنتا أو ثِنتا عَشرة» بتأنيثِ الأوّل وسكون شينِ العشْرة في الحِجاز، وكسرِها في تميمٍ [2] يُؤنّث، وما يُضاف مِن الأعدادِ كالمائةِ[3]، والألفِ وما يتضاعَفُ مِنهما يفردُ لها المضافُ إليه البتّة، ولا يتعيّن التذكيرُ والتأنيثُ.

والثّلاثةُ إلى العَشرة يُجمعُ، وكم الخبريّة مِن غيرِ فَصْلٍ يُحْمل على الأوّل مرّةً، وعلى الثّاني أخرى[4].

ونحو ثلاثمئة إلى تسعمئة ليْسَ بقياسٍ، وإنّما هُو نحو:

١١٨ - ثَلاثُ مِئِين للمُلوكِ وفى بِها ‍ ‍ ‍ [إزاري وجلّتْ عن وُجُوهِ الأَهَاتِم][5]

ثم إن كانَ بالتّاء يُذكّرُ، وبغيرِها يؤنّثُ.

وقد يُنصبُ على التّمييز نحو «ثلاثة أثوابًا» ونحو:

١١٩ - إذا عاشَ الفتى مائتين عامًا[6]

وقوله تعالى ﴿ثلاثمئةٍ سِنينَ﴾[7] فيمَنْ قَرأ غيرَ مُضَافٍ، محمولٌ على البَدَلِ، وإلّا [٤٤/أ] يلزمُ شذوذان، وفي الإضافةِ واحدٌ[8].

أمّا الواحدُ والاثنانِ فالاستعمالُ أنْ يُلفظَ بالمميّز واحدًا، أو مثنًّى فتحصلُ الدّلالتان

---

(١) أي في العقود... شرح المُفصّل ٢٧/٦.

(٢) شرح الكافية ١٥٠/٢ - ١٥١ والهمع ١٥٠/٢.

(٣) في «ب» فالمائة والفاء جوابُ أمّا المحذوفة في «وما يضاف».

(٤) على الأوّل المئة والألف، وعلى الثاني الثلاثة الى العشرة.

(٥) الشطر الثاني في «ب» والأهاتمُ جمع الأَهْتَم وهو سنان بن سُميّ وإنّما سمّي بذلك لأنّه كسرت ثنيته يومَ الكلابِ، والهتمُ كَسْرُ الثنايا من أصلها، والبيتُ للفرزدق وروايةُ ديوانه ٨٥٣/٢:

فِدًى لسيوفٍ من بني تميم وفى بها ‍ ‍ ‍ ردائي وجلّت...

وانظر: المُقتضب ١٧٠/٢، والأمالي الشّجرية ٢٤/٢ - ٦٤ وابن يعيش ٢١/٦ وشرح الكافية ١٥٣/٢ وأوضح المسالك ٢٥٣/٤، والعيني ٢٨٠/٤ والخزانة ٣٠٢/٣.

(٦) صدرُ بيتٍ عجزُه:

فقَدْ ذهَبَ اللّذاذةُ والفَتاءُ

ويروى خمسين، وتسعين عامًا، وحينئذٍ لا شاهدَ فيه، والبيتُ للرّبيع بنِ ضبع الفزاري. الكتاب ٢٠٨/١ و١٦٢/٢، والمُقتضب ١٦٩/٢، ومجالس ثعلب ٢٧٥ والحماسة البصريّة ٣٨١/٢ واللّسان (فتا) وأوضح المسالك ٢٥٥/٤ والعيني ٤٨٠/٤، والخزانة ٣٠٦/٣.

(٧) ﴿ولبثوا في كهفِهم ثلاثَ مائةٍ سنين وازدادُوا تسعًا﴾. الكهف ٢٥/١٨.

(٨) انظر القراءات في النشر ٣١٠/٢.

الجنسيّةُ، والمقدارُ بلفظٍ واحدٍ، ونحو:

١٢٠ - ظرْف عجوز فيهِ ثِنْتَا حَنظل[١]

شاذٌ.

وفي غيرِه يُفردُ إنْ كانَ جِنسًا، وهو مَا يَدُلّ على القَليلِ والكثيرِ من مسمَّاه، إلّا أنْ تُقصدَ الأنواعُ نحو «عِندي أرطالٌ خلولًا» ثم إنْ كانَ بنونٍ[٢] التّثنيةِ والتّنوينِ جازتِ الإضافةُ نحو «رطلُ زيتٍ» و«منوا سَمنٍ» وإلّا فلا، لا تقولُ «موضعُ سَحابٍ».

وقد يَقعُ فيما ليسَ إيّاهما نحو «خَاتم حديدًا»، والإضافةُ أكثرُ وأمّا الثاني[٣] فلا يكونُ إلّا عن نسبةٍ في جملةٍ، أوْ مَا ضَاهاها أو في إضافةٍ، فإنْ كانَ اسْمًا يصحّ جَعْلُهُ لما انتصَب عنهُ جازَ أنْ يكونَ له ولمتعلّقه نحو «طابَ زيدٌ» أو «زَيدٌ طيّبٌ» أو «يعجبُني طيبُه أبًا» فيطابِقُ ما قُصدَ نحو «طابَ الزّيْدان أبوَيْن» أو «زيد أبوين» إن كانَ المرادُ أباهُ، وجدَّه، أو أمَّه. وإلّا فهو لمتعلَّقه نحو «طابَ زيدٌ دارًا». ويطابقُه في الأكثرِ نحو قولِه:

١٢١ - يَصْرَعْنَ ذا اللُّب حتى لاحراكَ به وهُنَّ أضعَفُ خَلْقِ اللهِ أرْكَانا[٤]

وقد يَقعُ الواحدُ موقعَ الجمعِ نحو[٥] قولِه تعالى ﴿فإنْ طِبْنَ لكُم عَنْ شَيْءٍ منه نفسًا﴾[٦].

ونظيره:

١٢٢ - كُلُوا في بَعضِ بطنِكم تَعِفُّوا فإنَّ زمَانَكم زَمَنٌ خَمِيصُ[٧]

إلّا أنْ يكونَ جنسًا [٤٤/ب] نحو «طابَ زيدٌ عِلمًا» و(منه)[٨] ﴿واشْتَعَل الرَّأسُ شيبًا﴾[٩].

---

(١) رجزٌ قبله:

كأنَّ خصيتَيْه مِن التّدلدل

مجهول القائل، وجاءَ في المُقتضب ١٥٦/٢ أنّه لخطامِ المجاشعي في هجاءِ شيخٍ كبيرٍ. وانظر أيضًا الحماسة لأبي تمام ٣٣٨/٤ وإصلاح المنطق ١٨٩، والأمالي الشجرية ١٧/١، والخزانة ٣١٤/٣.

وقال شاذ، لأنَّ القياس حنظلتان.

(٢) «ب» بنوني

(٣) وهو التمييز عَن الذّات المقدّرة.

(٤) ويروي: لاصراعَ... ديوان جرير ١٦٣/١.

(٥) في «ب» كما في قوله...

(٦) النساء ٤/٤.

(٧) ويروى كلوا... تعيشوا. وهو مجهول القائل. الكتاب ٢١٠/١ ومعاني القرآن للفرّاء ٢٠٧/١ و١٠٢/٢ والأخفش ٢٣١/١ والمُقتضب ١٧٢/٢ والمُحتسب ٨٧/٢، والأمالي الشجريّة ٢٧٩/١... وابن يعيش ٢١/٦ وضرائر الشّعر ٢٥٢، والخزانة ٣٧٩/٣.

(٨) نقص في «ب».

(٩) ﴿قال ربِّ إنّي وهَنَ العظمُ منّي واشتعَل الرّأسُ شيبًا﴾. مريم ٤/١٩.

إلّا أنْ يُقصَد الأنواعُ نحو [قولهِ تعالى][1] ﴿بالأخسَرِين أعمالًا﴾[2].

وآيةُ أنّه لـمتعلّقه صحّةُ إضافتِهِ إلى ما انتصَبَ مِنْهُ. وإنْ كان صفةً كانتْ له، وطِبقه، نحو «لله دَرّه فارِسًا» و«دَرّهما فارسَيْن» و«دَرّهم فوارسَ». واحتملتِ الحَال، والتمييْزُ أولى.

ويلزمُهُ التنكيرُ على الأعْرَفِ[3]، ويحتجُّ للآخر بقولِه تَعالى ﴿إلَّا مَن سفه نفسَهُ﴾[4]. فيمَنْ قرأ وفي الأوّل يُحملُ على نزْعِ الخافضِ.

ولا يجوزُ تقديمُه على عامِلِهِ مُطْلقًا خِلافًا للمازنيّ والمبرّد[5] [فيما كانَ العاملُ فعلًا][6] يجوزُ ونحو قوله:

١٢٣ – أتهجرُ سَلمى بالفِراقِ حبيبَها وما كادَ نفْسًا بالفراقِ تطيبُ[7]

فيمَنْ أنّثَ الضميرَ في تطيبُ، ثُمّ التمييزُ في الأصْلِ متّصفٌ بِمَا هُوَ منتصبٌ عنه، وإنّما أزِيلَ توخيًا لِضَرْبٍ مِن المبالغةِ والتوكيدِ.

---

(١) من «ب».

(٢) ﴿قل هلْ ننبّئكم بالأخسَرين أعمالًا﴾، الكهف ١٠٣/١٨.

(٣) وهو مَذهبُ البصريّين. شرح الكافية ٢٢٣/١ والهمع ٢٥٢/١.

(٤) ﴿ومَنْ يرغبُ عَن ملّة إبراهيمَ إلَّا مَنْ سَفِه نفسَه﴾.. البقرة ١٣٠/٢ وانتصابُ نفس على أنّه تمييزُ على قولِ بعض الكوفيّين وهو الفراءُ وكسر الفاء عندَ ثعلب والمبرّد. وفي «ب» فيمن قرأ بالنصب.

(٥) المقتضب ٣٦/٣ والمسألة (١٢٠) من الإنصاف، والهمع ٢٥٢/١.

(٦) من «ب».

(٧) يُنسبُ لأعشى همدان والمخبّل السّعدي. ويُروى ما كان نفسي... فلا شاهدَ فيه حينئذٍ. المُقتضب ٣٦/٣ والجُمَل ٢٤٣، والإيضاح ٣٠٢، والخصائص ٣٨٤/٢ والإنصاف ٨٢٨ واللّسان (حبب) وابن عقيل ٣٧٧/١ والعيني ٢٣٥/٣.

[المُستثنى]

ومِنها ما انتصَبَ مِن المستثنى، وهو المذكورُ بعدَ إلّا[1] غيْرِ الصّفةِ وأخواتِه، فمتّصلٌ: إنْ كانَ مُخرجًا مِن متعدّدٍ لفظًا أو تقديرًا، نحو «جاءَني القومُ إلّا زيدًا» و«ضربْتُ زيدًا إلّا رأسَه» وإلّا: فمنقطعٌ: وهُو منصوبٌ بعدَ إلّا غيرِ الصّفةِ في كلامٍ موجبٍ، ومُنقطعًا ممتنعًا إيقاعُهُ موقعَ الاسمِ الأوّلِ نحو ﴿لا عاصمَ اليَوْمَ مِن أمر الله إلّا من رَحِمَ﴾[2]، ومُطْلقًا في اللّغة الحجازيّة نحو «ما جاءَني أحدٌ إلّا حمارًا»، وفي تميمٍ جازَ رفعُه على البَدلِ[3]. [٤٥/ب] ورُوِي قولُهُ:

١٢٤ - إلّا الأوَارِيّ لأْيًا ما أبيّنها[4]

مرفُوعًا ومنصوبًا.

ومُتقَدّمًا على المستثنى مِنه «ما جاءَني إلّا عمرًا أحدٌ». وإن قُدّمَ على صِفةِ المستثنى منه فهو بمنزلةِ التّقديم (عليه على رأي[5] والصّحيحُ ألّا يُكْتَرثَ بهذا التّقديمِ[6]) نحو «ما جاءَني أحدٌ إلّا زيدٌ خيرٌ منك».

وبعدَ «ما خَلا» و«ما عَدا»[7] و«لَيْسَ» و«لا يكونُ» بعدَ كلّ كلامٍ نحو «جاءَني القومُ» أو «ما جاؤوني ما عَدا زيدًا» و«ما خلا زيدًا» و«ليسَ زَيْدًا» و«لا يكونُ زيدًا»، وهذه أفعالٌ مُضمَرٌ[8]

---

(١) «ب» إلّا وأخواته.

(٢) هود ٤٣/١١.

(٣) ابن يعيش ٨٠/٢، وشرح الكافية ٢٢٨/١.

(٤) صدرُ بيتٍ عجزُهُ:

والنُّؤي كالحَوْضِ بالمظلومَةِ الجَلَدِ

وقبلَهُ:

وقفتُ فيها أصيلالًا أسَائِلُها ... أعْيَتْ جَوَابًا وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أحَدِ

والأواري جمع الآري وهو مَحبسُ النّاقة، واللأْيُ: البُطءُ، والمظلومة الأرضُ التي لم تُحفَرْ قطّ ثم حُفِرَتْ، والجَلَد الأرض الغليظةُ الصُّلْبَةُ، والبيتان للنّابغة مِن قصيدته المشهورة:

يا دارَ مَيّةَ بالعلْياءِ فالسَّنَدِ ... أقوَتْ وطالَ عليها سَالفُ الأمدِ

الديوان ٢-٣. والشاهد في الكتاب ٣٢١/٢، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٨/١ - والمُقتضب ٤١٤/٤، والجُمَل ٢٣٥، والإيضاح ٢١١، والأزهية ٨٠ والإنصاف ٢٦٩، والرّصف ٣٢٤ واللسان (ظلم) والخزانة ١٢٥/٢.

(٥) وهو اختيار المازني، شرح الكافية ٢٣٤/١.

(٦) وهو اختيارُ سيبويه، فإنّه يُجَوّزُ الاستثناء، ويُجوّزُ البَدَل. الكتاب ٣٣٥/٢.

(٧) جوّزَ الجرميّ بعد «ماخلا» و«ماعدا» ولم يثبتْ أنّ «ما» زائدة شرح الكافية ٢٣٠/١. وفي الهمع ٢٣٣/١: وزعم الجرميّ والرّبعيّ والكِسائيّ والفارسيّ وابنُ جنّي أنّه يجوزُ الجرّ على تقديرِ «ما» زائدة.

(٨) في «ب» مُضمَرَة.

فاعلوها وجائزٌ فيه النَّصْبُ والبَدلُ، وهو المختارُ بعدَ «إلّا» متّصلًا في كلامٍ غيرِ موجَبٍ ذُكِرَ المستثنى مِنه قبلَه.

وإنْ تعذَّرَ البدَلُ على اللَّفظ أُبدِلَ على الموضعِ نحو «ما جاءَني من أحدَ» و«لا أحد فيها إلّا زيد» و«ليسَ زيْدٌ بشيْءٍ (إلَّا شيئًا لا يُعبأ به) و«ما زيْد[1] بشيْءٍ أو شَيْئًا إلّا شيْءٌ» بالرّفعِ لا غير. لأنَّ الممتنعَ عملُه إلّا في المنفيّ لا يُعَدُّ[2] في الإثباتِ. وتَقولُ: «أقلُّ رجُلٍ يقولُ ذاكَ إلّا زيدٌ» على البَدَلِ لأنَّهم أجرَوْه مجرى النّفي. ولِهذا ألزَموه الصَّدْرَ، والرّفع بالابتداءِ، وخبرُه الجملةُ بعدَه، ويلزمُه الفعليّةُ أو الظّرفيّةُ، وقيلَ إنّ الجملةَ وَصْفٌ والخبرُ محذوفٌ[3]. ولا يجوزُ طرحُ الوَصْفِ كما في «رُبّ» لأنَّ المقلّل هُو الموصُوف دونَ المفردِ، ولا يَجُوزُ الجرّ بدلًا مِن [٤٥/ب] المضافِ إليه، لأنَّه لا يُضاف إلى المفردِ [إلَّا إلى نكرةٍ مُستغرقة][4] المعرفةَ وكذا[5] إذا قلتَ «قلَّ رجُلٍ يقولُ ذاك إلَّا زيدٌ». قالَ سيبويه ليسَ بَدلًا من الرّجلِ لأنّه في معنى «أقلّ رجُلٍ»[6].

ومُعْرَبٌ[7] على حَسَبِ العَوامل إنْ لم يُذكرْ نحو «ما جَاءني إلَّا زيدٌ» و«مَا رأيتُ إلَّا زيدًا» [و«ما مرَرْتُ إلَّا بزيد»][8]. ومِنه «ما جاءَني أحدٌ إلَّا زيدٌ خيرٌ منه» ممّا بعد إلّا وصفٌ لما قبله، فهنا المستثنى منه محذوفٌ والمستثنى مسمًّى باسمِه مجازًا يدلّ على اعتبارِهِ جوازُ «ما قامَ إلّا هِندٌ» مع امتناعِ قامَ هندٌ. وهذا لا يكونُ في الإثباتِ إلّا أنْ يَستقيمَ المعنى نحو «قرأتُ إلَّا يومَ كذا»[9] ولهذا لا يجوزُ «ما زالَ زيدٌ إلّا عالـمًا»، ويجوزُ فيما هُو جوابُ النّفي[10]، نحو:

١٢٥ - ومَا قَامَ مِنَّا قائمٌ في نَدِيّنا ... فيَنطِقَ إلَّا بالّتي هِي أعْرفُ[11]

---

(١) ما وضع بين قوسين ليس في «ب».

(٢) في «ب» لا يعمل.

(٣) والقائل هو أبو علي. شرح الكافية ٢٣١/١.

(٤) ما بين معقوفيْن من «ب».

(٥) «ب» كذلك.

(٦) الكتاب ٣١٤/٢.

(٧) وهو المقصود بالاستثناء المفرّغ.

(٨) زيادة يقتضيها السّياق من «ب».

(٩) نقل البغدادي عبارة اللّباب في الخزانة ٥٢/٤.

(١٠) نقل البغدادي عبارة اللّباب في الخزانة ٦٠٧/٣.

(١١) البيتُ للفرزدق من قصيدته:

عَزَفْتَ بأعشاشٍ وما كدْتَ تعزِفُ ... وأنكرتَ من حَوراءَ ماكنْتَ تعرِفُ

الدّيوان ٥٦١/٢، والنقائض ٥٦٤/٢، وجمهرة أشعار العرب ٨٨١/٢ والكتاب ٣٢/٣ والعيني ٣٩٠/٤ والخزانة ٦٠٧/٣.

وجائزٌ فيهِ الرّفعُ والجرُّ بعدَ «لاسيما» ورُوِيَتِ الوجوهُ الثّلاثةُ في قولِه:

١٢٦ - ولاسيّما يومٌ بدارةِ جُلْجلِ[١]

والنّصْبُ والجرُّ بعدَ «خلا» و«عَدا». وكذا بعْدَ «حاشَا» عندَ المبرّد[٢] لكونها تارةً حُروفًا، وتارةً أفعالًا، ومجرورٌ بعدَ «غير» و«سِوَى» و«سواء» وإعرابُ «غير» كإعرابِ الاسْمِ الواقعِ بعْدَ «إلّا» على التّفصيلِ[٣].

و«إلّا» تُحمل على غيرِ الوَصْفيّة، كما يُحملُ «غيرُ» عليها[٤] في الاستثناءِ، وذلك إذا كانت تابعةً لجمعٍ منكورٍ غيرِ محصُورٍ نحو قولِه تعالى ﴿لو كانَ فيهما آلهةٌ [٤٦/أ] إلّا الله لفسَدتا﴾.[٥] لتعذر الاستثناء حيث لا يعلمُ دخولُه فيهِ وفي الآية مانعٌ آخر[٦]، وضَعُفَ في غيرِه. مِنهُ قولُه:

١٢٧ - وكــلُّ أخٍ مــفــارِقُــه أخُــوه لــعــمــرُ أبــيــكَ إلّا الــفَــر قــدانِ[٧]

وتقول في تثنيةِ الاستثناءِ «ما أكَلَ أحدٌ إلّا الخبزَ إلّا زَيْدًا» بنصبِ الأوّلِ على المفعوليّةِ، والثّاني على الاستثناءِ، لأنَّ الكلامَ صارَ موجبًا [لأن][٨] المعنى أكلَ الخبزَ كلُّ أحدٍ إلّا زَيْدًا. وتقولُ «ما أتاني إلّا زيدٌ إلّا عمرًا» تَرفعُ أحَدَهما لإسنادِ الفعلِ إليهِ، وتنصبُ الثّاني إذ لا يمكنُ رفعُه على البدليّة ولا على الفاعليّة مُؤوِّلًا كلامَكَ على «تركني النّاسُ وراءَ زيدٍ إلّا عَمْرًا» وتقولُ

---

(١) عجزٌ صدرُهُ: ألَا رُبّ يومٍ لكَ منهنّ صالحٍ
والبيتُ لامرىءِ القيس من معلقته. الديوان ١٠، وابن يعيش ٤٢٦/٢، وشرح الكافية ٢٤٩/١، والجنى ٣٣٤ - ٤٤٣، والمغني ١٨٦ - ٤١٢ - ٥٥٠، والخزانة ٦٣/٢.

(٢) المقتضب ٣٩١/٤.

(٣) الهمع ٢٣١/١

(٤) «ب» تحمل عليها

(٥) الأنبياء ٢٢/٢١.

(٦) وهو أنَّ الآيةَ ردٌّ على المُشركين الذّين يقولون إنّ مع الله سبحانَه وتعالى إلهًا آخرَ، ولو جُعَلَ الاستثناءَ لكانَ المعنى لو كانَ فيهما آلهةٌ مستثنى عنهم الله سبحانه لفسَدَتا لكنَّ اللّازمَ منتفٍ، فيلزم انتفاءُ الملزوم، شرح اللّباب ٤٥١/٢ وانظر البحر المحيط ٣٠٤/٦ واللّسان (إلا).

(٧) البيت لعمرو بن مَعْدِيكرب. ديوانه ١٨١ والكتاب ٣٣٤/٢ ومجاز القرآن ١٣١/١ ومعاني القرآن للأخفش ١١٦/١ وحماسة البحتري ١٥١ والمُقتضب ٤٠٩/٤ والإنصاف ٢٦٨ والحماسة البصريّة ٤١٨/٢ ونسبةُ إلى حَضرمي بن عامر، والرّصف ٩٢ واللّسان (إلّا) والخزانة ٥٢/٢ و٧٩/٤ وفي شرح الكافية ٢٤٧/١: في البيت شذوذان: وصفُ كلّ دونَ المضافِ إليه، والمشهورُ وصْفُ المضاف إليه، إذ هو المقصودُ، وكلّ لإفادةِ الشّمول فقط، وهذا الوصفُ ضرورةٌ للشاعر. والشّذوذ الثاني الفصلُ بالخبرِ بَيْنَ الصّفة والموصوف وهو قليلٌ، وانظر أيضًا الهمع ٢٢٩/١.

(٨) زيادةٌ يقتضيها السّياق من «ب».

«ما أتاني إلّا زيدًا إلّا عَمْرًا أحدٌ» منصوبَيْن، لأنَّ التقديرَ ما أتاني إلّا زَيْدًا أحدٌ إلّا عمرٌو على الإبدالِ، فلما قدّمْتَه نصبتَه، ولو ذكرتَ المستثنى الثاني بعدَ ما يَصحُّ دخولُه فيهِ كان في[1] المنفيّ إثباتًا، وفي[2] الإثباتِ نفيًا نحو «له عليَّ عشرة إلّا تِسعةً إلّا ثمانيةً، وهَكذا إلى الواحدِ» فاللّازمُ خمسَةٌ[3]، ولو ذكرتَ بعدَه إلّا اثنَيْن إلّا ثلاثةً وهكذا إلى التسعةِ فاللّازمُ واحدٌ.

وقد يقعُ الفعلُ موقعَ الاسمِ المستثنى في قولِهم «نَشَدْتُكَ باللهِ[4] ألّا فَعَلْتَ».

وقد يُحذفُ المستثنى تَخفيفًا نحو «جاءَني زَيدٌ ليسَ إلّا» و«لَيْسَ غير» ولا يخفى جوازُ إضماره.

ومِنها[5]

الاسمُ في بابِ «إنَّ»

نحو «إنَّ زيدًا [٤٦/ب] قائمٌ». ولا يُحذفُ إلّا إذا كانَ ضميرَ الشأنِ نحو:

١٢٨ - إنَّ من لام في بني بنتِ حسّا ... نَ آلـمْـه وأعْـصِـه فـي الـخُـطُـوبِ[6]

أي إنَّه. وإلّا زَالَ الجزاءُ عَن صدرِ الكلامِ. ونحو:

١٢٩ - فلَو أنَّ حُقّ اليُوم مِنكم إقامةٌ ... وإنْ كان سَرْحٌ قد مَضَى وتسرَّعا[7]

ونحو:

١٣٠ - فليتَ دفعتَ الهمَّ عنّي ساعة ... فبِتنا على ما خيّلتْ ناعِمَيْ بالِ[8]

---

(١) «ب» من.

(٢) «ب» من.

(٣) طريقُ هذه المسألة: أنْ يُجمعَ المثبتُ على حِدَة، ويُجمعَ المنفيّ على حِدة، ثم تنقص المنفي من المثبتِ فما بقي هو المقرَّرُ به، فالمثبتُ عشرةٌ وثمانيةٌ وستةٌ وأربعةٌ واثنان، والمجموع ثلاثون، والمنفيّ تسعةٌ وسبعةٌ وخمسةٌ وثلاثةٌ وواحدٌ، والمجموعُ خمسٌ وعشرون، فإذا أنقصْتَ الأقلَّ من الأكثرِ بقي خمس.

(٤) في «ب» الله.

(٥) أي من المنصوبات.

(٦) بنو ابنة حسّان هم رهطُ قَيس، وابنةُ حسّان كَبشةُ بنت حسان أي الحارث، وهي جدّة قيس لأمّه. والبيتُ للأعشى من قصيدة يمدَحُ بها قيسَ بن مَعْدِيكَرِب. ورواية الديوان ٣٣٥:
مَنْ يلمْني على بَني ابنة حسّا ن... ولا شاهدَ فيه عندئذٍ
وانظر الكتاب ٧٢/٣، والإيضاح ١٢٢، والإنصاف ١٨٠ وابن يعيش ١١٥/٣ وشرح الكافية ٢٩/٢ - ٣٦١، وضرائر الشعر ١٧٨ والخزانة ٤٦٣/٢.

(٧) البيت للرّاعي التميري في ديوانه ٩٨، والكتاب ٧٣/٣ والإنصاف ١٨٠/١ واللّسان (سرع).

(٨) الشّاهد لعَدِيّ بنِ زيد، وهو معَ بيتٍ آخر مقطعةٌ في ديوانه ١٦٢ وانظر الأمالي الشجريّة ١٦٢/١، والإنصاف ١٨٣/١، واللّسان (بول) والمُغني ٣٨١، والهمع ١٣٦/١.

ونحو:

١٣١ - فليتَ كَفافًا كانَ خيرُكَ كُلُّه ... وَشرُّكَ عنّي ما ارتوى الماءُ مُرْتَوي[1]

على أحدِ التّأويلَيْن[2].

ونحو:

١٣٢ - كأنهنَّ الفتياتُ اللُّعْسُ ... كأنَّ في أظلالِهنَّ الشّمْسُ[3]

وإلّا انتصبَ الشّمسُ. ونحو:

١٣٣ - وترمينني بالطَّرفِ أيْ أنتَ مُذنِبٌ ... وتقلينني لكنَّ إيّاكَ لا أَقْلي[4]

ولا يجوزُ هذا في غيرِ الاضطرار عندَ الأكثرِ.

---

(١) الشّاهدُ ليزيد بن الحكم في حماسة البحتري ١٤٨، والإيضاح ١٢٣ والأمالي الشّجرية ١/١٥٧ و٢٥٦ والإنصاف ١/١٨٤ وشرح الكافية ٢/٣٦٣ والحماسة البصرية ٢/٢٧٦، والمغني ٣٨١ والخزانة ٤/٣٩٠.

(٢) أي أنْ يجعل «كفافًا» خبرَ كانَ وخيرَك اسمَهُ. أمّا إنْ جعلْت كفافًا اسمَ ليت فلا يكونُ اسمُه محذوفًا ويكونُ خيرُك منصوبًا بأنّه خبرُ كان. وكذا شرّك لكونِه معطوفًا عليه أي فليْتَ شيئًا مكفوفًا كان خيرك وشرّك. قال الإسفرائيني في حاشية اللّباب ١٦/ب وذكر عبدُ القاهرِ في البيت وَجهًا آخرَ يُخرجه عمّا نحنُ فيه، وهو أنْ يكون كفافًا اسمَ ليت. وقال البغدادي ٤/٣٩٠: ولم يذكرْ أحدٌ منهم روايةَ نصب خيرِك إلّا صاحبَ اللّباب.

(٣) الشّاهدُ لعمارةَ بن عُقيل بن بلال بن جرير (ت ٢٣٩ هـ) وروايةُ الدّيوان ٥٦: تحارُ في أظلالهن الشّمس وهذا ممّا أجمعَ أهلُ العلم على لحنه فيه وتغيير روايته وإنّما الرواية: تحارُ في أظلالهن الشّمس، وفي نوادر أبي زيد /٢٥/ أنشدنا أبو العبّاس محمّد بن يزيد، قال: أنشدَني عمارةُ لنفسِه يصفُ نحلًا (البيت) والقوافي مرفوعة يريدُ كأنّه في أظلالهن الشمس.

واللّعَسُ بالتّحريك سَوادٌ مُستَحسَنٌ في الشَّفَة واللّثة، وقال الجوهريّ: اللّعَس: لونُ الشَّفَة إذا كانتْ تضربُ إلى السّواد قليلًا، وذلك ممّا يُستملَحُ. يقال: شفةٌ لَعْسَاءُ، وقيلَ: اللّعسُ سوادٌ في حمرة. (لعَس) القاموس والتاج واللّسان.

(٤) مجهول القائل. انظر معاني القرآن للفرّاء ٢/١٤٤، وابن يعيش ٨/١٤٠، والجنى ٢٣٣، والمغني ٦٠١، والهمع ٢/٧١، والخزانة ٤/٤٩٠.

[خَبَرُ كانَ]

ومِنها الخبرُ في بابِ كانَ نحو «كانَ زيدٌ مُنطلقًا» وقولُ مَن يُلحقُهُ بالحال يبطلُه عَدَم استقلالِ الكلامِ بدونه(1).

وأمرُه على نحو أمرِ خبرِ المبتدأ لكنَّه يتقدَّمُ معرفةً، ويتقدَّم عاملَه فعلًا لا يتقدّم المبتدأ نحو «الّذي يقومُ كانَ زيدٌ» واستقبحه بعضُهم(2).

ولا يكونُ إلّا حيثُ يفيدُ. وقولُه تعالى ﴿فإنْ كانتا اثنتَيْنِ﴾(3) فإنّما جازَ لأنَّ الأوّل لا يفيدُ العَدَدَ مجرّدًا(4) عن الصِّغَر والكِبَر فهو بمنزلةِ قوله:

١٣٤ - وشِــعْــري شِــعْــري(5)

بخلاف «إنَّ الذّاهبَ جاريتُه صاحبَها» حَيْثُ [٤٧/أ] لا يُفيدُ، وقوله عليه السّلامُ «حتى يكونَ أبواه هُما اللَّذان يهوّدانِه» رُوِيَ مرفُوعًا، ومَنصُوبًا، وفيهِ أربعةُ أوجهٍ(6). ويُحذفُ عامِلُه في مِثلِ «النّاسُ مجزيّون بأعمالِهم إنْ خَيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌ»(7). ويجوزُ

---

(1) وهم الكوفيّون. انظر المسألتين ١٧ و١٨ من الإنصاف.

(2) شرح الكافية ٢٥٢/١.

(3) ﴿فإنْ كانتا اثنتَيْنِ فلهما الثلثان ممّا ترك﴾. النساء ١٧٦/٤.

(4) في «ب» فجردا.

(5) رجزٌ لأبي النّجم تتمته:

أنا أبو النَّجم وشِعري شعري

ابن يعيش ٩٨/١ و٨٣/٩، والمغني ٤٣٤ و٥٧١ و٨٦٣ والهمع ٦٠/١ و٩٥/٢ والخزانة ٢١١/١.

(6) كلّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطرة حتى يكونَ أبواه هما اللّذان يهوّدانه وينصّرانه، ويُروى: مَا مِن مولودٍ إلّا يُولَدُ على الفطرةِ فأبواه يهوّدانه وينصّرانه كما تنتجون البهيمة، هل تجدون فيها من جدعاء حتى تكونوا أنتم تجدعونها. قالوا يا رسولَ الله أفرأيت من يموتُ وهو صغيرٌ، قالَ اللهُ أعلم بما كانوا عاملين. البخاري ٩٧/٢ و٢١٠/٧ وصحيح مُسْلِم ٢٠٤٧/٤ - ٢٠٤٨ كتاب القَدَر، وسُنَن أبي داود كتاب السُّنّة ٢٢٩/٤ والموطّأ كتاب الجنائز ٢٤١/١ أمّا وجوه الإعراب فهي:

١ - أنْ تجعلَ أبواه اسمَ كانَ، وتجعل الجملةَ الاسميّةَ بعدَه خبرَه.

٢ - أنْ تجعلَ اسمَ كان ضميرًا عائدًا إلى المولود، وتجعلَ أبواه مبتدأ وهما مبتدأ ثانيًا، واللّذان خبرًا له، وتجعل الجملة خبرًا للمبتدأ الأوّل، ثم تجعل الجملةَ التي هي أبواه وخبره خبرَ كان.

٣ - أنْ تجعلَ اسمَه ضميرَ المولود، وترفعَ أبواه بالابتداء، واللّذان بأنّه خبرُه وتجعل (هما) فصلًا غَيْر محكومٍ على محلّه بالإعرابِ، وفي هذه الوجوه الثلاثة «اللّذان» مرفوع.

٤ - أنْ ترفعَ أبواه على أنّه اسمُه، وتنصبَ اللّذين على أنّه الخبرُ، وتجعل «هما» ضمير الفصل.

انظر شرح اللّباب ٤٦٢/٢، والكتاب ٣٩٣/٢ وشرح الكافية ٢٧/٢ والحاشية على اللّباب ١٦/ب - ١٧/أ.

(7) الكتاب ٢٥٨/١ والإنصاف ٥٧٦، وشرح المفصّل ٩٦/٢ وشرح الكافية ٢٥٢/١.

في مثلِه أربعةُ أوجهٍ[1] ومنه:

١٣٥ - قَدْ قِيْلَ ذلك إنْ حَقًا وإنْ كذِبا[2]

ويلزمُ في[3] «إمَّا أنتَ مُنطلقًا انطلقتُ» أي لَئِن كنتَ (منطلقا)[4] ويُضمرُ منفصلًا في الأكثرِ نحو:

١٣٦ - لئِنْ كانَ إيّاه لقدْ حَالَ بعدَنا عَنِ العَهْدِ والإنسانُ قد يتغيَّرُ[5]

وقد جاء الاتّصالُ نحو:

١٣٧ - تنفكُّ تسمعُ ما حَيِيْتَ بهالكٍ حتَّى تكونَه[6]

ومنها

المنصوبُ بِـ(لا) الّتي لنَفْي الجِنْسِ

وهو المنفيّ المضافُ، أو المضارعُ له نحو «لا غَلامَ رجلٍ» أو «لا خيرًا من زَيْدٍ عندنا». والمفرَدُ مبنيّ على ما يُنصَبُ بِهِ نحو «لا رجلَ، أو رجلَيْن أو مسلِمَيْن، أو مسلماتِ في الدّارِ»[7].

وحَقُّ المنفيّ بها أنْ يكونَ نكرةً. ومثلُ:

١٣٨ - لا هَيْثَمَ اللّيلةَ للمَطِيّ[8]

---

(١) انظر هذه الوجوه شرح اللّباب ٤٦٣/٢ ونقلها صاحبُ الخزانة ٧٨/٢.

(٢) صدرُ بيتٍ للنعمان بن المنذر عجزُه:

فما اعتذارُك في شيءٍ إذا قِيلا

ويُروى: قَدْ قيلَ ما قيلَ إنْ صِدقا وإن كذبا

الكتاب ٢٦٠/١ والميداني ١٠٢/٢ والأمالي الشّجرية ٣٤١/١ وابن يعيش ٩٧/٢ والحماسة البصرية ٢٨٩/٢ وشرح الكافية ٢٥٢/١ وابن عقيل ١٦٧/١ والعيني ٦٦/٢ والخزانة ٧٨/٢.

(٣) «ب» في مثل «إمَّا».

(٤) نقص في «ب».

(٥) البيت لعمر بن أبي ربيعة من قصيدته الّتي مطلعُها:

أمِنْ آلِ نُعمٍ أنتَ غَادٍ فمبكرُ غداةَ غدٍ أمْ رائحٌ فمهجّرُ

الدّيوان ٨٦، وابن يعيش ١٠٧/٣ وأوضح المسالك ١٠٢/١ والصبّان ١١٩/١ والخزانة ٤٢٠/٢.

(٦) البيتُ لخليفة بن بزاز ـ جاهليّ. الإنصاف ٨٢٤ وابن يعيش ١٠٩/٧ وضرائر الشّعر ١٥٦ وشرح الكافية ٢٩٥/٢ والعيني ٧٥/٢ والخزانة ٤٧/٤.

(٧) عندَ الجمهور بلا تنوين. شرح الكافية ٢٥٦/١.

(٨) رجزٌ مجهولُ القائل وبعدَه:

ولا فتى إلّا ابن خيْبَريّ

الكتاب ٢٩٦/٢ والمقتضب ٣٦٢/٤ والأمالي الشجريّة ٣٢٩/١. والرّصف ٢٦٠ وابن يعيش ١٠٢/٢ وشرح الكافية ٢٦٠/١ والعيني ١٦/٢ والخزانة ٩٨/٢ وفيها: «وهيثم اسمُ رجلٍ كان حَسَنَ الحِداء للإبل، وقيلَ كان جيّد الرّعي والسّياق، وكانَ مشهورًا بين العرب بحُسْنِ الصَّوْت في حدائه للإبل، وكانَ أعرفَ أهلِ زمانه بالبيداء والفلواتِ وسَوْق الإبل».

متأوَّلٌ.

فإنْ وقعَ بعدَها معرفةٌ وجَبَ رفعُها والتّكريرُ. وكذا إذا فُصِل نحو «لا زيدٌ فيها ولا عمرٌو» و«لا رجلٌ فيها ولا امرأةٌ». وقولُكَ[1] «لا نولك» محمولٌ على «لا ينبغي» كما حُمِلَ «يَذَرُ» على «يَدَع»[2].

وأجازَ المبرّدُ الرَّفعَ من غيرِ التّكرير[3] في المعرفةِ والنَّكرة، نحو «لا زيدٌ في الدَّار» ونحو «لا رجلٌ عندَكَ» وإنْ كرَّرَ النّكرة مَعَها من غيرِ فصلٍ جازَ فتحُهما، ورَفعُ الثّاني [٤٧/ب] ونصبُه، ورَفعُهما ورفعُ الأوّل (عَلى ضعْفٍ)[4]، وفتحُ الثّاني نحو «لاحولَ ولا قوّةَ إلّا بالله». ونعتُ المبنيّ الأوّل مُفردًا يليه جازَ فيه الإعرابُ حملًا على لفظه ومحلّه، والبناءُ بجعلِ الموصُوفِ والصّفة واحِدًا. وأمّا الثاني فصاعِدًا فلا يجوزُ فيهِ إلّا الإعرابُ، وكذا المعطوفُ عليه نكرةً نحو:

١٣٩ - لا أَبَ وابنًا مثلَ مَرْوانَ وابنِهِ[5]

و

١٤٠ - لا أمَّ لي إنْ كانَ ذاكَ ولا أبُ[6]

---

(١) «ب» وقولهم.

(٢) لا نولك أن تفعل كذا. قال أبو عليّ: لم تكرّر (لا) فيه لأنّه بمنزلةِ لا ينبغي لك، فأجراها مجراها حيثُ كانت بمعناها، كما أجروا يَذَر مجرى يَدَع لا تفاقهما في المعنى. الحاشية على اللّباب ١٧/أ.

(٣) المقتضب ٣٥٩/٤. وفي «ب» تكرير.

(٤) نقص في «ب».

(٥) صدرُ بيتٍ عجزُه:

إذا هو بالمجْد ارتَدى وتأزَّرا

ويُنسبُ لرجل منْ عبدِمناة من كنانة، وقالَ ابن يعيش ١٠١/٢ لرجلٍ يمدحُ مروان بنَ الحكم وابنَه عبد الملك، وأكثرُهم نسبَه للفرزدق، وليس في ديوانه. الكتاب ٨٥/٢ ومعاني القرآن للفراء ١٢٠/١ والمقتضب ٣٧٢/٤ واللّامات للزجّاجي ١٠٦، ومعاني الحروف ٨١، وابن يعيش ١٠١/٢ وشرح الكافية ٢٦٠/١ وأوضح المسالك ٢٢/٢ والعيني ٣٥٥/٢، والخزانة ١٠٢/٢.

(٦) عجزُ بيتٍ صدرُه:

هذا لعمرُكم الصَّغَارُ بعينِهِ

ينسبُ لرجلٍ من بني مذحج، وزرافة الباهليّ، وهَني بنِ أحمر، وضمرةَ بن ضمرةَ، ومزعل الطائيّ، وعامرِ بن الطّفيل... الكتاب ٢٩٢/٢، والفرّاء ١٢١/١ والأخفش ٢٥/١ والمقتضب ٣٧١/٤ والجُمَل ٢٣٩، واللّامات ١٠٧ ومعاني الحروف ٨٢ والإيضاح ٢٤١، والحماسة الشجريّة ٢٥٦/١، وابن يعيش ١١٠/٢، وأوضح المسالك ١٦/٢ والمغني ٧٧٣ وابن عقيل ٢٣٩/١ والعيني ٣٣٩/٢ والهمع ١٤٤/٢.

وأمَّا المعرفةُ فلا يجوزُ فيه إلَّا الرّفعُ نحو «لا غلامُ لك، ولا العبّاسُ» وإذا كرّر جازَ في الثّاني الإعرابُ، والبناءُ. نحو «لا ماءَ ماءَ باردًا» وإن شئتَ لم تنوّنْ.

وإذا دخلتِ الهمزةُ (على لَا)[1] لم تغيّرِ العَمَلَ، ومعناها الاستفهامُ نحو «ألا رَجُلَ في الدّارِ»، أو التّمنّي نحوَ قولِ المتمنّيةِ:

١٤١ - أَلَا سَبيلَ إلى خَمرٍ فأشرَبَها ... أمْ لا سَبيلَ إلى نَصْرِ بنِ حَجّاجِ[2]

أو العرضُ نحو «ألَا نَزولَ منكَ فتُصيبُ خيرًا»[3] وقولُه:

١٤٢ - أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللهُ خيرًا[4]

فعندَ الخليلِ «ألَا» حرفٌ برأسِهِ موضوعٌ للتحضيض، والمعنى ألَا ترونَني رَجُلًا، وعندَ يونس مَعناها التمنّي[5]، ولكنْ نوّنَ الاسمُ ضرورةً.

وقالُوا «لا أباللكَ» و«غُلامَيْ لكَ» و«لا ناصِرِيْ لكَ» وكانَ القياسُ حذفَ الألفِ، وإثباتَ النّونِ لكنَّهم قصَدُوا الإضافةَ وأُقحمتِ اللّامُ توكيدًا للإضافةِ، وقضاءً مِن حقِّ المنفيّ في التنكيرِ بما يَظهرُ بِها من صورةِ الانفصالِ [٤٨/أ] فلو فصلْتَ بينَهما لم يكنْ بدٌّ مِن الحذفِ والإثباتِ نحوَ «لا أبَ فيها لكَ».

وقد يُحْذفُ نحو «لا عليكَ» أيْ لا بَأْسَ[6].

ومنها

خبر «مَا» و«لَا» المشبَّهتَين بـ«لَيسَ»

نحو «ما زيدٌ مُنطلقًا» و«لا رجلٌ أفضلَ مِنكَ» وهي اللّغةُ الحجازيّةُ، والتميميّةُ رفعُهما

---

(١) نقص في «ب».

(٢) قيل هو لامرأةٍ عَشِقَتْ نصر بَن حجاج وكانَ أحْسَن أهلَ زمانِه، وفي الحماسة البصرية ١٣٠/١ هي الذّلفاءُ فُريعةُ بنتُ همَّام أمّ الحجاج. وانظر ابن يعيش ٢٧/٧ وشرح الكافية ٢٦٢/١. والخزانة ١٠٨/٢ وانظر ما كُتِبَ حولَه في مجمع الأمثال ٤١٥/١.

(٣) في الكتاب ٩٣/٣: ألا تنزلَ تُصِبْ خيرًا، وفي الإنصاف ٥٥٨/٢ ألّا تنزل فتصيبَ خيرًا.

(٤) صدرُ بيتٍ عجزُه:

يدلُّ على محصّلةٍ تَبيتُ

وهو لعَمرِو بنِ قِعَاس المراديّ المذحجيّ، شاعِر جاهلي قتلَه عبدُ الله بنُ زياد مع مسلم بن عقيل بن أبي طالب وصَلَبهما. الطّرائف الأدبيّة ٧٣ والكتاب ٣٠٨/٢ والاختيارَيْن ٢١٣، ومعاني الحروف ١١٤ والأزهية ١٦٤، وابن يعيش ١٠١/٢ والرّصف ٧٩، واللّسان (حصل) والمغني ٩٧ و٣٣٦ و٧٨٣ والعيني ٣١٦/٢، والخزانة ٤٥٩/١ و١١٢/٢ و١٥٦ و٤٧٧/٤.

(٥) الكتاب ٣٠٨/٢ وشرح الكافية ٢٦٥/١.

(٦) «ب» بأس عليك.

بالابتداءِ[1]. فإذا زيدَتْ «إنْ» أو تقدَّمَ الخبرُ بَطُلَ العَمَلُ. وكذا إذا انتقَضَ النّفي بـ«إلّا» بخلافِ «ليْسَ» فإنَّهما عملتا للنّفي، وقدْ انتقض، وليْسَ للفعليّة وهي باقيةٌ. وكذا إذا عُطِفَ عليه بموجب نحو «مَا زيدٌ قائمًا بل قاعدًا، ولكنْ قاعدٌ». ودخولُ الباءِ في الخبرِ إنّما يصحُّ في لغةِ أهلِ الحجازِ لأنّك لا تقولُ «زيدٌ بمنطلقٍ».

[لاتَ]

و«لا» المكسوعة بالتاءِ، هي المشبَّهةُ بـ«ليسَ»[2]. إلّا أنّهم أَبَوْا أنْ يعملُوها إلّا في «حِين» نحو ﴿ولاتَ حينَ مناصٍ﴾[3] ويدُلّ على أنَّ التاءَ ليسَتْ من جملةِ حين (قولُه:)

١٤٣ - حَنَّتْ ولاتَ هَنَّتْ وأنَّى لكَ مَقروعُ[4]

[الفعلُ المضارعُ المنصُوبُ]

وأمَّا منصوبُ الفعلِ فهو المضارِعُ الواقعُ بَعْدَ «أنْ» وأخواتِه ظاهرةً، نحو «أريدُ أنْ تخرجَ» و«لَنْ تذهَبَ» و«جئْتُ كي تعطِيني (حقّي)»[5] و«إذنْ أكرِمَكَ». وبعْدَ «أنْ» خاصّةً مُضمَرةً إذا كانَ قبلَهُ أحدُ هذهِ الأشياءِ وهِي:

- حَتَّى الجارّة[6] إذا كانَ الفعلُ مُستقبلًا بالنّسبةِ إلى ما قبلَها للسببيّة كانتْ، أو لمجرّدِ الغايَة نحو «سِرْتُ حتَّى أدخلَها» أو «حتَّى تغيبَ الشمسُ» تقضَّى أو لمْ يتقَضَّ.

وجازَ الفصْلُ - على قُبْحٍ - نحو «انتظِرْ [٤٨/ب] حتَّى إنْ قُسِمَ شيءٌ تأخذَ» بالنَّصبِ عِند الأخفش، والجزمُ أحْسَنُ. ولو قلتَ حتى إنْ يُقسمْ شيءٌ فالجزمُ ليسَ إلّا[7].

وإنْ كانَ[8] حالًا حقيقةً أو حكايةً كانت حرفَ ابتداءٍ، ويجبُ السّببيّةُ نحو «مَرِضَ حتَّى لا يرجونَهُ» ولِذا امتنعَ الرَّفعُ في «كانَ سيري حتَّى أدخلَها» ناقصةً وفي «أسِرْتَ حتَّى تدخلَها»

---

(١) شرح المُفصّل ١١٤/٢ وشرح الكافية ٢٦٦/١.

(٢) انظر رأي البصريّين والكوفيّين فيها في الإنصاف المسألة ١٩ و ٢٠ وشرح المفصّل ١١٦/٢.

(٣) ﴿كمْ أهلكْنا من قبلهم من قرن فنادوا ولاتَ حينَ مَنَاصٍ﴾ ص ٣/٣٨ وزاد في «ب» أي ليس الحين حين مناص.

(٤) مُقروع لقب عبد شمس بن سعد. وأصلُ المثل: أنَّ هيجمانةَ بنت العنبر كانتْ تعشقُ ابنَ سعدٍ،... فأرادَ أنْ يُغيْر على قبيلةِ الهيجمانة وعلمتْ بذلك فأخبرتْ أباها فقالَ مالك بن مازن «حنَّتْ ولاتَ هنَّت» أي اشتاقَتْ وليسَ وقت اشتياقها، ثم التفتَتْ مِنَ الغَيْبة إلى الخطاب فقال لها: «وأنى لك مقروع» أي مِنْ أينَ تظفرين به. مَثَلٌ يُضربُ لمن يحنُّ إلى مطلوبه قبلَ أوانِهِ. الميداني ١٩٢/١ واللّسان (ليت ـ هنن).

(٥) نقص في «ب».

(٦) والنّصبُ بسعدَها بـ(أنْ) لازمة الإضمارِ وجوبًا هو مذهبُ البصريّين... وذهبَ بعضُ الكوفيّين إلى أنها ناصبةٌ بنفسها كـ«أنْ»... الهمع ٨/٢.

(٧) واستقبَح ابنُ السَّراج الفصلَ بينهما. وانظر في هذه المسألة شرح الكافية ٢٤٣/٢ والهمع ١٠/٢.

(٨) أي الفعل الواقع بعد «حتى».

وجاز في التّامة، وبعدَ الخبر، وفي «أيُّهم سار حتَّىٰ يدخلَها» الوجهان: وتقول «سرتُ حتَّىٰ أكادُ أدخلُ» بالرّفع لأنَّ الكيْدُ ودَةَ (كائنةٌ)[1] وحكى الأخفشُ جوازَ النَّصْبِ في «أَدْخُل» لأنّه لم يقعْ بَعدُ، وليسَ بذاك لأنَّه في خبرِ كادَ.

– ولامُ كَي، نحو «جئتُ لتكرمَني»، وجَازَ الإظهارُ[2]، ولزِمَ مع «لَا» نحو «لئلَّا تعطيني».

– ولامُ الجحُودِ: وهي المزيدَةُ لتأكيدِ النّفي (لـ«كان»)[3] نحو ﴿لَمْ أَكُنْ لِأَسْجُدَ﴾[4]، ولا يجوزُ الإظهارُ.

– والفاءُ بشرْطِ السّببيّةِ، والوقوعِ في جوابِ الأَشياءِ السّتّة [وهي][5]: الأمرُ، والنَّهيُ، والنّفي والاستفهامُ، والتمنّي، والعرضُ، نحو «ائتني فأكرمَكَ» و«لاتدْنُ مِنَ الأَسَدِ فيأكلَكَ» و«ما تأتينا فتحدِّثَنا» و«أين بيتُك فأزورَكَ» و«ليتَ لي مالًا فأنفقَ» و«ألَّا تنزلُ فتصيبَ خيرًا» ونحو [قوله][6]:

١٤٤ – سأتْرُكُ مَنزلي لبني تَميم   وألحقُ بالحجازِ فأستريحا[7]

ضعيفٌ، لا يُسوّغُه إلَّا الضّرورةُ. ونحو «كأنَّك والٍ علينا [٤٩/أ] فتشتمَنا» مُؤوَّل[8]. ونحو «أنتَ غيرُ قائمٍ فتأتِينا» جائزٌ عندَ قومٍ، ومنعَهُ الأَكثَرون[9].

ولا تكونُ أَسماءُ الأوامرِ. ونحو «الأَسَدَ الأَسَدَ»، والدُّعاءُ بمنْزلةِ الأمرِ (خلافًا) للكسائيِّ[10]. وقِيل إنَّ الدُّعاءَ إذا كانَ بلفظِ الأمرِ فهو بمنزلته، ثُمَّ إنْ كانَ قبلها اسمٌ يصحُّ عطفُه عَليْه فلا إشكالَ في محلّهِ. وإلَّا فالرّفْعُ إذا كانَ لغيرِ مَن له الأوّل إلَّا إذا كانَ متمنّىٰ بـ«ليتَ» غيرَ داخلةٍ على ضميرِ الشأنِ فالنَّصْبُ. وفيما عَداهما الوَجْهان ولا يُجابُ للجوابِ ولا للشيْءِ الواحدِ بجوابَيْن، وقولُه تعالى ﴿فتطردهم فتكونَ﴾[11] فالأوّل للنّفي قبلَه، والثّاني للنّهي السّابق.

---

(١) نقص في «ب».
(٢) الهمع ١٧/٢.
(٣) نقص في «ب».
(٤) ﴿قالَ لمْ أكنْ لأَسْجُدَ لبَشرٍ خلقته مِن صَلصَالٍ من حمإٍ مَسْنُون﴾. الحجر ٣٣/١٥..
(٥) من «ب».
(٦) من «ب».
(٧) البيتُ للمُغيرة بن حبناء أحدِ رجل المهلّب بن أبي صفرة. في الكتاب ٣٩/٣ ومعاني القرآن للأخفش ٦٦/١، والمقتضب ٢٤/٢ والإيضاح ٣١٣، والمحتسب ١٩٧/١، والأمالي الشجرية ٢٥٠/١. والرّصف ٣٧٩، والمغني ٢٣٢ والعيني ٣٩٠/٤، والخزانة ٦٠٠/٣.
(٨) متأوّل بالنفي أي لستَ بوالٍ علينا. شرح الكافية ٢٤٥/٢ والهمع ١٢/٢.
(٩) المصدران السّابقان.
(١٠) ووافقَه ابنُ جنّي. شرح الكافية ٢٤٤/٢. وخلافًا سقطت في «ب»
(١١) ﴿ولا تطردِ الّذين يَدْعونَ ربَّهم بالغداةِ والعشيّ يريدونَ وجهَهُ ما عليك من حسابهم من شيْءٍ، وما مِن حسابِكَ عليهم من شيْءٍ فتطردهم فتكونَ من الظالمين﴾. الأنعام ٥٢/٦.

- والواوُ بشرطِ الجمعيّة والوقوعِ في جَواب السّتّة، ومحلّه النّصْبُ لا غَير[1].

- و«أوْ» بشَرْطِ معنى «إلى» أو «إلّا» نحو قولِه:

١٤٥ - وكنتُ إذا غمزْتُ قناةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كعوبها أو تَسْتَقيما[2]

ومحلُّه النَّصْبُ، أو الجرّ بحسبِ اختلافِ التفسيرِ.

وإذا انتفى الشَّرطُ في الثلاثةِ الأَخيرةِ[3]، فالاستئنافُ، أو الاشتراكُ إن أمكنَ.

- وحُرُوف العطفِ: إذا كانَ المعطوفُ عليه اسْمًا نحو قوله:

١٤٦ - [داويتُ غَبن أبي الدهيق بمطله] حتّى المَصيفُ ويغلُوَ القعْدانِ[4]

وجازَ مَعها الإظهارُ كما جازَ مع «لام كي» و«الواوُ» في قوله:

١٤٧ - ومَا أنا للشيْءِ الّذي ليسَ نافعي ويغضبُ عَنْهُ صَاحِبي بقؤولِ[5]

قيل إنَّه للعطفِ [٤٩/ب] دونَ الجمعِ، وإلّا يفسد المعنى المقصودُ، أو يلزم تقدّمُه المنفيّ، وفي العَطفِ أيضًا نظرٌ، فالأَوْلى تقديرُ التّأخير، والرَّفْعُ أظهرُ[6].

وإضمارُ «أنْ» بدون هذه[7] ضعيفٌ مِنه:

١٤٨ - ألَا أيُّهذا الزاجري أحضرَ الوَغى

---

(١) قال المصنّف في الضّوء ١١٨/أ «وتسمّى واوَ الجمع»، وإنّما أضمرت بعدَها «أنْ» ولم تعملْ بنفسها فلأنَّ معناها العارض وهو معنى (مع) ومعلوم أنَّ «مع» لا يعملُ النّصْبَ في الفعل وإنّما قلنا إنّها بمعنى (مع) لأنّك إذا قلت «لا تأكلِ السّمكَ وتشربَ اللبنَ» كأنك قلت لا تأكلِ السّمكَ مع شربكَ اللّبن، والفعلُ بعدَها مع (أنْ) المضمرة منصوبُ المحلّ على أنّه مفعولٌ معه كما في قولهم «ما صنعت وأباك».

(٢) البيت لزياد الأعجم في ديوانه ١٧٥ برواية: سكون الميم في تستقيمْ، وعندئذٍ لا شاهدَ فيه. الكتاب ٤٨/٣ والمُقتضب ٢٩/٢ والإيضاح ٣١٥ والأزهية ١٢٢، والأمالي الشجرية ٣١٩/٢ وابن يعيش ١٥/٥ واللّسان (غمز) وأوضح المسالك ١٧٣/٤، وابن عقيل ٢٥٧/٢ والعيني ٣٨٥/٤.

(٣) أي معنى السّببية، والجمعيّة، ومعنى إلى وإلّا في الفاء والواو وأو .

(٤) الشّطر الأوّل من «ب» ولم أجدْه إلّا في الإنصاف ٥٩٩. وأبو الدُّهيْق: كنيةُ رجلٍ، ومَطْله: سوّفه، ويغلو: غلا البعيرُ إذا ارتفعَ في سيره، فجاوز حسنَ السَّير، والقعدان جمعُ قعود، وهو من الإبل الّذي يقتعِدُه الرّاعي في كلّ حاجة.

(٥) البيتُ لكعبِ بن سعدٍ الغنويّ، وينسبُ لمالك بن حريم الهمذاني. الكتاب ٤٦/٣ والمُقتضب ١٩/٢، والحماسة الشجرية ٤٧٣/١، وابن يعيش ٣٦/٧ والحماسة البصرية ٤٥/٢، وشرح الكافية ٢٤٩/٢ واللّسان (قول) والخزانة ٦١٩/٣.

(٦) شرح الكافية ٢٤٩/٢ والخزانة ٦١٩/٣.

(٧) أي هذه الحروف والمقصود: حتّى والواو والفاء.

فيمَنْ نَصَبَ، والّذي سَوَّغَه دلالةُ ما بعدَهُ[1]. وجازَ حذفُها ورَفْعُ الفِعل وقدْ مَرّ.

المجرور

وهو إمّا بالإضافةِ أو بحرفِ الجرّ، (وحُروفُ الجرّ)[2] تُذكر بعدُ.

[المجرورُ بالإضافةِ]

والإضافةُ على ضربَيْن:

[الأوّل: الإضافة المَعنويّة]

أي مفيدةٌ معنًى في المضافِ[3] تَعريفًا إذا كانَ المضافُ إليه معرفةً، إلَّا نحو «غير» و«مِثل» و«شِبه»[4] لتوغّلها في الإبهام إلَّا إذا شُهِر المضافُ بمغايرةِ المضَافِ إليه، أو بمماثلته. وقد يُجعلُ (قولُهم)[5]: «واحدُ أمِّه» و«عبدُ بطنِه» و«نسيجُ وَحْدِه»[6] نكرةً. مِنه قولُهُ:

١٤٩ - أماوِيَّ إنّي رُبَّ واحدِ أمّه قتلْتُ فلا غُرْمَ عَليَّ ولا جَدْلَ[7]

والأكثرُ أنْ يكونَ معرفةً، أو تخصيصًا، إذا كانَ نكرةً.

وهي[8] في الأمر العَامّ بمعنى اللّام نحو «غُلَام زيدٍ» أو بمعنى «مِن» نحو «خاتم فضّةٍ»[9]، وفي الثّاني يصحُّ إطلاقُ الثّاني على الأوّل بخلافِ الأوّل.

ولا بدَّ مِن أنْ يتجرَّدَ المضافُ من حرفِ التّعريفِ. وما أجازَهُ الكوفيّون من نحو «الثّلاثةِ الأثوابِ» ضعيفٌ[10]، وأنْ يكونَ غيرَ المضافِ إليه في المعنى فلا يجوزُ إضافتُهُ إلى مماثلِ

---

(١) في «ب» ما بعدها.

(٢) نقص في «ب».

(٣) «ب» معنى المضاف.

(٤) «ب» إلّا في نحو غير وشبه ومثل.

(٥) نقص في «ب».

(٦) ...وصدرُ بلده، ورئيسُ قبيلتِه، ونادرةُ دهرِه». وقوله نسيجُ وحيِده للرّجل الّذي لا شبهَ له في علم أو غيره، وأصلُه أنَّ الثوبَ إذا كانَ كريمًا لم يُنْسَجْ على منوالِه غيرُه... إصلاح المنطق ٣١٥، وانظر هذه الأمثلة في شرح الكافية ٢٧٦/١ والهمع ٤٧/٢.

(٧) البيت لحاتم الطائيّ ورواية الديوان ٧٢: ولا أسرُ...

وفي الخزانة ١٦٢/٢: وروى صاحبُ اللّباب المصراع الثاني (البيت)، وليس كذلك فإنَّ البيتَ من قصيدةٍ رائيّةٍ. وانظر شرح الكافية ٢٧٦/١.

(٨) أي الإضافة المعنويّة.

(٩) في «ب» بمعنى اللّام أو بمعنى من نحو: غلام زيد، وخاتم فضّة.

(١٠) انظر شرح المفصل ١٢١/٢، وشرح الكافية ٢٧٧/١ والأشباه والنظائر ٤٩/٣.

له في الخصوصِ، والعمومِ، كـ«ليثَ أسدٍ» بخلاف [٥٠/أ] كلّ الدَّراهم، وعينِ الشيّءِ، ونفسِه، وإضافةُ المُسمَّى إلى اسمِهِ في قولهم «سِرْنا ذاتَ مرّةٍ» ليسَتْ مِنه. وكذا إضافةُ الاسْمِ العلمِ غيرِ المضافِ إلى اللّقب نحو «سُعَيد كُرْزٍ»[١].

وفي المضافِ لا يجوزُ إلّا الإجراء نحو «هٰذا عبدُ الله بطّةُ» وقد جاءَ في المفردِ أيْضًا نحو قولِه:

١٥٠ - ومِنْ طلبِ الأوْتارِ ما حَزَّ أنفَهُ ... قَصيرٌ، وخاضَ الموْتَ بالسّيفِ بَيْهَسُ

نعامةُ لما صَرَّعَ القوْمُ رهطَهُ ... تبيَّنَ في أثوابِهِ كَيفَ يُلبَسُ[٢]

وأنْ لا يكونَ وصفَه ولا موصُوفَه. وقولُهم «سُحْقُ عمامَةٍ» و«جَرْد قطيفةٍ» ليسَ منه[٣] وقولُهم «مَسْجِدُ الجامعِ» و«صَلاةُ الأولى» و«بَقلةُ الحَمقاءِ» فعلَى حَذْفِ المُضافِ إليهِ[٤].

وهي تكونُ لازِمةً وغيرَ لازمةٍ فالأُوْلى: ظروفٌ نحو: فوق، وتحتَ، وأمامٍ، وقُدَّامٍ، وخلفٍ، ووراء، وتلقاء، وتُجاه، وحِذاء، وحِدةٍ، وعِندَ، ولَدُن، ولدَى، وبيْنَ، ووَسْطَ، وسِوى، ومعَ، ودُوْن، وغيرُ ظروفٍ نحو مِثل وشبه وغير وبَيْدَ وتيْد وقِدا وقابَ وقِيْسَ وأيّ، ولا يُضافُ إلى الواحدِ المعرفةِ ولكن إلى اثنَيْن فصاعِدًا، لأنَّه واحدٌ منهما، نحو «أيّ الرجلَيْن» أو «الرّجال عندكَ» بخلافِ «أيّ رجُلٍ» و«أيّ رجلَيْن» وأمَّا قوله:

١٥١ - فأيّي مَا وأَيُّكَ كان شَرّ ا ... فقِيْدَ إلى المقامة لا يَرَاها[٥]

فالمعنى أيُّنا.

وبعضٍ، وكلّ، وكِلا، ولا يضافُ إلّا إلى المثنَّى [٥٠/ب] أو مَا هُو في معناه[٦]. و«ذو» لا

(١) الهمع ٤٨/٢.

(٢) نَعامَةُ وبَيْهَس عَلَمان لرجلٍ من بَني فَزَارةَ. وقد أجرى اللّقب وهو نعامة على الاسم. والبيتان يتحدّثان عن قصّةِ بَيْهَس الَّذي قُتِلَ له سبعةُ أخوةٍ فلَبِس بيهسُ القميصَ مكانَ السراويل والسّراويلَ مكانَ القميص. والبيتان للمتلمّس في حماسة أبي تمام ٢٧٠/٢.

(٣) لأنَّ السّحقَ هو الثوبُ البالي في الأصْلِ صفة عمامة، والجرد هو البالي في الأصْلِ صفة لقطيفة إذْ يُقَال قطيفة جرد، وعمامة سحق انظر المثالين في الإنصاف ٤٣٦/٢ والهمع ٤٩/٢.

(٤) وهي أيضًا من باب إضافة الموصوف إلى الصّفة، لأنّهم يقولون المسجد الجامع، والصَّلاة الأولى، والبقلة الحمقاء. الإنصاف ٤٣٦.

(٥) البيت للعبَّاس بنِ مرداس، وروايةُ الدّيوان ١٤٨: فسيق إلى... الكتاب ٤٠٢/٢ ومجاز القرآن ٨١/٢ و ١٠٢ و١٣٤ ، وابن يعيش ١٣١/٢، وشرح الكافية ٢٩١/١، واللّسان (أيا - قوم)، والخزانة ٢٣٠/٢.

(٦) كقول ابن الزبعرى:

إنَّ للخير والشَّرِّ مدىً ... وكلا ذَلك وجه وقبل

فذلك ههنا في المعنى المثنى، أي كلّ الأمرين من الخيرِ والشّرِّ.

يُضافُ إلّا إلى أسماءِ الأجناسِ الظاهرةِ عندَ سيبويه[1] ونحو:

١٥٢ - أبانَ ذَوي أَرُومَتِـها ذَوُوها[2]

شاذٌ عندَهُ.

وأولُو، وقد، وقط، وحَسْب.

والثّانية (نحو)[3] ثوبٍ، ودارٍ، ونحوهما ممّا يُضافُ في حالٍ دونَ حالٍ.

[الثّاني: الإضافة اللفظيّة]

ولفظيّةٌ وهي إضافةُ الصّفةِ إلى مَفعُولها [أو فاعِلها][4] نحو «هُو ضاربُ زيدٍ» و«حَسَن الوجهِ». ولا تفيد إلّا تَخفيفًا[5] في اللّفظ والمعنى كما هو قبلَ الإضافةِ. ومن ثمَّةَ قالُوا «مررْتُ برجلٍ حسن الوجهِ» و«الضاربا زيدٍ» و«الضاربو زيدٍ». ولا يجوزُ «الضاربُ زيدٍ» إذ لا خفَّةَ خِلافًا للفرّاء. وجاءَ:

١٥٣ - الواهِبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها عُـوذًا تُـزَجِّـي خَـلْـفَـهـا أَطْـفَـالَـهـا[6]

والقياسُ أنْ لا يجوزَ كما لا يجوزُ الواهبُ عبدِها، وفرق بعضُهم بينَ الصّورتَيْن إذ الأوّل مباشرٌ، والثّاني تابعٌ، وقد يُحتملُ في التّابع ما لا يحتملُ في المتبوعِ بدليلِ «ربّ رجلٍ وغلامه» و«ربَّ شاةٍ وسخلتها»[7].

ومنهُ «مررْتُ برجلٍ قائم أبواه لا قاعدَيْن» حيثُ أُخلي المعطوفُ عَن ضميرِ الموصُوف. ولم يجزْ ذلك في المعطوفِ عليه. وكَذا في الموصولِ نحو «مررْتُ بالرّجلِ القائِم أبواه لا

(١) الكتاب ١١٧/٣ و ١١٨ والهمع ٥٠/٢.
(٢) عجزُ بيتٍ لكعبِ بن زهير في ديوانه ٢١٢ وصدرُه:
صَبَحنا الخزرجيّة مُرهَفاتٍ
حماسة أبي تمام ٢٦/٣، والمفتاح ٧١ وابن يعيش ٥٣/١ وضرائر الشّعر ٢٩٣ واللّسان (ذو - ذوات) والهمع ٥٠/٢.
(٣) الإضافة المعنويّة غيْر اللّازمة. وسقطت نحو من «ب».
(٤) من «ب».
(٥) في «ب» خفةً.
(٦) البيت لأعشى ميمون من قصيدة يمدحُ فيها قيس بنَ مَعْدِيكرب مطلعُها:
رَحَلَتْ سُمَيّةُ غدوةً أجمالها غضبى عليكَ فما تقولُ بَدا لها
الدّيوان ٢٩. والكتاب ١٨٣/١ والمُقتضب ١٦٣/٤، وشرح الكافية ٢٧٧/١ وابن عقيل ٩١/٢، والهمع ٤٨/٢، والخزانة ١٨١/٢ ويروى الواهبُ بالرّفع استئنافًا، وبالجرّ صفة لسابق.
(٧) الكتاب ٥٥/٢ و٣٠٠ وشرح الكافية ٢٨٤/١.

القاعدَيْن». ولـم يُجزه بعضُهم في الّذي نحو «لا اللَّذَيْن قعَدا» ولـم يَستبعدْه بعضُهم حَمْلًا على المعنى كما في قوله:

١٥٤ – وأنا الّذي قتَّلْتُ [٥١/أ] بكرًا وتَـركْـتُ تـغـلـبَ غـيـرَ ذاتِ سـنـامِ[١]

وعَلى هٰذا جازَ «الضّارب الرّجل وزيدٍ»[٢]. وأبو العباس يفرقُ بين الصّورتين قائلًا بأنّ الضميرَ في «عبدها» للمائةِ. وكأنَّه قال[٣]، عبدَ المائةِ بخلافِ العَلم[٤]. وإنّما جازَ «الضّارب الرّجل» تشبيهًا بـ«الحَسَن الوَجهِ».

وأمَّا نحو «الضّاربك والضّاربهُ» فيمَنْ قالَ: إنّه مُضاف فمحمولٌ في صحّةِ الإضافةِ على «ضاربك»[٥] إذ الإضافةُ فيهِ لازمةٌ من غيرِ نظرٍ إلى تخفيفٍ لرَفْضِهم الجمعَ بَيْنَ التّنوين والنُّون والضمير المتَّصل ونحو:

١٥٥ – هُم الآمِرُون الخيرَ والفَاعِلُونَه[٦]

ممَّا لا يُعملُ عَليه.

وأفعَلُ التفضيلِ إذا أُضيفَ إلى المعرفةِ مُرادًا به الزّيادةُ على من أُضِيْفَ إليه فالإضافةُ غيرُ محضةٍ على رأيٍ[٧]، ولِذا قيلَ «مررْتُ برجلٍ أفضل القوم» لأنَّ المعنى على إثباتِ «مِن» كأنَّه قيل أفضل مِن باقي القومِ، يُؤنّس بِهِ قولُه تعالى ﴿ومِن الّذين أشْركوا﴾[٨] والأعرفُ أنَّه يتعرّف[٩].

ومِن شرطِهِ أنْ يُضافَ إلى ما هو بعضُه فلا يَجوزُ «يوسُفُ أحسنُ أخوتِه» لخروجهِ من جملتهم بإضافتهم إلى ضميره. واختلاجُ لزومِ تفضيلِ الشيْءِ على نفسِهِ يضمحلُّ بأنَّ لأفعلَ

---

(١) البيت لمُهَلْهِل في المقتضب ١٣٢/٤ وابن يعيش ٢٥/٤.
(٢) الكتاب ١٩٩/١ باب «إضافة ما فيه ال».
(٣) في «ب» فكأنّه قيل.
(٤) المُقتضب ١٦٣/٤ والخزانة ١٨١/٢.
(٥) وهو قول المبرّد. الكتاب ٢٠١/١، وشرح الكافية ٢٨٤/١ والهمع ٤٨/٢.
(٦) صدرُ بيتٍ عجزُه:

إذا ما خَشُوا مِنْ مُحدثِ الأَمرِ مُعْظما

ويُنْسبُ لعمرَ بْنِ أبي رَبيعة وليسَ في ديوانه، وقيل «هو مصنوع».
(٧) في «ب» سقطت كلمة فالإضافة، وهو رأي ابن السَّراج وعبد القاهر وأبي عليّ والجزوليّ، شرح الكافية ٢٨٨/١ وجُمَل الجرجاني ٣٧.
(٨) ﴿ولتجدنَّهم أحرصَ النّاس على حياةٍ ومِنَ الّذين أشْرَكُوا يودّ أحدُهم لو يُعَمَّرُ ألفَ سَنةٍ﴾ البقرة ٩٦/٢.
(٩) الأعرف على مذهب سيبويه وابن مالك. انظر شرح ابن عقيل ١٣٤/٢ – ١٣٨ وشرح الكافية ٢٨٨/١ .

جهتَيْن: أصلَ ثبوتِ المعنى، والزيادةَ فيه، فكونه من جملتِهم باعتبارِ الأولى دُونَ [٥١/ب] الثّانية، ويدلّ على اختلافِ اعتبارِ الجهتَيْن قولُهم «زيدٌ قائمًا أفضلُ منه قاعدًا»(١). فإنْ قُصِدَ به زيادةٌ مطلقةٌ، وأُضِيفَ للتّوضيح فلا يُقال في تعرّفه بالإضافةِ، ولا منعَ من إضافتِهِ إلى ما ليسَ ببعضٍ منه، وعلى الأوّل جازَ الإفرادُ والمطابقةُ ولِمَن هُو لَهُ، وعَلى الثّاني المطابقة ليسَ إلّا.

وإذا أُضيفَ إلى النكّرةِ فحكمُ المضافِ إليه حكمُ موصُوفه في الإفرادِ والتّثنية والجَمْع(٢) نحو «هو أفضلُ رَجُلٍ» و«هُما أفضل رَجُلَين» و«هم أفضلُ رجالٍ» إذا فضّلوا رَجُلًا رَجُلًا، واثنَيْن اثنين، وجماعةً جماعة.

وتُضافُ أسماءُ الزّمان إلى الجملتَيْن، وآيةُ، و«ذو» إلى الفعليّة نحو «آتيك زمنَ الحجّاجِ أميرٌ» وقولِ الشاعرِ:

١٥٦ - أعلاقَةً أمَّ الوَليد بَعدَما ... أفنانُ رأسِكِ كالثَّغامِ المُخْلِسِ(٣)

وليست «ما» بكافّةٍ عن الإضافة، بل مُهيّئة للإضافة إلى الجملةِ(٤) ومِنه «ما رأيتُهُ مُذْ دَخلَ الشتاءُ» فيمن يَرى الإضافة(٥) ونحو:

١٥٧ - بآيةِ ما يُقدِمُون الخيلَ شُعْثًا ... كأنَّ على سَنابِكِها مُدَاما(٦)

و«اذهبْ بذي تَسْلم»(٧).

والمكان لا يُضافُ إليها المتمكّنةُ منه.

ولا يجوزُ إضافةُ المضافِ. ولا تقديمُ المضافِ إليه، ولَا الفصلُ بينهما مطلقًا سَعةً، وبغيرِ الظّرْفِ ضَرورةً كقولِه:

---

(١) في «ب» أحسن.
(٢) شرح المُفصَّل ٦/٣.
(٣) البيت لمرّار بن سعيد الفقعسي من شعراءِ الدّولة الأمويّة وأدركَ العباسية. الكتاب ١١٦/١ و ١٦٨ و١٣٩/٢ والمُقتضَب ٥٤/٢ والأزهية ٨٩ والأمالي الشجرية ٢٤٢/٢ وابن يعيش ١٣١/٨ والرّصف ٣١٤ واللّسان (ثغم - علق) والمغنى ٤٠٩ والخزانة ٤٩٣/٤. والثغامُ نبتٌ إذا يَبِسَ صارَ أبيضَ أو نبتٌ له نورٌ أبيضُ، والمخلّسُ ما اختلط فيه السّوادُ والبياضُ.
(٤) نقل صاحبُ الخزانة ٤٩٣/٤ عبارة اللّباب.
(٥) وهو ابنُ مالك. انظر التّسهيل ٩٤ وشرح ابن عقيل ٢٣/٢.
(٦) الشّطر الثّاني سقط من «ب» والبيت يُنسب للأعشى، وليس في ديوانه. الكتاب ١١٨/٣ ومعاني القرآن للأخفش ٨٨/١ وابن يعيش ١٨/٣ وشرح الكافية ١٠٤/٢ والخزانة ١٣٥/٣.
(٧) وكذا اذهبا بذي تسلمان، واذهبوا بذي تسلمون.

١٥٨ - فرِشْني بخيرٍ لا أكونَنْ ومِدحَتي كناحتِ يَومًا صخرةٍ [٥٢/أ] بعسيل[١]

ونحو:

١٥٩ - بَينَ ذراعَيْ وجَبْهةِ الأَسَدِ[٢]

فعلى حَذْفِ المضافِ إليه من الأوّل. وقيلَ مذهبُ سيبويه إنَّه محذوفٌ من الثّاني، وأُخِّر الأوّل ليكونَ كالعوض[٣]. ومذهبُه في «زيدٌ وعمرٌ وقائم» على العكسِ. وقراءة نحو ﴿قتلُ أولادهم شركائهم﴾[٤] ليسَتْ بتلكَ القَويّة.

ويجوزُ حذفُ المضافِ، وإجراءُ حقّه في الإعرابِ على المضافِ إليه عندَ أمْنِ الإلباسِ. إمّا مَرّةً نحو ﴿واسْأَلِ القَرية﴾[٥] أو مرّتين نحو قوله (في البَرْق:)[٦]

١٦٠ - أَسَالَ البِحارَ فانتَحى للعَقيق[٧]

أي سُقياً سحابة[٨]. أو أكثر نحو ﴿فكانَ قَابَ قَوسَيْن﴾[٩] أي مقدارُ مسافةِ قربِهِ.

ويقالُ «هُو منّي فرسخان، أو مِيلان» و«قِيدَ رُمْح» وليسَ عندَ سيبويه بقياسٍ. وأنكر «هُو منّي

---

(١) البيت مجهول القائل، وهو في معاني القرآن للفراء ٨٠/٢ والضَّرائر ١٩٣ واللِّسان (عسل) وأوضح المسالك ١٨٤/٣، والعيني ٤٨١/٣.
والعَسيلَ مكنسة العَطّار.

(٢) عجزُ بيتٍ للفرزدقِ صدرُهُ:
يا مَنْ رَأى عارِضًا أُسَرّ به
الدّيوان ٢١٥/١، والكتاب ١٨٠/١ ومعاني القرآن للفرّاء ٣٢٢/٢ والمُقتضب ٢٢٩/٤ وابن يعيش ٢١/٣ وشرح الكافية ٢٩٢/١ والضّرائر ١٩٤ والرّصف ٣٤١، واللِّسان (يا) والعيني ٤٥١/٣ والخزانة ٣٦٩/١.

(٣) في الضَّرائر الشّعرية: ١٩٤ «والفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه بالظرفِ والمجرورِ مِنَ الضرائر الحَسَنة، ومثلُه في الحسن الفصلُ بينهم بالمعطوفِ على الاسم المضافِ مع حرفِ العَطف نحو قولِ الفرزدق (البيت السابق). وانظر المسألة في الكتاب (بولاق) ٩٢/١ والمُقتضب ٢٢٩/٤ وابن يعيش ٢١/٣.

(٤) ﴿وكذَلكَ زَيَّنَ لكثيرٍ مِنَ المشركينَ قتلَ أولادِهم شُرَكَاؤهم﴾.... الأنعام ١٣٧/٦. قرأ ابنُ عامر بضمّ الزّاي وكَسْر الياء من (زين) ورفع لام (قتلُ) ونصب دال (أولادهم) وخفض همزة (شركائهم) بإضافة قتل إليه وهو فاعلٌ في المعنى. وقد فُصِلَ بين المضاف وهو (قتل) وبين شركائهم وهو المضاف إليه بالمفعول وهو أولادهم. وقرأ الباقون وكذلك زَيَّنَ بالفتح، النّشر ٢٦٣/٢ والبحر المحيط ٢٢٨/٤.

(٥) يوسف ٨٢/١٢.

(٦) نقص في «ب».

(٧) عجزُ بيتٍ لأبي دواد جاريةِ بن الحجّاج الإيادي وهو شاعرٌ جاهليّ من وصّاف الخَيْلِ المجيدين له. وصدرُه:
أيا مَن رأى لي برقَ شريق.
المُفصّل ١٠٦ وشرحه ٣١/٣، والمفتاح ٧٠.

(٨) والتقدير أي أسالَ سُقيا سحابة البرقِ البحارَ...

(٩) ﴿فكانَ قَابَ قوسَيْن أو أدنى﴾ النجم ٩/٥٣.

عَدوةُ الفرسِ، أو عَلْوةُ السّهمِ»[1].

وقَد يُترك المُضاف إليه على إعرابِهِ إذا كانَ لفظُ المضافِ المحذوفِ مذكورًا سَابقًا مضافًا إلى شيءٍ آخر كقراءَةِ مَنْ قَرأَ ﴿واللهُ يُرِيدُ الآخرةَ﴾[2] ومنهُ «ما كلُّ سَوْدَاءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً»[3] أي ولاكلّ بيضاء، فيمَن لا يجوّزُ العَطفَ على عاملين[4] ومِنهُ «ما مثل عبدِ اللهِ يقولُ ذاك ولا أخيه».

ولا يجوزُ العطفُ حيثُ كانَ النّفي عن كلّ واحدٍ من المثلَيْن لا عَن المُماثِل لهما، ولما يلزمُ مِن إيلاءِ (لا) المؤكّدة للنّفي غيرُ ما عُطف [٥٢/ب] على المنفيّ.

والفصلُ بينَ المعطوفِ المجرورِ، والمعطوفِ عليه بأجنبي[5] ومِنهُ «ما مثلُ أبيكَ ولا أخيكَ يقولان ذاك».

ولا يَصحُّ العطفُ للوجهَيْنِ المتقدّمَيْن وللزوم الإفرادِ في «يقولان». والاعتذارُ[6] بإقحامِ المثلِ ضعيفٌ لأنّ المعاملةَ لَفْظًا مع المقحمِ بشهادةِ امتناعِ مثلي أفعل .

وحَذفُ[7] المضافِ إليهِ في «إذ» و«حينئذٍ» و«مررْتُ بكلٍّ قائمًا».

وحكمُ الإضافةِ أنْ يُحذفَ لها التّنوينُ، ونونَا التّثنيةِ والجمعِ من الجمعِ من المُضافِ. وكسرُ آخرِهِ صحيحًا كانَ، أوْ جاريًا مجراهُ عِند الإضافةِ إلى ياءِ المتكلّم. وإن كانَ الآخرُ ألفًا تثبتُ إلّا في لغة هُذَيْل فتنقلبُ لغير التّثنية ياءً، وتُدغمُ، وتُفتحُ الياءُ لاجتماعِ السّاكنين، وألفُ لدى تقلبُ وِفاقًا مع الضمائرِ أجمعَ كألفِ «على» و«إلى»[8] وإنْ كانَ ياءً أو واوًا متحرّكًا ما قبلها فما انفتحَ فمدغمٌ في ياءِ المتكلّم ياءً ساكنةً بَيْن مفتوحَتَيْن، وما انضمَّ أو انكسَر فبينَ مكسُورٍ ومفتوح.

(١) الكتاب ٤١٥/١ وشرح المُفصّل ٢٦/٣.
(٢) الأنفال ٦٧/٨ والقراءة لابن جمّاز. المُحتسب ٢٨١/١.
(٣) مجمع الأمثال ٢٨١/٢.
(٤) كسيبويه. الكتاب ٦٥/١ ـ ٦٦. وفي «ب» العاملين.
(٥) «ب» بالخبر وفيه جاءَ مثلُ أبيك ولا أخيك.
(٦) اعتذار ابن الحاجب. شرح الكافية ٢٩١/١.
(٧) أي ويجوزُ حذفُ المضافِ إليه.
(٨) «ب» إلى وعلى.

وهو المضارعُ الواقعُ بعدَ «لَمْ» و«لَمَّا» و«لاَمِ الأمرِ» و«لاَ» للنّهي. وكلِمِ المجازاةِ. وهي الّتي تفيدُ سببيّةَ الأوّلِ للثّاني، ويسمّيان شَرطًا وجَزاءً. فإن كانا مضارعَيْن فهما مجزومان، وكذا الأوّلُ. وفي الثّاني إذا كان هو وحدَه المضارعَ الجزمُ [٥٣/أ] والرّفعُ. إمّا بتقديرِ الفَاء عندَ المبرّد، أو على نيّةِ التّقديمِ والتّأخيرِ عند سيبويه[١]. وإنْ كانَ الجزاءُ ماضيًا لفظًا بغيرِ «قد» مِن فعلٍ متصرّفٍ. أو معنى، فلا مَساغَ للفاء نحو «إنْ قمتَ قمتُ» أو «لم أقُمْ» . وإنْ كان مضارِعًا مُثبَتًا من غيرِ سينٍ أو سَوْفَ، أو منفيّاً بـ«لا» فالوجهان. وإلّا فالفاء، ونحو:

١٦١ - مَن يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها[٢]

لم يسوّغْه إلّا الضَّرورةُ.

ويَنجزمُ بـ«إنْ» مضمرةً مع فعلِ الشّرْطِ بعدَ الأشياءِ التي تُجابُ بالفَاءِ إلّا النفي إذا قُصِدَ السّببيّةُ لتضمّنها معنى الطلبِ، وتضمّن السّببيّة إذ لا يكونُ إلّا لغرضٍ خارجٍ بخلاف الإخبار اللّهمّ إلّا إذا استُعمِلَ في مَعنى الطلب، وإنْ لم يُقصَد السّببيةُ فالحَالُ[٣]، أو الوصفُ[٤] أو الاسْتئنافُ[٥].

ولا يجوزُ الجزمُ في «لا تدنُ مِن الأَسَدِ يأكُلُك» لأنَّ النّفي لا يدلّ على الإثباتِ خلافًا للكسائي[٦]. والجزمُ في قوله تعالى ﴿فأصّدَّقَ وأكنْ مِن الصّالحين﴾[٧] لأنَّ الأوّل قد يكونُ مجزومًا، ولا فاءَ فيه كما انجرّ الاسمُ في قوله:

---

(١) انظر الكتاب «باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل» ٩٣/٣. والمُقتضب ١٧/٢، وجُمَل الجرجاني ٢٤ وشرح المُفصَّل ١٥٦/٨ وضوء المصباح ١٢٢/أ والهمع ٦١/٢.

(٢) صَدرٌ يروى «مَنْ يفعلِ الخيرَ فالرّحمن يشكرُهُ» ولا شاهدَ فيه حينئذٍ. وعجزه:

والشَّرُّ بالشرّ عندَ الله مثلان

وهو لعبد الرّحمن بن حسّان، ويُنسب لحسان بن ثابت، وليس في ديوانه. الكتاب ٦٥/٣ ومعاني الحروف ١٥٨، وابن يعيش ٣/٩ وشرح الكافية ٢٥٦/٢ والمغني ٨٠ و ١٣٣ و ١٨٦ والهمع ٦٠/٢ والخزانة ٦٤٤/٣ و ٦٥٥ و٥٤٧/٤.

(٣) كقوله تعالى ﴿ثُمّ ذرْهُم في خوضِهم يلعبون﴾ الأنعام ٩١/٦.

(٤) كقوله تعالى ﴿فهبْ لي من لَدنك وليًا يرثني﴾ مريم ٥/١٩-٦.

(٥) كقولك: قم أدعوك.

(٦) وبعض الكوفيين. شرح المُفصَّل ٥٢/٧.

(٧) ﴿فيقولَ ربِّ لولا أخّرتني إلى أجل قريب فأصدّقَ وأكنْ مِنَ الصَّالحين﴾ المنافقون ١٠/٦٣ ومن الصالحين نقص في «ب».

١٦٢ - بدا لي أني لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضى   ولا سَابِقٍ شَيْئًا إذا كانَ جَائيا(١)

وقولِه:

١٦٣ - مَشائيمَ ليسُوا مُصْلحين عَشِيرةً   ولا نَاعِبٍ إلَّا بِشُؤمٍ غُرابُها(٢)

لأنَّ الأوَّلَ قد يدخلُهُ البَاءُ.

وإذا اجتمَعَ الشرْطُ والقسَمُ فإنْ تصدَّر الكلامُ بالقَسَم [٥٣/ب] فالجوابُ لَهُ بشرطِ المضيّ في فعلِ الشّرط لفظًا أو حكمًا مذكورًا كانَ القسمُ أو مقدَّرًا ملفُوظًا بما يدلّ عليه أو غيرَ ملفوظٍ به نحو ﴿لَئِنْ أُخرِجوا (لا يخرجُون مَعَهم)﴾(٣) و﴿(إِنْ أطعتموهم (إنَّكم لمُشرِكون)﴾(٤).

وإنْ تصدَّرَ بالشّرط فجائزٌ اعتبارُهُما، وإلغاءُ القَسَم نحو «إن تأتِني واللهِ لآتِك» أو «فواللهِ لآتيك». ولا وَجْهَ لحذفِ الفَاءِ كما قد سَلف. وهكذا الحكمُ إنْ توسَّطا وتقدَّم الشّرطُ، وإنْ تأخَّرَ فإلغاءُ أحَدِهما، ويعودُ الشّرط المذكورُ جذعًا.

---

(١) البيت لزهير ويُروى: ولا سابقًا، ولا سابقي شيْء. وحينئذٍ لا شاهدَ فيه. الدّيوان ٢٨٧ الكتاب ١٦٥/١ ومواضع كثيرة والمُقتضب ٣٣٩/٢ و١٩١/٤ والجُمَل ٨٦ ومختارات ابن الشجري ١١/٢ والإنصاف ١٩١، وابن يعيش ٥٢/٢ و٥٦/٧ والضّرائر ٢٨٠ والخزانة ٦٦٥/٣.

(٢) يُنسب البيتُ للأخوص الرّياحيّ، وأبي ذُؤيب. والفرزدق، الكتاب ١٦٥/١ و٢٩/٣ الإنصاف ١٩٣ و ٣٩٥ وابن يعيش ٥٢/٢ والحماسة البصرية ٢٨٩/٢ وضرائر الشعر ٢٨٠ والمغني ٦٢٢ و ٧١٨ والخزانة ١٤٠/١.

(٣) ما بين قوسين في الأصل فقط. الحشر ١٢/٥٩.

(٤) ما بين قوسين في الأصل فقط. الأنعام ١٢١/٦.

[التَّوابع]

وأمَّا غيرُ المشتبِّدّ من المعرَبِ فهو التّوابع، وهي الّتي لا يمسُّها الإعراب إلَّا على سَبيلِ التَّبع لغيرها. وهي خمسةٌ:

التَّأكيدُ

وهو ما يُعادُ به ذكرُ الأوَّلِ[١] غيرَ مقصُود. ولا يختصّ بالاسم[٢]. وفَائِدتُهُ التّقرير، وإزالةُ التجوّز، والإعادةُ إمّا بلفظِ الأوّل ويُسمَّى صريحًا، ويجري في الألفاظِ كلّها، وإمّا بغيرِه ممّا هو بمعناه، ويختصّ بالاسمِ دونَ الفعلِ بأحدِ هذه الألفاظِ، وهي: النَّفسُ، والعَينُ، وتثنيتُهما وجمعُهما. وكِلا، ومؤنَّثُه، وكلُّ، وأجمعون، وأجْمعُ، وجمعاءُ، وجُمعُ، وأكتعُون ، وأبتعُون وأبصَعُون، وهي إِتباعاتٌ لأجمعين. لا يَجِئْنَ إلّا على إثره[٣]. ويُسمّى غيرَ صريحٍ.

ولا يؤكَّد بـ«كِلا» إلَّا المثنَّى وبـ«كُلّ» و«أجمَع» إلَّا ما لَه أجزاءٌ يصحُّ افتراضُها حِسًّا أو حُكمًا ممّا هو معرفةٌ، أو محدودٌ أيضًا عندَ الكوفيّين[٤] (نحو)[٥] «رأيتُ القومَ كلَّهم» و«اشتريتُ [٥٤/أ] العَبدَ كلَّه» ولا تقولُ «جاءَني زيدٌ كلُّه».

والمظهرُ لا يؤكَّدُ بالمضمَر. والمضْمَرُ يؤكّد بهما[٦]، ومن حَقِّهِ ألَّا يؤكّد من الضّمائرِ[٧] إلّا بالمنفصلِ المرفوعِ نحو «رأيتني أنا» و«مررْتُ بكَ أنتَ» لئلّا يلتبسُ بالبدَل. وإذا كانَ متّصلًا مرفوعًا والتّأكيدُ أحدُ لفظَي النّفسِ والعَيْنِ (فالواجبُ)[٨] أنْ يُوسَّطَ بينَهما ضميرٌ منفَصلٌ مرفوعٌ كراهَةَ تأكيدِ ما هُو كالجزء بالمستقلّ.

---

(١) إمّا بلفظِه أو معناه على ما سيأتي.
(٢) أي شامل للفعلِ والحرفِ والجملة أيضًا.
(٣) المفصَّل ١١٤ وشرحه ٤٦/٣ وشرح الكافية ٣٣٦/١.
(٤) الإنصاف المسألة ٦٣.
(٥) نقص في «ب».
(٦) أي بالمُظْهَر والمُضْمَر.
(٧) في «ب» بالضمائر.
(٨) نقص في «ب».

الصِّفَةُ

وهي تابعٌ يَدلّ على مَعنىً في متبوعِه مُطلقًا[1] تخصيصًا له في النَّكراتِ، وتوضيحًا في المَعارِفِ، ولا يخفىٰ تخصيصها [له][2] بالاسم.

وقد تجيءُ لمجرّد الثّناءِ والتّعظيمِ، أو لما يُضادّه من الذّمّ والتّحقيرِ.

وللتّأكيدِ نحو «أمْسِ الدَّابِرِ»[3].

واسمُ الجنسِ الجاري على المُبْهَمِ وصفٌ لَه على الأَعرَفِ؛ لأنَّ ما تقدَّم دالٌّ على الذّات فتعيّن دلالَته على المعنى، وهو تعيينُ حقيقةِ الذّاتِ، والذّاتِ، ولِذا لا يُوصَفُ إلَّا بها. ويوصَفُ بالمصدَرِ نحو «رَجُلٌ عَدْلٌ».

والنّكرةُ توصَفُ بالجملةِ الخبريّة. نحو:

١٦٤ - جاؤوا بِمَذْقٍ هل رأيْتَ الذّئبَ قَطّ[4]

متأوّل. ونظيرُهُ «وجَدْتُ النَّاسَ أخبرْ تَقله»[5] و«بِئسَ مقام الشَّيْخِ أمْرِسْ امْرِس»[6] ونحو:

١٦٥ - ولقَدْ أمُرّ على اللّئيم يَسبُّني[7]

بعدَ تَسْليم كونِ الجملةِ وَصْفًا، فلإجراءِ المعرّفِ بلام الجنسِ مُجرى النَّكرةِ، إذ لا توقيت [٥٤/ب] فيه.

---

(١) وكذا عند ابن الحاجب. شرح الكافية ٣٠١/١. وفي الهمع ١١٦/٢. النّعت... والتعبير به اصطلاح الكوفيّين، وربّما قالَه البصريّون. والأكثرُ عندَهم الوصفُ والصّفة تابعٌ مكمّلٌ لمتبوعه لدلالته على معنًى فيه أو في مُتعلّق به.

(٢) من «ب».

(٣) وكذا قوله تعالى ﴿لا تتّخذوا إلهيْن اثنَيْن إنّما هو إلهٌ واحدٌ﴾ النحل ٥١/١٦.

(٤) رجزٌ يُنسب للعجاج وقبلَه:

حتى إذا جاءَ الظَّلامُ واختَلَطْ

انظر ملحقات ديوان العجاج ٣٠٤/٢، والأمالي الشجرية ١٤٩/٢، والإنصاف ١١٥ وابن يعيش ٥٣/٣، وشرح الكافية ٣٠٨/١، والمغني ٣٢٥. وابن عقيل ١٥٠/٢ والعيني ٦١/٤، والخزانة ٣٧٥/١ و٤٨٢/٢. وقوله متأوّل: أي بقولٍ محذوفٍ هو الصّفة، في الحقيقة أي بمذقٍ مقولٍ عندَه هذا القول.

(٥) مثلٌ يضربُ في ذمّ النَّاسِ وسوءِ معاشرتهم، ويُنسبُ إلى أبي الدرداء عويمر بن مالك الصحابي (ت ٣٢ هـ). وفي نهج البلاغة ١٠١/٤: وقال عليه السلام أخبر تقلَه، ومِنَ النَّاسِ مَنْ يروي هٰذا للرّسول (ص) وممّا يقوّي أنّه من كلام أمير المؤمنين (ع) ما حكاه ثعلبُ عن ابنِ الأعرابي: قال المأمون لولا أنَّ عليًا قال: أخبرَ تقله، لقلْتُ اقْلِه تخبر. وانظر جمهرة الأمثال ٢٦ والمُستقصى ٩٣/١، ومجمع الأمثال ٣٦٢/٢ والمُفصَّل ١١٥ وشرحه ٥٣/٣ وشرح الكافية ٣٠٨/١.

(٦) المُستقصى ٢/٢ والميداني ٩٧/١.

(٧) تقدَّم الحديث حول هذا الشاهد.

وكما يُوصَفُ بحالِ الموصوف يوصَفُ بحالِ سببه. نحو «رَجُلٌ كثيرٌ عَدُوّه».

والأوّل يتبعُه في الإعرابِ، والتّعريفِ، والتّنكيرِ، والإفراد، والتثنيةِ، والجمع، والتّذكيرِ، والتّأنيث إلّا إذا كانَ صفةً يَستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ كـ«فعول»[1] و«فعيل» بمعنى «مفعول»[2] أو مؤنّثه يجري على المذكَّر كـ«عَلّامَة» و«هِلْبَاجَة»[3].

والثّاني يتبعُه في الإعرابِ، والتَّعريفِ، والتَّنكيرِ، وفي البَاقي كالفعلِ، ولذا جازَ «رَجُلٌ قاعدٌ غلمانه» وضَعُفَ «قاعِدون» كيقعدُون، وحَسُنَ «قعود» إذِ الصّيغَةُ لا تشبهُ الفعلَ.

والمضمَرُ لا يُوصفُ، ومِن حَقِّ الموصُوفِ أنْ يكون أخصَّ مِن الوَصْفِ أو مساويًا. ولِذا لا يجوزُ وصْفُ المعرّفِ باللّام إلّا بمثلِهِ، أو بالمضافِ إلى مِثله لِكَوْن البواقي[4] أخصَّ منهُ.

ومِن حقّ الوصفِ أنْ يصحَبَ الموصُوف إلّا إذا ظهرَ أمرُهُ فيحذف إمّا جوازًا (كقوله)[5]

١٦٦ - وعليهما مسرودتان قضاهما[6]

وقوله:

١٦٧ - كأنَّكَ مِن جِمالِ بَني أُقَيْش يُقعْقَعُ خَلْفَ رِجلَيه بِشَنِّ[7]

---

(١) مثلُ: رجلٍ صبورٍ، وامرأةٍ صبور.
(٢) كرجل جريح، وامرأة جريح.
(٣) وهو الأحمق.
(٤) وهي المضْمَرُ، والعَلَمُ، واسمُ الإشارة، والمضافُ إلى أحدِها وفي «ب» الباقي.
(٥) نقص في «ب».
(٦) صدرُ بيتٍ لأبي ذؤيب عجزُه:
داود أو صَنَعُ السَّوابغِ تُبَّعُ
وهو في أشعار الهذليين ٣٩/١: وعليهما ماذيّتان...
والبيت من قصيدته المشهورة أمِنَ المنون... انظر جمهرة أشعار العرب ٦٨٧/٢ والمفضّليات ٤٢٨ ومجاز القرآن ٢٧٥/١ ـ ٢٤/٢ ـ ١٤٣ وابن يعيش ٥٨/٣ واللّسان (تبع وصنع وقضض وقضى).
أمّا التقدير في الشّاهد فـ«درعان مسرودتان» حُذِفَ الموصوف لأنّه لا يُفهم من «المسرودتان» إلّا «درعان» لاختصاص السّرد ـ وهو نسيج الدرع ـ بهذا الجنس.
(٧) البيت للنابغة في ديوانه ١٩٨ والكتاب ٤٣٥/٢ ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٩/١، والمُقتضب ١٣٨/٢ ومجمع الأمثال ٢٦١/٢ وابن يعيش ٦١/١ و٥٩/٣ وضرائر الشّعر ١٧١، وشرح الكافية ٣١٧/١ واللّسان (أقش وشفق وقعع) والعيني ٦٧/٤ والخزانة ٣١٢/٢.
وأقيش حيّ من عُكلَ، والشنّ القربةُ الباليةُ. والشّاهد في قوله وكأنّك من جِمال، والتقديرُ كأنك جملٌ من جمال...

أو وُجوبًا كالفارسِ، والصَّاحِب، والأَورَقِ، والأَطْلَسِ[1]

البَدَلُ

وهو المقصُودُ دونَ متبوعِهِ، ولا يختصُّ الاسمَ بدليلِ قولِهِ:

١٦٨ - متى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا[2]

وهو إمَّا - بدلُ الكلِّ: إنْ كانَ المبدَلُ. نحو «ضربتُ زيدًا أخاك».

و - بَدَلُ البَعْضِ إِنْ كانَ بعضَه نحو «ضربتُ زَيْدًا رأْسَهُ».

و - بَدلُ الاشتمالِ [٥٥/أ] إنْ كانَ بينهما مُلابَسَةٌ بغيرِهما نحو «سُلِبَ زيدٌ ثوبُه»

وإلَّا فهو ـ الغَلَطُ نحو «مررْتُ برجلٍ حِمارٍ» ولا يكونُ في فصيحِ الكلامِ.

وقولُهم إنَّه في حكمِ تنحيةِ الأوّل ليسَ على ظاهرِه إذ لا يصحّ طرحُه في نحو «زيدٌ لقيتُ غلامَهُ رجلًا صالحًا» فيمَنْ لا يجعله حَالًا موطئةً. وعَلى هٰذا لا يمتنعُ أنْ يجعَل ﴿غير المغضوبِ عليهم﴾[3] بَدَلًا من الضّميرِ المجرورِ قبلَه.

ويكونَان[4] معرفتَين، ونكرتَين، ومختلفَين، ولا يَحسُنُ إبدالُ النّكرةِ من المعرفةِ إلّا موصوفةً. ولا يُشترطُ أنْ يكونَ على لفظِ المبْدَلِ على الصّحيح[5].

ويكونان ظاهرَيْن، ومضمرَيْن، ومختلفَيْن. والظاهرُ لا يُبدَلُ مِن المُضْمَرِ بدلَ الكلِّ إلَّا من الغائبِ نحو قوله:

١٦٩ - عَلى حالةٍ لَو أنَّ في القومِ حاتِمًا   على جودِهِ لَضَنَّ بالماءِ حاتمِ[6]

---

(١) الفارس: الرّاكب، والصَّاحب: الرّجلُ المُصَاحب. والأوْرقُ: هو من الإبل الّذي في لونه بياضٌ إلى سوادٍ، والأطلسُ: هو الذّئب الّذي في لونه غبرة.

(٢) صدرُ بيتٍ عجزُه:

تجدْ حطبًا جزلًا ونارًا تأجّجا

وينسب لعبيدِ الله أو عُبيدِ الله بن الحرّ، والرّاعي، وليسَ في ديوان الأخير. الكتاب ٨٦/٣، والمُقتضب ٦٣/٢ ومعاني الأخفش ٤٧٣/٢، والإنصاف ٥٨٣ وابن يعيش ٥٣/٧ و٢٠/١٠ والرّصف ٣٢ واللّسان (نور) والهمع ١٢٨/٢ والخزانة ٦٠٠/٢.

(٣) في قوله تعالى ﴿أنعمْتَ عليهم﴾ الفاتحة/٧.

(٤) البدل والمبدل.

(٥) خلافًا للكوفيّين فإنّهم قالوا: إنَّ النكرةَ المبدلَةَ من المعرفةِ يجبُ أنْ تكونَ على لفظ المُبْدَلِ، نحو قوله تعالى ﴿بالنّاصية ناصية كاذبة﴾ العلق ١٥/٩٦ - ١٦. وهذا المثال بمجرده لا يدلُّ على هذا الاشتراط. وانظر شرح الكافية ٣٤٠/١.

(٦) حاتمِ المجرور على أنّه بدلٌ من المضمرِ المجرورِ في «جوده» بدل الكلّ. والشّاهدُ للفرزدق وروايةُ الدّيوان ٨٤٢/٢.

على سَاعة لوْ كانَ في القَوْم حاتمٌ   على جُوده ضَنَّتْ به نفسُ حاتمِ

وانظر الكامل ١٣٨/١، والعقد الفريد ٢٨٧/١ و٣٠٦ و٣٠٥/٥ شذور الذهب ٢٤٥ ـ ٤٤٢ والعيني ١٨٦/٤.

وإلّا يختلفان غَيْبَةً، وخِطابًا، أوْ حِكايةً، وقولُه تَعالى ﴿لمنْ كانَ يرجو اللهَ﴾.[(١)] من بَدل البَعْض على تقديرِ «منكم» وقوله:

١٧٠ - ذَرِيني إنَّ حلمَكِ لَنْ يُطاعا ... ومَا ألفيتني حِلمي مُضاعا[(٢)]

من بدلِ الاشتمال.

والعاملُ إذا كانَ حرفَ جرٍّ جازَ تكريرُه نحو ﴿لِلّذينَ استُضْعِفُوا لِمَنْ آمنَ مِنهُم﴾.[(٣)]

عَطْفُ البَيَانِ

وهُو[(٤)] ما يُوضِّح أمرَ المتبُوعِ من الدّالّ عليه لا عَلى مَعْنى فيه نحو:

١٧١ - أَقْسَمَ باللهِ أبُو حَفْصٍ عُمرُ[(٥)]

وقد يُفصَل عَن البَدَلِ لفظًا في مثل [٥٥/ب] قوله:

١٧٢ - أنا ابنُ التَّارِكِ البكريّ بِشْرٍ[(٦)]

العَطْفُ بالحَرْفِ[(٧)]

هو[(٨)] المذكورُ بَعْدَ متبوعِهِ مُتوسّطًا بينَهما أحدُ الحروفِ العَشْرةِ، «الوَاوُ»، و«الفاءُ»، و«ثُمَّ» و«حتَّى» و«أَوْ» و«إمَّا» و«أمْ» و«لَا» و«بَلْ» و«لكنْ» ويُجعل «أيّ» مِنها.

---

(١) في الأصل «يؤمِنُ» وهو غيرُ موجودٍ في القرآن. الأحزاب ٢١/٣٣.

(٢) البيت لعديّ بنِ زَيْد، ويُنسبُ لرجلٍ من خثعم أو بجيلة... وهو مطلعُ قصيدة يتهدَّدُ فيها عديُّ النعمانَ بنَ المنذر وأهلَ بيته... الديوان ٢٥.

وانظر الكتاب ١٥٦/١ ومعاني الفرّاء ٧٣/٢ ـ ٤٢٤، والأخفش ٢٨٣/٢ وابن يعيش ٦٥/٣ والحماسة البصرية ٦٥/١ وشرح الكافية ٣٤١/١ وشذور الذهب ٤٤٣، وابن عقيل ١٨٦/٢، والعيني ١٦٢/٤ والخزانة ٣٦٨/٢.

(٣) الأعراف ٧٥/٧.

(٤) في الهمع ١٢١/٢: قال أبو حيان: وسُمّي به لأنّه تكرارُ الأوّل لزيادة بيان فكأنك رددْتَه على نفسِه بخلافِ النَّعْت، والتَّأكيد، والبدَل...

(٥) رجزٌ لعبدِ الله بنِ كَيْسبة. ابن يعيش ٧١/٣ وشرح الكافية ٣٤٣/١ والعيني ٣٩٢/١، والخزانة ٣٥١/٢.

(٦) صدرُ بيتٍ للمرّار الأسدي عجزُه:

عليه الطيرُ ترقُبُه وُقوعا

الكتاب ١٨٢/١، وابن يعيش ٧١/٣، والحماسة البصرية ٥/١ وشرح الكافية ٣٤٣/١ وأوضح المسالك ٣٥١/٣، وابن عقيل ١٦٥/٢ والعيني ١٢١/٤ والخزانة ١٩٣/٢.

(٧) وفي «ب» بالحروف.

(٨) يُسمّى عند البصريين شركةً، وعند الكوفيين ـ وهو المُتَداول ـ نَسَقًا بفتح السين. الهمع ١٢٨/٢.

[١ - الواو][١]

فالواوُ للجَمْعِ المُطْلَق مِن غيْرِ ترتيبٍ[٢]. ولِذا جازَ «المالُ بينَ زَيْدٍ وعَمْرٍو» واصطلحَ «زيدٌ وعمرٌو».

[٢ - الفاءُ][٣]

والفاءُ لَه[٤] مَع التّعقيبِ وقولُه:

١٧٣ - بَيْنَ الدَّخُولِ فَحومَلِ[٥]

على وسْط الدّخولِ فوسْط حومَل، ولو قلْتَ بينَ الثَّورِ فالفَرَسِ لَم يَجُزْ، ولإفادَتِها الترتيبَ من غيرِ مُهْلة استعملُوها للسّببيّة، ورابطةً للجزاءِ بالشرطِ حيثُ لم يكن مرْتبطًا بذاتِهِ وقولُهُ تعالى: ﴿وربَّكَ فكبِّرْ﴾[٦] على «فمهما يكُنْ من شَيْءٍ فكبِّر ربَّك». وإلّا (ما) جامَعَتِ الواوَ.

وكُرِّرَتْ في قولِه:

١٧٤ - وإذا هَلكتُ فعِنْدَ ذلِكَ فاجزَعي[٧]

---

(١) معاني الحروف ٥٩، والأزهية ٢٤٠ والرّصف ٤١٠ والجنى ١٥٣ والمغني ٤٦٣.

(٢) وقال قُطرب، والرّبعي، وهشام، وثَعلب، وغلامه أبو عمرو، والزاهد وأبو جعفر أحمدُ بن جعفر الدّينوري هي للترتيب. قالوا لأنَّ الترتيب في اللّفظ يستدعي سببًا، والترتيبُ في الوجودِ صالحٌ له فوجَبَ الحملُ عليه ونَقْلُ هذا القولِ عن المذكورَيْن في شرح أبي حيّان ردٌّ على ادّعاءِ السّيرافي وغيره إجماع البصريّين والكوفيّين على أنّها لا تفيدُه. ونقلَهُ ابنُ هشام عن الفرّاء والرّضي عن الكسائي وابن درستويه. الهمع ١٢٩/٢.

(٣) معاني الحروف ٤٣، والأزهية ٢٥٠، والرصف ٣٧٦، والجنى ٦١، والمغني ٢١٣.

(٤) أي للجمع.

(٥) جزءٌ من مطلع معلّقةِ امرئ القيس:

قِفا نبكِ مِن ذكرى حبيب ومنزلِ … بسقطِ اللّوى بَيْن الدَّخولِ فَحَومَلِ

الدّيوان ٨ والجُمَل ٣٤٢ والمُحتسب ٤٩/٢ والأزهية ٢٤٤ والأمالي الشّجرية ٣٩/٢، والإنصاف ٢٥٦، ومعجم البلدان ٣٢٥/٢ و٤٤٥ وابن يعيش ١٥/٤ و٣٣/٩ و٧٨ و٢١/١٠ والرّصف ٣٥٣، والجنى ٦٣ والمغني ٢١٤ و٤٦١، والهمع ١٢٩/٢ والخزانة ٣٩٧/٤.

(٦) المُدَّثر ٣/٧٤.

(٧) عجزُ بيتٍ للنَّمِر بن تَوْلَب صدرُه:

لا تجزعي إنْ مُنفِسًا أهلكتُهُ

وهو من قصيدةٍ يصف فيها نفسَه بالكرم، ويعاقبُ زوجته على لوْمِه. ديوانه ٧٢ وانظر الشاهد في الكتاب ١٣٤/١ والاختيارَيْن ٢٦٩ والأخفش ٣٢٧/٢ ومعاني الحروف ٤٦ والأزهية ٢٤٨ والأمالي الشجريّة ٣٣٢/١ و٣٤٦/٢ وابن يعيش ٣٨/٢، والحماسة البصريّة ٣٤/٢. وشرح الكافية ١٧٤/١ و٣٦٧/٢ والعيني ٥٣٥/٢ والخزانة ١٥٢/١ و٤٥٠ و٤١٠/٣ و٦٤٢. وانظر ما قاله أبو علي في البغداديّات حول هذا البيت في الأشباه والنّظائر ٢٠٧/١.

لِبُعْدِ العَهْدِ. كما كُرِّرَ العَامِلُ لذلكَ في قولِهِ:

١٧٥ - لقدْ علَم الحيُّ اليمانُونَ أنني إذا قلت أمَّا بعدُ أنّي خطيبُها[١]

وفي قولِهِ [تعالى][٢] ﴿فلا تحسَبَنَّهم بمفازةٍ﴾[٣]، ولحوق الفاءِ للإشعارِ بأنَّ أفعَالَهم المذكورةَ هي عِلَّةٌ في منْع الحُسْبَان.

[٣ - ثُمَّ][٤]

وثُمَّ لَهُ مع التَّراخي. ولِذا قِيْلَ إنَّ المرورَ في (نحو) «مررْتُ برجُلٍ ثُمَّ امرأةٍ» مروران بخلافِه معَ الفاءِ[٥].

[٤ - حتَّى][٦]

وحتَّى لِلغايةِ، والمعطُوفُ بها جزءٌ (مِنَ)[٧] المعطُوفِ عليْه، إمّا أفضلُه نحو «ماتَ النَّاسُ حتَّى الأنبياءُ»[٨] أو أدْوَنُه نحو «أسَنَّتِ الفِصالُ [٥٦/أ] حتى القَرْعى»[٩].

[٥ - أو[١٠] - ٦ - إمَّا[١١]]

و«أو» و«إمَّا» لأحَدِ الشيْئَيْن، أو الأَشياءِ (معًا) مُبهمًا.

ويقالُ إنَّها للشَّكِّ [١٢] في (الخبر) والتّخيير أو الإباحةِ في الأَمرِ. ويتوهّم أنَّها في النَّهي في

---

(١) البيت لسحبان بن زُفَر بن إياس الوائلي في شرح الكافية ٣٥٨/٢ واللسان (سحب) والخزانة ٣٤٦/٤ حيث نقل كلام شارح اللّباب.

(٢) زيادة من «ب».

(٣) ﴿لا تحسَبَن الَّذين يفرحُون بما أتوا ويحبّون أنْ يُحمدوا بما لم يفعلُوا فلا تحسبنَّهم بمفازةٍ مِنَ العذابِ﴾. آل عمران ١٨٨/٣. وهذا على قراءة الخطاب والإفراد فيهما. فقوله «بمفازة» مفعول ثان لقوله «وتحسبّن» إلَّا أنَّه لمَّا بَعُدَ العهدُ به ذكره ثانيًا. انظر الحجّة لابن زنجلة ١٨٦.

(٤) رصف المباني ١٧٣ والجنى ٤٢٦ والمغني١٥٨.

(٥) «ب» بخلاف الفاء والقائل هو سيبويه. الكتاب ٢٩١/١ وانظر شرح الكافية ٣٦٧/٢.

(٦) معاني الحروف ١١٩ والأزهية ٢٢٣ والرّصف ١٨٠ والجنى ٥٤٢ والمغني ١٦٦.

(٧) سقط من «ب».

(٨) في الأزهية ٢٢٣: «حتَّى الأنبياءُ والملوكُ».

(٩) مثلٌ يضربُ لمن يتكلّم مع من لا ينبغي أنْ يُتكلَّمَ بَيْنَ يَدَيْه لجلالة قدرِه. واستنَّ الفرسُ إذا رَفَع يَدَيْه وطرَحهما معًا، وعجن برجلَيْه. والفِصال جمع فصيل وهو ولدُ النّاقة. والقرعى جمع قريع من القَرَع بالتَّحريك وهو بَثْرٌ أبيضُ يخرجُ بالفصال. جمهرة الأمثال ٢٧ والمُستقصى ١٥٨/١ والميداني ٣٣٣/١.

(١٠) معاني الحروف ٧٧، والأزهية ١١٥، والرّصف ١٣١، والجنى ٢٢٧، والمغني ٨٧.

(١١) معاني الحروف ١٣٠ والأزهية ١٤٨، والرّصف ١٠٠ والجنى ٢٨، والمغني ٨٤.

(١٢) معاني الحروف ٥٠ والهمع ١٣٥/٢.

مثلِ قولِه تعالى ﴿ولا تُطِعْ منهم آثمًا أو كفورًا﴾(١) بمعنى الواوِ إذ الامتثالُ لا يحصُلُ إلّا بالانتهاءِ عن أحدِهما، وهي على أصْلها. وإنَّما جَازَ التّعميمُ مِن جهةِ النَّهي المُتضمّن لمعنى النّفي، ولكنَّها بمعناها في نحو:

١٧٦ - فلَوْ أنَّ البكاءَ يَرُدُّ شَيْئًا ... بَكيتُ على بُجَيْرٍ أو عُفَاقِ

على المرأيْن إذ هَلَكا جميعًا ... لِشَأْنِهما بشَجْوٍ واشْتِياقِ(٢)

وإلّا قيلَ على المَرْءِ. وكذا قولُه:

١٧٧ - إنَّ بها أكتلَ أو رِزَامَا ... خُوَيْرِبَيْن يَنْقُفَان الهامَا(٣)

حيثُ لم يقل خُوَيْرِبًا. وعِنْدَ الخليلِ انتصابُ خويربَيْن على الشَّتْمِ.

ولم يعدَّ الفارسيّ «إمّا» مِنْ حُرُوفِ العَطف لمجيئِها قبلَ المعطوفِ عليه، ودُخولِ العاطفِ عليها(٤) وأجيبَ بأنَّ المتقدّمة ليسَتْ مِنها باتّفاق، ويشهدُ لكون الثّانية منها صِحّةُ قيامِ «أوْ» مُقَامها. والواوُ إمَّا جزءٌ مِنها، أوْ لِعَطْفها على المتقدّمةِ، وفيه نظرٌ.

والفَصْلُ بينَهما أنَّك مَع «إمّا» تبني أوّل كلامِكَ - لا محالةَ - على الشّكِّ للزُومِ سَبْقها بالأولى، ولا يلزمُ ذلك في «أوْ» إذ سَبْقها بـ«إمّا» ليسَ بضربةِ لازِب. وتجيءُ غيرَ مكرّرةٍ إذا كان في الكلامِ عِوضٌ من تكريرِها نحو «إمَّا أنْ تكلّمني جميلًا وإلَّا فاسْكتْ»(٥). قالَ:

١٧٨ - فإمّا [٥٦/ب] أنْ (تكونَ) أخي بصِدْقٍ ... فأعرِفَ مِنكَ غثّي من سميني

---

(١) الإنسان ٢٤/٧٦.

(٢) البيتان لمتمّم بن نُويرة. في معاني القرآن للأخفش ٣٣/١ والأمالي الشجرية ٣١٨/٢ والأزهية ١١٦ واللّسان (عفق). وقال صاحبُ الصّحاح (عفق) وعُفاق اسمُ رجلٍ أكلتهُ باهلةُ في قحطِ أصابهم. قالَ الشاعِرُ:

فلو كانَ البُكاءُ يردُّ شيئًا ... بكيتُ على يَزِيدَ أو عُفَاقِ

هُما المَرء ان إذْ ذَهَبا جميعًا ... لشأنِهما بحزنٍ واشتياقِ

ونقله الإسفرائيني في الحاشية على اللّباب ١٩/أ.

(٣) رجزٌ لرجلٍ من بَني أسدٍ قبلَهما: خلِّ الطَّريقَ واجتنبْ أرْمَاما

وأرمامُ موضعٌ، وأكتلُ ورِزَام لصّان يقطعان الطَّريقَ، وخُوَيْرِب تصغيرُ «خارب» وهو اللّصّ. والشّاهد في الكتاب ١٤٩/٢، ومجاز القرآن ١٧٥/٢، والمُقتضب ٣١٥/٤، والأزهية ١١٦، والأمالي الشجريّة ٣١٨/٢ واللّسان (أو - خرب - كتل) وانظر معجم البلدان ١٥٤/١. ورأي الخليل في الكتاب ١٤٩/٢ - ١٥٠.

(٤) قال في الإيضاح العَضُديّ ٢٨٩: وليست «إمّا» بحَرْفِ عَطْفٍ. وفي الرّصف (١٠٠) اعلم أنَّ (إمَّا) حرفٌ من حروفِ العَطف خلافًا لبعضِ النّحويين كأبي عليّ الفارسي ومن تَبِعَه. وفي شرح المُفصَّل ١٠٣/٨ وشرح الكافية ٣٧٢/٢: ومنعَ أبو عليّ وعبدُ القاهر من كونِها عاطفةً. وفي الهمع ١٣٥/٢: وأنكرَ يونسُ وأبو عليّ الفارسيّ وابن كيسان وابنُ مالك كونَها عاطفةً.

(٥) الأزهية ١٨٨.

وإلّا فـاطّـرِحـنـي واتّـخـذنـي عـدوًا أتّـقـيـكَ وَتـتّـقـيـنـي[1]

وزعَم الفرّاءُ أنّها جاءَتْ بمعنى «أو» غيرَ مسبوقةٍ بالأولى. وأنشدَ:

١٧٩ - تلمم بِدارٍ قدْ تقادمَ أهلُها وإمَّا بـأمـواتٍ ألَـمَّ خـيـالُـهـا[2]

أي أو بأمواتٍ. ولا تقعُ في النّهي البتّةَ.

[٧ - أَمْ][3]

وأمْ للاستفهام يليها، متّصلةً، أحدُ المستويَيْن، والآخرُ الهمزةُ لطلب التّعيين بعْدَ ثبوتِ أحدِهما. ولذا كانت مختصّةً بعطف الاسمِ فلمْ يَجُزْ «أرأيتَ زيدًا أمْ عَمرًا» وكانَ جَوابها بالتّعيين[4] دونَ «لا» أو «نعمْ» بخلافِ «أوْ» ولو قلتَ «الحسَنْ أو الحسَيْنُ أفضلُ أمِ ابنُ الحنفيّة» فالمعنى أحدُهما أفضلُ أمِ ابنُ الحنفيّة. ومنه قولُها:

١٨٠ - كـيـفَ رأيْـتَ زَبْـرَا

أأقِـطًـا أو تَـمْـرا

أم قـرشـيًّـا صَـارِمًـا هِـزَبْـرا[5]

وهي منقطعةٌ لعطفِ الجُمَلِ، وتكونُ بمعنى «بل» و«الهمزةِ»[6].

ويلزمُ لفظُ الجملةِ بعدَها في الاستفهامِ خِيْفَةَ اللّبْسِ نحو «أزيدٌ عِنْدك أمْ عندك عمرٌو». ولا يلزمُ ذلك في الخبرِ حيثُ لا إلباسَ نحو «إنّها لإبِلٌ أم شَاء»[7].

---

(١) البيتان للمثقِّبِ العَبْديّ في ديوانه ٢١١ - ٢١٢ والمفضليّات ٢٩٢ وحماسة البحتري ٥٩ والأزهية ١٤٠ والحماسة البصريّة ٤٠/١ وضرائر الشّعر ١٦٣، والرّصف ١٠٢ والجنى ٥٣٢، والمغني ٨٦ - ٨٧ والعيني ١٤٩/٤ والهمع ١٣٥/٢ والخزانة ٤٢٩/٤ وتكون سقطت من «ب».

(٢) البيتُ للفرزدق من قصيدته الّتي يمدحُ بها سليمانَ بنَ عبدِ الملك، ويهجو الحجّاجَ بنَ يوسف، ورواية الدّيوان ٦١٨/٢.

تهاض بدارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهدُها...

وعهدها رواية «ب»

وانظر معاني القرآن للفرّاء ٣٩٠/١ والأزهية ١٤٢ وابن يعيش ١٠٢/٨، وضرائر الشّعر ١٦٢ وقال فيه: ونُسِب لذي الرّمّة. وشرح الكافية ٣٧٢/٢ والرّصف ١٠٢ والعيني ١٥١/٤ والخزانة ٤٢٧/٤.

(٣) معاني الحروف ٧٠، والأزهية ١٣١ والرّصف ٩٣ والجنى ٢٠٤ والمغني ٦١.

(٤) في «ب» جوابًا لتعيين دون.

(٥) الرجز لصفيّة بنتِ عبدِ المطلب شاعرةِ الرّسولِ وعمّته. انظر فيه الكتاب ١٨١/٣، وشرح أبياته لابن السّيرافي ١٩٠/٢، والمُقتضب ٣٠٣/٣ والأزهية ١٣٦. والأمالي الشجريّة ٣٣٧/٢ واللّسان (زبر).

(٦) في الهمع ١٣٣/٢ على رأي البصريّين. وعندَ الكسائي وهشامٍ بمعنى «بل» وتاليها. وانظر معاني الحروف ٤٨ والأزهية ١٣٥.

(٧) الكتاب ١٧٢/٣ ومعاني القرآن للأخفش ٣١/١ - ٣٣.

وتُستعملُ «أمْ» و«الهمزةُ» للتّسويةِ في نحو «سواءٌ عَليّ أقُمتَ أمْ قعدْتَ». والأخفشُ يستهجِنُ وقوعَ الجملةِ الاسميّةِ هناك[1]. ونظيرُ «سواءٍ» لا أبالي، ولا أدْرِي، ولَيتَ شِعري...

والجملتانِ مَعطوفًا إحداهما على الأُخرى بـ«أو» [٥٧/أ] في موضعِ الحالِ نحو «لأضربنَّه قامَ أو قعدَ». ولا يصحُّ «أم». ولِذا قالَ سيبويه: إنَّ قولَه:

١٨١ - ما أبالي أنبَّ بالحَزْنِ تَيْسٌ　　　أمْ لحَاني بظَهْرِ غَيْبٍ لئيمُ[2]

من مواقعِ «أم»

وقولَه:

١٨٢ - ولَسْتُ أُبالي بعدَ موتِ مُطرِّف　　　حُتوفَ المنايا أكثُرَتْ أوْ أقَلَّتِ[3]

وقولَه:

١٨٣ - إذا ما انتهى علمي تناهَيْتُ عندَه　　　أطالَ فأملَى أو تَنَاهى فأقْصَرا[4]

من مواقعِ «أو».

[٨ - لَا][5]

و«لا» لنفي ما وَجَبَ للأوّلِ، وتختصُّ بالاسمِ، وقد جُعِلَ «ليسَ» مُرادفًا لها في قولِه:

١٨٤ - إنَّما يُجزى الفَتى لَيْسَ الجملْ[6]

والصحيحُ أنَّه على أصلِه.

---

(١) شرح الكافية ٣٧٥/٢.

(٢) البيت لحسّان من قصيدةٍ يذكرُ فيها عدَّةَ أصحابٍ للّواءِ يوم أُحُد مطلعُها:

مَنعَ النوْمَ بالعشاءِ الهمومُ　　　وخيالٌ إذا تغورُ النجومُ

ديوانه ٣٧٨، وانظر الشاهد في الكتاب ١٨١/٣ ومجاز القرآن ١٥٨/٢، والمُقتضب ٢٩٨/٣ معاني الحروف ٣٤ والأزهية ١٢٥ والأمالي الشجريّة ٣٣٤/٢، والحماسة البصريّة ٤٨/١ وشرح الكافية ٣٧٦/٢ والعيني ١٣٥/٤ والخزانة ٤٦١/٤.

(٣) مجهول القائل. الكتاب ١٨٥/٣ والأزهية ١٣٥ وشرح الكافية ٣٧٦/٢ والخزانة ٤٦٧/٤.

(٤) مجهول القائل. الكتاب ١٨٥/٣ والمُقتضب ٣٠٢/٣ وشرح الكافية ٣٧٧/٢. والخزانة ٤٦٩/٤. ويروى أم تناهى فَعَلى هذا تكونُ الهمزةُ من الحالِ استفهاميةً.

(٥) معاني الحروف ٨١ والأزهية ١٥٨ والرّصف ٢٥٧ والجنى ٢٩٤.

(٦) عجزُ بيتٍ للبيد صدرُه:

وإذا جُوزِيْتَ قَرْضًا فأجزِهِ

ديوانه ١٧٩. الكتاب ٣٣٣/٢ وحماسة البحتري ١٦١ والمُقتضب ٤١٠/٤ ومجالس ثعلب ٥١٥ وشرح الكافية ٣٧٨/٢ واللّسان (ليس) والخزانة ٦٨/٤ - ٤٧٧ وهو من الأمثال. العسكري ١٤ والميداني ٢٤/١.

[٩ - بَل][1]

و«بَل» للإضرابِ عَن الأوّلِ مُثبَتًا كانَ، أو منفيًا[2]، وهي بعْدَ الإثباتِ للغلَطِ وبعدَ النّفي يحتملُ الغلطَ[3] ويحتملُ إثباتَ الثّاني[4]

[١٠ - لكنْ][5]

و«لكنْ» (للاستدراكِ، وهي)[6] في عَطْف المفردَيْنِ نقيضةُ «لا» لِمَا أنّها لا تقعُ إلّا بعدَ النفي. وفي الجملتين نظيرةُ «بَل» في وُقوعِها بعدَ النّفي والإثباتِ نحو «جاءَني زيدٌ لكنْ عمرٌو» ولـم يَجِىءْ «ومَا جاءَني بكرٌ بلْ خالدٌ قَدْ جاءَ».

[أي][7]

و«أيٌّ» للتّفسيرِ نحو «جاءَني أخُوك أيّ زيدٌ» وكذلك النّصبُ والجَرُّ.

[أحكام أُخَرُ في العطف]

وإذا عُطِف على الضميرِ المرفوعِ المتَّصلِ، ولا فصلَ، أُكِّدَ بمُنْفصلٍ نحو ﴿فاذْهَبْ أنتَ وربُّكَ﴾.[8]

وقوله:

١٨٥ - قلتُ إذ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهادى[9]

للضّرورةِ.

---

(١) معاني الحروف ٩٤ والأزهية ٢٢٨ والرّصف ١٥٣ والجنى ٢٣٥ والمغني ١٥١.

(٢) في ابن عقيل ١٧٥/٢ و«وبل كـ«لكن» بعدَ مصحوبَيْها» وفي التّسهيل ١٧٧ ولكن قبلَ المفردِ بَعْدَ نفي، أو نهي كـ«بل».

(٣) وهو مذهب المُبرِّد. المُقتضب ١٢/١ و٢٩٨/٤ والرّصف ١٥٤ وشرح الكافية ٣٧٩/٢.

(٤) مذهب الجمهور. شرح الكافية ٣٧٨/٢ - ٣٧٩.

(٥) رصف المباني ٢٧٤ والجنى ٥٨٦.

(٦) سقطت من «ب».

(٧) الأزهية ١٠٨ والرّصف ١٣٤، والجنى ٢٣٣ والمغني ١٠٦.

(٨) المائدة ٢٤/٥ عند البصريّين على سبيل الأولى لا على سَبيل الوُجوبِ، وعندَ الكوفيّين لا يجوزُ العطفُ عليه بلا تأكيدٍ بالمنفصل. الجنى ٢٣٤ والمغني ١٠٦.

(٩) صدرُ بيت لعمر بن أبي ربيعة عجزُه:

كنعاجِ المَلاَ تعسَّفْنَ رَملا

ملحقات ديوانه ٤٩٠ وانظر الكتاب ٣٧٩/٢، والخصائص ٣٨٦/٢، والإنصاف ٤٧٥، وابن يعيش ٧٤/٣ والضّرائر ١٨١ وابن عقيل ١٧٦/٢ والعيني ١٦١/٤ وقال للضّرورة لأنّه عطفَ زهر على المُتَّصِل المستكنّ في «أقبلت» من غير تأكيدٍ ولا فصل.

ولا يصحُّ العطفُ على الضّميرِ المجرورِ بدونِ إعادةِ الجَارّ. وقراءةُ حمزةَ ﴿والأَرْحامِ﴾.(١) ليستْ بتلكَ القويّة.

ولا يجوزُ [٥٧/ب] الفصلُ بالخبرِ بينَ المعطُوفِ المجرورِ، والمعطوفِ عليه، ولا اعتِدادَ بقراءةِ مَنْ قَرَأَ ﴿وهذا النبيّ﴾.(٢) بالجرّ.

وحكمُ المعطوفِ حكمُ المعطوفِ عليه، ولذا لمْ يَجُزْ في «ما زيدٌ بقائمٍ أو قائمًا» و«لا ذاهبٌ عمرو» إلّا الرَّفع. وجاز «الّذي يطيرُ فيغضَبُ زيدٌ الذبابُ»(٣) لتمحُّضِ الفاءِ للسببيّة.

وجازَ عطفُ الفعلِ المضارِعِ(٤) على اسْمِ الفاعلِ، وعلى العكْسِ إذا صَحَّ وقوعُ هذا موقعَ ذاك، فلا يجوزُ «سيحدّثُ زيدٌ وضاحكٌ» و« «مررْتُ بضاحكٍ ويتحدثُ» بخلافِ «مررْتُ برجلٍ ضاحكٍ ويتحدثُ».

ولا يجوزُ عطفُه على الماضي اللّهمَّ إلا إذا قَرُبَ مِنَ الحالِ كقوله:

١٨٦ - أمْ صَبِيّ قدْ حَبَا ودارجِ(٥)

وتقولُ «إنْ لمْ تقُمْ وتُحسِنْ آتِك» ولو قلتَ «وأحْسَنْتَ» جازَ؛ لأنَّ الأوّلَ كان ماضيًا معنىً.

وتقولُ «إنْ لا تقمْ وتحسِنْ» ولو جئتَ بالماضي ولم تُرِدِ الاسْتِئنافَ لم يجزْ خِلافًا للكوفيّين(٦).

والعطفُ على العاملين لا يَصحُّ مُطلقًا عندَ سيبويه، ويصحُّ عندَ الفرّاء(٧). وإذا تقدّمَ المجرورُ، وتأخرَ المرفوعُ أو المنصوبُ فيهما صَحَّ عند الأكثرين(٨) نحو «في الدَّارِ زيدٌ والحجرةِ عمرٌو» وقولُه تعالى ﴿واللّيلِ إذا يَغْشَى والنَّهارِ إذا تَجَلّى﴾.(٩) لا يَنتهِضُ حجةً

(١) ﴿واتّقوا الله الّذي تساءَلون به والأرْحام إنَّ الله كانَ عليكم رقيبًا﴾. النساء ١/٤ انظر القراءة في النَّشْرِ ٢٤٧/٢ ابن مجاهد ٢٢٦ والبحر ١٥٠/٣.

(٢) ﴿إنَّ أوْلى النّاس بإبراهيمَ للّذين اتّبعوه وهذا النبيّ﴾. آل عمران ٦٨/٣. وانظرِ القراءَةَ في البحر المحيط ٤٨٧/٢.

(٣) شرح الكافية ٣٢٢/١.

(٤) في «ب» يفعل

(٥) رجزٌ قيلَ إنَّه مجهولُ القائل، وقيلَ هو لجندب بنِ عَمْرو، وقبلَه:

يا ليتَني قدْ زُرْتُ غيرَ خارجِ

ويذكر قائلُه امرأةَ الشمّاخِ بنِ ضرار. معاني القرآن للفرّاء ٢١٤/١ والأمالي الشجريّة ١٦٧/٢ واللّسان (درج) وأوضح المسالك ٣٩٤/٣، والعيني ١٧٣/٤ والصبّان ١٢٠/٣.

(٦) أي إنْ قلْتَ: إنْ تقمْ وأحسنْت، فالكوفيّون يجوّزونَه لأنَّ «أحسنت» مستقبل.

(٧) شرح الكافية ٣٢٤/١ والتسهيل ١٧٧.

(٨) كالأعلم الشنتمري. شرح الكافية ٣٢٥/١.

(٩) اللّيل ١/٩٢ - ٢. وانظر البحر المحيط ٤٨٢/٨.

لجوازِه. لما أنَّ «إذا» بَدلٌ أو معمولٌ لمضافٍ مقدرٍ قبل المُقْسَمِ به. وليسَ بظرفٍ لفعل القسمِ لفسَادِ المعنى، وَجَعله حالًا [٥٨/أ] لا يدفع الفسادَ بل يزيدُهُ. واعتذار الزمخشري ينقضُه قولُه ـ﴿واللّيلِ إذا عَسْعَسَ﴾ـ[١]

ويصحُّ عطفُ معمولَيْ عاملٍ واحدٍ فصاعِدًا على مِثلهما نحو «أعطيتُ زيدًا درهمًا، وعمرًا دينارًا» و«أصبحَ زيدٌ قائمًا وبكرٌ قاعدًا».

ويجوزُ عطفُ الفعلِ على مثلِهِ دونَ معموليهما نحو «أريد أنْ يضربَ زيدٌ عمرًا ويهينَ بكرٌ خالدًا».

وعطفُ الجملةِ على مثلِها مِن غير اشتراكٍ في الإعرابِ. ونحو «يَقُومُ زيدٌ ويقعدُ» يحتملُ الأمرَيْن. وكذا «زيدٌ قائمٌ وعمرٌو قاعدٌ».

(١) في قوله تعالى ﴿فلا أقسِمُ بالخُنَّس الجوارِ الكنّس واللَّيْل إذا عَسْعَس﴾ التكوير ١٥/٨١ ـ ١٦ ـ ١٧. وانظر الكشّاف ٢٢٣/٤.

القِسمُ الثالِث

في العَامِل

وهو إمّا لفظيّ، أو مَعنويّ. واللفظيّ إمّا فعلٌ، أو حَرفٌ، أو اسْمٌ. أمّا «الفعلُ» فيعملُ الرّفعَ والنّصْبَ. أمّا الرّفعُ فعامٌّ لأنَّ كلَّ فعلٍ يرفعُ فاعلَه، وأمّا النّصْبُ فقدْ يكون عامًّا لما عَدا المفعول به مِنَ المفَاعيل على اختلافٍ في المفعولِ معه[1]، والحالِ. وقد يكونُ خاصًّا كالمفعولِ به، والخبرِ المنصوبِ، والتمييزِ، فإنَّ الأوّلَ لا يكونُ إلّا للمتعدّي، وهُو ما جاوَزَ فاعلَه إليهِ وهُو على ثلاثةِ أضربٍ[2]:

- متعدٍ إلى واحدٍ كـ «ضَرَبَ».

- وإلى اثنَيْن إمّا متغايرَيْن (كـ«أعطَيْتُ زيدًا درهمًا» أو غيرَ متغايرين)[3] وهي سبعةُ أفعالٍ تسمى:

أفعال القُلوبِ

وهي «زَعَمْتُ» و«حَسِبْتُ» و«خِلْتُ» و«ظَنَنْتُ» بمعناها، و«عَلِمْتُ» و«رأيْتُ» و«وَجَدْتُ» إذا تعلّقنَ بشيْءٍ على صفةٍ يدْخُلْنَ على الجملةِ من المبتدأ والخبرِ فتنصبهما على المفعوليّة، فإنْ [٥٨/ب] كان «ظننت» بمعنى اتّهمتُ، و«علمْتُ» بمعنى عرفْتُ، و«رأيتُ» بمعنى أبصرْتُ، و«وجَدْتُ» بمعنى أصبْتُ، لم تقتضِ الثّاني.

وتختصّ بجوازِ الإلغاءِ[4] متوسّطةً، أو متأخرةً لاستقلالِ الجزأيْن كَلامًا بخلافِ بابِ «أعطيْتُ». وقَد نُقِلَ عند التّقديمِ أيضًا[5] والتعليقِ[6] مع لام الابتداء، أو حَرفِ النّفي، وهمزةِ

---

(١) الكتاب ٢٩٨/١ والإنصاف المسألة (١١)، وابن يعيش ٤٨/٢، وشرح الكافية ١٩٥/١، والهمع ٢١٩/١.

(٢) الضّرب الثالث المتعدّي إلى ثلاثة سيرد بعد قليل.

(٣) نقص في «ب».

(٤) شرح المفصّل ٨٤/٧ ـ ٨٥.

(٥) المصدر السابق.

(٦) عطفٌ على قوله بجواز الإلغاء.

الاستفهامِ لما أنَّ لها صدرَ الكلامِ. وفي جواز وقوعِ «هلْ» بعدَها اختلافٌ[1] وامتناعِ[2] الاقتصارِ على أَحَدِ المفعولَيْن إلَّا في نحو «علمتُ أنَّ زَيْدًا قائمٌ»[3].

وأمَّا كِلاهما فقد يُسكتُ عنهما نحو «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ»[4]. وبَعضُهم أبَى ذلك إلَّا مع قرينةٍ يكونَانِ معها في حُكمِ المذكورِ. وقولُهم «ظننْتُ ذاك» فـ«ذاك» إشارةٌ إلى الظنّ، وقد يُتوهم أنَّه إشارةٌ إلى الجملةِ كما في «قلْتُ ذاك».

والفرقُ أنَّ الجملةَ ثمّةَ هي القولُ بعينِهِ، وجاءَتِ الجُملةُ مِن ضرورةِ الخصوصِ، فإذا عُدِلَ عنهُ جاءَ المصدرُ مُفردًا ولا كذلك مفعولا ظننْتُ. ويقالُ «ظننْتُ به» إذا جَعلتَهُ موضعَ ظنّك، وإنْ[5] جُعلَتَ الباءَ مزيدةً لم يجزِ الاقتصارُ (عليه)[6].

والجمعِ[7] بيْنَ ضميرَي الفاعلِ والمفعولِ بِوَاحِدٍ نحو «عَلمتُني مُنطلقًا» و«رأيتُكَ فعلْتَ كذا» و«[زيد][8] رآهُ عَظيمًا».

وقد أُجريَ مُجراها «فقدْتُ» و«عَدِمْتُ»[9] فيقال «فَقَدْتُني» ولا يُقال «ضربتني» ولكنْ [٥٩/أ] «ضربْتُ نفسي».

وبنو سُلَيم يجعلونَ بابَ «قلتُ» (أجمعَ)[10] في الاستفهام مثل «ظننْتُ»[11].

وما يَجري مُجراها في الدّخول عَلى المبتدأ والخبرِ «اتّخذْتُ» و«صَيَّرْتُ». وما يتضمّن معناهُ كـ«جعلْتُ» و«تركْتُ» في مثلِ قوله:

---

(١) شرح الكافية ٢/٢٨٣.
(٢) عطْفٌ على قوله بجوازِ الإلغاء.
(٣) شرح المفصَّل ٧/٨٢.
(٤) أي يخل مسموعَه صادقًا. ومثلُه قولُ الشّاعر:

بأيِّ كتاب أمْ بأيّةِ سُنّةٍ ... تَرى حُبّهم عَارًا عليّ وتحسبُ

(٥) في «ب» فإذا.
(٦) سقطت من «ب».
(٧) أي وتختصّ هذه الأفعالُ بجوازِ الجمع.
(٨) زيادة يقتضيها السّياق.
(٩) لأنّها ضدّ أوجدت، وقد يُحمل الضّدُّ على الضّدِّ. شرح المُفصَّل ٧/٨٨. ومثلُه قولُ جِران العَوْد:

لقدْ كانَ لي عَن ضرَّتَيْن عدمتني ... وعمَّا ألاقي مِنها مُتَزَحْزَحُ

ديوانه ٤، وفي الهمع ١/١٥٦: حكى الفرّاء عدمتني، وفقدتني، ووجدتني.
(١٠) ليست في «ب».
(١١) الكتاب ١/١٢٤، والمفتاح ٤٩، وابن عقيل ١/٢٥٦... والمُفصَّل ٢٦١ وشرحه ٧/٧٨.

١٨٧ - فقدْ تركتُكَ ذا مَالٍ وذا نَشَبِ[١]

وجُعل ضربُ المثَلِ منها نحو «ضربْتُ كذا مَثَلًا»[٢].

وإلى ثلاثةٍ[٣] نحو «أعلَمْتُ» و«أرأيْتُ»[٤] زيْدًا عمرًا فاضِلًا. وقد أُجرِي «نَبَّأتُ» و«أنبأْتُ» و«أخبرْتُ»[٥] و«خبَّرْتُ» و«حدَّثْتُ» مُجرى أعلمْتُ.

ويتعدَّى اللّازِمُ إلى واحدٍ، والمتعدّي إلى واحدٍ إلى اثنَيْن، بالنّقلِ إلى «أفعلَ»، أو «فعَّلَ» أو «فاعَلَ» أو «استفْعَلَ»، وبحرفِ الجرّ، نحو: «أذهبْتُهُ» و«أحفرتُهُ بئرًا» و«فرَّحْتُهُ» و«عرّفتُهُ زيدًا» و«كارمتُه» و«نازعْتُهُ الشَّيْءَ» و«استكرمتُه» و«اسْتَكْتَبْتُه الكِتابَ» و«ذهبْتُ به» و«جُزْتُ به زيدًا».

والمتعدّي إلى اثنَيْن يَصيرُ ذا ثلاثةٍ بالهمزةِ وحدَها نحو «أعلمْتُ» و«أرأيْتُ». وأجازَ الأخفشُ «أخَلْتُ» و«أزعَمْتُ» و«أحْسَبْتُ» و«أظْنَنْتُ»[٦].

[الأفعالُ الناقِصةُ][٧]

وأمَّا الثّاني فإنّما يكونُ للأفعالِ النّاقصةِ وهي:

كانَ، وصَارَ، وأَصْبَحَ، وأمْسَى، وأَضْحَى، وظَلَّ، وبَاتَ، وما زَالَ، وما بَرِحَ، وما فَتِيءَ، وما انفَكَّ، وما دَامَ، ولَيْسَ وأُلْحِقَ بها («آضَ»[٨] و«عادَ»، و«غدا»، و«رَاحَ» وكذا «جاءَ»[٩] و«قَعَدَ»[١٠]. تدخُلُ دخولَ أفعالِ القُلوبِ على المبتدأ والخبرِ [٥٩/ب] فترفعُ الأوَّلَ وتنصِبُ الثَّاني.

(١) عجزُ بيتٍ للعبّاس بنِ مرداس صدرُه:

أمرتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرتَ بهِ

الدّيوان ٣١. ويُنسَبُ أيضًا لأعشى طرود، وعمرو بنِ مَعْدِيكرب. وانظر الشّاهد في الكتاب ٣٧/١. ومعاني القرآن للأخفش ٣١٢/٢، والمُقتضب ٣٦/٢ و ٨٦.. والجُمَل ٢٨، واللّامات ١٥١، ومعاني الحروف ٨٧، والمُحتسب ٥١/١، والأمالي الشجريّة ٣٢٩/١ و٢٤٠/٢ وابن يعيش ٤٤/٢، و٥٠/٨ وشذور الذهب ٣٦٩، والمغني ٤١٦ - ٧٣٦، والمُزهِر ٤٥٧/٢ والخزانة ١٦٤/١.

(٢) وكذا قوله تعالى ﴿ضربَ الله مثلًا عبدًا﴾ النّحل ٧٥/١٦.

(٣) الضَّربُ الثالث من الأفعال المتعدّية.

(٤) في «ب» أريت.

(٥) في «ب» أحدثت، وهو غير صحيح.

(٦) وهذا قياسٌ لا سَماعٌ. وقد تقدّم رأي الأخفش في أوّلِ الباب.

(٧) نقص في «ب».

(٨) تقول افعلْ ذَلك أيضًا، وهو مصْدرُ آضَ يَئِيضُ أيضًا، إذا رَجِع، وإذا قال فعلْتُ ذاك أيضًا قلت أكثر من أيْضٍ. ودَعْني من أيضٍ. إصلاح المنطق ٣٤٣.

(٩) في «ما جاءَتْ حاجَتَكَ» كأنّه قالَ «ما صارتْ حاجتُك». وزعَم يُونُس أنه سمعَ رؤبةَ يقول: ما جاءَتْ حاجتُك فيرفع. الكتاب ٥٠/١، وانظر أيضًا معاني القرآن للأخفش ٣٥/١، وشرح المُفصَّل ٩٠/٧.

(١٠) «قعد» في قول الأعرابيّ «أرْهَفَ شفرتَهُ حتّى قعدَتْ كأنّها حربةٌ» أي صارت. شرح المُفصَّل ٩٠/٧ وشرح الكافية ٢٩٢/٢ وفي الهمع ١١٢/١ شَحَذَ شفرتَهُ...

ونقصانُها أنَّها لا تفيدُ مع المرفُوع بدونِ المنصوبِ، وهُما على شرائطهما في بابِ الابتداءِ. وزَعَمَ (بعضُ المنتمين إلى هٰذه الصَّنْعة أنَّ بِناءَ الكلامِ على)[1] بعضِها من غيرِ تقدير دخولٍ على المبتدأ والخبرِ سائِغٌ بدليلِ قولِهِ:

١٨٨ - ولا يَكُ مَوْقفٌ مِنكِ الوَدَاعا[2]

وليسَ بمحمولٍ على الضَّرورةِ إذ لا يتمّ المَعْنى المقصودُ إلّا هٰكذا، إذ لو عرَّفهما لم يَودَّ أنّه لم يُرخِّصْ أنْ يكونَ ماسِوى ذلك من المواقفِ وِدَاعًا. ولو نكَّرهما لم يودّ أنَّ الوَدَاعَ قد كُرّه إليه حتى صارَ نُصبَ عينَيْهِ، ولو عرَّفَ الأوَّلَ، ونكَّرَ الثّاني لجمع الهجنَتَيْن. والجوابُ بعدَ تسليم جمع ما ذكر أنَّه لو أرادَ إيرادَ هذا المعنى بطريقِ النّفي دونَ النّهي لا بدَّ أنْ يَقول «ما موقفٌ مِنك الوداعَ» بعينِ ما ذكره، على أنَّ المقصودَ أنْ لا يكونَ الوداعُ موقفًا منهيًّا فيكونُ من بَابِ القلْبِ مثل ما في قولِ الآخَرِ:

١٨٩ - يكون مزاجها عسل وماء[3]

وجعلَ سيبويه (قولَهُ)[4]

١٩٠ - أظبي كانَ أمّك أمْ حِمَارُ[5]

---

(١) سقطت هذه الجملة من «ب».

(٢) عجزُ بيتٍ للقطامي عُمَير بنِ شُيَيْم صدرُه:

قِفي قبلَ التفرّقِ يا ضُبَاعا

ديوانه ٣١، والكتاب ٢/٢٤٣، والمُقتضب ٤/٩٤، والجُمَل ٤٦، والإيضاح ٩٩ والمفتاح ١١٣، وابن يعيش ٧/٩١، وضرائر الشّعر ٢٩٦، وشرح الكافية ٢/٢٩٩، واللّسان (ضبع)، والمغني ٥٩١ والعيني ٤/٢٩٥، والخزانة ١/٣٩٠.

(٣) عجزُ بيتٍ لحسّان بنِ ثابت في ديوانِه (٣) صدرُه:

كأنَّ سبيئة مِنْ بَيْتِ رأسٍ

وبيتُ رأسٍ أو رأسُ بيتٍ حِصْنٌ بالأردن سُمّي بذٰلك لأنَّه في رأسِ جَبَلٍ. معجم البلدان ١/٥٢٠ ومعجم ما استَعْجَم ١/٢٨٨. والشاهدُ في البيت روايةُ (مزاجَها) بالنّصب إذ الأصلُ فيه الرَّفْعُ ليكونَ اسمَ يكونَ، ونصب «عسلًا» ليكونَ خبرًا له. ورُوِيَ عن أبي عليّ أنّه قال: «مزاجها» منصوبٌ على الظرفيّة بالخبر المحذوفِ أي يكون عسلٌ وماءٌ مستقرّيْن في مزاجها. شرح اللّباب ٢/٦٠٤، وحاشية المُقتضب ٤/٩٢ وانظر الشّاهد في الكتاب ١/٤٩ ومعاني القرآن للفرّاء ٣/٢١٥، والمُقتضب ٤/٩٢ والجُمَل ٤٦، والمُحْتَسب ١/٢٧٩، وابن يعيش ٧/٩١، والحماسة البصريّة ٢/٣٨٩ وضرائر الشّعر ٢٩٦، وشرح الكافية ٢/٢٩٤، واللّسان (رأس - سبا) والمغني ٥٩١ - ٩١١، والخزانة ٤/٤٠.

(٤) سقطت من «ب».

(٥) عجزُ بيتٍ يُنْسب لثروان بن فَزارة، وخَداشِ بنِ زُهَيْر. صدرُه:

فإنّكَ لا تُبالي بعدَ حَوْلٍ

الكتاب ١/٤٨، وحماسة البحتري ٢١٠، والمُقتضب ٤/٩٣، والمفتاح ١١٣ وابن يعيش ٧/٩٤، وشرح الكافية ٢/٣٠٠، والخزانة ٣/٢٣٠ و٤/٦٧ ٣٨٩ و ٤٦٤.

منهُ. إلّا أنّه قُلب من جهةِ المعنى فقط. وإلّا فالاسمُ والخبرُ معرفتان[١] وقيلَ: إنَّ بني دارمٍ، وبَني نهْشَلٍ يقولون «قائِمٌ كانَ عبدَ اللهِ» وعَلى هذا فهو نظيرُ الأوّلِ[٢].

[مَعَاني الأفعالِ النَّاقِصَة]

ثم إنَّ مَعانيها تختلفُ؛

[كانَ]

فـ«كان» لثبوتِ [٦٠/أ] خبرِها ماضيًا دائِمًا، أو مُنْقَطِعًا، والكائِنة بمعنى «حَدث»[٣] والزّائدَةِ في نحو:

١٩١ - على كانَ المسوَّمَةِ العِرابِ[٤]

ليستا[٥] مِنَ البابِ.

والّتي فيها ضميرُ الشأن هي الناقصةُ بعينِها. وقِيلَ إنّها في قولِه:

١٩٢ - قدْ كانَتْ فِراخًا بيوضُها[٦]

بمعنى صَارَ.

[صَارَ]

و«صَارَ» للانتقالِ نحو «صَارَ زَيْدٌ غنيًّا» أوْ «إلى الغنى».

---

(١) قال السَّكّاكي: ولا تَظُنَّ بيتَ الكتابِ خارجًا عمّا نحنُ فيه ذهابًا إلى أنَّ اسمَ كانَ إنّما هو الضميرُ، والضميرُ معرفةٌ فليسَ المرادُ كانَ أمُّك، إنّما المرادُ ظبي على أنَّ ارتفاعَهُ بالفعلِ المفسّر لا بالابتداء، ولذلك قَدَّرْنا الأصْلَ على ما ترى. المفتاح١١٣. وانظر شرح اللّباب ٦٠٥/٢ والخزانة ٦٧/٤.

(٢) أي نظيرُ البيتِ السّابقِ ذكرُه.

(٣) وبمعنى «ثَبَتَ» أي التّامّة. شرح المُفصَّل ٩٧/٧.

(٤) عجزُ بيتٍ مجهولِ القائل صدرُه:

جياد بني أبي بَكْرٍ تسامى

الإيضاح ٩٦، والأُزهية ١٨٧ والمفتاح ٥١، والرّصف ١٤ و ١٤١ و ٢١٧ و ٢٥٥، وضرائر الشّعر ٧٨، وابن يعيش ٩٨/٧، وشرح الكافية ٢٩٣/٢ واللّسان (كون) وأوضح المسالك ٢٥٧/١ وابن عقيل ١٦٥/١ والعيني٤١/٢.

(٥) أي التّامّة والزّائدة لَيْستا من باب الأفعالِ النّاقصة.

(٦) قطعةٌ منْ بيتٍ لعَمْرو بن أحمر الباهليّ وتمامُه:

بتيهاء قفرٍ والمطيّ كأنّها قَطا الحَزْنِ قَدْ كانَتْ فِراخًا بُيوضُها

ديوانه ١١٩، وابن يعيش ١٠٢/٧ وشرح الكافية ٢٩٣/٢، واللّسان (عوض) والخزانة ٣١/٤.

وأَصْبَحَ وأَمْسى وأَضحى وظَلّ وبَاتَ

لاقترانِ مضمونِ الجملةِ بالأوقاتِ الخاصّة[١]، أو بمعنى صَار[٢].

والثّلاثةُ الأُوَل في إفادَتها الدّخول في الأوقاتِ ليستْ من البابِ[٣]. وكذا الأخيران في نحو «ظَلْلتُ بمَكانِ كذا» و«بِتُّ مَبيتًا طيّبًا».

[مَا زَالَ، ما بَرِحَ، ما فَتِيءَ، ما انفَكَّ]

ومَا في أوّلِه الحرفُ النّافي لاستمرارِ الفعلِ بفاعِلِه في زمانِه. ولدخولِ النّفي فيها على النّفي جَرَتْ مُجرى الإثباتِ. ومن ثمّةَ لم يجز «مَا زال زيدٌ إلّا قائمًا» وخُطِّيءَ ذُو الرُّمةِ في قولِهِ:

١٩٣ - حَراجيجُ لا تنفكُّ إلّا مُناخَةً[٤]

والاعتذارُ بجعله حالًا، على الخَسْف خبرًا، ضَعيفٌ لِما أنَّ الاستثناء المفرَّغ قلَّما يجيءُ في الإثباتِ، ويُقدَّرُ المستثنى مِنه بعدَه. وتقديرُ التمام في «تنفكّ» أحسنُ مِنه[٥].

[مادامَ]

و«مادَامَ» لتَوْقيتِ أمرٍ بمدّةِ ثبُوتِ خبرِها لاسمها، ومِن ثَمّةَ افتقر إلى أنْ يشفعَ بكلامٍ لأنّه ظرفٌ.

[لَيْسَ]

و«لَيْسَ» لنفي مضمونِ الجملة في الحالِ على الأعْرَفِ[٦]، وقِيل مُطْلقًا[٧].

والبَوَاقي بمعنى «صَار»[٨].

---

(١) والأوقات هي: الصَّباحُ، والضُّحى، والمَسَاءُ، واللّيْلُ، والنَّهارُ.

(٢) نحو «أصبح زيدٌ غنيًا» أي صارَ غنيًا.

(٣) كما في قولنا «أصْبَحْنا والحمدُ لله» و«أمْسَيْنا والمُلك لله» أي دخلنا في الصَّباح والمساءِ.

(٤) صدرُ بيتٍ لذي الرّمّة عجزُه:

على الخسفِ أو نَرمي بها بَلدًا قَفرا

ديوانه ١٤٢٠/٣ والكتاب ٤٨/٣ والفرّاء ٢٨١/٣، والمُحتسب ٣٢٩/١ والإنصاف ١٥٦/١، وابن يعيش ١٠٦/٧، وشرح الكافية ٢٩٦/٢ واللّسان (فكك) والهمع ١٣٠/١ والخزانة ٤٩/٤. والشّاهد أنّه أوصل أداةَ الاستثناءِ بخبر «لا تنفكّ».

(٥) أي أنْ يُقال «تنفكّ» تامّة بمعنى ما ينفصِلُ وما يُفارِقُ. وقد نَقَل صاحبُ الخزانة قول اللّباب من قولِه «وخُطِّيء ذو الرّمّة...» ٥٢/٤.

(٦) وهو مذهبُ الجمهور. ابن يعيش ١١٤/٧.

(٧) وهو مذهبُ سيبويه لورودِه في الماضي كقولِ العَرَب «ليسَ خلقُ الله تعالى مثله» وفي المستقبلِ نحو قوله تعالى ﴿ألا يوم يأتيهم ليسَ مصروفًا عنهم﴾ هود ٨/١١ الكتاب ٣٣/٤ وانظر شرح الكافية ٢٩٦/٢ والهمع ١١٥/١.

(٨) يقصد الملحقات من قوله «آض»...

والخبرُ يتقدَّمُ العامِلَ [٦٠/ب] إلَّا ما في أوَّلِه «مَا» خِلافًا لابن كَيسان في غيْر «مادام»(١) وفي «ليسَ» اختلافٌ(٢).

ويتقدّمُ الاسمَ(٣) إذا لم يَمنعْ(٤) مانعٌ. واسْتحسَنَ سيبويه تقديمَ الظَّرْفِ مستقرًا، وتأخيرَهُ لغوًا. وفي [نحوِ](٥) ﴿كفوًا أحد﴾(٦) أُخِّر الاسمُ إبقاءً على رعايةِ الفواصِلِ. وقُدِّم اللّغوُ في القراءةِ المعْتَدّ بها للاهتمامِ بشأنِه حيثُ كانَ نصبًا لما سِيقَتْ له الآيةُ(٧).

[أفعالُ المُقارَبة]

ويتّصلُ بهذهِ الأفعالِ، أفعالُ المقارَبةِ(٨)، وهي:

«عَسَى» و«كادَ» و«أوْشَكَ» و«كَرُبَ» و«جَعَلَ» و«أَخذَ» و«طَفِقَ». لأنَّها لاتتمّ بالمرفوعِ كلامًا، وفي الخبرِ بينها تفاوُتٌ. فخبرُ «عسى» يأتي فعلًا مضارِعًا معَ «أنْ» وربّما تقومُ السّين مقامها في [نحو](٩) قولِه:

١٩٤ - عَسَى طيِّئٌ بعدَ هذه   سَتطفئُ غُلّاتِ الكلى والجَوانحِ(١٠)

وخبر «كادَ» بدونِها. ونحو «عَسَى الغُوَيْرُ أبؤسًا»(١١) و:

١٩٥ - ما كِدتُ آيبا(١٢)

(شاذٌ)(١٣)

---

(١) والكوفيّون أجازُوا التقديمَ لأنَّ (ما) لمّا لَزِمَتْ صدرَ الأفعالِ وصارَتْ معها بمعنى الإثباتِ صارَت كبعض حروفِها. الإنصاف المسألة (١٨) وشرح المفصَّل ١١٤/٧ وشرح الكافية ٢٩٧/٢.

(٢) الأكثرُ من البصريِّين على جواز تقديمِ خبرِها عليها كقوله تعالى ﴿ألا يوم يأتيهم ليسَ مصروفًا عنهم﴾.

(٣) أي يتقدم الخبرُ الاسمَ.

(٤) في «ب» يمتنع.

(٥) زيادة من «ب».

(٦) ﴿ولم يكنْ له كفوًا أحدٌ﴾. الإخلاص ٤/١١٢.

(٧) انظر الكتاب ٥٦/١ وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج ٢٨٣/١.

(٨) وهي ما وُضِعَ لدنوّ الخبرِ رجاءً أو حصولًا أو أخذًا فيه. انظر شرح الكافية ٣٠١/٢ والهمع ١٢٨/١.

(٩) زيادة من «ب»

(١٠) الشّاهد لقسّام بن رواحة بن جُحل بنِ حقّ بن عبد رضي في حماسة أبي تمام ١٢/٣ وابن يعيش ١١٨/٧ و١٤٨/٨ وشرح الكافية ٣٠٤/٢، والجنى ٤٦٠ والمغني ٢٠٣ والهمع ١٣٠/١ والخزانة ٨٧/٤.

(١١) الغُوَيْر ماءٌ لكَلْبٍ بأرضِ السّماوة بَيْن العراقِ والشّام، وقيلَ ماء بين العَقبة والقاع في طريق مكّة. والغُوَيْرُ موضعٌ على الفرات. معجم البلدان ٢٢٠/٤ والمثلُ قالَتْهُ الزبّاءُ حين رَجَعَ قصيرٌ من العراق. جمهرة الأمثال ١٤٣ والمُستقصى ١٦١/٢ والميداني ١٧/٢. وانظر الشاهد أيضًا في الإيضاح ٧٨ وشرح الكافية ٣٠٢/٢.

(١٢) قطعةٌ من بيتٍ تقدّم ذكره...

(١٣) سقطت من «ب».

وتصريفُ «عَسَى» تارةً على نحو «رَمى» وأُخرى على نحو لَعَلّ. وقَد يُجعل «أنْ» مع الفعلِ فاعلَها، فيستغنى عَنِ الخبرِ، وعَن التَّصريفِ نحو «عَسى أنْ يخرجَ زيدٌ»

ويتقارضان[1] ثبوتَ «أنْ» وحذفَها نحو:

١٩٦ - قد كادَ مِن طولِ البِلى أنْ يَمْصَحا[2]

ونحو:

١٩٧ - عَسَى الكَرْبُ الّذي أمسَيْتُ فيهِ ... يكونُ وراءَه فَرَجٌ قَريبُ[3]

و«أوشَكَ»يُستعملُ استعْمالَ «عَسَى» في وجهَيْها تارةً، واستعْمال «كادَ» أخرى.

والبَواقي يُستعملْنَ استعمالَ كادَ [٦١/أ] ولكن عَسى لمقارَبة الأَمْر على سبيلِ الرَّجاء. وكادَ لمقاربتِهِ على سبيلِ الحُصول، جُعِل ثبُوتُ «أنْ» أصْلًا مَعَ «عَسى» وحذفُها مع كادَ.

وإذا دَخَل النّفي على «كادَ» فهي كسائرِ الأَفْعالِ على الصّحيح. وقِيل يكونُ للإثبات [في الماضي والمستقبل][4]، (وقيلَ يكونُ للإثبات في الماضي دُونَ المستقبلِ)[5] متمسّكًا بقولِه تَعَالى ﴿وما كادُوا يفعلون﴾[6]، وبقولِ ذي الرّمةِ:

١٩٨ - إذا غيَّر الهجرُ المُحبّين لم يَكد ... رَسِيسُ الهَوى من حُبّ مَيّةَ يبرَحُ[7]

والجوابُ أنّه لنَفْي مقاربةِ الذَّبحِ، وحُصولُ الذبحِ بَعدُ لا يُنافيهما. ولم يُوجد من لفظِ «ما

(١) يقصد (كاد) و(عَسَى).

(٢) رجزٌ لرؤبةَ قبلَهِ:

رَسْمٌ عَفا مِن بَعْدِ ما قَد امَّحى

ملحقات ديوانه ١٧٢، والكتاب ١٦٠/٣ والمُقتضب ٧٥/٣ والجُمَل ٢٠٢، والإنصاف ٥٦٦، وابن يعيش ١٢١/٧، وضرائر الشّعر ٦١ وشرح الكافية ٣٠٥/٢، واللّسان (كود) والعيني ٢١٥/٢ والخزانة ٩٠/٤.

(٣) البيتُ لهُدْبَةَ بنِ الخشرم في ديوانه ٥٤، والكتاب ١٥٩/٣ وحماسة البحتري ٢٢٤ والمُقتضب ٧٠/٣، والجُمَل ٢٠٠، والإيضاح ٨٠، والحماسة الشجريّة ٢٢٨/١، وابن يعيش ١١٧/٧، والحماسة البصريّة ٤٤/١، وضرائر الشّعر ١٥٣ وشرح الكافية ٣٠٤/٢، والجنى ٤٦٢ وأوضح المسالك ٣١٢/١ والغني ٢٠٣ و٧٥٤ والعيني ١٨٤/٢، والخزانة ٨٢/٤.

(٤) زيادة يقضيها السّياق.

(٥) في «ب» وقيل يكونُ في الماضي للإثبات دونَ المستقبل.

(٦) البقرة ٧١/٢ إذ المعنى قد فَعَلُوا.

(٧) ديوانه غير المُحقّق ٧٨ ودلائل الإعجاز ١٨٩، وابن يعيش ١٢٤/٧ والحماسة البصرية ٢٠٤/٢، وشرح الكافية ٣٠٢/٢، واللّسان (رسس) والخزانة ٧٤/٤.

كادوا» بل[1] مِن لفظِ فَذَبحوها.

[الـحُروفُ]

وأمَّا الـحَرْفُ فيعملُ الرَّفعَ، والنَّصبَ، والـجَرَّ، والـجَزْمَ. واعلمْ أنَّ الـحروفَ على ضربَيْن، عاملةً وغيرَ عاملةٍ.

[الـحروفُ العامِلةُ]

والعَامِلةُ إمَّا عاملة في الأسماءِ، أوْ في الأفعالِ. والعامِلةُ في الأسماءِ إمَّا عاملةً عملًا واحِدًا، أو عاملة عملَيْن، فالأولى إمَّا جارّة، أو ناصِبَة، والثّانيةُ إمَّا ناصبةً ثمَّ رافِعةً أو عَلى العكْسِ. والعاملةُ في الفعلِ إمَّا ناصبةً، أو جازِمةً فهذه سبعةُ أنواعٍ.

[حُروفُ الـجرّ]

الأوّلُ: الـجارّة[2]. وقد وُضِعَتْ على أنْ تُفضي بِمَعَاني الأفعالِ إلى الأسماءِ فمنها:

[مِن]

- مِنْ[3]: لابتداءِ الغايةِ في الـمَكان[4] نحو «سِرْتُ مِنَ البَصْرةِ» ونحو:

١٩٩ - وإنَّ حَديثًا منكِ لو تَعلمينَه جَنى النَّحْلِ في البانِ عُوذٍ مَطَافَلِ[5]

ونحو ﴿مِن أوّلِ [٦١/ب] يومٍ﴾.[6] مُستعارٌ.

وكونُها للتبعيضِ[7] في «أخذتُ من الدَّراهِم» و«عِندي عشرون منها». وللتّبيين في[8] «خاتمُ فضّةٍ». وَلِلبدل في ﴿أرَضِيتم بالـحياةِ الدّنيا مِنَ الآخرة﴾.[9] وللتّجريدِ في «لقيتُ من

---

(١) ليس في «ب».

(٢) وإنّما سُمّيَتْ جارّةً لأنّها تعملُ إعرابَ الـجرّ، وقيل لأنّها تـجرّ معاني الأفعال إلى الأسماء. وانظر شرح الكافية ٣١٩/٢، والهمع ١٩/٢.

(٣) معاني الـحروف ٩٧ والأزهية ٢٣٢ والرّصف ٣٢٢ والـجنى ٣٠٨ والـمغني ٤١٩.

(٤) وخصَّها البصريّة إلّا الأخفش، والـمبرّد، وابن درستويه بالـمكان، وأنكروا ورودَها للزّمان. الهمع ٣٤/٢، وانظر شرح الـمُفصَّل ١٠/٨.

(٥) البيت لأبي ذُؤَيب في ديوان الهذليّين ١٤٠/١ وشرح أشعارهم ١٤١/١ والـخصائص ٢١٩/١ والـحماسة البصريّة ٩٩/٢ واللّسان (طفل) وشرح الشّافية ١٨٢/٢ والهمع ٤٦/٢.

(٦) ﴿لـمسجدٌ أُسّسَ على التّقوى من أوّلِ يوم أحقّ أنْ تقومَ فيه﴾. التوبة ١٠٨/٩.

(٧) وأنكرَ ورودَها للتّبعيض الـمبرّدُ، والأخفشُ الصَّغير، وابنُ السّراج، والـجرجاني، والزمخشري. الهمع ٣٤/٢ وانظر شرح الكافية ٣٥٢/٢.

(٨) «ب» نحو.

(٩) التّوبة ٣٨/٩.

زيدٍ أسدًا». وللاستغراقِ (في «ما جاءَ في مِن رَجُلٍ». ومزيدة في)[1]. «مَا جاءَني مِن أحدٍ» يرجعُ إليهِ[2]. ولا تُزاد إلّا في النَّفي، وما يَجري مجراه عِند سيبويه خلافًا للأخفش[3].

وقد تكونُ للقَسَمِ مكسورَ الميمِ ومضمومَها نحو «مِن رَبّي لأفعلَنَّ» فيمَنْ لم يجعلهما منقوصَتَي يَمين وأيمن[4].

[إلى]

وإلى[5]: لانتهائِها نحو «خرجْتُ إلى السُّوق» و«قلبي إليْك». وكونُها للمصاحَبةِ في ﴿ولا تأكلُوا أموالَهم إلى أموالِكم﴾.[6] راجعٌ إليهِ.

[حَتَّى]

وحتَّى: في مَعناها[7] إلّا أنَّ مجرورَها آخرُ جزءٍ من الشّيْءِ أو ما يُلاقي آخِره نحو «أكلتُ السّمكةَ حتّى رأسِها» و«نمْتُ البارِحَةَ حتّى الصَّباحِ». وأنَّ ما بعدَها يدخلُ فيما قبلها.

ولا تدخلُ المضمرَ، ولا تُستعملُ على الاستقرارِ إلّا في نحو «كانَ سَيْري حتَّى أدخلَها». وتكون عاطفةً، ويُبتدأُ بعدَها الكلامُ نحو:

٢٠٠ - وحتّىٰ الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأرْسَانِ[8]

---

(١) ما بين قوسين ساقط من «ب».

(٢) «يرجع إليه» خبرُ كونها للتبعيض.

(٣) فإنَّه جوَّز زيادَتَها في المعرفة في خبرِ الإيجاب واستدَلَّ بقولِه تعالى ﴿يَغْفِرْ لكم مِن ذنوبِكم﴾ الأحقاف ٣١/٤٦ . قال سيبويه «من» ههنا مبعّضة، أي بعض ذنوبكم لأنَّ الذُّنوبَ ليستْ بمغفورةٍ بدليلِ قوله تعالى ﴿إنَّ اللهَ لا يغفر أنْ يُشْرَكَ به﴾ النساء ٤٨/٤. وانظر الكتاب ٣١٥/٢ والجنى ٣١٧، وابن يعيش ١٠/٨ حيث ذكر شروط زيادتها. والهمع ٣٥/٢.

(٤) كسيبويه فإنَّه جعلَهما حرفي جر كالباء. ولا تدخل إلّا على لفظ الرّبّ. شرح الكافية ٣٣٥/٢، وانظر (من للقسم) في الرّصف ٣٢٦ والجنى ٣٢١.

(٥) معاني الحروف ١١٥ والرّصف ٨٠ والجنى ٣٨٥ والمغني ١٠٤.

(٦) ﴿وآتوا اليَتَامى أموالَهم ولا تتبدّلُوا الخبيثَ بالطيّب ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالِكم إنَّه كانَ حُوبًا كبيرًا﴾ النّساء ٢/٤.

(٧) أي في معنى «إلى».

(٨) عجزُ بيتٍ لامرئ القَيْس صدرُه:

مطوْتُ بهم حتَّى تكلَّ مَطِيُّهم

ديوانه ٩٣، والكتاب ٢٧/٣ و ٦٢٦، ومعاني القرآن للفرّاء ١٣٣/١، والمُقتضب ٤٠/٢، والجُمَل ١٨٣، وابن يعيش ٧٩/٥ و٣١/٧ و١٥/٨ و ١٩ والرصف ٥٠ و ١٨١، واللّسان (غزو ـ مطو) والهمع ١٣٦/٢ والخزانة ٢٧٥/٣.

[البَاء]

والباءُ[1] للإلصاقِ. إمّا مكمّلةً للفعلِ في نحو «مررْتُ بزيد» و«به داءٌ». ومنهُ «أقسمْتُ باللهِ» و«بحياتك أخبرني» قَسَمًا واسْتِعطافًا. ولا يكونُ مستقرًّا إلّا أن يكونَ الكلامُ [٦٢/أ] خبرًا. أو للتّعدِيَة[2]، ولا يكون أيضًا مستقرًّا على ما ذُكِر. يُوضح ذلك قولُه:

٢٠١ - ديارُ الّتي كادَتْ ونحنُ على مِنىً تـحـلُّ بِـنـا لَـولا نـجـاءُ الـرَّكـائـبِ[3]

ولِلبَدل والتّجريد نحو «اعتضْتُ بِهذا الثّوبِ خيرًا من» و«هَذا بِذاكَ»، و«لقيتُ بِزيدٍ بَحْرًا».

وللمصَاحبة [في][4] نحو «رَجَع بخفّي حُنَيْنٍ»[5] وتسمّى الحال، قالوا: ولا تكونُ مستقرّةً ولا صادٌّ عَنِ الإلغاءِ عِندي.

وبمعنى «عن» في نحو «سألْتُ بِهِ»[6].

وبمعنى «في» نحو «فلانٌ بالبَلد».

وتكونُ مزيدةً في الرّفعِ نحو «كفَى باللهِ»، والنّصبِ في «لَيْسَ زيدٌ بقائمٍ» والجرّ عِندَ بعضِهم نحو:

٢٠٢ - فأصبحْنَ لا يسألْنَ عَن بِما بِهِ[7]

وقدْ أُضمِرَتْ في «اللهِ لأفعلَنَّ» وفي قولِ رُؤبة «خَيرٍ» لِمَنْ قالَ له، «كيفَ أصبحْتَ»[8].

---

(١) معاني الحروف ٣٦ والرّصف ١٤٢ والجنى ٣٦، والمغني ١٣٧.

(٢) وتُسمّىٰ باء النقل الهمع ٢٠/٢ .

(٣) البيتُ لقيسِ بنِ الخطيم في ديوانه ٧٧. وجمهرة أشعار العرب ٦٣٤/٢ والحماسة البصريّة ٨٥/٢ واللّسان (حلل) ورسالة الغفران ٥٤٠، والأضداد ٢٠٥/١.

(٤) زيادة من «ب».

(٥) الفاخر ٩٧ والمستقصى ١٠٠/٢ ومجمع الأمثال ٢٥٦/١ - ٢٩٦.

(٦) وقوله تعالى ﴿سألَ سائِلٌ بعذابٍ﴾ المعارج ١/٧٠.

(٧) صدرُ بيتٍ للأسْود بن يعفر عجزُه:

أصعَّدَ في عُلْوِ الهوى أمْ تَصَوَّبا

ديوانه ٢١، ومعاني القرآن للفرّاء ٢٢١/٣، والضّرائر ٧٠ وشرح الكافية ٣٢٨/٢ واللّسان (صعد) وأوضح المسالك ٣٤٥/٣، والمغني ٤٦٢، والعيني ١٠٣/٤، والهمع ٣٠/٢، والخزانة ١٦٢/٤ وفيها: وهذا البيت لم أقفْ على قائِله ولا تتمته والله أعلم.

(٨) في الإنصاف ٣٩٨ «وأمّا ما روي عن رؤبةَ في قوله: خيرٍ عافاك الله؛ أي بخير فهو من الشاذّ لا يعتدّ به لقلّته وشذوذِه. وانظر ابن يعيش ٥٢/٨ وشرح الكافية ٢٧٣/٢.

[الواو]

والواوُ للقَسَمِ مُبدلةً عَن الباءِ[1]، ولا تَدخلُ المضمَر، والتاءُ بدلٌ منها وتختصُّ باسمِ اللهِ. ولا يظهرُ الفعلُ مَعهما.

والميمُ[2] في «مِالله» مكسورة[3] فيمَنْ لم يجعلها منقوصَةَ «مِن» أو «يَمين». وحكمُها حكمُ التّاءِ إلّا أنّها لا تُستعملُ للتعجّب بخلافِ التّاء نحو:

٢٠٣ - تاللهِ يَبقى على الأيّامِ مُبتَقِلُ[4]

وأمّا «مُالله» مضمومَةً فإنّها منقوصَةُ «مُن» أوْ «أيمُن» لعَدَمِ وقوعِ الضمّةِ في الحروفِ البَسائطِ.

[اللّام]

واللّامُ[5] للاختصاصِ مكمّلةً للفعلِ نحو «شكرتُ لزيدٍ» و«المالُ لزيدٍ».

وللقصدِ[6] نحو «حضرْتُه للانتفاعِ به».

وللمعاقبةِ «لزم الشّرُّ لشَقْوتِه».

وللعلّةِ نحو «فَرَرْتُ للخوفِ».

وقد جاءَتْ [٦٢/ب] للقسم معَ التعجّبِ نحو «للهِ لا يُؤخّرُ الأَجلُ».

وتكونُ مزيدةً في النّصْبِ نحو ﴿رَدِف لكم﴾.[7] وفي «يا لزيد»[8] فيمَنْ لا يحمله على «يا آلَ زَيْدٍ». ومَعَ الجرّ في:

---

(١) جزمَ الزمخشريّ وابنُ مالك في شرحي الكافية والتّسهيل ونقلَهُ أبو حيان.

(٢) الرّصف ٣٠٣، والجنى ١٣٩، والمغني ٣٩٠.

(٣) حكى الفتح الهرويّ، والكسرَ، والضمّ الكسائيّ والأخفشُ. الهمع ٤٠/٢.

(٤) صدرُ بيتٍ عجزُه:

جوْنُ السّراةِ رَبَاع سِنُّهُ غَرِدُ

وهو مطلعُ قصيدةٍ لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين ١٢٤/١ وشرح أشعارهم ٥٦/١ والإيضاح ٢١٤، وابن يعيش ١١١/٧ و٦٩/٩، واللّسان (بقل). وينسب أيضًا لمالكِ بنِ خَوَيلد الخزاعيّ. أما معنى البيت فهو تالله لا يَبقى على الأيّامِ هذا الحمار بل يدركُ الموتَ.

(٥) معاني الحروف ٥١ والرّصف ٢١٨، والجنى ٩٥ والمغني٢٧٤.

(٦) في «ب» والمقصد.

(٧) ﴿قُلْ عسى أن يكونَ ردف لكم بعضُ الّذي تَستعجلون﴾. النمل ٧٢/٢٧.

(٨) عند سيبويه اللّام فيه مغذيّةٌ لأدعو المقدّر لضعفه بالإضمار. الكتاب ١٨٧/٢، عند المبرّد مغذيّة بحرفِ النّداء القائم مقامَه. المقتضب ٣٧/٢.

٢٠٤ - يا بؤسَ للحَرْبِ(١)

و«لا أبالَكَ». وقد أُضْمِرَتْ في «لاه أبُوك»(٢).

[في]

و«في»(٣) للظّرفيةِ نحو «المالُ في الكيْسِ» و«نُظِرَ في الكِتابِ» وقالُوا: إنَّها بمعنى «عَلَى» في ﴿ولأصَلِّبنَّكم في جُذوع النَّخلِ﴾(٤). وَجازَ الأصْلُ على ضربٍ من الاستعارةِ(٥).

[كي]

و«كي»(٦) للغَرَضِ نحو «كَيْمَه»(٧) ولا تدخلُ إلَّا [على] «مَا» الاستفهاميّة.

[رُبَّ]

و«رُبَّ» للتَّقْليل(٨). وتختصُّ بالنَّكرةِ ظاهرةً ومضمرةً. وأُجيزَ(٩) «رُبَّ رجلٍ وأخيه منطلقَيْن» لكونِه مقدّرًا، و«أخٍ لك» بخلافِ «رُبَّ رَجُلٍ وزيدٍ» والظاهِرةُ يلزمُها الوصفُ بمفرَدٍ أو جملةٍ. وقوله:

٢٠٥ - إنْ يَقْتُلُوك فإنَّ قتلَكَ لم يكنْ عَارًا عليكَ ورُبَّ قتلٍ عارُ(١٠)

فعلى تقديرِ هُو عار.

ولا تتأخر عنِ الفعلِ المسلِّطةِ هي إيّاه على الاسْمِ. ويجيءُ محذوفًا في الأكثرِ ويلزمُه

---

(١) تمامُ البيت:

يا بؤسَ للحَرْبِ الّتي وَضَعَتْ أرَاهطَ فاسْتراحوا

وهو لسَعْدِ بنِ مالك. الكتاب ٢٠٧/٢ وحماسة أبي تمام ٧٣/١، والجُمَل ١٧٣ واللّامات ١١٠ والخصائص ١٠٢/٣ والمُحتسب ٩٣/٢ والأمالي الشجريّة ٢٤٧/١... وابن يعيش ١٠/٢ - .. والرّصف ٢٤٤ واللِّسان (رهط) والجنى ١٠٧ والمغني ٢٨٦.

(٢) قال الخليل أصلُه لله أبوك أُضمرَ لامُ الجرّ لكثرةِ الاستعمال، وأبقي عملُه. وقيل قدّر لامُ التّعريف وهي متضمّن الحرف. الكتاب ١٦٢/٢.

(٣) معاني الحروف ٩٦ والرّصف ٣٨٨ والجنى ٢٥٠ والمغني٢٢٣.

(٤) ﴿ولأصلِّبنّكم في جذوع النَّخلِ ولتعلمنَّ أيّنا أشدُّ عذابًا وأبقى﴾ طه ٧١/٢٠

(٥) المُفصَّل ٢٨٤ وشرحه ٢٠/٨.

(٦) معاني الحروف ٩٩ والرّصف ٢١٥ والجنى ٢٦١ والمغني ٣٤١.

(٧) المسألة ٧٨ (الإنصاف).

(٨) وهو قول الأكثر الهمع ٢٥/٢. وانظر ربّ في معاني الحروف ١٠٦، والأزهية ٢٦٨ والرّصف ١٨٨، والجنى ٤٣٨، والمغني ١٧٩.

(٩) والمجيز سيبويه. الكتاب ٥٤/٢.

(١٠) الشاهد لثابت بنِ قطنة (ت ١١٠ هـ). المُقتضب ٦٦/٣، والأزهية ٢٦٠ والحماسة الشجريّة ٣٣٠/١، والأمالي الشجريّة ٣٠١/٢، والحماسة البصريّة ٢٧٦/١ وشرح الكافية ٣٣١/٢، الجنى ٤٣٩، والمغني ٤١ و١٧٩ و١٥٣ والهمع ٩٦/١ و٢٥/٢ والخزانة ١٨٤/٤.

المضيّ، ونحو ﴿رُبَّما يَوَدُّ﴾.[1] متأوَّلٌ.

والمضمرةُ يلزمُها التفسيرُ بنكرةٍ منصوبةٍ[2].

وتكفُّ بـ«مَا» وربَّما أُعمِلَتْ مع «ما» نحو:

٢٠٦ - رُبَّما ضَرْبةٍ بسَيْفٍ صَقيلٍ   دون بُصرى وطَعنةٍ نجلاءِ[3]

وتُستعملُ «مِن» مَكفوفةً بمعنَاها نحو «إنّي لممّا أفعلُ» قالَ المبرّد: أُريْدَ لربَّما أفعلُ. وأنشدَ:

٢٠٧ - إنّا لممّانضرِبُ الكبْشَ ضَرْبةً   على رأسِهِ تلقي اللّسان مِنَ الفَمِ[4]

وتُضمرُ بعدَ الواوِ كثيرًا[5]، والعملُ لها دونَ الواوِ خلافًا للكوفيّين[6] [٦٣/أ] و(قد) يَجيءُ الإضمارُ بعدَ الفاءِ نحو:

٢٠٨ - فمثلِكِ حُبْلى[7]

وبعدَ «بَلْ» في

٢٠٩ - بَلْ بَلَدٍ ذي صُعُدٍ وأصْبابِ[8]

وعِندَ الأُخفَشِ هي (اسمٌ) لانتفاءِ لازمِ حرفِ الجرّ منها[9]. وهو للتّعدِية، ولكونِها في مقابلةِ «كم» الخبريّة. وتُستعملُ للتّكثير.

---

(١) ﴿ربّما يودّ الّذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾. الحجر ١٥/٢. وقوله متأوّل لأنَّ ما أخبرَ الله تعالى لوقوعِه فيما يستقبل لصِدْق الوَعْد به وتحقيقه وبمنزلةِ الوجود الحاصل. وإذا كانَ كذلك كانَ «يودّ» بمنزلة «ودّ».

(٢) الإنصاف المسألة (١٢١).

(٣) البيت لعديّ بن الرّعلاء. في الأصمعيّات ١٥٢، والأزهية ٨٢ ـ ٩٤. والحماسة الشجريّة ١٩٤/١، والأمالي الشجريّة ٢٤٤/٢ وشرح الكافية ٣٣٢/٢ والرّصف ٢٤٦ و ٣١٦، والجنى ٤٥٦، وأوضح المسالك ٦٥/٣، والمغني ١٨٣ و ٤١١، والعيني ٣٤٢/٣، والخزانة ١٨٧/٤.

(٤) الشاهد لأبي حيّة التميريّ الهيثم بن الرّبيع راجزٌ شاعرٌ من مخضرمي الدولتَين الأمويّة والعباسيّة (ت ١٨٣ هـ). ديوانه ١٧٤، والكتاب ١٥٦/٣، والمُقتضب ١٧٤/٤ والأزهية ٩١، والأمالي الشجريّة ٢٤٤/٢، وشرح الكافية ٣٤٤/٢ والجنى ٣١٥، والهمع ٣٥/٢.

(٥) في الشعر لا في النثر.

(٦) ذهب الكوفيّون إلى أنَّ واوَ (ربّ) تعمل في النّكرةِ الخفضَ بنفسِها، وإليه ذهبَ المبرّد من البصريّين. وذهبَ البصريّون إلى أنَّ واوَ (ربَّ) لا تعملُ وإنّما العملُ لـ«ربّ» مقدّرةً. الإنصاف المسألة (٥٥) وانظر شرح الكافية ٣٣٣/٢ والجنى ١٥٤.

(٧) فمثلِكَ حُبلى قَدْ طَرقْتُ ومُرْضِعًا   فألهيْتُها عَنْ ذِي تمائم مغيلِ

ديوان امرئ القيس ١٢ ومعاني الحروف ٤٦ والأزهية ٢٤٤ والرّصف ٣٨٧ واللّسان (غيل) والمغني ١٨١ ـ ٢١٣، وابن عقيل ٢٨/٢ والعيني ٣٣٦/٣.

(٨) الشاهد لرؤبة من أرجوزة طويلة يمدحُ بها مَسْلَمةَ بن عَبد الملك بن مروان. ديوانه ٦ والمفتاح ٥٤ وشرح الكافية ٣٣٣/٢، واللّسان (صبب) والخزانة ٢٠٤/٤. والأصباب جمع الصّبّ. وهو ما انحدر من الأرض. وفي «ب» بلدة.

(٩) الإنصاف المسألة (١٢١) والجنى ٤٣٩، وشرح الكافية ٣٣٠/٢.

[الكافُ]

و«الكافُ»(١) للتّشبيه نحو «الّذي كزيد عمرٌو» أو «الّذي كانَ كزيدٍ».

وتُستعمل للقِران في الوقوعِ نحو «كما حَضَر زيدٌ قامَ عَمرٌو». وقِيل إنَّها في قولِهِ تعالى ﴿كما ربّياني﴾.(٢) لتأكيدِ الوُجودِ.

وتكونُ مُزيدةً في المنصوبِ نحو ﴿لَيْسَ كمثلِهِ شَيْءٌ﴾.(٣)، وقيلَ: المِثلُ صلة.

ويحتملُ أنْ لا يكونَ كلُّ واحدٍ منهما صِلةً. وسَوْقُ الكلامِ لنفِي المثلِ بطريقِ الكنايةِ. وفي الجرّ (نحو):

٢١٠ - فصُيِّروا مثلَ كَعَصَفٍ مأكُول(٤)

وفي المرفُوعِ نحو «عَلَيْه كذا درهمًا» عندَ بعضِهِم وليسَ بِذاكَ.

وقد تكون اسمًا نحو:

٢١١ - يَضحكْنَ عَنْ كالبردِ المنهَمّ(٥)

ولا تَدخُل المضمَر خِلافًا للمبرّدِ. ونحو:

٢١٢ - وأُمّ أوْعَالٍ كَـهَـا أو أقـربـا(٦)

شاذٌّ.

وتتّصل بِها «ما» كافّةً.

---

(١) معاني الحروف ٤٧، والرّصف ١٩٥ والجنى ٧٨ والمغني ٢٢٣.

(٢) ﴿واخفضْ لهما جناحَ الذّلّ من الرّحمةِ وقل ربّ ارحمهما كما ربّياني صغيرًا﴾. الإسراء ٢٤/١٧.

(٣) الشورى٤٢/١١.

(٤) رجزٌ يُنسبُ لرؤبة، وحميدِ الأَرْقط. وهو في مُلحقات ديوان الأوّل ١٨١، والكتاب ٤٠٨/١ ومعاني القرآن للأخفش ٣٠٣/٢، والمُقتضب ١٤١/٤ ومعاني الحروف ٥٠ والمفتاح ٥٢ والرّصف ٢٠١، وشرح الكافية ٣٤٣/٢ واللّسان (عصف) والمغني ٢٣٨، والعيني ٤٠٢/٢ والهمع ١٥٠/١ والخزانة ٢٧٠/٤.

(٥) المشهور أنّه رجزٌ للعجّاج. في ملحقات ديوانه ٣٢٨/٢ وفي الهمع ٣١/٢
هو صدرُ بيتٍ عجزُه:

بكاللقوة الشعواءِ جلْتُ فلم أكن

وانظر المفتاح ٥٢ وابن يعيش ٤٢/٨، وشرح الكافية ٣٤٣/٢، واللّسان (همم) والجنى ٧٩، وأوضح المسالك ٥٤/٣، والمغني ٢٣٩ والخزانة ٤٦٢/٤.

(٦) رجزٌ للعجّاج في ملحقات ديوانه ٢٦٩/٢، والكتاب ٣٨٤/٢ والمفتاح ٥٢ وابن يعيش ١٦/٨، والضّرائر ٣٠٨، وشرح الكافية ٣٤٤/٢، وأوضح المسالك ١٧/٣، وابن عقيل ٩/٢، والعيني ٢٥٣/٣، والخزانة ٢٧٧/٤ . وأمّ أوعالٍ هَضَبةٌ معروفةٌ قرْبَ برقةِ «أنقذ» باليمامة، وهي أكمةٌ بعينها. معجم البلدان ٢٤٩/١.

[عَلى]

و«عَلَى»[1] للاسْتِعلاء نحو «أشرفْتُ عَلَيْه وعليه دَيْن». وتكونُ اسْمًا في:

٢١٣ - غَــدَتْ مِــن عَــلَـيــه[2]

[عَن]

و«عَنْ»[3] للبُعدِ والمجاوَزَةِ نحو «رَمَيْتُ عَن القَوْسِ»[4] و«هٰذا الحديثُ عن فُلان». ولِذا فسّرت ببعد في ﴿طبقًا عَن طَبَق﴾.[5]

وتكونُ اسْمًا نحو[6]:

٢١٤ - مِن عَن يَمينِ الخطِّ أو سَماهيجِ[7]

[مُذ ومُنْذ]

و«مُذ»[8] لابتداءِ الغَاية في الزّمانِ، ولا تدخلُ المضمَر، وقد تُكسرُ مِيمُها.[9] و«مُنذُ»[10] في معناها [٦٣/ب] إلّا أنَّ المبرّدَ يُدخِلها على المضمَر[11].

---

(١) معاني الحروف ١٠٧ والأزهية ٢٠٢ والرّصف ٣٧١، والجنى ٤٧٠ والمغني ١٨٩.

(٢) غَدَتْ مِن عَلَيْه بعدَ ما تَمّ خِمسُها

تصلُّ وعن قَيْضٍ ببيداءِ مَجْهلِ

والبيتُ لمزاحمِ بن الحارثِ العقيلي(ت ١٢٠هـ) في ديوانه «قصيدتان» ١١. وانظر الكتاب ٢٣١/٤، والمُقتضب ٥٣/٣، والجُمَل ٦١ ومعاني الحروف ١٠٧، والأزهية ٩٤ وابن يعيش ٢٧/٨، والرّصف ٣٧١، واللّسان (صلل - علا) والجنى٤٧٠. والمغني ١٩٤و٦٩ وابن عقيل ٢١/٢ والعيني ٣٠١/٣والخزانة ٢٥٣/٤ و٤٧

(٣) معاني الحروف ٩٤ والرّصف ٣٦٦ والجنى ٢٤٢ والمغني ١٩٦

(٤) تقول: رَمَيْتُ عَنِ القَوْسِ ورَمَيْتُ عليها، ولا تقلْ رميتُ بها. إصلاح المنطق ٣١٠.

(٥) ﴿لتركبنّ طبقًا عن طبق﴾. الانشقاق ١٩/٨٤.

(٦) «ب» في نحو.

(٧) رجز مجهولُ القائل قبله:

هَوْجاءَ جَاءَتْ مِن بلادِ يَا جُوجِ

اللسان (سمهج) والهمع ٤٥/١، والدّرر ١٩/١ وفي الصّحاح (سمهج) جزيرة. وفي المعرّب للجواليقي (٢٠٣) سماهيج جزيرة في البحر تُدْعى بالفارسية (ماشي ما هي) فعرّبتها العَرب. وفي معجم البلدان ٢٤٦/٣ سماهيج جزيرة في وسط البحرين بين عُمان والبحرين. وقيل هي قريةٌ على جانبِ البحرين.

(٨) معاني الحروف ١٠٣ والرّصف ٣١٩ والجنى ٣٠٤ و ٥٠٠ والمغني ٤٤١.

(٩) لغة بين سُلَيم. التّسهيل ٩٤. وشرح الكافية ١١٨/٢ والجنى ٥٠١ والهمع ٢١٦/١.

(١٠)معاني الحروف ١٠٤والرّصف ٣٢٨ والجنى ٥٠٠ والمغني ٤٤١.

(١١)و«مذ» و«منذ» لا يجرّان إلّا الظاهر من اسم الزّمان أو المصدر... وأجاز المبرّد أن يجرّا مضمرَ الزّمان نحو «يوم الخميس ما رأيتُه منذه.. أو مذه... وردَّ بأنَّ العربَ لمْ تقلْهُ، ولا يلحق «مذ» و«منذ» بالظّروف المتصرّفة عند الجمهور من البصريّين ومن قالَ بأنّهما مبتدآن في الحال الثاني ألحقهما بالمتصرّف الهمع ٢١٧/١.

ويكونان اسمَيْن بمعنى أوَّلِ المدّة فيليهما المفردُ المعرفةُ بتقديرِ وقوعِهِ في جَواب «متى»، وبمعنى جَميعها فيليهما النَّكرةُ الدَّالةُ على العَدَدِ لتقديرِ وقوعِه في جوابِ «كم».

ويليهما المصدَرُ، والفعلُ، و«أنْ» فيقدَّرُ زَمانٌ مُضافٌ على رأيٍ[١].

ويكونان مبتدأيْن ما بعدهما خبرُهما[٢]. ولاتّحادهما بِما قبلهما معنىً لا يتخلّلهما العاطفُ بخلافِ ما يُفسَّران بِه.

[حاشى، وعدا، وخلا]

و«حاشَى» للتّنزيهِ، ويكونُ فِعلًا عندَ المبرّد[٣].

و«عَدا» و«خلَا» للاستثناءِ، وما بعدَها منصوبٌ إذا كانتْ أفعالًا، وقد مرَّ.

وجازَ حذفُ حرفِ الجرِّ مع (أنْ) و(أنَّ) قياسًا، ومحلُّهما مع مَا في حيِّزهما النَّصبُ عندَ سيبويه[٤] كما في نحو ﴿واختارَ موسى قومَه﴾[٥]، وجَرٌّ عندَ الخليلِ كما في قولِ رؤبةَ «خَيْرٍ»[٦].

[الحُروف النَّاصبةُ للاسْمِ]

والثَّاني النَّاصبةُ للاسمِ ومنها:

حُروفُ النّداء

فيمَنْ جَعَل العمَل لها[٧]، وهي: «يا» و«أيا» و«هَيَا» لِنِداءِ البَعيدِ، أو ما جَرَى مُجراه، و«أيْ» و«الهمزةُ» للقريبِ. وَ«وَا» للنّدبةِ خاصّةً.

ومنها

إلَّا[٨]

(١) قال الأكثر: إنَّها مفردةٌ، وقال الفرّاء أصلها (من) و(ذو) الغائبة بمعنى الّذي. وقالَ غيرُه من الكوفيّين أصلُها (مِن إذ) ثُمَّ حُذِفَت الهمزة وضُمَّتِ الميم. الأشباه والنظائر ١٦٠/٢، والإنصاف المسألة (٥٦) وشرح المُفصَّل ٤٥/٨.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) وكذا الكوفيّون. وبه قالَ ابنُ جنّي وغيرُه. الجنى ٥٥٩. وانظر المقتضب ٣٩١/٤.

(٤) الكتاب ٣٧/١.

(٥) ﴿واختارَ مُوسَى قومَه سَبعينَ رجلًا لِميقاتِنا﴾. الأعراف ١٥٥/٧.

(٦) شرح المُفصَّل ٥٢/٨.

(٧) كالمبرّد. المُقتضب ٣١٨/٢ و٢٠٤/٤.

(٨) معاني الحروف ١٢٦ والرّصف ٨٥ والجنى ٥١٠ والمغني ٩٨.

فيمَنْ يجعلُ النَّصبَ لها في الاستثناءِ[1]، والصّحيحُ أنَّه للفعلِ، أو لـما تضمَّن معناه قبلَها بتوسّطِها، وبعضُهم جَعَلها (عَاملةً)[2] في مِثل «عشرون إلَّا خمسَةً كذا».

ومِنه ما يُذكر في:

الـمسَائِل السّتّ الـجَبريّة[3]

من نحو «شَيْءٌ إلَّا واحدًا» أو «مالٌ إلّا شيئًا» يُعادِلُ كَذا [٦٤/أ] لِسَدِّها مسدّ تنقصُ. وكذا في الـمنقطع نحو «ما جَاءَني أحدٌ إلَّا حِمارًا» أيْ «دَعْ حمارًا» والأكثرُون (على)[4] أنَّها هُناك في معنى «لكنَّ» ولا بدّ لَها من تقديرِ الـخَبرِ.

[واوُ الـمعيّة]

ومِنها الواوُ بـمعنى «مَع» فيمَنْ يرى العملَ لها. وقد مرَّ.

[الـحروفُ النَّاصبةُ للمضارِع]

الثّالثُ (مِن أنواعِ العاملِ)[5] النّاصبةُ للفعلِ الـمضارِع وَهي:

«أَنْ»[6]: للاستقبالِ نحو «أُرِيْدَ أنْ تخرجَ». والّتي تقعُ بعدَ العَلم هي الـمخفّفةُ مِن الثّقيلةِ مثل «علمتُ أنْ سَيقُوم» و«أنْ لا يَقُوم». وكذا الّتي تدخلُ الـماضي. والّتي تقعُ بعدَ الظّنّ فيها الوجهان[7] وكِلتاهما مصدريّة.

و«لَنْ»[8] معناها نفيُ الـمستقبلِ نحو ﴿فَلَنْ أبْرَحَ الأرْضَ﴾[9]، وَهِيَ أوْكدُ مِن «لا».

---

(١) كالـمبرّد والزجّاج وطائفةٍ من الكوفيّين. الـمُقتضب ٣٩٠/٤ والجنى ٥١٦ وشرح الـمُفصَّل ٧٦/٢، والإنصاف الـمسألة (٣٤).

(٢) في «ب» علة.

(٣) هي في بيان الـمعادلاتِ التي تقعُ بين العددِ والـجذورِ والأموالِ، ويتولّد منها ستُّ مَسائلَ، ثلاثٌ مفردةٌ، وثلاثٌ مقترنةٌ. فالـمفردة: هذه جذورٌ تعدّل عددًا أو أموال تعدّل عددًا، أو أموالٌ تعدل جذورًا. والـمقترنة هذه مالٌ، وجذور تعدل عددًا مال، وعدد يعدل جذورًا، مال يعدّل جذورًا وعددًا فهذه هي معظم أصول الـجبر والـمماثلة. شرح اللّباب ٦٤٩/٢ والـحاشية على اللّباب ٢٠/ب.

(٤) ليست في «ب».

(٥) ليست في «ب».

(٦) معاني الـحروف ٧١ والأزهية ٥١ والرّصف ١١١ والجنى ٢١٥ والـمغني ٤١.

(٧) كقراءة الرّفع والنّصْب في قوله تعالى ﴿وحَسِبُوا ألّا تكونَ فتنةٌ﴾ الـمائدة ٧١/٥ وانظر النشر ٢٥٥/٢، والبحر ٥٣٣/٣.

(٨) معاني الـحروف ١٠٠ والرّصف ٢٨٥ والـجنى ٢٧٠ والـمغني ٣٧٣. وعند الـخليل أصْلها (لا أن). الكتاب ٥/٣ والـمُقتضب ٨/٢.

(٩) ﴿فَلَنْ أبرحَ الأرْضَ حتّى يأذنَ لي أبي أو يحكمَ اللهُ لي وهو خيرُ الـحاكمين﴾. يوسف ٨٠/١٢.

و«إذَنْ»[1] وهي جوابٌ وجَزاءٌ. وإنَّما تعملُ النَّصْبَ إذا كانَ ما بعدَها مُفرَّغًا لَها، ومستقبلًا، نحو «إذَنْ أكرمَكَ» لِمَنْ قَالَ «آتيكَ». ولو قلْتَ «أنَا إذَنْ أكرمُك» و«إنْ تأْتِني إذَنْ آتِكَ». أو «أظنُّك كاذبًا» لمنْ يُحدِّثك فالإلغاءُ.

وإذا وقَعَتْ بعدَ الواوِ والفاءِ فالوَجْهان. وَجَاز الفَصلُ فيها خاصّةً نحو «إذن - واللهِ - أحبَّك»[2].

و«كي»[3] للتّعليلِ نحو «أسلمْتُ كي أدْخُلَ الجَنَّةَ». والنَّصبُ في مثلِ:

٢١٥ لكيْ يَعْلَمَ النَّاسُ أنّي امْرؤٌ أتيتُ المعيشةَ من بابِها[4]

بها قَطعًا[5]. وفي غيرِه جازَ أنْ يكونَ بها، وبإضمارِ «أنْ».

وجازَ الإظهارُ في [٦٤/ب] مِثلِ:

٢١٦ - كيْمَا أنْ تغرّ وتَخدَعا[6]

ولا يجوزُ «قمتُ زيدًا كي تضرِبَ» كما لا يَجوزُ «أُريد زيدًا أنْ تضرِبَ» خلافًا للكسائي[7].

وقوله:

٢١٧ - وشِفاء غِيّكَ خابرًا أنْ تَسألي[8]

---

(١) الرّصف ٦٢ والجنى ٣٦١ والمغني ٣٠ والهمع ٦/٢ حيثُ اختلافُ النحويين فيها.

(٢) أجازَ ابنُ عصفور والأبديّ الفصْلَ بالظّرف... وأجاز الكسائيّ وابنُ هشام والفرّاءُ الفصلَ بمعمولِ الفِعْل والاختيارُ عندَ الكسائيّ حينئذٍ النصبُ، وعندَ هشام الرّفع... الهمع ٧/٢. وانظر أيضًا الجنى ٣٦٢.

(٣) الرّصف ٢١٥ والجنى ٢٦١ والمغني ٢٤١.

(٤) لم أجدْه في أيّ مِنَ الكتبِ الّتي عدْتُ إليها. وهو في «العباب في شرح اللّباب» لنقره كار. ق ١٥٤/ب.

(٥) لكنّها عند الأخفش والخليل حرفُ جرٍ في جميع استعمالاتِها. الكتاب ٥/٣ ـ ٧ ومعاني القرآن للأخفش ١١٩/١ وشرح الكافية ٢٣٩/٢ والجنى ٢٦٤ والهمع ٥/٢.

(٦) قطعةٌ من بيتٍ لجميل بُثَيْنة ديوانه ١٢٥ تمامه:

فقالَتْ أكلَّ الناسِ أصبحتَ مانحًا لسَانَك كَيما أنْ تغرَّ وتَخدَعا

وينسبُ البيتُ أيضًا لحميد، وحسّان، وليسَ في ديوانهما. وانظر المفتاح ٥٨ وابن يعيش ١٤/٩ والضّرائر ٦٠ وشرح الكافية ٢٣٩/٢ والرّصف ٢١٧ وشذور الذهب ٢٨٩ والمغني ٢٤٢ والعيني ٢٤٤/٣ والخزانة ٥٨٤/٣.

(٧) إذ أجازَ التّقديمَ. شرح الكافية ٢٤٠/٢ والهمع ٥/٢.

(٨) عجزُ بيتٍ لربيعةَ بن مقرومٍ صدرُه:

هلّا سألْتِ خبيرَ قومٍ عنهم

وفي الحماسة البصرية نُسِبَ إلى امرأةٍ من بني سليم. وانظر شرح الكافية ٢٣٠/٢ والخزانة ٥١٤/٣.

مـمّا يعضدُ مذهبَهُ. والفرّاء يجعلُ الـمنصوبَ حالًا مِن العيّ عَلى ما حَكَاه ابنُ السّراجِ[1].

[الـحُروف الـجَازِمة]

الرّابع الـجازِمة لهُ[2]، وَهي:

«لـمْ[3]»: لقلبِ الـمضارعِ ماضيًا ونفيه.

و«لـمّا[4]»: وهي مثلها. وتـختصُّ بالاستغراقِ. وجَوازِ حَذْفِ الفِعلِ.

و«اللّام للأمرِ»: وجازَ إضمارُها للضرّورةِ في نحو:

٢١٨ - محمّدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ[5]

و«لَا» للّنهي.

و«إنْ»[6] للشّرط والـجَزاءِ. وقَد مرَّ حُكمها. ومِن شَأْنِها أنْ تلزمَ الفِعلَ لَفظًا أو تقديرًا[7]، وقلّما يُحذفُ مَعها الفعلُ مِن غيرِ شريطةِ التفسيرِ.

ونحو:

٢١٩ - إنِ العَقلُ في أمْوالِنا لا نضقْ بهِ ذراعًا وإنْ صَبْرًا فنصبرُ للصّبرِ[8]

ليسَ بقياسٍ، وأنَّ شيئًا مـمّا في حَيّزِها لا يتقدَّمُها كالاستفهامِ.

ولِذا قيلَ في «آتيك إنْ تأتِني» إنَّ الـجَزاءَ مَحذوفٌ. وما تقدّم كلامٌ واردٌ على سبيلِ الإخبارِ. وإلّا يلزم الـجزمُ ودخُولُ الفاءِ، وجوازُ «عمرًا إنْ تضرِبْ زيدًا أضربْ» وجوازُ «اضرِبْ غلامَه إنْ

---

(١) شرح الكافية ٢٣٥/٢ ونقلَ صاحبُ الـخزانةِ قولَ الإسفرائيني من قوله ولا يجوزُ «قمت زيدًا...».

(٢) الـجازمة للفعل الـمضارع. وفي «ب» الرّابعة.

(٣) معاني الـحروف ١٠٠ والرّصف ٢٨٠ والـجنى ٢٦٦ والـمغني ٣٦٥.

(٤) قالوا كان في الأصْل (لـم) ثم زِيْدَت عليه (ما) كما زِيْدَت في (أنْ ما) و(أين ما) الـجنى ٥٩٣ وانظر الرّصف ٢٨١، والـمغني ٣٦٧.

(٥) صدرُ بيتٍ عجزُه:

إذا ما خفْتَ من أمر تبالا

يُنسبُ إلى حسّان والأعشى وأبي طالب وليس في ديوان الأوّلَيْن وهو في ديوان الأخير ١٧٧. وانظر الكتاب ٨/٣ والأخفش ٧٥/١ وقال «وهذا قبيح» والـمُقتضب ١٣٢/٢، واللّامات ٩٤، والأمالي الشجريّة ٣٣٨/١ والإنصاف ٥٣٠، وابن يعيش ٣٥/٧، ٢٤/٩ والضّرائر ١٤٩ والرّصف ٢٥٦ والـجنى ١١٣ وشذور الذهب ٢١١ والهمع ٥٥/٢، والـخزانة ٦٢٩/٣.

(٦) معاني الـحروف ٧٤ والأزهية ٣٢، والرّصف ١٠٤ والـجنى ٢٠٧، والـمغني ٣٣.

(٧) كقوله تعالى ﴿وإنْ أحَدٌ مِنَ الـمشركين استَجارك﴾ التّوبة ٦/٩.

(٨) البيتُ لهدبة بنِ الـخشرم وروايةُ الدّيوان ٩٨:

فإنْ تكُ في أموالِنا لا نضقْ بهِ...

وانظر الكتاب ٢٩٥/١ ومعاني القرآن للفرّاء ١٠٥/٢، والأمالي الشجريّة ٢٣٦/٢.

يضربْ زيدٌ» وإن كانَ في حكم المعلّق[1] في الأحكام. ولو قلتَ «زَيدًا إنْ تضرِبْ أضربْ» لم يَجُزْ بأيّ الفعلَيْن نصبتَهُ. والكِسائيّ يُجيزُ نصبَهُ بالفعلِ الأوّل، ويُجيزُ هو والفرّاء نصبَه بالفعلِ الثّاني لتوهّم الرّفع والتّقديم. ولو [٦٥/أ] قلتَ «إنْ زيدًا تضربْ آتِك» فلا مَقَال في جوازِه إلّا أنَّ النَّصْبَ بمضمَر عندَ أصحابِنا، وبما بعدَه عِند الكوفيّين[2].

وكَذا إذا قلتَ «إنْ تأتني زيدًا أضربْ» بالجزمِ عِندَ أصحابِنا، والكوفيُّون أبَوا جزمَ الثّاني والكسائي يجزمه إذا فرّق بينهما بظرفٍ لغوٍ للثّاني نحو «إن تأتني إليك أقصد»، وإنْ كانَ الفَصلُ مِن سببِ الأوّل ظرفًا أو غيرَه فالجزمُ وفاقًا.

[الحروفُ المشبّهة بالفعلِ]

الخامِس: ما يَنصِبُ ثُمَّ يرفَعُ، وهي سَبْعةٌ سِتّةٌ[3] تسمّى: المشبّهة بالفعل[4] وهي:

إنَّ[5]

لتوكيدِ مَضمُون الجملةِ. و

أنَّ[6]

بالفتحِ، وفي «قَيْس» و«تميم» عَنَّ[7] مثلُها مع قلبِ مضمونِ الجملةِ إلى معنى ما هو في حكمِ المفرَدِ. وهو الحاصِلُ مِن إضافةِ مصدرٍ منتزعٍ من معنى خبرِ الجملةِ أو وصفه إذا كانَ مُوطَأً إلى اسمها. ولهذا تكسَرُ في مظانّ الجُمَل كالابتداء، وما بعدَ القولِ، وتفتحُ في مظانّ المفرداتِ وما يَجري مُجراها، وإنْ كانَ ممّا تَستعمل فيهِ الجملةُ لفظًا جوازًا أو لزومًا كمكانِ الفاعِل، والمفعولِ خارجَ باب «قلت» والمبتدأ، والمجرورِ وتفتحُ في بابِ «علمْتُ» بدُونِ اللّامِ على حذفِ ثاني المفعولَيْن، وتكسُر معها فيه تعليقًا.

(١) زاد في «ب» في نحو أنتِ طالق إنْ دخلت الدّارَ فإنَّ المقدّمَ ولم يكنْ جزاء لكنَّ حكمَه حكمُ المعلّق ولو قلت...

(٢) انظرِ الإنصافُ المسألة (٨٧) وشرح الكافية ٢/٢٥٧.

(٣) وعدَدْتها خمسةً كما صَنَع سيبويه، والمبرّدُ في المقتضب، وابنُ السرّاج في الأصول، وابنُ مالكٍ في التّسهيل، لا ستةً كما صنَع آخرون لأنَّ (أنَّ) و(إنَّ) واحدة... الهمع ١/١٣٢.

(٤) «ب» بالأفعال.

(٥) معاني الحروف ١٠٨ والرّصف ١١٨ والجنى ٣٩٣ والمغني ٥٥.

(٦) معاني الحروف ١١٢ والرّصف ١٢٥ والجنى ٤٠٢ والمغني ٥٩.

(٧) اختصّتْ تميم بالعَنْعَنَة، أي يقولون في «أنْ تفعل» «عَنْ تفعل». الرّصف ٣٥٩ و ٣٧٠... وفي اللّسان (أنن) وقال ابن سِيْدَه: وتبدَل من همزة «أن» مفتوحةً عينًا فتقول «علمتُ عَنَّك منطلقٌ». وقال: وكذلك قال بعضُهم إنّ تميمًا انفردُوا بالعَنْعَنة.

ويجوزُ الفتحُ والكسرُ بحَسبِ اعتبارِ الجملة والمفردِ كما بعدَ «إذا» الفجائيّة[1]. وكما في قولهم «أوّل ما أقول إنّي أحمدُ الله»[2] على مَعنى «أوّل مَقولي حمدُ الله» أو «أوّل أقوالي إنّي أحمدُ الله» لا على حذفِ الخبر [٦٥/ب] مع الكسرِ لفسَادِ المعنى.

ولِكَوْنِ المكسُورةِ للابتداءِ جازَ في المعطوفِ على اسمها بعدَ مُضيّ الجملةِ. وكذا في الصّفةِ عندَ الزّجاجِ الرفعُ حَملًا على الموضعِ[3]. ولا يجوزُ قبلَه خلافًا للمبرّد، والكسَائي[4]. وقوله ﴿والصّابئونَ﴾[5] على أنّ الخبرَ المذكورَ خبرٌ لـ«أنّ» مُقدّمًا على المعطوفِ تقديرًا، أو على أنّه خبرٌ لـ«الصّابئون». وخبرُ «أنّ» محذوفٌ مقدّرٌ قبلَه كما في قولِه:

٢٢٠ - نحنُ بما عِندَنا وأنتَ بما ... عِندَك راضٍ والرّأيُ مختلِفُ[6]

وعليهِ قولُه تعالَى ﴿إنّ اللهَ وملائكَته يُصلّون على النبيّ﴾. فيمَن قرأَ بالرّفعِ[7]. وقد يُتوهّمُ أنّ المفتوحة في بابِ «علمْتُ» لها حكمُ المكسورةِ في صحّةِ العَطفِ على المحلّ (كما في قولِه)[8]

٢٢١ - وإلّا فاعْلموا أنّا وأنْتُم ... بُغاةٌ ما بقينا في شِقاقِ[9]

وليسَ بثبت لاحتمالِ أنْ يكونَ العَطفُ باعتبارِ الجُمَلِ لا باعتبارِ التّشْريك في العامِل، وأنّه جائزٌ في الجَميع.

---

(١) كقول الشّاعر:

وكنتُ أرَى زَيْدًا كما قِيلَ سَيدًا ... إذا إنّه عبدُ القَفَا واللّهازم

(٢) انظر الحاشية على اللّباب ٢٠/ب، والكتاب ١٤٣/٣ والإيضاح ١٣٠ وابن يعيش ٦١/٨ وشرح الكافية ٣٥٠/٢.

(٣) إعراب القرآن المنسوب للزجّاج ٩٥٤/٣، وابن يعيش ٦٧/٨ وشرح الكافية ٣٥٤/٢.

(٤) المُقتضب ١١١/٤، والإنصاف المسألة (٢٣) وشرح الكافية ٣٥٤/٢.

(٥) ﴿إنّ الذين آمَنُوا والّذين هَادُوا والصّابئون والنّصارى من آمن﴾. المائدة ٦٩/٥.

(٦) يُنْسَبُ البيتُ لعمرو بنِ امرئِ القَيس، وقيسِ بنِ الخَطيم. وهو في ديوان الأخير ١٧٣. وانظر الكتاب ٧٥/١ ومعاني القرآن للفرّاء ٤٣٤/١ و ٤٤٥ و٣٦٣/٢ و٧٧/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٨٢/١ و٣٣٠/٢، والمُقتضب ١١٢/٣، و٧٤/٤، والمفتاح ١١١، واللّسان (فجر)، والمغني ٨١٠، وابن عقيل ١٤١/١، والخزانة ١٩٠/٢ وقال السّيوطي في الأشباه والنّظائر ٣٧/٤ بخلاف الجارة حتى لقد تحيّل له ابن كيسان فجعَل «نحن» للمتكلّم المعظّم نفسَه ليكون «راضٍ» خبرًا عن...

(٧) الآية في سورة الأحزاب ٥٦/٣٣. قرأ الجمهورُ «وملائكتَه» نصبًا، وابنُ عبّاس وعبدُ الوارث عن أبي عمرو رفعًا، فعندَ الكوفيّين غيرِ الفرّاء: هو عطف على موضع اسمِ «إنّ» والفرّاء يشترطُ خَفاءَ إعرابِ اسمِ «أنّ»، وعند البصريّين هو على حذفِ الخبرِ أي «يصلّي على النّبيّ وملائكته يصلّون». البحر ٢٤٨/٧.

(٨) ليست في «ب».

(٩) في «ب» كقولِ المتوهّم ابن الحاجب. والبيتُ لِبِشر بن أبي خازم في ديوانه ١٦٥، والكتاب ١٥٦/٢، ومعاني القرآن للفرّاء ٣١١/١، والإنصاف ١٩٠، وابن يعيش ٦٩/٨، وشرح الكافية ٣٥٣/٢ والخزانة ٣١٥/٤.

وتقولُ «إنّ المصطلح هو وأخوه وعمرًا مختصمان» ولَو لم تأتِ بالمعطوفِ الثّاني لم يسدّ كلامَكَ أيّة سَلكتَ كما لا يخلُو من فسادٍ أو أكثرَ.

ولم تجامِعْ لامُه إلّا إيّاها داخلةً على الخبرِ[1]، أو على الاسمِ مفصولًا بينَها وبينَهُ، أو على ما تعلّق بالخبرِ إذا تقدّمه[2].

[لٰكنّ]

و«لكنّ»[3] للاستِدراكِ يتوسّط بَيْن كلامَيْن متغايِرَيْن معنًى، وتُشايعُ «إنَّ» في صحّةِ العطفِ على المحلّ، ودخولِ اللّام على الخَبرِ لكنّه ضعيفٌ.

[٦٦/أ] ونحو:

٢٢٢ - ولكنّني مِن حُبِّها لَعميدُ[4]

متأوّلٌ[5]، ويجوزُ معها الواوُ.

[كأنَّ]

و«كأنَّ»[6] للتّشبيه[7].

وهَذه الأربعةُ تُخفَّفُ فيبطل عَملُها. وجازَ الإعمالُ إلّا في «لكنّ» ويلزمُ المكسُورةَ اللّامُ، وتدخلُ الفعلَ، ويلزمُ في المكسورةِ أنْ يكونَ من أفعالِ المبتدأ والخَبرِ. خِلافًا للكوفيّين[8] في التّعميم. وفي المفتوحةِ أنْ يكونَ مِن فعلِها «قد» أو «السّينُ» أو «سوفَ» أو «حرفُ النّفي». ويقدّر إعماله في ضميرِ شأنٍ مقدّرٍ.

---

(١) أي لامُ الابتداء لا تجامِع إلّا «إنّ» من الحروف المشبّهة بالفعل.

(٢) مثال الأول قولُه تعالى ﴿إنَّ علينا للهدى﴾ اللّيل ٩٢/١٢ والثّاني كقولِنا «إنَّ زيدًا لطعامِك آكل».

(٣) معاني الحروف ١٣٣ والرّصف ٢٧٨، والجنى ٦١٥ والمغني ٣٨٣.

(٤) مِنْ أنصافِ الأبياتِ الّتي اختلِفَ في تتمّتها، والّتي لم يُعرفْ قائلوها. معاني القرآن للفرّاء ٤٦٥/١، والإنصاف ٢٠٩، وابن يعيش ٦٢/٨ وشرح الكافية ٣٥٨/٢، والرّصف ٢٣٥، واللّسان (لكن) والجنى ١٣٢ والمغني ٣٠٧ و ٣٨٥، وابن عقيل ٢٠٨/١ والهمع ١٤٠/١ والخزانة ٣٤٣/٤.

(٥) مع شذوذِه متأوّلٌ لأنَّ الأصْلَ فيه - على قول أبي علي - لكن أنني فخفّفَتِ الهمزةُ بحذفها، وإلقاء حركتها على ما قبلها فلما لم يستقم الوزنُ أدْغم النون الأولى في السّاكنة فحرّكها. كقوله تعالى ﴿لكنّا هو الله﴾ الكهف ٣٨/١٨ فأصله (لكن أنا). شرح اللّباب ٦٧٠. والحاشية ٢١/أ.

(٦) معاني الحروف ١٢٠ والرّصف ٢٠٨ والجنى ٥٦٨ والمغني ٢٥٢.

(٧) «كأنَّ» للتشبيه لامعنى لها عند البصريّين غيره. وزعَمَ الكوفيّونَ والزجّاجي أنها تأتي للتّحقيق والوجوب... وزعَم الكوفيّون والزّجّاجي أنّها إذا كانَ خبرُها اسمًا جامدًا كانتْ للتشبيه نحو كأنَّ زيدًا أسدٌ. وإن كان مشتقًا كانتْ للشّكّ بمعنى ظننتُ. الهمع ١٣٣/١. وانظر الجنى ٥٧٢ وحروف المعاني ٢٩، وشرح الكافية ٣٤٥/٢.

(٨) الإنصاف المسألة (٢٤).

[لَيْتَ]

و«لَيْتَ»[1] للتمنّي[2]. وجازَ «ليتَ أنَّ زَيْدًا قائِمٌ» على حذفِ الخَبَرِ.

[لَعَلَّ]

و«لَعَلَّ»[3] لتوقّعِ أمرٍ مَرجُوٍ أو مخوفٍ، وقَد تُشتمّ معنى التمنّي. وجازَ دخولها على «أنَّ» عندَ المبرّد قياسًا[4].

ويلحقُ جميعَها «ما» كافّةً، أو مُلغاةً إلّا أنَّ الإلغاءَ مَعَ الثّلاثةِ الأخيرةِ أكثرُ لقوّة قربِها مِن معنى الفعلِ.

ومِنها[5] «لا» الّتي لِنفي الجِنْسِ، على مَا مَرَّ.

السّادس:

ما يرفَعُ ثُمَّ يَنْصِبُ

وهو «مَا» و«لا» المشبّهتان بـ«لَيْسَ».

وكذا «إِنِ» النّافيةُ عِندَ المبرّد، والكسائيّ[6] نحو:

٢٢٣ - إنْ هُو مُسْتوليًا على أحدٍ ... إلّا على حِزْبِهِ المَلَاعينِ[7]

[الحروفُ غيرُ العَامِلة]

والسّابعُ: غيرُ العَاملةِ مِنَ الحرُوفِ، وذِكرها استطرادٌ. فمنها:

حرُوفُ العَطفِ

ومِنها:

---

(١) معاني الحروف ١١٣، والجنى ٤٩١، والمغني ٣٧٥.

(٢) قال المالقي «اعلمْ أنَّ لَيتَ لمْ تجِيءْ في كلام العرب إلّا حرفَ تَمَنٍّ..». الرّصف ٢٩٨.

(٣) اللّامات ١٤٦ ومعاني الحروف ١٢٤، والرّصف ٣٧٣، والجنى ٥٧٩ المغني ٣٧٧.

(٤) المُقتضب ٧٣/٣. وفي شرح المُفصّل ٨٦/٨ أضاف «الأخفش».

(٥) أي من السّبْعَة. التي تنصِبُ ثمّ تَرفَعُ.

(٦) فالعاملة ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخَبَر، وفي هذا خلافٌ، منعَه أكثرُ البصريين وأجازه الكسائيّ، وأكثرُ الكوفيين، وابنُ السّراج، والفارسيّ، وأبو الفتح. واختلفَ النقلُ عن سيبويه والمبرّد. الجنى ٢٠٩، والمُقتضب ٥٠/١ و٣٦٢/٢ وشرح الكافية ٢٧٠/١، والخزانة ١٤٣/٢.

(٧) ويروى: أضْعَف المجانين...

قال البغداديّ «مَع كثرةِ دوَرانه في كتبِ النّحو لمْ يُعْلَمْ له قائِلٌ والله أعلَمُ» الخزانة ١٤٤/٢. وقال الهرويّ «فنصبَ سيبويه «مستوليًا» وهو خبر إنْ، وهذا مذهبُ الكسائي رَحِمَهُ الله والمبرّد، وقولُ الفرّاء هو مثلُ قول سيبويه. الأزهية ٤٦ .وانظر كذلك شرح الكافية ٢٧٠/١ والجنى ٢٠٩ وابن عقيل ٥٤/١، والهمع ٦٣/١و١٢٥

حرُوفُ النّفي

غيرَ ما عَمِلَ مِنها في الاسمِ أو الفعلِ، وهي:

ما[1]

لنفي الحالِ نحو «ما يفعلُ» و«ما زَيدٌ منطلقٌ» في تميمٍ، وَلِنَفي المَاضي المقرّب من الحالِ نحو «ما فعلَ».

ولا يتقدّمها شيْءٌ مِمّا في حيّزها، فلا يُقال [٦٦/ب] «طَعامَكَ ما زَيْدٌ آكِلٌ» خِلافًا للكوفيّين[2].

ونحو قوله:

٢٢٤ - إذا هي قامتْ حَاسِرًا مُشْمَعِلّةً نـخيـبَ الـفُـؤادِ رأسُـهـا مـا تـقـنَّـعُ[3]

مع شذوذِهِ محتملٌ للتأويلِ.

و: لَا[4]

لنفي الاستقبالِ نحو «لا تَفعلُ». وقد حُذِفَ الفِعل فَجَرَتْ مُجرى الثَّابت في قولهم «افعلْ هذا إمّا لَا» ولِهٰذا أمَالوها[5].

ويُحذفُ (في) جواب القَسَم نحو:

٢٢٥ - أبرحُ قاعدا[6]

ومن أخواتِ «كانَ» نحو:

٢٢٦ - تزالُ جِبالٌ مُبرمَاتٌ أعدُّها[7]

---

(١) معاني الحروف ٨٦ والرّصف ٣١٠، والجنى ٣٢٩، والمغني ٣٩٠.

(٢) المسألة (٢٠) من الإنصاف.

(٣) البيتُ للأعرج المعنيّ في شعر الخوارج ٢٤٣، وحماسة أبي تمّام ٣٣١/١، والمفتاح ٦٥، ومشمَعِلّة: جادّة في العدو، ونخيب الفؤاد: طائرة اللّب.

(٤) الرّصف ٢٥٧ والجنى ٢٩٠، والمغني ٣١٣.

(٥) في «ب» أمالوا ألفها.

(٦) أي لا أبرَحُ... والكلامُ قطعةٌ من بيتٍ لامرىءِ القَيْس تمامُه:

فقلْتُ يمين الله أبرحُ قاعدًا وإنْ قطّعوا رَأسي لَدَيْك وأوْصالي

ديوانه ٣٢. والكتاب ٥٠٤/٣ ومعاني القرآن للفرّاء ٥٤/٢ و١٥٤ و٤١٣ والمُقتضب ٣٢٦/٢ والجُمَل ٧٣، والخصائص ٣٨٤/٢، والأمالي الشجريّة ٣٣٢/١، وابن يعيش ١١٠/٧ و٣٧/٨ و١٠٤/٩، واللّسان (يمن) وأوضح المسالك ٢٣٢/١، والعيني ١٣/٢ والهمع ٣٨/٢ والخزانة ٢٠٩/٤.

(٧) أي لا تزالُ، وهُو صدرُ بيتٍ عجزُه:

لها ما مَشى يومًا على خفّه جملُ

ويُنسَبُ الشّاهدُ لأبي خراشٍ الهذليّ وعند ابن يعيش ١٠٩/٧ نُسِبَ لامرأةٍ سالِم بن قحفان، وانظر الخزانة ٤٨/٤

وقد نُفيَ بها الماضي مكررًا نحو ﴿فلا صَدَّقَ ولا صَلَّى﴾.[١]، أوْ في مَعنى المكرّر نحو ﴿فلا اقتحَم العَقبةَ﴾.[٢] لتفسيرِ الاقتحامِ بالشّيئَيْن[٣].

وقد لا يكرّر، والدّعاءُ وجَوابُ القَسَمِ بمنزلةِ المستقبلِ.

وتأتي نقيضةً لـ«نَعَم» و«إنْ» بمنزلة في «مَا» نفيِ الحالِ.

ومِنها:

حُروفُ التّنبيه

وهَي «هَا»[٤] و«ألَا»[٥] و«أمَا»[٦]. وقد تُحذفُ ألفُها وتُبدلُ هَمزتُها عَيْنًا.

ومِنها:

حروفُ التّصديقِ والإيجابِ

وهي:

- «نَعَم»[٧] مقرّرة لما سَبَقها من نفيٍ وإيجابٍ خبرًا، أوِ استفهامًا.

و - «بَلى»[٨] إيجابٌ لما بعدَ النّفي.

و - «أجَل»[٩] و«جَيْرِ»[١٠] و«إنَّ»[١١] تصديقٌ للمخبرِ. ويقال «جَيْرِ لأفعلَنَّ».

و«إي»[١٢] إثباتٌ بعدَ الاستفهامِ، ولا يُستعمل إلّا معَ القَسَمِ[١٣].

ومِنها «اللّواحقُ» بـ«إيّا» و«أنْ» مِن «أنتَ» وكذا «الكافُ» في «ذاكَ» و«حيّهلك» و«النجاءك» و«رُوَيْدك» و«أرأيتك».

ومِنها:

---

(١) القيامة ٧٥/٣١.

(٢) البلد ٩٠/١١.

(٣) وهما قوله تعالى ﴿فكّ رَقَبةٍ﴾، و﴿أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَةٍ يتيمًا ذا مقربةٍ أو مسكينًا ذا متربةٍ﴾.

(٤) معاني الحروف ٩١ والرّصف ٤٠٤ والجنى ٣٤٦ والمغني ٤٥٥.

(٥) معاني الحروف ١١٣ والأزهية ١٧٢ والرّصف ٧٨ والجنى ٣٨١ والمغني ٩٥.

(٦) الرّصف ٩٦ والجنى ٣٩٠ والمغني ٧٨.

(٧) معاني الحروف ١٠٤، والرّصف ٣٦٤ والجنى ٥٠٥ والمغني ٤٥١.

(٨) معاني الحروف ١٠٥ والرّصف ١٥٧ والجنى ٤٢٠ والمغني ١٥٣.

(٩) الرّصف ٥٩ والجنى ٣٥٩ والمغني ٢٩، وقال المالقيّ . اعلمْ أنَّ لـ (أجل) في الكلام موضعًا واحدًا وهو أنْ تكونَ جوابًا في الطّلَب والخَبَر.

(١٠) معاني الحروف ١٠٦، والرّصف ١٧٦ والجنى ٤٣٣ والمغني ١٦٢.

(١١) الرّصف ١٢٤ والجنى ٣٩٨.

(١٢) الرّصف ١٣٦ والجنى ٢٣٥ والمغني ١٠٥.

(١٣) كقوله تعالى ﴿إي وربّي﴾ يونس ١٠/٥٣ .

حروفُ الصِّلةِ سِوَى ما يجرّ منها[1] وهي:

إنْ

في نحو:

٢٢٧ - مَا إنْ [٦٧/أ] رأيتُ[2]

خلافًا للفرّاء. و«انتظرْ ما إنْ جَلَسَ القَاضي» إجماعًا. و:

أنْ

نحو ﴿فلمَّا أنْ جَاءَ (البَشيرُ)﴾.[3] و:

مَا

في [قولِهِ تعالى][4] ﴿فبما رَحْمةٍ﴾.[5] و﴿وإذا ما أُنزِلَتْ سُورةٌ﴾.[6]، وقولِ الشاعرِ:

٢٢٨ - سَلَـعٌ مَـا ومثـلُـه عُشَـرٌ مـا عَائِلٌ ما وعَالتِ البَيْقُورا[7]

ونحو ذلك[8]. و:

«لا»

في ﴿لئلّا يعلَمَ﴾.[9] و﴿لا أُقسِمُ﴾.[10] على الأَعْرفِ. و«ما جَاءني زيدٌ ولا عمرٌو». وتسمَّى مؤكّدة للنّفي.

---

(١) كالباء و«من» و«اللام».

(٢) قطعةٌ من بَيْتٍ لدُرَيْد بن الصِّمّة تمامُه:

ما إنْ رأيْتُ ولا سمعْتُ به كاليَوْمِ طالي أَيْنقُ جُربِ

ديوانه ٣٤، والوحشيّات ٢٠٥، وابن يعيش ٨٢/٥ و١٢٨/٨.

(٣) يوسف ٩٦/١٢. وفي «ب» سقطت كلمة البشير.

(٤) زيادة من «ب».

(٥) آل عمران ١٥٩/٣.

(٦) التوبة ١٢٤/٩ و١٢٧.

(٧) «ما» زائدة في ثلاثةِ مواضِعَ في هذا البَيْت. وحُكيَ أنَّ الأَصمعيّ قال: ما أدري معنى هذا البيت ولا أحدًا يعرفُ معناه... ومعناه ما ذكره المصنّفُ في الحاشية ٢١/أ والأزهية ٨١ أنَّ أميّةَ قالَ هذا البيتَ في سَنَةِ جَدْبٍ وكانوا في سنةِ الجَدْب يجمعون ما يقدِرُون عليه مِنَ البقرِ ثمّ يعقدون في أذنابها السّلع والعشر، وهما ضَرْبان من الشجرِ ثم يعلون بها في جَبَلٍ وَعِرٍ، ويشعلون فيه النَّارَ، ويضجّون بالدّعاء والتّضرع، وكانوا يَرَون ذلك من أسباب السّقيا. وعالتِ البَيْقُورا أي أنَّ السّنةَ الجَدْبةَ أثقلَتِ البقرَ بما حملتْ من السّلعِ والعشر. وانظر الشاهدَ في ديوان أميّة ٣٩٩ والأمالي الشجريّة ٢٤٦/٢ واللّسان (بقر ـ سلع ـ علا ـ عول) والمغني ٤١٤ والحماسة البصرية ٣٩٥/٢.

(٨) كقوله تعالى ﴿مثل ما أنّكم تنطِقُون﴾ الذاريات ٢٣/٥١.

(٩) ﴿لئلّا يعلم أهلُ الكتاب﴾ الحديد ٢٩/٥٧.

(١٠) ﴿لا أقسمُ بيومِ القيامة﴾. القيامة ١/٧٥.

ومِنها

الحَرْفان المصدريّان

وهُما:

«ما»

نحو [قولِه تعالى][1] ﴿بما رَحُبَت﴾[2]. والأخفشُ يَشْترط[3] لَها عَائدًا، وهيَ عندَهُ اسمٌ مكنيٌّ بِهِ عَن المصدَرِ. وقد دَفَعوا قولَه بلزوم استحقاقِ العَذابِ بتكذيبِ التّكذيبِ من قولِهِ ﴿بِما كانوا يَكذِبون﴾[4]، ولا يُلزِقُ لأنَّ المقدَّرَ مفعولٌ مطلقٌ لا مفعولٌ بِهِ.

[أنْ]

و«أنْ» سِوى ما يدخلُ المضارِعَ للاستقبالِ. وقدْ لا يعملُ فيهِ أيضًا تشبيهًا بـ«ما» نحو:

٢٢٩ - أنْ تَقرآنِ على أسماءَ ويَحكما[5]

وبعضُهم أجَازُوا في «الّذي» أنْ يكونَ مِن الفعلِ بمنزلةِ المصدَرِ نحو «أنتِ فينا الّذي ترغبينَ» أي فينا رغبتك. ولا يصلحُ موصُولًا بما بعدَهُ، وإلّا يلزمُ التّأنيثُ والعائِدُ. ويمتنعُ تقديمُ ما في حَيّزِ الصِّلةِ، وحملُوا عليه ﴿كالّذي خاضُوا﴾[6] ويجيزونَ «الّذي تضربُ زيدًا قائمًا» ولعلَّهم ما جَعَلُوا [الذي][7] من حرُوفِ المصدرِ بل اسمًا مكنيًّا به عَنِ المصدَرِ مقدَّرًا في صِلة ضَميرِهِ كما حُكي من مذهبِ الأخفشِ في «مَا» والّذين أجَازُوا إلغاءَه في نحو «مررْتُ [٦٨/أ] بالّذي القائِم أخوه» بالجرّ على زيادةِ «الّذي» متمسّكين بقولِهِ:

٢٣٠ - مِنَ النّفرِ اللّائي الّذين إذا هم ... يَهابُ اللّئامُ حَلقةَ البَابِ قَعْقَعوا[8]

---

(١) زيادة من «ب».
(٢) ﴿وضاقتْ عليكم الأَرْضُ بما رحبتْ ثمَّ ولَّيتُم مُدْبرين﴾. التّوبة ٢٥/٩.
(٣) في «ب» يسقط.
(٤) ﴿ولهم عذابٌ أليمٌ بما كانوا يكذبون﴾. البقرة ١٠/٢.
(٥) صدرُ بيتٍ مجهولِ القائل عجزُه:
منّي السّلامَ وأنْ لا تشعرا أحدا
ابن يعيش ٩/٧ و١٤٣/٨، والضّرائر ١٦٣، والرّصف ١١٣، واللّسان (أنن) والجنى ٢٢٠ - والمغني ٤٦ و ٩١٥ والخزانة ٥٥٩/٣.
(٦) ﴿وخضتُم كالّذي خاضُوا﴾ أي كخوضهم. التّوبة ٦٩/٩.
(٧) من «ب».
(٨) البيت لأبي الرّبَيْس التّغلبي، واسمُه عبادُ بن طهفةَ شاعرٌ إسلاميّ، كذا في شرح أبيات سيبويه ٥٧٢/١، والخزانة ٥٢٤/٢ والبيان والتبيين ٣٠٥/٣، وفي القاموس المحيط (ربس) ٢١٨/٢: أبو الرّبيس عبادُ بنُ طهمَة الثعلبيّ وعلى هامشه هكذا قالَ الصّاغاني. وفي اللّسان (ربس) التغلبيّ من شعراءِ تغلب وهو تصحيفٌ، والصّواب مع الصّاغاني، وانظر الشاهدَ في معاني القرآن للفرّاء ٨٤/٣، والمُقتضب ١٣٠/٢، وشرح الكافية ٤٥/٢، واللّسان (لوى) والخزانة ٥٢٩/٢ ورُوِيَ فيها: ...الّذي إذا اعتزّوا وهابَ الرّجال حلقة...

على زيادةِ الّذين فلم يبعدْ من مذهبِهم أنْ يجعلُوه حرفًا.

ومِنْها

حُروفُ التّحضيضِ

وهي «ألّا» و«هلَّا» و«لَوْلَا» و«لَوْمَا»، ولها صدرُ الكَلام. وتلزمُ الفعلَ ماضيًا أو مضارعًا. والأخيران يكونان أيضًا لامتناعِ الثاني. لوجودِ الأوّلِ. ويُبتَدأ بعدَها الكلامُ على ما مرّ(١).

ومِنها

قَد(٢)

وهي لتقريبِ الماضي من الحالِ، وللتّقليل إذا دَخَلَتِ المضارعَ بمنزلةِ رُبّما نحو «إنَّ الكذوبَ قَد يصدُقُ» وجاء الفصلُ بينَهُ وبيْنَ الفعلِ بالقسمِ، وجازَ السكوتُ على مثلِهِ في «لـمَّا»(٣).

ومِنها

حَرْفا الاسْتفهام

وهُما: «الهمزةُ(٤)» وَ«هَل»(٥)، ولهما صدرُ الكَلامِ، والهمزةُ أعمُّ تصرّفًا. ولذا تقولُ «أزيْدٌ عندَك أمْ عمرٌو» و«أزَيْدًا ضرَبتَ» و﴿أفمنْ كان على بيّنة﴾(٦) ﴿أو كلّما﴾(٧).

وتُحذفُ عِندَ الدّلالةِ: نحو:

٢٣١ - بسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أمْ بثماني(٨)

(١) في بحث المبتدأ والخبر.

(٢) معاني الحروف ٩٨ والأزهية ٢٢٠ والرّصف ٢٩٢ والجنى ٢٥٣ والمغني ٢٢٦.

(٣) كقول النابغة (الديوان ٣٠)

أفِدَ التّرحل غيرَ أنَّ رِكابَنا لما تزلْ برحالِنا وكأنْ قدِ.

(٤) معاني الحروف ٣٢ والرّصف ٣٨ والجنى ٣٠ والمغني ١٧.

(٥) معاني الحروف ١٠٢ والأزهية ٢١٧ والرّصف ٤٠٦ والجنى ٣١٤ والمغني ٤٥٦.

(٦) ﴿أفَمَن كانَ على بينةٍ مِنْ ربِّه﴾. هود ١٧/١١.

(٧) ﴿أو كلّما عَاهَدوا عَهْدًا نبذَهُ فريقٌ﴾ البقرة ١٠٠/٢.

(٨) عجزُ بيتٍ لعمرَ بن أبي ربيعة صدرُه في ديوانِ الشّاعر ٢٥٨:

فوالله مَا أدري وإنّي لحاسِبٌ

والرّوايةُ المشهورة لعَمرك ما أدْري وإنْ كُنْتُ داريا

انظر الكتاب ١٧٥/٣، والمُقتضب ٢٩٤/٣ والمُحتسب ١٥٠/١ والأزهية ١٢٧، والأمالي الشجريّة ٢٣٩/١ و٣٣٥/٢ وابن يعيش ١٥٤/٨ والرّصف ٤٥، والجنى ٣٥ وابن عقيل ١٧١/٢ والعيني ١٤٢/٤ والهمع ١٣٢/٢ والخزانة ٤٤٧/٤.

وتُستعملُ دُوْنَ «هَل» في الأَمْرِ[1]، والاستبطَاءِ[2]، والتَّحضيضِ[3] والتّقريرِ[4]، والتّسويةِ[5] والتّعجبِ[6]، ونحو ذلك[7].

ومِنها

السّينُ وسَوْفَ

للاستقبالِ، وفي «سوْفَ» زيادةُ تنفيسٍ[8].

ومِنها

لَو[9]

للشّرطِ في الماضي على (أنَّ) الثّاني مُنتفٍ فيلزمُ انتفاءُ الأوّل، وهذا أصلُها. وقد تُستعملُ فيما كانَ الثّاني مثبتًا، ولطلبها الفعلَ [٦٨/أ] امتنعَ في خبرِ «أنَّ» الواقعةِ بعدَها أنْ يكونَ اسْمًا مشتقًّا لامكانَ الفعلِ بخلافِ مَا إذا كان جامِدًا نحو ﴿ولو أنَّ ما في الأرضِ مِن شَجرةٍ أقلام﴾.[10]

وتجيءُ في معنى التّمني نحو «لو تأتيني فتحدثَني».

وتُستعملُ في الاستقبالِ عندَ الفرّاءِ كـ«إنْ»[11].

ومِنها:

---

(١) كقوله تعالى ﴿وقُلْ للّذين أُوْتُوا الكتابَ والأُمّيين ءَأسْلمتم﴾ آل عمران ٣/٢٠.

(٢) كقوله تعالى ﴿ألـمْ يأنِ للّذين آمَنوا أنْ تخشَع قلوبُهم﴾ الحديد ٥٧/١٦.

(٣) كقوله تعالى ﴿ألَا تقاتِلُون قَوْمًا﴾ التّوبة ٩/١٣.

(٤) كقوله تعالى ﴿قالوا ءَأنتَ فَعَلْتَ هَذا بآلهتِنا يا إبراهيمُ، قالَ بل فَعَلَهُ كبيرُهُم﴾ الأنبياء ٢١/٦٢ - ٦٣.

(٥) كقوله تعالى ﴿ءَأنذَرْتَهُم أمْ لَمْ تُنْذِرْهُم﴾ البقرة ٢/٦ ويس ٣٦/١٠.

(٦) كقوله تعالى ﴿ألَم ترَ إلى رَبِّكَ كيفَ مدَّ الظِّلّ﴾ الفرقان ٢٥/٤٥.

(٧) كالتّنبيه كما في قوله تعالى ﴿ألـمْ يجدْكَ يَتِيمًا فآوى﴾. الضحى ٩٣/٦.
والتوبيخ كما في قوله تعالى ﴿أكَذّبْتُم بآياتي﴾ النمل ٢٧/٨٤.
والوعيد كما في قوله تعالى ﴿ألـمْ نُهْلِكِ الأوّلين﴾ المرسلات ٧٧/١٦.

(٨) معاني الحروف ١٠٨.

(٩) معاني الحروف ١٠١ والرّصف ٢٨٩ والجنى ٢٧٢ والمغني ٣٣٧.

(١٠) حتّى قوله ﴿ما نفدَت﴾ لقمان ٣١/٢٧.

(١١) كقوله عليه السّلامُ «لو أنَّ لابنِ آدَمَ واديَيْن من ذهبٍ لابتغى إليهما ثالثًا، ولا يملأُ جوفَ ابنِ آدَمَ إلّا الترابُ ويتوبُ اللهُ على مَنْ تابَ».

أمّا[1]

وفيها معنى الشّرطِ. ومِن ثَمَّةَ لَزِمَتْها الفاءُ. والتزم توسّط جزءٍ ممّا في حيّزها بينهما عوضًا من الفعلِ. ولها خاصيّةٌ في تصحيحِ التّقديم لِما يمتنعُ تقديمُه عند سيبويه فأجازَ «أمّا هَذا فإنَّ عمرًا ضاربٌ»[2] أجازَه غيرُهُ «أمّا اليومَ فإنّي خارجٌ» ونحوَه ممّا يَصحّ نصبُه بمعنى الفعلِ.

ومِنها:

حَرْفا التّفْسير

وهما «أي[3]» نحو:

٢٣٢ - وترمينني بالطّرْفِ أيْ أنتَ مُذنبٌ وتقلينني، ولكنّ إيّاك لا أقْلي[4]

و«أنْ» وتَختصّ بما في معنى القولِ[5] دونَ صَريحه[6].

ومِنها:

كَلّا

للزّجرِ والرّدْعِ[7].

[اللّامات]

ومِنها: لامُ التّعريفِ[8] وميمُهُ في لغةِ أَهْلِ اليَمَن[9].

و- لَامُ جوابِ القسمِ[10] ويلزمُه مع المضارعِ النّونُ المؤكّدةُ، ومَعَ المَاضي قدْ، وجَاز حَذفُهُ نحو:

٢٣٣ - لنامُوا فَما إنْ مِن حَديثٍ ولا صَالِ[11]

---

(١) معاني الحروف ١٢٩ والأزهية ١٥٢ والرّصف ٩٧ والجنى ٥٢٢ والمغني ٧٩.

(٢) الكتاب ١٣٧/٣ وشرح الكافية ٣٩٧/٢.

(٣) الرّصف ١٣٤ والجنى ٢٣٣ والمغني ١٠٦.

(٤) تقدّم الحديثُ عنه. والشّطر الثّاني ليس في «ب».

(٥) شرح المُفصّل ١٤١/٨.

(٦) شرح الكافية ٣٨٥/٢.

(٧) في الرّصف ٢١٢ «اعلمْ أنَّ «كلّا» في كلام العَرَب معناها الزّجرُ والرّدْعُ، ولا تعمل شيئًا وهي بسيطةٌ عند النّحويين.... وانظر معاني الحروف ١٢٢ والجنى ٥٧٧ والهمع ٧٤/٢.

(٨) اللّامات ٤١ والرّصف ٢٠ والجنى ١٣٨ و ١٩٢ والمغني ٧١.

(٩) ومنهُ الحديثُ الشّريف «ليسَ من امبرِ امصيامُ في امسَفر».

(١٠) اللّامات ٨٥ والرّصف ٢٣٨ والجنى ١٣٤.

(١١) أي لَقد نامُوا... وصَدْرُ البيت:

حَلَفْتُ لها باللهِ حلفَةَ فاجرٍ

وهو لامرئ القَيْس في ديوانه ٣٢ والمُقتضب ٣٣٦/٢ - ومعاني الحروف ٥٤ والأزهية ٥٢ وابن يعيش ٢٠/٩ - والرّصف ١١٠، والجنى ١٣٥، والمغني ٢٢٩ والهمع ١٢٤/١، و٤٢/٢ والخزانة ٢٢١/٤.

و - الموطّئةُ للقسَم[1]: وهيَ الّتي تتقدّمُ[2] جوابَ القسَم لفظًا أو تقْديرًا لتُؤْذِن بأنَّ الجوابَ له لا للشّرطِ، وليستْ جَوَابًا للقسَم، وإلّا جازَ «لئن أكرمتني أكرمْك».

ولامُ جوابِ «لَو» و«لَوْلا»[3] توكيدًا لارتباطِ إِحْدى الجملتَيْن بالأُخرى[4]. ويَجوزُ حذفُها، وحذفُ الجوابِ أصْلًا[5].

[٦٩/ب] ولامُ الابتداءِ[6] وهي تدخلُ الاسمَ والفعلَ المضارِعَ تشبيهًا به.

وجازَ «إنَّ زَيْدًا لسَوفَ يفعلُ[7]» خِلافًا للكوفيّين[8].

والأصلُ أنْ تدخلَ المبتدأ، ولكنْ زُحْلِقَتْ إلى الخبرِ، أوْ إلى صِلتهِ مع «أنّ» كراهةَ الجمعِ بينهما.

ونحو:

٢٣٤ - أمّ الحُلَيس لعجوزٌ شَهْرَبَهْ[9]

على توهّم دخولِ «أنَّ» وهو قليلٌ.

- و(اللّامُ) الفارقةُ في نحو ﴿إنْ كلُّ نفسٍ لـمّا عليها حَافظ﴾[10].

ومِنها:

تاءُ التّأنيثِ السّاكنة

ومِنها:

---

(١) اللّامات ٨٣ والرّصف ٢٤٢ والجنى ١٣٦ .

(٢) في «ب» يفقدها القسم.

(٣) اللّامات ١٢٧ - ١٢٩ وشرح المُفصّل ٢٢/٩ والمغني ٣٠٩.

(٤) في جواب (لو) قولُه تعالى ﴿لو كانَ فيهما آلهةٌ إلّا الله لفسَدَتا﴾ الأنبياء ٢٢/٢١.
وفي جواب (لولا) قوله تعالى ﴿ولولا فضلُ الله عليكم ورحمتُه لاتّبعتم الشّيطان﴾ النساء ٨٣/٤ .

(٥) جوازُ حذْفِها قولُنا «لو كانَ لي مالٌ أنفقْت» وجوازُ حذفِ جوابها قولُه تعالى ﴿ولو أنَّ قرآنًا سيّرت به الجبالُ﴾ الرّعد ٣١/١٣. وقولُه ﴿ولولا فضلُ اللهِ عليكم ورحمتُه وأنَّ الله توّابٌ حكيمٌ﴾. النور ١٠/٢٤.

(٦) اللّامات ٧٨ والرّصف ٢٣١ والجنى ١٢٤ والمغني ٣٠٠.

(٧) في «ب» أن زيدًا يفعل.

(٨) ابن يعيش ٢٥/٩ وشرح الكافية ٣٥٦/٢ والجنى ١٢٧.

(٩) رجزٌ بعدَهُ:

تَرْضَى من اللّحم بعظمِ الرّقَبَهْ

ويُنسَبُ لعنترةَ بنِ عروسٍ، ويزيدَ بنِ حبناءَ ورؤبةَ وهو في ملحقات ديوان الأخير ١٧٠ وانظر معاني الحروف ٥١ وابن يعيش ١٣/٣ و٥٧/٧ والضّرائر ٥٩، وشرح الكافية ٣٥٦/٤ واللّسان (شهرب) والجنى ١٢٨ والخزانة ٣٢٨/٤ - ٣٤٤. وفي «ب» شهبره.

(١٠) الطّارق ٤/٨٦.

التّنوينُ[1]

وحقُّها السّكونُ إلّا أنْ يلاقيها سَاكنٌ فتكسرَ أو تُضمّ[2] وقَد تُحذفُ نحو ﴿أحدُ الله الصّمد﴾.[3] فيمَنْ قَرأ.

ومِنها:

النّون المؤكّدة[4]

ومِنها:

هاءُ السّكْت[5]

وتلحقُ المتحرِّكَ بحركةٍ (غير) إعرابيّةٍ للوَقْف نحو «ثمّه» و«كيفَه». وقيل «لم أَبلَهْ» لتقدير الحركةِ كما أُسقط ألف «ها» في «هَلُمَّ» لتقديرِ سُكونِ اللّام[6]، وهي سَاكنة، وتحريكُها لَحنٌ[7].

(ونحو)[8]

٢٣٥ - يا مَرحَباهُ بِحِمارِ عَفْراء[9]

و

٢٣٦ - يا مَرْحَباهُ بحمارِ نَاجِيَة[10]

ممّا لا يُعْتَدُّ بِهِ.

ومنها:

---

(١) انظر بالتّفصيل الرّصف ٣٤٣ والأشباه والنّظائر ٢٦٨/١.

(٢) كقوله تعالى ﴿وعَذَابٍ اركض﴾ ص ٤١/٣٨ - ٤٢.

(٣) الإخلاص ١/١١٢ - ٢ وانظر الكشف ٣٩١/٢.

(٤) «ب» التّنوين.

(٥) الجنى ١٥٢ وشرح المُفصّل ٤٥/٩.

(٦) فإن أصلَ «هلّم» عند الكوفيّين (هالم) وأصل (لم) ألم فأسْقط الألفُ نظرًا إلى سكونِ اللّام من (ألمم). انظر المُقتضب ٢٥/٣ وشرح المُفصّل ٤١/٤ ـ ٤٢.

(٧) نقلَ البغداديّ عبارَة اللّباب. الخزانة ٥٩٣/٤.

(٨) ليست في «ب»

(٩) رجزٌ بعدَهُ:

إذا أتى قرّبته لما يَشَاء

يُنسَبُ لعروةَ بنِ حزام. إصلاح المنطق ٩٢ وابن يعيش ٤٦/٩ والضّرائر ٥١ والخزانة ٥٩٢/٤.

(١٠) رجزٌ مجهول القائلِ بعدَه:

إذَا أتى قرّبته للسّانية

معاني القرآن للفرّاء ٤٢٢/٢ والخصائص ٣٥٨/٢ والضّرائر ٥١ واللّسان (سنا) والخزانة ٤٠٠/١.

الشّينُ والسّينُ

التي تلحقُ بكافِ المؤنّث وقفًا. والأوّلُ الكشكشةُ(١) وهي في (بَني)(٢) تميمٍ، والثّاني الكسْكسةُ(٣) وهي في بكرٍ.

ومِنها:

المدّةُ

التي تلحقُ بآخرِ الكلمةِ إنكارًا أنْ يكونَ الأمرُ على ما ذُكِرَ (المخاطبُ أو على خلافِ ما ذُكر)(٤)، أو تذكّرًا(٥). وتَتْبَع ما قبلَها في حركتِه بعد كسرِ السّاكنِ، وتُزاد إن مع الأولى، ولا تكونُ إلّا (مَع)(٦) ياءٍ، وتختصُّ بالوقفِ والثّانيةُ بالدّرجِ(٧).

أمّا

الاسْمُ

فيعملُ [٦٩/أ] الرّفعَ، والنَّصْبَ، والجَرَّ، والجَزْمَ، فمنه:

المصْدَرُ

وهو اسمُ الحَدث المشتقّ منه الفعلُ(٨)، ومن مجرّدِ الثّلاثي سَمَاعٌ، وفي غيرِهِ قياسٌ نحو «أخْرجَ إخْراجًا» و«استخرَجَ استخراجًا».

ويعملُ عملَ فعلِهِ ماضيًا كانَ أو غيرَه، إذا لم يكنْ مفعُولًا مُطلقًا إلّا أنّه لا إضمارَ فيه، ولا يلزمُ ذكرُ الفاعلِ، وإنْ كانَ له.

وتجوزُ إضافتُه إلى الفاعلِ، وإلى المفعُولِ منصوبًا كانَ في المعنى أو مرفوعًا، ويصحّ حملُ المعطوفِ والصّفةُ على المحلّ نحو:

٢٣٧ - مخافَةَ الإفلاسِ واللّيانا(٩)

---

(١) شرح الكافية ٢/٤٠٩ والجنى ٦٠.

(٢) ليس في «ب».

(٣) الرّصف ٣٩٥.

(٤) كما تقولُ «جاءَني زيد» فيقولُ من يقصُد تكذيبَكَ وإنّ زيدًا لايأتيك أزيدُنيه. والجملة بين قوسين ليست في «ب».

(٥) لِما يُنسى من الكلماتِ، كما تقولُ في قالَ ويقول، ومن العامّ قالا ويقولو ومن العامي فتمدّ اللّام إلى أن تذكر ما نسيت وتصله به. المغني ٤٨٢.

(٦) ليست في «ب».

(٧) شرح الكافية ٢/٤١١.

(٨) على قولِ تميم، أمّا الكوفيّون فيقولون إنّ المصدَر مشتقّ من الفعلِ وفَرْعٌ عليه، الإنصاف المسألة (٢٨).

(٩) رجزٌ قبلَهُ: قَدْ كنتُ داينتُ بها حسانا

ويُنسبُ لزياد العنبريّ، وهو في ملحقات ديوان رؤبة ١٨٧، والكتاب ١/١٩١، والأمالي الشجريّة ١/٢٠٤ و٣٠٨ و٢/٣١ وابن يعيش ٦/٦٥ وأوضح المسالك ٣/٢١٥ والمغني ٦١٩ وابن عقيل ٢/٨٠ والعيني ٣/٥٢٠ والهمع ٢/١٤٥.

ونحو:

٢٣٨ - وطلبَ المعَقّبِ حقَّه المظلومُ[١]

وإعمالُه مع اللّامِ قليلٌ[٢]. ولا يصحّ تقديمُ شيءٍ مِمّا في حَيِّزِه عليه لأنّه في تأويل «أنْ» مع الفعلِ، ولا الفصلُ بينَه وبيْنَ صلتِه بأجنبيّ. فلا يجوزُ في «أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا اليومَ عند بكرٍ» أي تجعل اليَومَ متعلّقًا بأعجبني، وعندَ من صلةِ المصدَرِ، ولا تقديمُ منصوبِهِ على المرفوعِ تقديرًا نحو «عجبتُ من ضربِيْكَ» أو «ضَرْبِي إيّاك» وهُو المختارُ، فإنْ كانَ مفعولًا (مُطلقًا فالعملُ للفعلِ وإنْ كانَ)[٣] بدلًا مِنه فَوجهان.

ومِنهُ

اسمُ الفاعِلِ[٤]

وهو اسمٌ مشتقٌّ لمنْ قامَ به الفعلُ بمعنى الحدُوثِ، وصيغتُه مِن الثّلاثيّ المجرَّد على فاعلٍ، ومن غيرِه على صيغةِ المُضارعِ بميمٍ مضمومةٍ، وكسرِ ما قبلَ الآخر. ويعملُ عملَ «يفعلُ» من [٦٩/ب] فعلِهِ مفرَدًا كانَ أو مثنىً. أو مجموعًا جَمعَ التّصحيحِ أو التّكسير، مظهَرًا أو مُضمرًا مقدّمًا، أو مؤخّرًا بشرطِ معنى الحالِ أو الاستقبالِ، والاعتمادِ على صاحبِهِ أو الهمزةِ، أو «مَا» النافية.

فإنْ كان للماضي وَجَبتِ الإضافةُ خِلافًا للكسائيّ، فإنْ كانَ معمول آخر فبفعلٍ مقدَّر، ونحو ﴿وكلبهم باسط ذراعَيْه﴾[٥] على إرادةِ حكايةِ الحالِ الماضية. ونحو: «الضارب عمرًا أمسِ» حكمُه حُكمُ «الّذي ضرَبَ»، ومن ثَمّةَ امتنعَ (التّقديمُ)[٦].

---

(١) عجزُ بيت للبيد صدرُه:

حتى تهجَّر في الرّواحِ وهاجَه

الدّيوان ١٢٨ وانظر معاني القرآن للفرّاء ٦٦٢ والأمالي الشجريّة ٣٨٠/١ والإنصاف ٢٣٢ وابن يعيش ٢٤/٢ و٤٦ ٦٦/٦ والحماسة البصريّة ٣٣١/٢ واللّسان (عقب) وأوضح المسالك ٢١٤/٣ والعيني ٥١٢/٣ والهمع ١٢٦/١ والخزانة ٣٣٤/١، و٣٣٤/٣ و ٤٤١.

والشّاهد في قوله (المظلوم) صفة المعقّب حملًا على مَحلّ المعقّب. وهو من عقَّب في الأمر أي تردّد في طلبه، وأمّا إنْ كانَ مِن عقَّبني حقّي أي مَطَلني فلا يكونُ في البيت استشهادٌ.

(٢) في شرح الكافية ١٩٦/٢: وسيبويه والخليل جوّزا إعمالَ المصدرِ المعرّف باللّام مطلقًا نحوَ قولِ الشّاعر:

ضعيفُ النّكايةِ أعداءَه   يَخالُ الفرارَ يُراخي الأَجَلْ

والمبرّد منعه. وانظر الكتاب ١٩٢/١.

(٣) في «ب» سقطتِ الجملة... مطلقًا فالعملُ للفعلِ وإنْ كان... وفيها أيضًا فالوجهان. وانظر الكتاب ٢٣١/١ وشرح الكافية ١٩٧/٢.

(٤) في «ب» جمع تصحيح أو تكسير غير مُعرّفين.

(٥) ﴿وكلبُهم باسطٌ ذراعَيْه بالوصيدِ لو اطّلعْتَ عليهم لولّيْتَ منهم فِرارًا﴾ الكهف ١٨/١٨.

(٦) ليس في «ب».

واللّام في قوله ﴿مِن الزّاهدين﴾[1] ليسَت بمعنى «الّذي» عندَ بعضِهم[2]. والصّلةُ المتقدّمةُ ليستْ له عندَ آخرين بل لمحذوفٍ مدلولٍ عليهِ بهِ، وهذا أولى لما يتضمّن الأوّلُ تقديمَ صلةِ المجرورِ على الجارِ.

وجازَ حذفُ نونَي التّثنيةِ والجَمْعِ من غيرِ إضافةٍ كما جَازَ في «الّذي».

وقراءةُ مَنْ قَرأ ﴿لذائِقُو العَذابَ﴾[3] بالنّصبِ ممّا لا مُعرَّجَ عليه. وحكمُ ما جاءَ منه للمبالغةِ كـ«فعّال» و«فَعُول» و«مِفعال» حكمُه[4].

ومِنهُ

اسْمُ المفعولِ

وهو اسمٌ مشتقٌ[5] لمنْ وقَعَ عليهِ الفعلُ، وصيغتُه من الثّلاثي على مفعولٍ، ومن غيرِه على الفاعِلِ مفتوحَ ما قبلِ الآخرِ، وحكمُه حكمُ اسمِ الفاعِلِ إلّا أنّه يعملُ عَملَ المبنيّ للمفعُولِ.

ومِنهُ

الصّفةُ المشَبّهةُ

وهي ما اشتُقّ مِن فعلٍ لازمٍ بمعنى الثّبوتِ، وصيغتُه مخالفةٌ [٧٠/أ] لصيغةِ الفاعلِ على حَسَبِ السّماعِ، وشُبِّهتْ بِهِ من حيثُ تُثنّى، وتُجمَعُ (وتؤنَّثُ)[6] وتعملُ عملَ فعلِها.

وهي إمّا أنْ تكونَ باللّامِ أو مجرّدةً عنه، ومعمولُها إمّا مُضافٌ أو باللّام، أو مجرّدٌ عنهُما مرفوعًا بالفاعليّة، أو منصوبًا على التّمييز في النكرةِ، أو على التّشبيهِ بالمفعولِ في المعرفةِ فيمَنْ لا يَرى تعريفَه أو مجرورًا بالإضافةِ.

فهذان[7] اثنانِ في ثلاثةٍ، وامتنَعَ من الثمانية عَشَر[8] إضافةُ ذاتِ اللّام إلى المضافِ لعَدَمِ الخفّةِ، وإلى المجرّدِ عنهما لاستهجانِ إضافةِ المعرفةِ إلى النّكرةِ، وإنْ كانتْ لفظيّةٍ وإضافةُ المجرّدةِ إلى المضافِ ممّا يُجيزهُ سيبويه مستَشْهِدًا بقوله:

---

(١) ﴿وكانُوا فيه من الزّاهدين﴾. يوسف ١٢/٢٠.

(٢) كالمازني فإنّ اللّامَ عندَه حرفُ تعريفٍ فلا يلزمُ فيه تقديمُ ما في صلةِ الموصول عليه. شرح الكافية ٢/٢٠١.

(٣) الصّافّات ٣٧/٣٨.

(٤) وهو مذهبُ سيبويه والخليل وأكثرِ البصريّين، أمّا الكوفيّون فيقولون لا يعمل شيْءٌ من أبنيةِ المبالغةِ لفواتِ الصّيغة الّتي بها مشابهة اسم الفاعل... شرح الكافية ٢/٢٠٢.

(٥) «ب» اشتق.

(٦) ليست في «ب».

(٧) في «ب» فهذه.

(٨) اثنانَ كونها باللّام، أو مجرّدةً عنها مضروبةٌ في ثلاثةٍ من أحوالِ المعمولِ من كونِه مضافًا، أو باللّام، أو مجرّدًا عنهما فهي ستّةُ أقسامٍ مضروبة في ثلاثةٍ؛ وهي كونُ المعمولِ مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا. شرح المُفصّل ٦/٨٩ وشرح الكافية ٢/٢٠٦، والهمع ٢/٩٨.

٢٣٩ - أقامَتْ على ربعَيْهما جَارتا صفًا كميتا الأعالي جونتا مُصطلاهُما[١]

وهو عندَ غيرِه[٢] على نحو «امرأةٌ حسنةُ العينَيْن نقيّةُ بينهما[٣]» لأنَّ الأعالي معناها التّثنية.

ثمّ ما كان فيهِ ضميرٌ واحدٌ مِن البواقي أحسنُ وما (فيه)[٤] ضميران حَسَنٌ وما لا ضميرَ فيه قبيحٌ. ومتى ارتفع بها الظاهِرُ فلا ضميرَ فيها، وإلّا ففيها ضميرُ الموصوفِ بشهادةِ التأنيثِ في نحو «امرأة حَسَنة الوجه».

واسمُ الفاعل، واسمُ المفعولِ غيرُ المتعدّيَيْن مثلُ الصّفةِ (فيما ذُكِر. وكذا المنسوبُ.)[٥] ومِنهُ

اسمُ التّفضيلِ[٦]

وهُو ما اشتُقَّ لموصوفٍ بزيادةٍ على غيرِهِ. وصيغَتُهُ «أفعلُ» إلّا [٧٠/ب] في الخير والشرّ يقال فيهما «خيرٌ مِنهُ وشرٌ» ولا يُقالُ «أخيرُ» أصْلًا ولا «أشرُّ» إلّا في لغةٍ رديّة[٧]، وعليها جاءَ قولُها «صُغراها شرَّاها»[٨].

وشرطُه أنْ يُبنى ممّا يُبنى منهُ التّعجّب. ويُتوصَّل بمثلِ ما يُتوصَّل بهِ فيه نحو «أشدُّ استخراجًا وبَياضًا وعمًى» وقدْ شَذَّ «الأعطى» و«الأوْلى»[٩].

وقولُهم «أفلسُ من ابنِ المدلّق»[١٠] و«أحمقُ مِن هَبَنَّقَة»[١١].

وأمّا ما أنشَدَهُ الكوفيّون مِن (نحو)[١٢] قوله:

---

(١) البيت للشّمّاخ بنِ ضِرار في ديوانه ٣٠٨ والكتاب ١٩٩/١، وابن يعيش ٨٦/٦ وشرح الكافية ٢٠٨/٢، وضرائر الشّعر ٢٨٧، والعيني ٥٨٧/٣ والهمع ٩٩/٢ والخزانة ١٩٨/٢.
والشاهد على جوازِ إضافةِ المشبهةِ إلى المضاف إلى ضمير الموصوف لأنَّ جَوْنتا صفةٌ لجارتا مضافةٌ إلى مصطلاهما بدليلِ حذفِ نونه، وهما في «مصطلاهما» ضميرُ جارتا وهو موصوفُ جونتا.

(٢) كالمبرّد. المُقتضب ١٦٢/٤ وشرح الكافية ٢٠٨/٢.

(٣) «ب» لونها.

(٤) ليس في «ب».

(٥) ليس في «ب».

(٦) سقط العنوان في «ب».

(٧) في اللّسان (خير): فإنْ أردتَ معنى التّفضيل قلْت: فلانةٌ خيرُ النّاسِ، ولم تقلْ خيرةُ، وفلانٌ خيرُ النّاسِ ولمْ تقلْ (أخيَر)، لا يُثنّى ولا يُجمعُ لأنّه في معنى أفعل. وانظر الإنصاف ٤٩١.

(٨) ويروى «صُغراها مُرّاها». المُستقصى ١٤٠/٢ ومجمع الأمثال ٣٩٨/١.

(٩) الأعطى للدّينار، والأوْلى للمعروف... والقياسُ هو أكثرُ إعطاءً وإيلاءً.

(١٠) ويُروَى ابن المذلق بالذّال المعجمة. وهو رجلٌ من بني عبدِ شمسٍ بن سعدِ بن زيد مناة. مجمع الأمثال ٨٣/٢.

(١١) هَبَنَّقة ذو الودعات، وبلغ مِن حُمقه أنه جعل في عنقه قلادةً من وَدَعٍ وعظام وخزفٍ، وهو ذو لحيةٍ طويلةٍ فَسُئِلَ عن ذلك فقالَ لأعرِفَ بها نفسي ولئلا أضلَّ. المُستقصى ٨٥/١ والميداني ٢١٧/١.

(١٢) في الأصل فقط.

٢٤٠ - إذا الرِّجالُ شَتَوْا واشتدَّ أَزْمُهُم فأنتَ أبيضُهم سربالَ طبَّاخِ[1]

وقول الآخرِ:

٢٤١ - أبيضُ من أختِ بَني أَبَّاض[2]

فمعَ شُذُوذِه محتملٌ لغير التفضيل[3].

والأكثرُ أنْ يكونَ للفاعلِ. وقد جاءَ «أَشْغلُ من ذاتِ النّحيَيْن»[4] و«أزهى من ديكٍ»[5] و«أشأمُ من البَسُوس»[6] و«أعذَرُ» و«ألومُ»[7].

وقد جاءَ ولا فِعلَ له نحو «أحنَكُ الشاتَيْن»[8] و«آبلُ مِن حُنَيْفِ الحناتم»[9] ومنه «أوّلُ» على الأعرفِ[10].

ويَلزمُهُ التّنكيرُ مع «مِنْ». نحو:

٢٤٢ - ولشتُ بالأكثرِ منهم حصًى[11]

---

(١) للبيت رواياتٌ متعدّدةٌ، ويُنسبُ لطرَفَة وروايةُ ديوانه ١٥٠:
إنْ قلْتَ نصرٌ فنصرٌ كانَ شرّ فتى قدمًا وأبيضهُم سربالُ طبّاخ
معاني القرآن للفرّاء ١٢٨/٢ والجُمَل ١٠٢ والإنصاف ١٤٩ وابن يعيش ٩٣/٦ واللّسان (بيض) والخزانة ٤٨١/٣.

(٢) قيلَ مجهولُ القائلِ، ونُسِبَ لرؤبةَ وهو في ملحقات ديوانه ١٧٦، والجُمَل ١٠٢ والإنصاف ١٤٩، وابن يعيش ٩٣/٦ و١٤٧/٧ وشرح الكافية ٢١٣/٢ واللّسان (بيض) والخزانة ٤٨١/٣.

(٣) لجوازِ أنْ يكونَ (أبيض) في البيتَيْن أفعل صفة بمعنى مبيضة لا أفعل تفضيل.

(٤) وهي المرأةُ الّتي شَغَلها خوّاتُ بنُ جُبَيْر الأنصاري بنحيَيْها من السّمن، وقضى منها ما أراد. الفاخر ٨٦ والمُستقصى ٩٩/١ والميداني ٣٧٦/١.

(٥) مِن زَهَا فهو مزهوّ إذا تكبّر، الميداني ٣٢٧/١.

(٦) البَسوس خالةُ جسّاسِ بن مرّةَ قاتلِ كُلَيْب. الفاخر ٩٣ والمُستقصى ١٧٦/١ والميداني ٣٧٤/١.

(٧) أي أكثر معذوريّة وملوميّة.

(٨) أي أكلها من الحنك، وهو شاذّ، لأنَّ الخِلْقَةَ لا يُقالُ فيها ما أفْعَلَه ولا أفعَلَ مِنْ، انظر حاشية اللّباب ٢٢/أ وشرح المفصّل ٩٤/٦.

(٩) في الصّحاح: يقول أَبَلَ يأبُلُ إبالة كما يُقالُ شَكس يشكسُ شكاسة، فهو آبل أي حاذِقٌ بمصلحةِ الإبل فعلى هذا ليسَ بشاذٍّ. وحُنيفُ الحَناتِم رجلٌ من بني تيم اللّاتِ له حذْقٌ في رَعْيه الإبل. انظر المُستقصى ١/١ والميداني ٨٦/١ والصّحاح (باب اللّام فصل الألف).

(١٠) انظر بالتفصيل شرح اللّباب ٧٢٨/٢ وشرح المفصّل ٩٧/٦، وشرح الكافية ٢١٨/٢.

(١١) تتمّته: وإنّما العزّةُ للكاثِر
وهو للأعشى من قصيدةٍ قالها في هجاءِ عَلقمةَ بنِ عُلاثةَ ومدحِ عامرِ بن الطّفيل في المفاخرة الّتي جرت بينهما. ديوانه ١٤٣ وابن يعيش ٦/٣ و١٠٠/٦ واللّسان (حصى - كثر) وأوضح المسالك ٢٩٥/٣ والمغني ٧٤٤، وابن عقيل ١٣٥/٢، والعيني ٣٨/٤.

ليسَتْ (مِن)[1] فيهِ بالّتي نحنُ بصددِهِ[2].

ونحو:

٢٤٣ - وَرِثتُ مُهَلهِلًا والخيرَ منه زهَيْرًا نِعم ذُخرُ الذّاخِرِينا[3]

قليلٌ.

والتّعريفُ باللّامِ أو الإضافةِ عندَ مفارقَتِها، ويَسْتوي فيه الذّكَرُ والأُنثى، والاثنانِ، والجمعُ مصحُوبًا بـ(مِن) بخلافِه مُعرَّفًا باللّامِ، وساغَ فيه الأمران مضافًا.

وقَد يُحذفُ «مِن» [لفظًا][4] ويُرادُ تقديرًا، والتُزِم في «آخر» فلمْ يَسْتَوِ فيهِ ما استَوى في غيرِهِ. ونحو [٧١/أ] «دُنيا» و«جُلّى»[5] غلب فاختلطَ بالأسماءِ.

ولا يعملُ عملَ الفعلِ فلا ينصبُ مفعولًا به أصلًا. ونحو:

٢٤٤ - أَضْربُ مِنّا بالسّيوفِ القوانسا[6]

منصوبٌ بفعلٍ مضمَر (مقدّرٍ مدلولٍ عليه به)[7]. وكَذا قولُه (تعالى)[8] ﴿إِنَّ ربَّكَ هو أعلَمُ بمَنْ ضَلَّ﴾[9].

ولا يرفع المظهرَ على الأعرفِ فلا تَقولُ «مررْتُ برجلٍ أكرمَ منه أبُوه» بل ترفعُه على الابتداءِ إلّا أنْ يكون لمتعلَّقٍ ما جرى عليه مُنفصلًا باعتبارِ تعلُّقِه على نفسِهِ باعتبارِ غيرِه منفيًّا نحو «ما رأيْتُ رجُلًا أحسنَ في عَيْنيهِ الكحل منهُ في عينِ زَيْدٍ»[10] لجريه مُجْرى الفعلِ، ولِما في الرّفْع مِنَ الفصْلِ بين «أفعل» وصلته بأجنبي. ولك أنْ تقولَ «أحسَن في عينِهِ الكحل من

---

(١) ليس في «ب».

(٢) بل هي (مِن) التفضيليّة لأنّها للتّبعيض أي ليستْ (مِن) بينهم بالأكثرِ حصى أي عددًا.

(٣) أيضًا (مِن) تفضيليّة، ويجوزُ أنْ تكون (ال) زائدة في (الخير). والبيتُ لعَمرو بن كلثوم. شرح الكافية ٢/٢١٥ والخزانة ٣/٤٩٣.

(٤) من «ب».

(٥) كلمة (دنيا) تأنيث (الأدنى) وهو أفعلُ التّفضيلِ، و(جلّى) تأنيث الأجل، أفعل التفضيل.

(٦) عجز بيتٍ صدرُه:

أكرّ وأحمى للحقيقة منهمُ

وهو للعبّاس بنِ مرداس في ديوانه ٦٩ والأصمعيّات ٢٠٥ وحماسة أبي تمّام ٢/١٦ وحماسة البحتري ٤٨ والاختياريْنِ ٧٣٦، وابن يعيش ٦/١٠٥ والحماسة البصريّة ١/٥٥ وشرح الكافية ٢/٢١٩ واللّسان (قنس) والمغني ٨٠٤ والخزانة ٣/٥١٧ - ٦١٨.

(٧) ليس في «ب».

(٨) ليس في «ب».

(٩) النّحل ١٦/١٢٥.

(١٠) شرح الكافية ٢/٢٢٠ والخزانة ٣/٥٢١.

عَيْنِ زَيْدٍ» وكانَ فيه مُضَافًا محذُوفًا، ولكَ أنْ تقولَ «ما رأيت كعَيْن زيدٍ أحسَن فيها الكحل» فتأتي بالمفضَّلِ عَلَيْه قبل ذكرِ «أحسن»[1] فتستغني عنهُ بعدَهُ، وعليه قولُ سُحَيْم:

٢٤٥ - مَرَرْتُ على وادي السِّبَاعِ ولا أَرَى ... كـوادِي الـسِّـبـاعِ حِيْـن يُـظْـلِـمُ وَادِيـا

أقـــلَّ بـــهِ ركـــبٌ أَتَـــوْهُ تـــأيّـــةً ... وأخــوَفَ إلَّا مــا وَقَــى الله سَــاريــا[2]

ومِنهُ

أسْمَاءُ الأَفْعَالِ

وتعملُ عملَ مُسَمَّياتِها أمْرًا، كانَتْ مُتعدّيًا أو غيرَه، أو خبرًا كـ:

- رُوَيْد: غير ما وقَعَ صِفةً أو حالًا، أو مَصْدَرًا مُضافًا، وفي معناه:

- تَيْدَ: ملتزمًا فيه لفظ الواحدِ[3].

و - هَلُمّ: بمعنى قَرِّب[4].

و- هاتِ الشيْءَ[5].

و - هَا زَيْدًا، وفيهِ لغاتٌ [٧١/ب] وله استعمالاتٌ[6].

و - حَيَّهل الثَّريدَ: وفيهِ لغاتٌ[7].

و - بَلْه زيدًا، بَلهَ ما كانَ في معنى المصدر[8].

و - فعَالِ: الّتي في معنى الأمر كـ«نَزَالِ» و«تراكِ» وهي قياسٌ في الأفعالِ الثلاثيّةِ عندَ سيبويه[9] وقلَّتْ في الرّباعيّة كـ«قرقارِ»[10] و«عَرْعارِ»[11].

- و«عَلَيْك زيدًا أوبِهِ»، و«عَلَيَّ زَيْدًا».

---

(١) في «ب» أفعل.

(٢) الشّاهد تقدَّم (كوادي السباع) على (أفعل) وهو أقلّ. والشّاهد في الكتاب ٣٢/٢ وشرح الكافية ٢١٩/٢ واللّسان (سبع) والخزانة ٥٢١/٣.

(٣) في «ب» ملتزمًا فيها لفظ الوحدة.

(٤) كقوله تعالى ﴿قل هلمّ شهداءَكُم الّذين يَشهدُون أنَّ اللهَ حرَّمَ هٰذا﴾. الأنعام ١٥٠/٦.

(٥) ويتصرّفُ بحسبِ الأحوالِ إفرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا.

(٦) شرح الكافية ٦٩/٢.

(٧) شرح الكافية ٧٢/٢ والخزانة ٣٩/٣.

(٨) وحكى أبو عليّ عَنِ الأخفش أنّه يجيءُ بمعنى كيفَ فيَرفع ما بعدَه... شرح الكافية ٧٠/٢.

(٩) وعند المبّرد سماعٌ. انظر الكتاب ٢٨٠/٣ والمُقتضب ٢٠٢/٣ وشرح الكافية ٧٥/٢ ـ ٧٦.

(١٠) كقول أبي النّجم يصفُ سَحابا

قالتْ له ريحُ الصَّبَا قَرْقَار

(١١) هي لعبةٌ للصّبيانِ العَرَب.

- وذُونَكَ عمرًا،

- وعندَكَ خالدًا،

- وحِذْرَك بكرًا وحَذارك. ونحو:

- «صَهْ» و«مَهْ»[1] و«إيه» و«آمين»[2] و«هَلُمَّ»[3] بمعنى أقبلْ...

ونحو:

- هيهاتَ الأمْرُ، وفيه لغاتٌ.

- و«شتَّان زيدٌ وعمرٌو» أيْ افترَقا. ونحو:

٢٤٦ – لشتَّانَ مَا بين اليزيدَيْنِ في النَّدى[4]

أباهُ الأصمعيّ.

- و«سَرْعَان ذا إهَالة»[5]

- و«وَشْكانَ ذا خرُوجًا»[6]

وفيها مِنَ المبالَغَةِ ما ليْسَ في مُسَمَّياتها.

وحكمها في امتناعِ تقديمِ معمولِها حكمُ المصدَرِ خِلافًا للكوفيّين[7] وانتصابُ ﴿كتابَ اللهِ﴾[8] ليسَ بـ«عليكم»، وإنّما هُوَ مِن بابِ المصدَرِ المؤكِّدِ لنفسِهِ.

---

(١) تقولُ للرّجل إذا أسْكتَّهُ «صَهْ» فإنْ وصلْتَهُ قلْتَ «صهٍ صهٍ» وكذلك «مه» فإنْ وصَلْته قلْتَ «مهٍ مهٍ». إصلاح المنطق ٢٩٢. وفي الهمع ١٠٥/٢ ومَه وأيّها وكلاهما بمعنى انكفف. كذا في التّسهيل خلاف قولِ كثيرين إنَّ (مه) بمعنى اكفف لأنَّ اكفف متعدّ، ومه لا يتعدى.

(٢) بمعنى استجب وهو سريانيّ كقابيل وهَابيل.

(٣) تقول هلمّ يا رجلُ وكذلك للاثنيْن، والجمع، والمؤنَّث موحّد... ولغة أخرى يقالُ للاثنَيْن «هلمّا» وللجميع «هلمّوا» وللمرأة «هلمّي» وللاثنتين «هلمّا» وللجميع «هلمُمْن» والأولى أفصح. إصلاح المنطق ٢٩٠.

(٤) صدرُ بيتٍ لربيعةَ الرّقيّ عجزُه

يزيد سُليم والأغرّ ابنِ حاتمِ

ديوانه ٦٠ والعقد الفريد ٣٣٢/١ وابن يعيش ٣٧/٤ والحماسة البصريّة ٢٦٦/٢ وشرح الكافية ٧٤/٢ والخزانة ٤٥/٣. وأباه الأصمعيّ لأنّه لمولّد.

(٥) سُرْعان مثلَّثُ الفَاء بمعنى قرب مع تعجّب. وهو مثلٌ يضرَبُ لمن يخبر بكينونة الشّيْءِ قبل وقتِهِ. الجمهرة ١١٨ والميداني ٣٣٦/١. وما بين قوسين سقط في «ب».

(٦) وكذا وَشْكان مثلث الفاء بمعنى قرب مع تعجّب. شرح المفصّل ٣٨/٤.

(٧) الإنصاف المسألة (٢٧).

(٨) النّساء ٢٤/٤.

وقول الشاعِر:

٢٤٧ - يا أيُّها المائحُ دَلْوي دُوْنَكا[١]

فدلوي إمَّا مرفوعٌ بأنَّه خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أو منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ.

ومِنهُ[٢]:

- الاسمُ المُضَافُ

لأنَّه لنيابَتِهِ عَن حرفِ الجرِّ يجر المضاف إليهِ فيمن يَرَى العملَ له[٣].

- الاسمُ التَّامُّ

لأنَّه ينصِبُ التّمييزَ على ما قد سَلَفَ[٤] ومنه :

الأسماء المتضمّنة لمعنى إنْ

لأنَّها تجزمُ الفعلَ المضارعَ (وهي:

مَا)[٥]: نحو «ما تصنَعْ اصْنَعْ»، وتتّصلُ بها «مَا» المزيدَةُ فتنقلبُ ألفُها هاءً نحو «مَهما» على الأَصحّ من القولَيْن[٦]. وقد تُستعمل [٧٢/أ] للظّرف نحو:

٢٤٨ - مهما تُصِبْ أفْقًا مِن بارقٍ تشِم[٧]

- و«مَنْ» نحو «مَن يغزُ يغنَمْ».

- و«أيّ» كـ«مَنْ» إلَّا أنَّه إذا أُضِيْفَ إلى الظَّرفِ انتصبَ على الظَّرفيّةِ.

- و«إذْ» و«حَيْثُ» مكفوفَيْن بـ«مَا» عَنِ الإضافةِ. والأوّلُ للزّمانِ والثّاني للمكانِ، ويلزمُهما النَّصبُ[٨].

---

(١) رَجَز بعدَهُ:

أنّي رأيتُ النّاسَ يحمدُوْنَكا

وهو لجاريةٍ من الأنصارِ. معاني القرآن للفرّاء ٢٦٠/١ والإنصاف ٢٢٨، وابن يعيش ١١٧/١ واللّسان (ميح) وأوضح المسالك ٨٨/٤ وشذور الذّهب ٤٠٧ والمغني ٧٩٤ و٨٠٤ والعيني ٣١١/٤ والهمع ١٠٥/٢ والخزانة ١٥/٣.

(٢) أي من الاسم العامل.

(٣) الهمع ٤٦/٢ .

(٤) يُنْصَبُ بأحدِ الأربعةِ: إمَّا بالتّنوينِ نحو «راقودٌ خلًّا» أو بنونِ التثنيةِ نحو «منوانِ سمنًا» أو بالنّون نحو «عشرونَ درهمًا» أو بالإضافةِ نحو «ملءُ الإناءِ عسلًا».

(٥) سقطَ مِن «ب».

(٦) وهو قولُ الخليل، الكتاب ٥٩/٣.

(٧) عجزُ بيتٍ لساعدةَ بنِ جؤيّةَ يصفُ فيه بقرَ وحشٍ صدرُه:

قدْ أوبيتُ كلَّ ماءٍ فهي صادية

ديوان الهذليين ١٩٨/١ وشرح أشعارهم ١١٢٨/٣ واللّسان (صوى) والمغني ٤٣٥، والهمع ٥٧/٢، والخزانة ٤٥٣/٣

(٨) الكتاب ٥٦/٣ والمقتضب ٥٤/٢ وشرح الكافية ٢٥٤/٢.

- و«مَتى» وأيْن» مثلهما ولا يلزَمُهما «مَا».
- و«أنّى» نحو:

٢٤٩ - فأصْبحْتَ أنّى تأتِها تلتَبسْ بِها(١)

ومحلّهُ النّصبُ على الحالِ، وقِيلَ على الظّرفِ. وقَد جَاءَ «كيفَ تصنَعْ أصْنَعْ» بالجَزْمِ، وهو ضعيفٌ. ويَرَاه الكوفيّون(٢) قياسًا.

ولا يجوزُ الجَزْمُ بـ«إذا» إلّا في ضَرُورةِ الشّعرِ لما فيهِ من التّعيّن المنافي للإبهامِ اللّازمِ للشّرطِ.

ونحو:

٢٥٠ - ترفعُ لي خِندِفُ واللهُ يَرْفَعُ لي نـارًا إذا خَـمـدتْ نـيـرانُـهـم تَـقِـدِ(٣)

قليلٌ.

[العامل المعنويّ]

وأمّا العَاملُ المعنويّ فإنّه صنفان:

١ - أحدُهما معنى فعلٍ مأخوذٌ من غيرِه لدلالتِه عَلَيْه. وإنّه يرفعُ إذا كانَ المأخوذُ منه ظرفًا(٤) بشرطِ الاعتمادِ على ما يشترطُ اعتمادَ الصّفةِ عليه، والموصولِ عند سيبويه إذا لم يكنِ الواقعُ بعدَه حَدَثًا لَفظًا أو تقديرًا، ومُطلقًا عند الخليل من غيرِ شرطِ الاعتمادِ مُطلقًا عِنْدَ الأَخْفَش.

وإنْ لم يكنْ ظرفًا لم يَعملْ إلّا في الحالِ(٥)، أو الظّرفِ، أو المفعولِ مَعه فيمَنْ لَمْ يجعلِ الواو عامِلَةً، وكذا المفعولُ المطلقُ فيمَنْ لا يرى الحذفَ في مثلِ «لَه عليّ ألفُ درهمٍ عُرْفًا»(٦)، وكذا في «فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ».

٢ - والصّنْفُ الثاني: ما ليسَ بمعنى [٧٢/أ] الفعلِ، وإنّه اثنان عندَ سيبويه وثلاثةٌ عندَ الأَخْفش:

أحدُها: الابتداءُ الرّافعُ للمبتدأ والخبرِ وقَد مرّ.

---

(١) تقدّم ذكره.

(٢) الإنصاف (المسألة ٩١).

(٣) البيتُ للفرزدق في ديوانه ٢١٦/١ والكتاب ٦٢/٣ والمُقتضب ٥٦/٢ وابن يعيش ٤٧/٧ والخزانة ١٦٢/٣ وقال: قليلٌ، لأنّه جَعَل إذا ما جازمةً. وظهرَ الجزمُ في قوله «تقدِ».

(٤) في «ب» جملة ظرفيّة لشرط.

(٥) نحو قولِه تعالى ﴿وهذا بَعْلي شيخًا﴾ هود ٧٢/١١.

(٦) في «ب» اعترافًا.

والثّاني: رافعُ الفعلِ المضارع، وهو وقوعُه بحيثُ يصحُّ وقوعُ الاسمِ عندَهما وارتفاعُه عندَ أكثرِ الكوفيّين (بتعرّيه)[1] عن النّواصبِ والجَوَازمِ، وعندَ الكسائيّ بالزّائدِ في أوّله[2].

والثالثُ: عاملُ الصّفةِ فإنّها ترتفعُ عند الأخفشِ بكونِها صفةً لمرفوعٍ، وتنتصبُ، وتنجرّ بمثلِ ذاك. والعامل فيها عندَ سيبويه هو العاملُ في الموصوفِ. ويُحتجُّ للأوّل بجوازِ حملِ الصّفةِ على لفظِ المبنيّ من المنادى والمنفيّ إذْ لو كانَ المُؤَثِّرُ فيهما واحدًا لما اختلفَ حكمُهما.

---

(١) نقص في «ب»

(٢) الإنصاف المسألة (٥) والمسألة (٧٤) وشرح الكافية ٨٧/١ والهمع ٩٣/١.

القِسْم الـرَّابِع

في المُقتَضِي للإعْـرَاب

وهو توارُدُ المعَاني المختلفةِ على الكلامِ بسَبَبِ التّركيبِ، فإنّها تستدعي ما ينتصبُ دليلًا على ثبوتها، والحدود بمعزلٍ منها، وكذا الأفعال لدلالةِ صِيغها على معانيها، وإنّما محلّ المعاني المقتضيةِ للإعرابِ هو الاسمُ. ومن ثمّةَ حُكِم له بأصالةِ الإعرابِ، وأُصُوْلُ تِلكَ المعاني بحكمِ الاستقراءِ ثلاثةٌ:

١ - الفاعليّةُ وهي المقتَضِيَةُ للرّفعِ.

٢ - والمفعوليّةُ وهي المقتَضِيَةُ للنَّصبِ.

٣ - والإضافةُ وهي المقتَضِيَةُ للجرّ.

وذلك إمّا بحكمِ[1] التّناسبِ لقوّةِ الأوّلِ، وضَعْفِ الثّاني، وكونِ الثالث بينَ بينَ. وعلى هذا شأنُ دَلائِلِ (الإعرابِ)[2] في الأصلِ. وإمّا بطريق [٧٢/ب] التّعادلِ لاختصاصِ الأقلّ بالأقوى، والأكثر بالأضعفِ.

وبهَذا تبيّن أنَّ الأصلَ في المرفوعِ هو الفاعلُ، وما سِواه ملحقٌ به.

والأصلُ في المنصوبِ المفعولُ، وما عداه متفرّعٌ عليه. وفي المجرورِ المضافُ إليه إمّا بصريحِ الجرّ أو معناهُ. وإلى هذا أشَارَ واضعُ الصَّنْعَة.

فارتفاعُ المبتدأ لأنَّه ـ لكونِه مُسندًا إليه ـ أشبَهَ الفاعلَ، وبالمعنى الثّاني لكونِه أحدَ جزأي الجملةِ مثله.

والخبرِ لكونِهِ جزءًا ثانيًا من الجملةِ.

وخبرِ «إنَّ» وأخواتِها لكونِ عاملِهِ في لزومِهِ الأَسْماءَ وورُوده ثلاثيًا فصاعِدًا، وبنائِه على الفتحِ، ولتضمُّنه معنى الفعلِ أشبَه عاملَهُ فأُلْحِقَ به، والتُزِمَ تأخيرُهُ عنِ المنصُوبِ فيما التُزِم تأخيرُه إيقاعًا للمخالفةِ بينهما. وأجيزَ تقديمُ الظّرفِ لما فيه من التوسّع معَ أنَّ المخالفةَ معه واقعةٌ بدونِ التّقديمِ، إذِ الظّرفُ المستقرُّ لا يقعُ فاعلًا أصلًا، ولم يجزْ مَع الفعلِ حَيْث كُرِهَ

(١) «ب» لقوّة التّناسب.

(٢) نقص في «ب».

دخولُها عليه.

- وخبرِ «لا الّتي لنَفي الجنْسِ» لكونِ عامِله محذوًّا بِهِ حَذْوَ إنَّ لِما بينَهما من التّقابلِ لاقتسامهما النّفي والإثباتَ على سبيلِ التّأكيدِ. ولا تقديمَ هناك بحالٍ حطًّا لَهُ عن رُتبة «إنَّ».

- واسمِ «ما» و«لا»[1] لما بينهما وبينَ «ليسَ» من التّشارُك في المعنى والتزَمُوا تقديمَه على المنصُوبِ لعدمِ اقتضائِهما لضَعْفِ شبهِهما حَيْثُ اقتُصِرَ[2] على المعنويّ دونَ اللّفظيّ ونَوْع تلك المخالفة.

وأمّا انتصابُ الحالِ فلأنّها لكونِها [٧٣/أ] فُضلةً يتمُّ الكلامُ بدونِها ولما أنّها مفعولٌ فيه أشبَه المفعولَ لاسيّما الظّرف.

والتّمييز لما وقع في أمثلته موقعَ المفعولِ من نحو «ضرب زيدٌ عمرًا» و«زيدٌ ضاربٌ عمرًا» و«هما ضاربان خالدًا» و«هم ضاربون بكرًا». و«عجبْتُ من ضربِ زيدٍ عمرًا».

والمستثنى المنصوب لكونِه فُضلةً، ولكونِ العامّ فيه بتوسُّطِ حرفٍ كالمفعول (معه)[3].

والاسم والخبر في بابي «كان» و«إنَّ» لِما أنَّ عاملهما لاقتضائه شيئَيْن معنى أشبَه المتعدّي من الفِعْل.

والمنصوب بـ«لا الّتي لنفي الجنس» لِما أنّها محمولةٌ على («إنَّ»)[4] ولا فروعَ للمُضافِ إليه إذ الاسمُ لا ينجرُّ إلّا بالإضافة.

وأمّا التّوابع فهي داخلةٌ تحتَ أحكامِ المتبوعات، وإنّما بُنِيَ من الأسماء ما بُني إمّا لفقدان[5] المُقتضي، وإمّا لوجودِ المانع وهو مناسبةُ غيرِ المتمكن على ما أُومِىءَ إليه.

وأمّا المُقتضي لإعرابِ الفعلِ المُضارع عندنا فهو مضارعتُه لاسم الفاعل لفظًا ومعنًى، واستعمالًا. أمّا الأوّل فلموازنته إيّاه في الحركة والسّكون. وأمّا الثاني فلقبول كلٍّ واحد منهما الشّياع والخصوص، ولمبادرة الوَهمِ فيه عند التّجرُّدِ من القرائن إلى الحال. وأمّا الثالث فلوقوعه صفةً، ودخول لام الابتداء، ثم إنَّ وقوعَه في أقوى مراتبِ المُضارعةِ وهو وقوعُه بنفسه من غيرِ حرفٍ يردُّه إلى تقديرِ الاسميّة اقتضى له استحقاقَ [٧٣/ب] أقوى وُجوه الإعرابِ وهي الرّفعُ، ووقوعُهُ موقعًا لا يصلحُ للاسم أصْلًا اقتضى له إعرابًا لا يكون في الاسمِ رأسًا وهو الجزمُ لِما أنّه لا يناسبُ الاسمَ حيثُ يقضي هناك وجودُه إلى عدمِهِ غالبًا. ووقوعُهُ (وقوع

---

(١) زاد في «ب» المشبّهين.

(٢) «ب» انتصروا.

(٣) نقص في «ب».

(٤) في «ب» لفقد.

(٥) نقص في «ب».

المضارع)[1] موقعًا لا يصلحُ للاسمِ إلّا بانضمام ما ينقلُهُ إلى تقديرِ الاسم، أو ما أشبَهه اقتضى له وَجْهًا من الإعرابِ بَيْنَ الأوَّل والثَّاني، وهو إمّا النّصبُ أو الجرُّ، فأوثِرَ النَّصْبُ لخفَّتِهِ، ولِما أنَّ عامِلَهُ أشبهَ نواصبَ الاسمِ وبهذا قد تبيَّنَ وَجْهُ اختصاصِ الجرِّ بالاسْمِ[2] والجزمِ بالفعل.

وإذْ قدْ وَفَّيْنا بما وعَدْنا مِن تَوفيرِ الأقْسَام الأربعةِ حقَّها فلنختمِ الكتابَ حامِدينَ لله، ومُصَلّين على نبيِّه محمدٍ وآلِه الطيّبين الطاهرين وهو حسْبُنا، ونِعم المعين.

الحمدُ لله على أنْ وفَّقنا للإتمامِ في الخيرِ والسّلامة، والصّلاةُ على محمد أشرفِ الموجُوداتِ، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ أجمعين.

حرَّرَهُ العَبْدُ الحقيرُ يوسُف بنُ حصرين قيلَخان - وفَّقَه اللهُ تعالى - لنفسه في التَّاسع والعشرين من محرّم الحرام سنةَ تسعٍ وأربعين وثمانمئة هجريّة في مدينةِ قيصريّة من نسخةِ مولانا وليخان القيصريّ المُوفَّق من عند الله العليّ.

رَحمَ اللهُ لمن نظَر فيه، ودَعَا لكاتِبِه بمنِّهِ وإنْعَامِهِ وإحسانِهِ آمين يا ربّ العالمين.

---

(١) نقص في «ب».

(٢) من هنا نقص في «ب».

الفَهَـــارِسُ الفَنـّــيَّة

١- فهرس الآيات القرآنية

٢- فهرس الأحاديث الشريفة

٣- فهرس الشّعر

رقم البيت	أوله	آخره	بحره	قائله	الصفحة
		قافية الهمزة			
١١٩	إذا عاش....	والفتاءُ	الوافر	الرّبيع بن ضبع	١٠٥
١٨٩	كأن سبيئة....	وماءُ	الوافر	حسّان بن ثابت	١٤٥
٣٢	طلبوا....	بقاءِ	الخفيف	أبو زبيد	٤٦
٢٠٦	ربّما ضربة....	نجلاءِ	الخفيف	عديّ بن الرّعلاء	١٥٥
		قافية الباء			
٢٠٢	فأصبحن....	تصوّبا	الطّويل	الأسود بن يعفر	١٥٢
٥٦	فلو ولدت....	والكلابا	الوافر	جرير	٦٢
١١١	فإيّاك....	جالبُ	الطويل	الفضل بن عبد الرحمن[1]	٩٨
١٢٣	أتهجر سلمىٰ....	تطيبُ	الطويل	المخبل السعدي[2]	١٠٧
١٦	فبيناه....	نجيبُ	الطويل	العجير السلولي[3]	٢٩
٨٧	وقد جعلت....	نابُها	الطويل	لقيط بن مرّة	٨٦
١٦٣	مشائيم....	غرابُها	الطويل	الأخوص[4] الرياحي	١٢٨
١٧٥	لقد علم....	خطيبُها	الطويل	سحبان بن وائل	١٣٥
٥٢	حتىٰ إذا....	نغبُ	البسيط	ذو الرمة	٦٠
١٩٧	عسىٰ الكرب....	قريبُ	الوافر	هدبة بن الخشرم	١٤٩
١٤٠	هذا....	ولا أبِ	الطويل	عامر بن الطفيل	١١٥
٦٠	وأمّا القتال....	المواكبِ	الطويل	الحارث بن خالد	٦٦
٧٠	جزتنا بنو....	ذا ذنبِ	الطويل	عبدالعزىٰ بن امرئ القيس	٧٧
٦٩	وعدت....	يثربِ	الطويل	الأشجعي	٧٧

(١) ويُنسب إلى زيد بن عمرو.

(٢) ويُنسب إلى أعشىٰ همدان.

(٣) ويُنسب إلى المخبّل السّعدي وأميّة الصلت.

(٤) ويُنسب إلى أبي ذؤيب، والفرزدق.

رقم البيت	أوله	آخره	بحره	قائله	الصفحة
١٠٥	كليني....	الكواكبِ	الطويل	النابغة	٩٥
٢٠١	ديار التي....	الركائبِ	الطويل	قيس بن الخطيم	١٥٢
٩٢	يبكيك....	للعجبِ	البسيط	–	٨٨
١٨٧	أمرتك....	وذا نشبِ	البسيط	العباس بن مرداس	١٤٤
٢٢٧	ما إن....	جربِ	الكامل	دريد بن الصِّمّة	١٦٨
١٩١	جياد بني....	العرابِ	الوافر	دريد بن الصِّمّة	١٤٦
٢١٥	لكي يعلم....	بابها	المتقارب	–	١٦٠
١٠٤	يا أمتا....	لاحبِ	السريع	جارية	٩٣
١٢٨	إنَّ من....	الخطوبِ	الخفيف	الأعشى	١١١

قافية التاء

رقم البيت	أوله	آخره	بحره	قائله	الصفحة
٩٠	يا أقرع...	جعتا	الخفيف	سالم بن دارة	٧٨
٢٦	فإن الماء....	طويتُ	الوافر	سنان بن الفحل	٣٨
١٤٢	ألا رجلًا....	تبيتُ	الوافر	عمرو بن قعاس	١١٦
٧٢	هنيئاً....	استحلتِ	الطويل	كثيِّر عزة	٧٨
١٨٢	ولست أبالي....	أقلتِ	الطويل	–	١٣٨
١١٦	أفي العزائم....	لعلاتِ	البسيط	–	١٠٣

قافية الجيم

رقم البيت	أوله	آخره	بحره	قائله	الصفحة
١٦٨	متى تأتنا....	تأججا	الطويل	عبدالله بن الحر(١)	١٣٢
١٤١	ألا سبيل....	حجاجِ	البسيط	–	١١٦

قافية الحاء

رقم البيت	أوله	آخره	بحره	قائله	الصفحة
١٤٤	سأترك....	فأستريحا	الوافر	المغيرة بن حبناء	١١٨
٨	أخو بيضات....	سبوحُ	الطويل	بعض هذيل	١٧
١٩٨	إذا غير....	يبرحُ	الطويل	ذو الرمة	١٤٩
٢٠٤	يا بؤس....	فاستراحوا	مجزوء الكامل	سعد بن مالك	١٥٤
١١٢	أخاك....	سلاحِ	الطويل	المسكين الدارمي	٩٨
١٩٤	عسى طيّء....	والجوانحِ	الطويل	قسام بن رواحة	١٤٨

قافية الخاء

رقم البيت	أوله	آخره	بحره	قائله	الصفحة
٢٤٠	إذا الرجال....	طباخِ	البسيط	طرفة	١٧٩

(١) ويُنسب إلى الراعي.

(١) ويُنسب إلى الطرماح.

رقم البيت	أوله	آخره	بحره	قائله	الصفحة
١٩٠	فإنك لا تبالي...	حمارُ	الوافر	خداش بن زهير	١٤٥
٢٠٥	إن يقتلوك....	عارُ	الكامل	ثابت بن قطنة	١٥٤
٢١٩	إن العقل....	للصَّبرِ	الطويل	هدبة بن الخشرم	١٦١
١٠	يا أميلح....	والسمرِ	البسيط	العرجي	٢٠
٢	فقالوا....	أثيرِ	الوافر	عروة بن الورد	١٤
٢٤٢	ولست....	للكاثرِ	السريع	الأعشى	١٧٩
٧٣	دعوت لما....	مسورِ	المتقارب	ينسب لأعرابي	٧٨
		قافية السين			
٢٤٤	أكر وأحمى....	القوانسا	الطويل	العباس بن مرداس	١٨٠
٧٤	إذا شق....	لابسُ	الطويل	سحيم عبدبني الحسحاس	٧٩
١٥٠	ومن يطلب....	بيهسُ			
	نعامة....	يلبسُ	الطويل	المتلمس	١٢١
١٥٦	أعلاقة....	المخلسِ	الكامل	المرار	١٢٤
		قافية الصاد			
١٢٢	كلوا في....	خميصُ	الوافر	–	١٠٦
٣١	لدن غدوة....	قالصِ	الطويل	–	٤٤
		قافية الضاد			
١٩٢	بتيهاء....	بيوضُها	الطويل	عمرو بن أحمر الباهلي	١٤٦
		قافية الطاء			
٨٣	ما أنا....	الضابط	المتقارب	أسامة بن الحارث	٨٤
		قافية العين			
١٢٩	فلو أن....	وتسرعا	الطويل	الراعي	١١١
٢١٦	فقالت....	وتخدعا	الطويل	جميل	١٦٠
١٧٠	ذريني....	مضاعا	الوافر	عدي بن زيد	١٣٣
١٧٢	أنا ابن....	وقوعا	الوافر	المرار الأسدي	١٣٣
١٨٨	قفي....	الوداعا	الوافر	القطامي	١٤٥
٣	ويستخرج....	اليتقصَّعُ	الطويل	ذو الخرق	١٤
٢٢٤	إذا هي....	ما تقنعُ	الطويل	الأعرج المعني	١٦٦
٢٣٠	من النفر....	قمقموا	الطويل	يُنسب لأبي الربيس	١٦٩

رقم البيت	أوله	آخره	بحره	قائله	الصفحة
٥٨	سمعت....	بلالا	الوافر	ذو الرمة	٦٣
٢١٨	محمد....	تبالا	الوافر	أبو طالب	١٦١
٢٠	أبني كليب....	الأغلالا	الكامل	الأخطل	٣٥
١٥٣	الواهب....	أطفالها	الكامل	الأعشى	١٢٢
١٨٥	قلت إذا....	رملا	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	١٣٩
٦٥	إنّ محلًا....	مهلا	المنسرح	الأعشى	٧٤
٤٩	فلا مزنة....	أبقالها	المتقارب	عامر بن جوين	٥٨
٩	وكل أناس....	الأناملُ	الطويل	لبيد	١٩
١٤٩	أماويّ....	ولا جدلُ	الطويل	–	١٢٠
٥	أُلامُ على....	أوائلُه	الطويل	–	١٥
٨٠	ويومًا....	نوافلُه	الطويل	–	٨٢
١٧٩	تلمم بدار....	خيالها	الطويل	الفرزدق	١٣٧
٤٥	أنا الذائد....	أو مثلي	الطويل	الفرزدق	٥٦
٥٣	إذا هي....	اسحلِ	الطويل	طفيل	٦١
٨٨	وإن تعتذر....	نصلي	الطويل	ذو الرمة	٨٦
١٣٠	فليت دفعت....	بالِ	الطويل	عدي بن زيد العبادي	١١١
١٤٧	وما أنا....	بقؤولِ	الطويل	كعب الغنوي	١١٩
١٥٨	فرشني....	بعسيلِ	الطويل	–	١٢٥
١٣٣-٢٣٢	وترميني....	لا أقلي	الطويل	–	١١٢-١٧٢
١٩٩	وإن حديثًا....	مطافلِ	الطويل	أبو ذؤيب	١٥٠
٢١٣	غدت من....	مجهلِ	الطويل	مزاحم العقيلي	١٥٧
١٧٣	قفا نبك....	فحوملِ	الطويل	امرؤ القيس	١٣٤
٢٠٨	فمثلك....	مغيل	الطويل	امرؤ القيس	١٥٥
٢٢٥	فقلت....	وأوصالي	الطويل	امرؤ القيس	١٦٦
٢٣٣	حلفتُ....	ولا صالِ	الطويل	امرؤ القيس	١٧٢
٥٤	ولو أنَّما....	المالِ	الطويل	امرؤ القيس	٦١
٩٣	فيا لك....	بيذبلِ	الطويل	امرؤ القيس	٨٩
١٢٦	ألا ربَّ....	جلجلِ	الطويل	امرؤ القيس	١١٠
١١٣	فأوردها....	الدخالِ	الوافر	لبيد	١٠١
٦٤	الحرب أول....	جهولِ	الكامل	عمرو بن معد يكرب	٦٩
٢١٧	هلا سألت....	أو تسألي	الكامل	ربيعة بن مقروم	١٦٠
٢١	ربما تكره....	العقالِ	الخفيف	أمية الصلت	٣٦
١١٠	ويأوي....	السعالي	المتقارب	أمية بن أبي عائذ	٩٧

رقم البيت	أوله	آخره	بحره	قائله	الصفحة
		قافية الميم			
٦٢	لا يبعد....	نعمْ	السريع	المرقش الأكبر	٦٨
٧٨	وأغفر....	تكرما	الطويل	حاتم	٨١
٢٣٩	أقامت....	مصطلاهما	الطويل	الشماخ	١٧٨
١٥٥	هم الآمرون....	معظما	الطويل	يُنسب لعمر	١٢٣
٢٤	أتوا ناري....	ظلاما	الوافر	شمير بن الحارث	٣٧
٨٢	فريشي منكم....	لماما	الوافر	جرير	٨٣
١٠٦	ألا أضحت....	أماما	الوافر	جرير	٩٦
١٤٥	وكنت....	تستقيما	الوافر	زياد الأعجم	١١٩
١٥٧	بآية....	مداما	الوافر	الأعشىٰ	١٢٤
٦٨	فعاديت....	مردمُ	الطويل	أبو خراش	٧٦
٤٦	قضىٰ كل....	غريمُها	الطويل	كثير عزة	٥٦
١٦٩	علىٰ حالة....	حاتمُ	الطويل	الفرزدق	١٣٢
٧٦	سلامك....	الذمومُ	الوافر	أمية الصلت	٧٩
٩١	سلام الله....	السلامُ	الوافر	الأحوص	٨٨
٢٣٨	حتىٰ تهجر....	المظلومُ	الكامل	لبيد	١٧٦
١٨١	لا أبالي....	لئيمُ	الخفيف	حسان	١٣٨
٣٩	يذكرني....	التقدّمِ	الطويل	شريح العبسي	٥٣
٦٣	أبا ظبية....	أم سالمِ	الطويل	ذو الرمة	٦٨
١١٨	ثلاث مئين....	الأهاتمِ	الطويل	الفرزدق	١٠٥
٢٠٧	إنّا لمما....	من الفمِ	الطويل	أبو حية	١٥٥
٢٤٦	لشتان....	ابن حاتمِ	الطويل	ربيعة الرقي	١٨٢
٢٤٨	قد أوبيت....	تشمِ	البسيط	ساعدة بن جؤية	١٨٣
٣٥	إذا قالت....	حذامِ	الوافر	لجيم بن صعب	٤٩
٤١	فكيف ولو....	كرامِ	الوافر	الفرزدق	٥٥
١١٤	لا يركنن....	لحمامِ	الكامل	قطري بن الفجاءة	١٠١
١٥٤	وأنا الذي....	سنامِ	الكامل	مهلهل	١٢٣
		قافية النون			
٥٠	إذن لقام....	لانا	البسيط	قريط بن أنيف	٥٩
١٢١	يصرعن....	أركانا	البسيط	جرير	١٠٦
٢٤٣	ورثت....	الذاخرينا	الوافر	عمرو بن كلثوم	١٨٠
٢٢	فكفىٰ بنا....	إيانا	الكامل	كعب بن مالك	٣٦
١٣٧	تنفكّ....	تكونه	مجزوء الكامل	خليفة بن براز	١١٤

رقم البيت	أوله	آخره	بحره	قائله	الصفحة
٤٤	قد علمت....	إلا أنا	السريع	عمرو بن معد يكرب	٥٦
٤٢	فأصبحت....	وعاجنُ	الطويل	الأعشى	٥٥
١٤٦	داويت....	القعدانُ	الكامل	–	١١٩
٥٧	أهمّ بأمر....	والنزوانِ	الطويل	صخر أخو الخنساء	٦٢
٢٠٠	مطوت....	بأرسانِ	الطويل	امرؤ القيس	١٥١
٢٣١	لعمري....	بثماني	الطويل	عمر ربيعة	١٧٠
١٦١	من يفعل....	مثلان	البسيط	عبد الرحمن بن حسان	١٢٧
٦	وماذا....	الأربعينِ	الوافر	سحيم بن وثيل	١٦
١٠٠	من أجلك....	عني	الوافر	–	٩٢
١٢٧	وكلّ أخ....	الفرقدان	الوافر	عمرو بن معد يكرب	١١٠
١٦٧	كأنك....	بشنّ	الوافر	النابغة	١٣١
١٧٨	فإمّا....	سميني			
	وإلّا....	وتتقيني	الوافر	المثقب العبدي	١٣٦
٢٢٣	إن هو....	الملاعينِ	المنسرح	–	١٦٥
١٦٥	ولقد أمرّ....	لا يعنيني	الكامل	رجل من سلول	١٣٠

قافية الهاء

رقم البيت	أوله	آخره	بحره	قائله	الصفحة
١٥١	فأبيّ....	لا يراها	الوافر	العباس بن مرداس	١٢١
١٥٢	صبحنا....	ذووها	الوافر	كعب بن زهير	١٢٢
٥٥	ولقد....	أصباه	الكامل	–	٦١

قافية الواو

رقم البيت	أوله	آخره	بحره	قائله	الصفحة
١٣١	فليت كفافا....	مرتوي	الطويل	يزيد بن الحكم	١١٢

قافية الياء

رقم البيت	أوله	آخره	بحره	قائله	الصفحة
٣٧	فلو أنّ....	مواليا	الطويل	الفرزدق	٥٠
١٦٢	بدا لي....	جائيا	الطويل	زهير	١٢٨
٢٤٥	مررت....	واديا			
	أقل به....	ساريا	الطويل	سحيم بن وثيل	١٨١

٤- فهرس الرجز

٥- فهرس الأمثال

٦- فهرس الأساليب والنماذج النحوية

٧- فهرس أعلام اللغة والنحو

٨- فهرس القبائل والأقوام

المَصَادِر وَالمَرَاجع

١- الإبانة عن معاني القراءات لمكّيّ القيسيّ. تح: محييّ الدّين رمضان. ط١/١٩٧٩.

٢- الأحاجي النّحوية للزمخشريّ. تح: مصطفىٰ الجدري. حماة /١٩٦٩.

٣- الأزهيةُ في علم الحروفِ للهرويّ. تح: عبد المعين الملّوحي. دمشق ط٢/١٩٨٢.

٤- الأشباه والنّظائر للسّيوطيّ. دار الحديث. بيروت. ط٣/١٩٨٤.

٥- الاشتقاق لابن دُرَيْد. تح: عبد السّلام هٰارون ١٩٥٨.

٦- الإصابة في تمييز الصّحابة لابن حجر العسقلانيّ. القاهرة ١٣٢٣هـ.

٧- إصلاح المنطق لابن السّكّيت. شرح وتحقيق أحمد شاكر وعبد السّلام هارون ط٣/٤٩.

٨- الأصمعيّات. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السّلام هارون ط٤/ ط١. ١٩٥٥.

٩- الأصولُ في النّحو لابن السّرّاج. تح: د. عبد الحسين الفتلي: النجف /ط ١٩٧٣.

١٠- أصول النّحو العربيّ. محمد خير الحلواني. الرباط ط٢/ ١٩٨٣.

١١- الأضداد في كلامِ العَرب لأبي الطّيّب اللّغويّ. تح: عزّة حسن. دمشق ١٩٦٣.

١٢- إعراب القرآن المنسوب إلى الزّجّاج. تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري. القاهرة. جـ١/١٩٦٣. جـ٢/٩٦٤ - جـ٣/١٩٦٥.

١٣- الأعلام لخير الدّين الزّركلي. دار العلم للملايين. بيروت ط٥/١٩٨٥.

١٤-الأغاني لأبي الفرج الأصفهانيّ. إعداد لجنة نشر كتاب الأغاني. القاهرة /١٩٧٠.

١٥- الاقتراح للسّيوطيّ تحقيق أحمد محمد قاسم. القاهرة ص١/١٩٧٦.

١٦- الأماليّ الشّجرية. دار المعارف. لبنان.

١٧- أمالي الزّجاجي تحقيق عبد السّلام هارون. ط١/١٩٦٣.

١٨- أمالي القالي. دار الكتب العلميّة. بيروت ١٩٧٨.

١٩- إنباه الرّواة للقفْطي. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتب المصرية ١٩٥٠.

٢٠- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباريّ. تح: محمد محييّ الدّين عبد الحميد. بيروت.

٢١- أوضح المسالك إلى ألفيةِ ابنِ مالك لابن هشام. تح: محمّد محييّ الدّين عبد الحميد. ط٥/١٩٧٩.

٢٢- الإيضاح العَضُديّ لأبي عليّ الفارسيّ. حقّقه وقَدَّمَ له د. حسن شاذلي فرهود. ط١/١٩٦٩.

٢٣- بغية الوعاة للسّيوطيّ تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة ط١/١٩٦٤.

٢٤- البيان والتّبيين للجاحظ. تح: عبد السّلام هارون. ط٤/ بيروت.

٢٥- تاج العروس للزبيدي. ط الكويت والمطبعة الخيرية.

٢٦- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان. ترجمة عبد الحليم نجار. ط٤/١٩٥٩ القاهرة.

٢٧- تحصيل عين الذّهب للأعلم الشنتمري. ١٣١٦ هـ.

٢٨- تذكرةُ الحفّاظ للذّهبيّ. حيدر آباد - الهند ط٣/١٩٥٥ - ١٩٥٨.

٢٩- تسهيلُ الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك. تح: محمد كامل بركات. القاهرة/٦٧.

٣٠- تفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسيّ. ط١/ مصر ١٣٢٨ هـ.

٣١- التنبيهات لعليّ بن حمزة. تح: عبد العزيز الميمني. دار المعارف ١٩٦٧.
٣٢- ثمار القلوب للثّعالبي. تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم مصر /١٩٦٥.
٣٣- الجُمَل للجُرجاني. حقَّقه وقدَّم له علي حيدر. دمشق ١٩٧٢.
٣٣- الجمل للزّجّاجي. تح: د. علي توفيق الحمَد. الأردن ط١/١٩٨٤.
٣٤- جمهرة أشعار العرب. تح: علي محمّد البجاوي ط١/١٩٦٧.
٣٥- جمهرة الأمثال للعسكريّ عُني بنشره محمّد مالك الكتاب الشيرازي /١٣٠٧ هـ.
٣٦- جمهرة أنساب العرب لابن حَزم الأندلسيّ. تح: عبد السّلام هارون. دار المعارف.
٣٧- الجنى الدّاني في حروف المعاني للمرادي تح: فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل. حلب ط١/١٩٧٣.
٣٨- حاشية الصبّان على الأشموني. مطبعة عيسى البابي حلبي. مصر.
٣٩- حجّة القراءات لابن زَنجلة. تح: سعيد الأفغاني ط٢/١٩٧٩.
٤٠- حروف المعاني للزّجّاجي. تح: د. علي توفيق الحمَد. جامعة اليرموك اربد ط١/١٩٧٤
٤١- حماسة البحتري. تح: لويس شيخو. دار الكتاب العربي. بيروت ط٢/١٩٦٧.
٤٢- الحماسة البصريّة. تح: مختار الدّين أحمد. الهند ١٩٦٤.
٤٣- الحماسة الشّجريّة تح: عبد المعين الملّوحي وأسماء الحمصي. دمشق/١٩٧٠.
٤٤- الحيوان للجاحظ تحقيق وشرح عبد السّلام هارون ط٣/١٩٦٩.
٤٥- خزانة الأدب للبغدادي. ط١/بولاق.
٤٦- الخصائص لابن جنّيّ. تح: محمّد علي النجار. بيروت ط٢.
٤٧- الدُّرر اللّوامع على هَمْع الهَوامِع للشّنقيطي. بيروت ط٢/١٩٧٣.
٤٨- دلائل الإعجاز للجرجاني. علّق على حواشيه محمّد رشيد رضا. بيروت ١٩٧٨.
٤٩- ديوان إبراهيم بن هَرمةِ تح: محمد نفّاع وحسين عطوان. مجمع اللّغة بدمشق ١٩٦٩.
٥٠- ديوان أبي الأسود الدُّؤلي. حقّقه وشَرحه وقدَّم له عبد الكريم الدّجيلي بغداد /١٩٥٤.
٥١- ديوان الأسود بن يَعفر. صنّعَهُ نوري حمّودي القيسيّ. بغداد وزارة الثقافة /١٩٦٨.
٥٢- ديوان الأعشى الكبير. شرح وتعليق د. محمّد حسين. الاسكندرية ١٩٥٠.
٥٣- ديوان امرىء القيس. تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة ط٣/١٩٦٩.
٥٤- ديوان أميّة بن أبي الصَّلْت. صنّعه د. عبد الحفيظ السّطلي. دمشق ١٩٧٤.
٥٥- ديوان أوس بن حجر تحقيق وشرح محمّد يوسف نجم. بيروت ط٢/١٩٦٧.
٥٦- ديوان بِشر بن أبي خازم تح: عزّة حسن. وزارة الثقافة دمشق ط٢/١٩٧٢.
٥٧- ديوان جرير شرح محمّد بن حبيب. تح: نعمان محمّد أمين طَه. دار المعارف.
٥٨- ديوان جَميل بثينة. جمعُ وتحقيقُ وشرح د. حسين نصّار. دار مصر ط٢/١٩٦٧.
٥٩- ديوان حاتم الطّائي. تحقيق وشرح كرم البستاني. دار صادر ١٩٥٣.
٦٠- ديوان حسّان بن ثابت. ضبطَه وصحَّحَهُ عبدُ الرَّحمٰن البرقوقي. بيروت ١٩٦٦.
٦١- ديوان الحُطَيئة بشرحِ ابن السِّكّيت والسّكّري والسِّجِستاني. تح: نعمان طه. القاهرة ط١/١٩٥٨.
٦٢- ديوان أبي حيّة النّميريّ. جمعُ وتحقيقُ د.يحيىٰ الجبوري. دمشق وزارة الثقافة/١٩٧٥.
٦٣- ديوان دُرَيد بن الصِّمَّة جمع وتحقيق وشرح محمّد خير البقاعي. دار قتيبة بدمشق. ط١/١٩٨١.
٦٤- ديوان ذي الرُّمَّة برواية ثَعلب. تح: د. عبد القدّوس أبو صالح. دمشق ١٩٧٢.
٦٥- ديوان الرّاعي النّميري جمَعَه وقدَّمَ له ناصر العاني بمراجعة عزّ الدين التنوخي. دمشق ١٩٦٤.
٦٦- ديوان زُهير بن أبي سلمىٰ بشرح ثعلب. القاهرة ١٩٦٤.
٦٧- ديوان سُحيم عبد بني الحسحاس صنّعَهُ نفطويه. تح: عبد العزيز الميمني القاهرة /١٩٥٠

٦٨- ديوان سَلامة بن جَنْدلٍ تح: فخر الدّين قباوة. حلب ط١٩٦٨/١.
٦٩- ديوان شعر المثقّب العبدي. تح: حسن كامل الصّيرفي /١٩٧١.
٧٠- ديوان الشّماخ حقّقه وشَرحه صلاحُ الدّين الكادي. دار المعارف ١٩٦٨.
٧١- ديوان طَرَفة بن العَبد. مطبعة بر طوند/١٩٠٠.
٧٢- ديوان طفيل الغنويّ. تح: محمّد عبد القادر أحمد. دار الكتاب الجديد ط١٩٦٨/١.
٧٣- ديوان عامر بن الطّفيل برواية الأنباري عن ثعلب. بيروت ١٩٥٩.
٧٤- ديوان عامر بن الطّفيل برواية الانباري عن ثعلب. بيروت ١٩٧٩ بتقديم البستاني.
٧٥- ديوان العبّاسِ بن مِرداس جمعَهُ وحقّقه د. يحيىٰ الجبوري بغداد ١٩٦٨.
٧٦- ديوان عبدالله بن رواحة دراسةُ وجمعُ وتحقيقُ د. حسن محمّد باجودة. القاهرة ١٩٧٢.
٧٧- ديوان العجّاج. تح: د. عبد الحفيظ السّطلي دمشق ١٩٧١.
٧٨- ديوان عديّ بن زيد. حقّقه وجمعهُ محمّدُ جبار المعيبد. بغداد وزارة الثقافة /١٩٦٥
٧٩- ديوان العَرب للفارابي. تح: أحمد عمر مختار، وإبراهيم أنيس. القاهرة ١٩٧٤.
٨٠- ديوان العَرجيّ برواية ابن جنيّ. شرحَه وحقّقه خضر الطّائي ورشيد العُبيدي. بغداد ط١٩٥٦/١.
٨١- ديوان عُروةَ بنِ الورد بشرحِ ابنِ السِّكّيت. حقّقهُ وأشرفَ على طَبعه عبدُ المعين الملّوحي. دمشق ١٩٦٦.
٨٢- ديوان عمارة بن عقيل جمعَه وحقّقه شاكر العاشور. ط١٩٧٣/١.
٨٣- ديوان عَمرو بن مَعْد يكرب. تح: هاشم الطّعان. وزارة الثقافة ١٩٧٠.
٨٤- ديوان القطامي تح: إبراهيم السّامرائي وأحمد مطلوب. بيروت ط١٩٦٥/١.
٨٥- ديوان قيس بن الخطيم. تح: ناصر الدّين الأسد. بيروت ط١٩٦٧/٢.
٨٦- ديوان كثيّر عَزّة. جمعَه وشرَحه د. إحسان عباس. بيروت دار الثقافة /١٩٧١.
٨٧- ديوان كعب بن مالكٍ. تح: سامي مكيّ العاني. بغداد ط١٩٦٦/١.
٨٨- ديوان لَقيط بن يَعمُر الإياديّ رواية هشام الكلبيّ. تح: خليل إبراهيم العطيّة بغداد /١٩٧٠
٨٩- ديوان مِسكين الدّارمي. جمعَه وحقّقه خليل إبراهيم العطيّة وعبدُالله الجبوري. بغداد /١٩٧٠
٩٠- ديوان النّابغة الذّبياني صنَعَهُ ابن السّكّيت. تح: د. شكري فيصل. دمشق ١٩٦٨.
٩١- ديوان الهذليّين نسخةٌ مصورةٌ عن طَبعةِ دارِ الكتب المصريّة ١٩٦٥.
٩٢- ديوان يزيد بن مفرّغ الحميريّ. جمعُ وتحقيقُ د. عبد القدّوس أبو صالح. مؤسسة الرّسالة. بيروت ١٩٧٥.
٩٣- رسالةُ الغفران للمعرّيّ. تح: د. بنت الشّاطىء. ط١٩٧٧/٢.
٩٤- رصفُ المباني للمالقي تحقيق أحمد الخرّاط. مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق ط١٩٧٥/١.
٩٥- شذرات الذّهب للحنبلي. مكتبة المقدسي ١٣٥٠ هـ
٩٦- شرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي تح: د. محمّد علي السّلطاني. دمشق ط١٩٧٩/١.
٩٧- شرح أشعار الهذليّين صنفه السّكّري. تح: عبد السّتار أحمد فرّاج. مراجعة محمود محمّد شاكر. القاهرة.
٩٨- شرح ألفية ابن مالك لابن عَقيل. تح: محمّد محييّ الدّين عبد الحميد. القاهرة ط١٩٣٥/٢.
٩٩- شرح ديوان جرير. الصّاوي. القاهرة ١٣٥٣ هـ
١٠٠- شرح ديوان الحماسة للتّبريزي تح: محمّد محييّ الدّين عبد الحميد القاهرة ١٩٣٨.
١٠١- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة. تح: محمّد محييّ الدّين عبد الحميد.مطبعة السّعادة بمصر. ط١٩٥٢/١.
١٠٢- شرح ديوان الفرزدق. عبدالله الصّاوي ط١٩٣٦/١.
١٠٣- شرح ديوان لبيد. حقّقه وقدّمَ له د. إحسان عباس. الكويت ١٩٦٢.
١٠٤- شرح شذور الذّهَب لابن هشام تح: محمّد محييّ الدّين عبد الحميد. دار الفكر.
١٠٥- شرح شواهد الشّافية. تح: محمّد نور الحسين ورفاقه. دار الكتب بيروت ١٩٧٥.

١٠٦- شرح الكافية للرّضيّ الاستراباذيّ. دار الكتب العلميّة. بيروت.
١٠٧- شرح المعلّقات السّبع للزّوزني. بيروت دار صادر.
١٠٨- شرح المفصّل لابن يعيش. المطبعة المنيريّة بمصر.
١٠٩- شعر الأحوص جمعَه وحقّقه عادل سليمان جمال. تقديم د. شوقي ضيف الهيئة المصريّة ١٩٧٠.
١١٠- شِعر الأخطل. صنعةُ السّكّري. تحقيق فخر الدّين قباوة. حلب ١٩٧٠.
١١١- شِعر الحارث بن خالد. تح: د. يحيىٰ الجبوري بغداد ط١/١٩٧٢.
١١٢- شِعر الخوارج. جمع وتقديم د. إحسان عبّاس. بيروت ط٣/١٩٧٤.
١١٣- شِعر ربيعة الرّقيّ. صنّفهُ زكي ذاكر العاني. دمشق. وزارة الثقافة ١٩٨٠.
١١٤- شِعر أبي زبيد جمعَه وحقّقه د. نوري حمّودي القيسي. بغداد ١٩٦٧.
١١٥- شِعر زياد الأعجم. جمعٌ وتحقيق ودراسة د. يوسف حسين بكّار. وزارة الثقافة. دمشق ١٩٨٣.
١١٦- شِعر عمرو بن شَأس. تحقيق يحيىٰ الجبوري. بغداد ١٩٧٦.
١١٧- شِعر النّمِر بن تولب. صنفخ د. نوري حمّودي القيسيّ بغداد ١٩٦٩.
١١٨- شِعر نصيب. جمع وتقديم د. داود سلوم. بغداد ١٩٦٧.
١١٩- شِعر هُدبة بن الخشرم جمعه وحقّقه د. يحيىٰ الجبوري. وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٦.
١٢٠- الشّعر والشّعراء لابن قُتيبة. تح: أحمد محمّد شاكر. القاهرة ١٣٦٤ هـ.
١٢١- الصّحاح للجوهريّ تح: أحمد عبد الغفور عطّار. القاهرة ١٩٥٦.
١٢٢- ضرائر الشّعر لابن عصفور الإشبيليّ. تح: السّيد إبراهيم محمّد. ط١/١٩٨٠.
١٢٣- طبقات الشّعراء لابن المعتزّ. تح: عبد السّتّار أحمد فرّاج. ط٣/١٩٥٦.
١٢٤- طبقات فحول الشّعراء لابن سلّام. تح: محمّد محمود شاكر. مطبعة المدني ١٩٧٤.
١٢٥- الطّبقات الكبرى لابن سَعد. تح: ادوارد سنمو. ليدن ١٣٢١ هـ.
١٢٦- طبقات النّحويين واللّغويين لابن الزّبيدي. تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم ١٩٧٣.
١٢٧- الطّرائف الأدبيّة عبد العزيز الميمني. بيروت ١٩٣٧.
١٢٨- عَبَثُ الوليد للمعريّ تح: ناديا علي دَولة. دمشق ١٩٧٨.
١٢٩- عصرُ الدّول والإمارات. د. شوقي ضيف. دار المعارف بمصر ط١/١٩٨٠.
١٣٠- العِقد الفريد لابن عبد ربه. تح: أحمد أمين ورفاقه. ط٣/١٩٦٥.
١٣١- العُمدة لابن رشيق. تح: محمّد محييّ الدّين عبد الحميد بيروت ط٤/١٩٧٢.
١٣٢- غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب. جمعه وحقّقه محمّد خليل الخطيب. طنطا ١٩٥١.
١٣٣- غاية النّهاية في طبقاتِ القرّاء لابن الجزري. تح: بر جستراسر. مصر ١٩٣٢.
١٣٤- الفاخر للمفضّل بن سلمة تح: عبد الحليم طحاوي. مراجعة محمّد علي النجار. القاهرة ط١/١٩٦٠.
١٣٥- الفهرست لابن النّديم. مكتبة خياط/ بيروت.
١٣٦- فهرس المخطوطات في دار الكتب الظاهرية - النّحو - أسماء الحمصي. دمشق ١٩٧٣.
١٣٧- قصيدتان «ديوان» مزاحم العقيلي مع أبيات منسوبة إليه. فاكرونكو. لدين ١٩٢٠.
١٣٨- القَوافي للأخفش. أحمد راتب النّفاخ. دار الأمانة ط١/١٩٧٤.
١٣٩- الكامل للمبرّد. مكتبة المعارف. بيروت.
١٤٠- الكتابُ لسيبويه. تحقيقُ وشرحُ عبد السّلام هارون. بيروت ط١/١٩٦٦.
١٤١- الكتابُ لسيبويه. ط بولاق ١٣١٦ هـ.
١٤٢- الكشّاف للزمخشري. الطّبعة الأخيرة. مطبعة بابي الحلبي ١٩٦٦.
١٤٣- كشف الظنون. حاجي خَليفة. طهران ط٣/١٩٦٧.

١٤٤- الكشفُ عن وجوه القراءات وعللِها وحُجَجها. للقيسيّ. تح: محييّ الدّين رمضان.
١٤٥- لسانُ العربِ لابن منظور. طبعة دار المعارف بمصر.
١٤٦- اللّامات للزجّاجي. تح: د. مازن المبارك. مجمع اللّغة بدمشق ١٩٦٩.
١٤٧- ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ للزّجاج. تح: هدى محمود قراعة. القاهرة ١٩٧١.
١٤٨- مجاز القرآن لأبي عُبيدة تح: محمود فؤاد سزكين ط٢/١٩٨١.
١٤٩- مجالس ثعلب شرح وتحقيق عبد السّلام هارون. القاهرة ط٢/١٩٥٦.
١٥٠- مجالس العلماء للزّجاجي. تح: عبد السّلام هارون. الكويت ١٩٦٢.
١٥١- مجموع أشعار العرب - ديوان رؤبة - وليم بن آلورد. دار الآفاق بيروت ط١
١٥٢- المُحتَسَبُ لابن جنيّ تحقيق علي النّجدي ناصف. وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي. القاهرة ١٩٦٩ .
١٥٣- مختارات ابن الشجري. ضبطها وشرحها. محمود حسن زناتي. بيروت ط٢/١٩٨٠.
١٥٤- المدارس النّحويّة د. شوقي ضيف. دار المعارف بمصر ط٤.
١٥٥- مراتب النّحويين لأبي الطّيّب اللّغوي حقّقه وعلّق عليه محمّد أبو الفضل إبراهيم مصر. ١٩٥٥.
١٥٦- المزهر للسّيوطي تح: محمد أحمد جاد المولىٰ ورفاقه.
١٥٧- المستقصىٰ في الأمثال للزّمخشري. دار الكتب العلميّة بيروت ط١/١٩٧٧.
١٥٨- معاني الحروف المنسوب للرّمّاني تح: عبد الفتاح شلبي. دار نهضة مصر ١٩٧٣.
١٥٩- معاني القرآن. للأخفش. تح: د. فائز فارس. الكويت ط٢/١٩٨١.
١٦٠- معاني القرآن للفرّاء. بيروت ط٢/١٩٨٠.
١٦١- معجم الأدباء للحمويّ. نشر أحمد فريد الرّفاعي. الطبعة الأخيرة.
١٦٢- معجم البلدان للحموي. دار صادر. بيروت ١٩٧٧.
١٦٣- معجم الشّعراء للمرزُباني ف. كرنكو. مكتبة المقدسيّ. مصر ١٣٥٤ هـ.
١٦٤- معجم ما استعجم للبكريّ. تح: مصطفىٰ السّقّا. جـ١/٩٤٥. جـ٢/٩٤٧. جـ٣/١٩٤٩.
١٦٥- معجم المؤلّفين لعمر رضا كحالة. مطبعة التّرقي. دمشق ١٩٦٠.
١٦٦- المُعرّب للجواليقي. تح: أحمد محمّد شاكر. القاهرة ١٣٦١ هـ.
١٦٧- المعلّقات العَشر وأخبار شعرائها للشّنقيطي. مصر ١٣٥٣ هـ.
١٦٨- المعمّرون والوصايا. لأبي حاتم السّجستاني. تح: عبد المنعم عامر. القاهرة ١٩٦١.
١٦٩- مغني اللّبيب. تح: د. مازن المبارك، ومحمّد علي حمدالله، ومراجعة سعيد الأفغاني دار الفكر ط٣/١٩٧٢.
١٧٠- مِفتاح العلوم للسّكّاكي. مصر. ط١.
١٧١- المُفصَّل في علم العربيّة للزّمخشري. بيروت. دار الجيل ط٢.
١٧٢- المفضّليات. تح: أحمد محمّد شاكر وعبد السّلام هارون. ط١/١٩٤٢.
١٧٣- المقاصد النّحوية للعيني. بولاق ١٢٩٩ هـ.
١٧٤- المُقْتَضَب للمبرّد. تح: محمّد عبد الخالق عُضيمة. القاهرة ١٩٦٣.
١٧٥- المُنصِف لكتاب التّصريف تحقيق إبراهيم مصطفىٰ وعبدالله أمين. ط١/١٩٥٤ مصر
١٧٦- المنقوص والممدود للفراء. تح: عبد العزيز الميمني. دار المعارف ١٩٦٧.
١٧٧- الموجز في النّحو لابن السّرّاج. حقّقه وقدّم له مصطفىٰ الشّويمي وبن سالم دامرجي. بيروت ١٩٦٥.
١٧٨- الموشّح للمرزُباني تح: علي محمّد البجاويّ. دار النهضة. مصر ١٩٦٥.
١٧٩- نزهة الألبّاء للأنباري. تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم ط١/١٩٦٧.
١٨٠- النّشر في القراءات العَشر لابن الجَزري. تح: محمّد أحمد دهمان. ١٣٤٥ هـ.
١٨١- نهجُ البلاغة شرح الشّيخ محمّد عبدو. دار المعارف - بيروت.

١٨٢- نوادر اللّغة لأبي زيد. تَعليق سعيد الخوري. بيروت ١٨٩٤.
١٨٣- نوادرُ المخطوطات. عبد السّلام هارون. القاهرة ط١/١٩٥١.
١٨٤- هدية العارفين للبغداديّ. وكالة المعارف الجليلة. استانبول ١٩٥٥.
١٨٥- همعُ الهوامع للسّيوطي. عني بتصحيحه محمّد بدر الدّين النّعساني. بيروت.
١٨٦- الوحشيّات لأبي تمام. تح: عبد العزيز الميمني. دار المعارف بمصر ١٩٦٣.

المخطوطة

- حاشية اللُّباب للاسفرائيني ت ٦٨٤ هـ. مكتبة الأسد [٩٦١٤]
- شرحُ اللّباب للشيرازي الفالي ت بعد ٧١٢ هـ. رسالة ماجستير بتحقيق شوقي المعري. جامعة دمشق ١٩٨٧.
- شرحُ اللّباب لنقره كار ت ٧٧٤. مكتبة الأسد [١٧٤٢ - عام]
- الضّوء على المصباح للإسفرائيني. مكتبة الأسد [٢٦٢].

المحتويات

القسم الثالث

في العامل